

وزير الثقافة الليبي يخص
حوار الفكر بمقال عن

ليبيا وتأثيرات التنافس
الدولي والمغرب الكبير

49

HIWAR
ALFIKR

حوار الفكر

2019 أيلول

الاشكاليات السياسية
والاقتصادية في تنفيذ
البرنامج الحكومي

مأزق الليبرالية المنفلتة
في الاقتصادات
المأزومة

هل يستطيع النفط
توحيد شعب العراق؟

تصاعد منطلقات
الجيوايكونوميكا المحركة
لمدخلات التحول
الاستراتيجي الروسي

في أول لقاء له بعد تسلمه
مهامه.. رئيس جهاز المخابرات
العراقي:

سياسة العراق وعلاقاته
الخارجية تؤهله ان يكون
وسيطاً ناجحاً



العراق الرأسمالي..
من الحرب

الى الديمقراطية



مستقبل سلطنة
عمان بعد السلطان
قابوس



BAGHDAD DIALOGUE

2019

حمل تطبيق وكالة الأنباء العراقية

كل ما عليك فعله هو كتابة "واع" في مربع البحث

واع

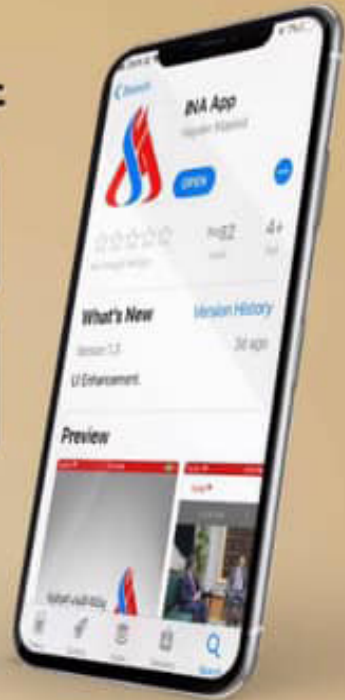
على الـب ستور ومتجر بلاي



Available on the
App Store



Get it on
Google play



اول وكالة تبث الاخبار العاجلة بـاربـع لغات
العربية - الكردية - التركمانية - الانكليزية



شبكة الاعلام العراقي
www.ina.iq



مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي لحوار الفكر

المشرف العام

الشيخ د. همام باقر حمودي

رئيس التحرير

عباس راضي العامري

نائب رئيس التحرير

ا.د. علي عبد الامير ساجت

الهيئة الاستشارية

معالي أ.د. صالح الحسناوي	أ.د. عامر حسن فياض
د. مظهر محمد صالح	أ.د. علي عباس مراد
أ.د. صلاح الجابري	أ.د. عبد الجبار احمد
د. فرح ضياء	د. حيدر سعيد
ا.د. عبد علي المعموري	د. يوسف محمد صادق

هيئة التحرير

د. كمال محمد الخيلاني	د. علي طاهر الحمود
د. عادل بديوي	د. علي فارس حميد
د. احمد عدنان الميالي	د. علي فاضل الدفاعي
عباس عبود سالم	د. خالد عبد الاله عبد الستار
جمال ناصر الزبداوي	مصطفى محمد الحيدري

الترجمة

قسم الترجمة في المعهد العراقي لحوار الفكر

الادارة والعلاقات

سدير غازي - حسن محسن حسن - محمد سعد
عبد الله رشيد

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١

معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦

جميع الحقوق محفوظة

- لا يحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان ادارتها

- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة من غير ذكر المصدر

- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

مراكز التفكير قنوات موازية لإدارة
المعضلات الدولية

د علي فارس حميد

4

دراسات سياسية

ليبيا وتأثيرات التنافس الدولي
والمغرب الكبير

د. عمر حسن القويري

10

سيناريوهات لمستقبل شرعية
النظام السياسي العراقيد. عامر حسن فياض
أمير مالك مليوخ الشبلاوي

14

دبلوماسية المسار الثاني ودور
مراكز التفكير والابحاث في
تعزيز الأداء الدبلوماسي للدولة

د. كرار أنور البديري

26

تصاعد منطلقات الجيواكونوميكا
المحركة لمدخلات التحول
الاستراتيجي الروسي (دراسة في
الفرص والقيود)

د. فراس عباس هاشم

34

بعض ملامح تجربة
التعاون والتكامل الاقتصادي
الاوروآسيوي

د. عباس فالح حسن

44

المحاور المفترضة للنودة
الحوارية في المعهد العراقي
لحوار الفكر

د. عباس فالح حسن

54

العراق الرأسمالي: من الحرب
الى الديمقراطية

د. مظهر محمد صالح

58

تنمية ضياع العراق وجهة الحكومات
المتعاقبة

د. عامر نعيم حسن

64

هل يستطيع النفط توحيد شعب
العراق؟

د. سردار عزيز

72

مأزق الليبرالية المنفلتة في
الاقتصادات المأزومة
(حالة العراق)

د. عبدعلي كاظم المعموري

76



110



150



232

84	محاربة التطرف وصناعة بيئة طاردة للإرهاب	د. هشام الهاشمي
96	الاشكاليات السياسية والاقتصادية في تنفيذ البرنامج الحكومي	د عبد الجبار احمد عبد الله
100	الاقتصاد والمشكلات الاقتصادية في العراق	د. ستار جبار علاي
116	النمطية الاقتصادية واستقرارية النظام السياسي في العراق	د. سلام جبار شهاب
122	المحور الاول : مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له	د. سعد عبيد علوان
136	تحديات وفرة المياه بعد تحديات الجفاف	وكالة اسوشيتد بريس
142	أنهار الغبار: الشرق الأوسط والمياه	مجلة كاونتر باننش
146	تعقب كنوز العراق المسلوبة	صحيفة الاندبندنت
154	فرقة العراق الذهبية مستعدة لمعركة طويلة	صحيفة الاندبندنت
158	الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية	د.حسن الياسري
162	الإرهاب: التاريخ – المعنى – الدلالة	إيناس عبد السادة علي
178	آليات الوصول الى تحقيق منهج الاعتدال	د سناء كاظم كاطع.
184	تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية	د علي عبد الامير ساجت
202	قراءة في مثلث النفوذ الاماراتي	د.جاسم يونس الحريري
208	قراءة في بعض الكتب	230

شهد مجال التنظير في الدراسات الدولية والإستراتيجية الكثير من المقاربات التي تهدف إلى إدارة الصراع وبناء السلام بإعتبارها الهدف الأسمى الذي تبحث عنه جميع الدول، فأى إستقرار في منافسة الدول حول القوة سيعمل بلاشك على إستقرار في الخصائص البنيوية للنظام ويجعل احتمالات الصدام المباشر بعيدة. ورغم الإختلاف بين مدارس الفكر في تحديد أولوية الفعل من الناحية السلوكية للدولة إلا أن هناك إتفاقا عاما في أن البنية القرارية للدولة وتفاعل الهويات فيما بينها سيكون له تأثير كبير في بناء الحوار والسلام بين وحدات النظام الدولي.

تحاول الدول من خلال بعثاتها الدبلوماسية أن تنتج مداخل للحوار والتفاهم، فهي تحرص على أن يكون لهذه البعثات دور في الأنشطة التي تقوم بها الدولة المستضيفة لبعثتها عن طريق مشاركتها الحوارات الثنائية أو دعوتها إلى الإجتماعات المتعددة الأطراف، فضلاً عن أنها تسعى من خلالها إلى نقل تصوراتها وإنطباعاتها إلى تلك الدول، وقد تحولت بعض الممارسات الدبلوماسية إلى مايعرف بالدبلوماسية الاجتماعية التي تمثل مظهراً للتفاعل الدبلوماسي مع النشاطات الاجتماعية والأعراف التي تتصل بدولة ما، غير أن هذا التلازم في التفاعل بين مهام الدبلوماسية الرسمية ومايجري في البيئة الدولية من تفاعلات وتحولات شجع الدول في أن تزاوّل مهام جديدة قائمة على رفد مؤسسات صنع القرار ببعض المراكز التي تدعم دورها في الأداء السياسي الخارجي للدولة لاسيما في ظل التعقيدات التي تلازم النظام الدولي والإقليمي. فعلى الرغم من أن مهمة الدبلوماسي تعتمد على التمثيل والتفاوض إلى أن هناك الكثير من المداخل التي يمكن من خلالها تحقيق المصالح أو الإنسجام مع الدول الأخرى دون اللجوء إلى هذه المهام فقط، إنما تطويرها بمداخل جديدة يمكن من خلالها تنويع قنوات الاتصال مع الدول الأخرى.



خبير الشؤون الاستراتيجية
أ.م.د. علي فارس حميد

قد تبدو الإشكاليات في الأدوار التي بدأت بتقديمها مراكز الفكر كبيرة وغامضة في أن واحد، فمراكز الفكر إستطاعت بفعل تمكين التعاون بين المؤسسات النظرية كأسانذة الجامعات والباحثين فيها، وبين المؤسسات القرارية أن تصنع أنموذج يمكن وصفه بمحترفي السياسة أو مخططي الإستراتيجيات أو كما يسميهم هاري يارغر محترفو الأمن القومي

والذين أسهموا فيما بعد في تطوير قواعد التفاعل وأصبح وجودهم ضروري لنجاح أي مبادرة تقوم بها الدولة تجاه الخارج. إلا أن ذلك مايزال محكوم بعدة متغيرات لعل في مقدمتها العلاقة بين مراكز الفكر ومؤسسات صنع القرار في الدولة، فضلاً عن كيفية التأثير الذي يمكن أن تستخدمه هذه المراكز على صانعي القرار لتبني سياسات تنسجم مع ماتوصلت له أو مع المبادرات البحثية التي طرحتها.

مراكز التفكير

قنوات موازية لإدارة المعضلات الدولية

تحديد زاوية العمل

إن منطق الحسابات الإستراتيجية يجبر أي صانع قرار في العالم على إتخاذ قرارات تقارب المصالح التي يطمح تحقيقها ولذلك يسترشد بمجموعة من المؤسسات البحثية ذات القدرة على توظيف الفرص وتحويل مسار التحديات والتهديدات، إذ أن المعادلة المنطقية لتعامل صانع القرار مع أي مؤسسة فكرية تقوم على معيار القدرة في الإسترشاد أو نوعية الإستشارة المقدمة إليه.

تختلف الدول من ناحية التعامل مع المراكز البحثية فبعضها يلجأ إلى أسلوب التعاقد والآخر يندفع بإتجاه ضم المؤسسة إليه لتكون جزءاً من العقل الإستراتيجي لمؤسسة صنع القرار، ففي المثال الأول يمكن أن نلاحظ العديد من المراكز كالحالة مع مركز الأمن الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية أو مركز أورسام في تركيا في حين نجد النوع الثاني في مؤسسة راند المرتبطة بالقوة الجوية الأمريكية أو مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية المرتبط بمستشارية الأمن الوطني العراقي.

وعلى الرغم من الإختلاف بين هذين النوعين من المراكز إلا أن فاعلية الحوار الذي ينتج عن مشاركة هذه المؤسسات له تأثير قد يتجاوز حدود الأفعال التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية، إذ أصبحت المراكز البحثية ذات دور يوازي عمل البعثات الدبلوماسية في الخارج بل يؤثر في فاعليتها في كثير من الأحيان خصوصاً عندما يتصل الأمر بتلك القضايا التي من شأنها دعم جهود وزارة الخارجية في المحافل الدولية. الأمر الذي أنتج ما أصبح يعرف بالدبلوماسية الموازية والدبلوماسية العامة والتي ينشط فيها دور الخبراء في المراكز البحثية في هذا الشأن.

من المؤكد أن فاعلية دور هذه المراكز له عدة أسباب في مقدمتها هامش الحرية الذي تتمتع به دون التقيد بأعراف ومجاملات دولية بعكس الدبلوماسيين الذي يتقيد نشاطهم بالأعراف الدبلوماسية والمجاملات الدولية، مما يجعل فتح أبواب للحوار أو توسيع المصالح المتفق عليها يتطلب بنية مجتمعية للقبول ورأي علمي قادر على تعزيز فهم المصلحة وهذا الدور أصبح يؤديه خبراء المراكز البحثية في معظم دول العالم مما جعل الدراسات المختصة بالدبلوماسية تعمل على تطوير مفهوم دبلوماسية المسار الثاني ليرافق في عمله الجهود التي تبذلها وزارة الخارجية في هذا الجانب.

من الصعب المقارنة بين أي المراكز أفضل في تنفيذ المهام المتصلة بعمل الدولة ومؤسساتها، فكل واحدة منها ظروف ومتغيرات تتحكم في وزنها عند التنفيذ، فالمصادقية في كثير من الأحيان تجعل مراكز الفكر التي تعتمد من قبل الدولة أقرب إلى تحقيق الهدف، في حين يرى البعض أن الحوارات الناجحة لا يمكن أن تتحقق من دون وجود قنوات قادرة على تقريب وجهات النظر وأن تضع خيارات ممكنة للتوفيق عن طريق تجزئة القضايا والبحث عن ما يمكن الشراكة فيه.

جاءت قواعد تطوير عمل الدبلوماسية الموازية مع إدراك الدول صعوبة تنفيذ بعض متطلبات إستراتيجية الشؤون الخارجية لتشارك مراكز الفكر بشكل موازي معها في مرحلة التنفيذ، إذ يبدو أن الإنتقال الذي رافق ذلك المسار كان مقترناً في بادئ الأمر بإسناد الوظائف إلى أحد المختصين في شؤون دولة معينة داخل مؤسسات الفكر وقد يتطور الأمر إلى إسناد مهمات خاصة لهذه المراكز في تنفيذ السياسة الخارجية كالحالة مع جيمس شليسنجر وزير الدفاع ومدير وكالة الإستخبارات المركزية الذي إتفق مع تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوصلو PRIO بترتيب عملية

المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج وبشكل سري، ومن ثم فإن القيام بمثل هذه المهام قد يتعارض مع القواعد الدبلوماسية التي تحكم سلوك موظفي الخارجية في هذا الجانب.

بالمقارنة مع مانفذه معهد أبحاث السلام في أوسلو يمكن ملاحظة تقنيات أخرى في الحوار قامت بها مراكز في مناطق أخرى لتشمل قضايا ذات صلة بالنزاعات ومسائل خلاف كالحالة مع مركز أورسام في أنقرة وتنفيذه مبادرات للحوار متصلة بقضايا الأمن والسياسة في كثير من الأحيان، إذ كان للزيارات المتكررة والحوارات التي تم مناقشتها مع مركز النهرين في العراق تأثير مهم في تحويل مسار الخلاف إلى تفاهات إنعكست بشكل كبير على مهام البعثة الدبلوماسية والعلاقات بين البلدين. وكان لوجود مركز سام التابع إلى وزارة الخارجية التركية تأثير كبير في تعميق هذه الحوارات. وبالنظر لكثرة التعقيدات التي تتسم بها البيئة الخارجية أصبح من غير الممكن تقديم المبادرات لزيادة التعاون أو إدارة المعضلات التي ترافق السلوك السياسي للدول بالطرق المباشرة للدبلوماسية وذلك لأن الأمر بحاجة إلى تأمين مقدار أكبر من الثقة في الخيارات المطروحة، الأمر الذي مكن من تجاوز السلوك الدبلوماسي إلى استخدام الدبلوماسية الموازية كالحالة مع مراكز الأبحاث التي بدأ دورها يلوح بشكل واضح على شكل حوارات ومناقشات مشتركة ساهمت في دعم الجهود الدبلوماسية وتعزيزها.

فضلاً عن ذلك فقد عززت مراكز الأبحاث من أدوار العديد من الدبلوماسيين من خلال إنضاج مفهوم الدبلوماسية الوقائية أو تدريب الدبلوماسيين على قضايا تخص الوساطة وإدارة النزاعات الدولية، أو ورش النقاش وتعميق خيارات المفاوضين بوسائل دقيقة تعزز من دورهم في العملية التفاوضية.

دوافع تفضيل مراكز الفكر

تهدف دبلوماسية مراكز الفكر إلى تكوين قنوات خلفية يمكن فيها للدول المشاركة في الحوارات التي تعتمد من أجل التأثير على قرارات معينة داخل الدول أو لتفعيل إتفاقيات معينة عن طريق قواعد الإتصال مع الجمهور والسلطة وتنشيط دبلوماسية المسار الثاني وتقليل المعاضل التي توجه مؤسسات الدولة في تنفيذ التزاماتها الخارجية. فالرأي العام والصحف المهمة والفضائيات تساعد مخططي الإستراتيجيات وصانعي القرار في الوصول إلى القرارات التي يمكن من خلالها بناء خيارات بعيدة عن الصدام أو تأجيج المواقف المشتركة.

من الصعب تقدير المراكز غير الرسمية التي يمكن لها أن تدعم العمل الحكومي في ضوء التعقيدات التي تعج بالعالم، إذ أن هنالك حاجة للتفكير بعيداً عن الضغوط السياسية وماتفرضه الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والنقابات من ضغوط على صانع القرار. ورغم كثرة المراكز والمؤسسات غير الرسمية إلا أن معيار التفضيل في الخيارات الحكومية يميل إلى مراكز الفكر عن غيرها من المؤسسات لعدة أسباب من بينها طبيعة الخبرة التي تتمتع بها هذه المراكز لاسيما ذات السمة الميراثية منها، التي تجمع في عضويتها بين الباحثين المتخصصين وصانعي القرار السابقين أو الذين لايزوالون يؤدون وظائف حكومية.

أسهمت مراكز الفكر بصورة حقيقية في دعم الكثير من الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تنفيذها وأصبحت مصدراً مهماً للثقة في هذا المجال سواء أكان ماتقوم به مراكز

الفكر ضمن البرامج الحكومية أو في إطار توظيف الفرص الإستثنائية التي تحدثها حركة المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك فإن مراكز الفكر تتمتع بقربها من المؤسسات الأكاديمية والباحثين وهي على تواصل مستمر مع الحركة العلمية وما يجري في العالم من تطورات وأحداث ولديها رؤية منطقية وعقلانية لما يحدث من تطورات، فضلاً عن ذلك فإن الرؤية التي تقدم من هذه المراكز يمكن أن تدعم خيارات صانع القرار أو أن يتم التكيف بينها وبين ما هو مطلوب في المنهاج الحكومي.

وعليه فإن المؤشرات الرقمية وأوراق السياسات التي تصدر من هذه المراكز لها تأثير كبير على الرأي العام المحلي والمؤسسات الأكاديمية سواء المحلية أو غير المحلية بسبب طبيعة الشراكات التي توليها الجامعات ومراكز الفكر لنظيراتها في الخارج. فضلاً عن ذلك فإن لمراكز الفكر مقدرة في أن تؤمن حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف تسهم في تأمين الخيارات الحكومية بإتجاه تعزيز المصالح وإيجاد الحوارات وهي على العكس من الحكومات التي تتقيد بالجوانب الرسمية فقط عند البدء بالمفاوضات في حين تمتلك مراكز الحوار القدرة على الانتقال العشوائي بشكل سريع بإتجاه الفرص الإستثنائية وتوظيفها لتوسيع المصالح أو حماية الدولة من التهديدات الناشئة.

نطاق التنسيق وقنوات الإتصال

إن وجود مراكز الأبحاث في دائرة الدبلوماسية الموازية والعمل كقناة للإتصال في المفاوضات أو الحوارات التي تجري بين الدولة والدول الأطراف يتطلب منها أن تعمل على إيجاد ملفات إقليمية أو دولية تتخصص فيها بحيث تكون لها أدبيات قادرة أن تولد خيارات جديّة لصانع القرار ومخططي السياسة الخارجية، كما أنها بحاجة ضرورية إلى التفكير من جديد بالتنسيق مع وزارة الخارجية أو مستشارية الأمن القومي كي تكون قادرة على أن تصيغ فاعليتها بشكل مباشر في السياسة الخارجية. تعد الحاجة للتنسيق في أولويات التنفيذ مسألة في غاية الأهمية وذلك كي يكون عمل المراكز منسجم مع نسق الأولويات في المصالح بالنسبة لمراكز صنع القرار الرسمية، وهذا ما يعني أن درجة القرب من رئيس السلطة التنفيذية أو حتى رئاسة السلطة التشريعية ضرورية جداً لتنفيذ المهام الخاصة بسياسة الدولة.

وإذا ما إنتقلنا لتقييم أداء هذه المراكز في العراق نلاحظ الكثير من المعطيات التي تتصل بعملها، إذ أن هنالك ضعف في التنسيق بين هذه المراكز ووزارة الخارجية، فمن حيث المبدأ الشكلي فمراكز الأبحاث في العراق يتم التعامل معها كمنظمات مجتمع مدني وليست مراكز للفكر والرأي، وهذا الأمر يضاعف كثيراً من فاعليتها في الأداء الدبلوماسي الخارجي، رغم أن القوانين تتيح لها الكثير من القنوات التي يمكن عن طريقها التأثير على المؤسسات الرسمية. أما من حيث المضمون فإن هذه المراكز لغاية اللحظة لم تحدد قنوات للإتصال بها بالمؤسسات المكلفة بصنع السياسة الخارجية وهي كذلك لم تضع لنفسها ملفاً يمكن التعامل معه كمجال لتخصصها كالحالة مع المراكز المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا وإيران على المستوى الإقليمي.

ورغم قصور المؤسسات الرسمية في إيجاد قنوات إتصال مع مراكز الفكر والأبحاث إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون لهذه المراكز تجارب نوعية في إدارة القضايا بين العراق ومحيطه الجغرافي كالحالة مع حوار بغداد الأول الذي عقده المعهد العراقي للحوار والذي ينوي على إعادة عقده لإنضاج الحوارات الثنائية والمتعددة التي يسعى العراق

إليها مع محيطه الجغرافي والمنطقة برمتها. إن البحث عن أطر التنسيق بين هذه المراكز ومؤسسات صنع القرار قد وجد له العديد من المداخل في كثير من دول العالم، وهذا الأمر من الناحية التطبيقية يعد في غاية التعقيد فقد عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية والمسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين في هذا الجانب، والتي تم إسنادها من قبل أساتذة في الإقتصاد والعلاقات الدولية ضمن البعثات الدبلوماسية من أجل تطوير عنصر التواصل والفهم بين الأداء السياسي الخارجي والرأي العام الشعبي في معظم مناطق العالم. إن مكن إطار التنسيق بينها وبين المؤسسات البحثية والأكاديمية من تحقيق خطوات مناسبة لدعم قرارات الإدارة الأمريكية في قضايا تمس المصالح الحيوية في الخارج فضلاً عن تنفيذها لكثير من المهام الخاصة بهذا الجانب.

إلى جانب ذلك ساهمت مؤسسة تيكا التابعة إلى الحكومة التركية على تنفيذ برامج مهمة في العراق وسوريا هدفها بالدرجة الأولى تبرز الدور التركي الإيجابي في هذه المناطق، إذ عملت تيكا على دعم مركز القرار ببيانات مهمة حول أهم المناطق التي يمكن التعامل معها بغية تحقيق رأي عام أو قبول في الأوساط الشعبية، ولعلها قد حققت جزءاً كبيراً من ذلك لولا بعض التصريحات التي يقدمها بعض المسؤولين الأتراك للإعلام والتي تفقد من جاذبية الدور التركي في هذا الشأن. وقد إستعانت بمؤسسات غير رسمية لإبراز الأنموذج التركي من بينها مراكز الفكر ومؤسسات إعلامية فضلاً عن رؤساء تحرير الصحف والمجلات المهمة.

إن طبيعة القنوات التي تؤمن الإتصال بين مؤسسات صنع القرار ومراكز الفكر تعد عاملاً ضرورياً لدعم توجهات هذه المراكز أو تصحيحها، فهي تعد البوصلة التي يمكن عن طريقها تحديد الدعم اللازم لأي مشروع تتبناه السلطة التنفيذية أو يمكن أن تعتمد فيما بعد إذا كانت المبادرة منطلقة من مراكز الفكر نفسها.

وعلى أساس هذا الفهم فإن تقييم أداء هذه المراكز يبقى مرتبطاً بدرجة قربها من مراكز صنع القرار ودرجة الثقة بما يقدمه المتخصصين بهذه المراكز من خيارات تضمن تخويلها بتنفيذ مهام تتصل بالعمل الحكومي. فالأساس في نجاح هذه المراكز وكسبها خيارات حكومية هو مدى قدرة مؤسسات صنع القرار على إستيعابها والإستفادة منها بدلاً من أن تكون قنوات سلبية يمكن توظيفها من الخارج.

إلى جانب ذلك فإن مراكز الفكر تستطيع أن تقدم خيارات عميقة بشأن السياسات العامة وتشخيص دقيق للسلوك السياسي عندما يكون لديها فروع في دول أخرى ذات علاقة مهمة مع حكوماتها وهذا الأمر يمكن أن ينطبق على مؤسسة كاريغي في الولايات المتحدة الأمريكية ومركز سيتا في أنقرة، إذ تكون أرواق السياسات الخاصة بها أو تقديراتها للمواقف ذات تشخيص عميق وخيارات منطقية تتوافق مع الحسابات الإستراتيجية بالمقارنة مع المراكز الأخرى.

إن أي توجه يستدعي أن تتحول هذه المراكز الفكرية إلى مؤسسات إحترافيه يبقى مرتهناً بما تستطيع أن تقدمه من رؤى وتصورات لصانع القرار وهي بحاجة إلى توسيع قنوات الإتصال والشراكات مع مراكز أخرى أو توسيع نشاطاتها لإيجاد فروع أخرى وبالشكل الذي يجعلها قريبة من العمل الميداني والعملية بدلاً من الإنشغال بالتصورات النظرية. فالحقيقة المهمة في هذا الشأن ترتبط بمدى قابلية هذه المراكز

على نقل المسارات النظرية إلى تفسيرات علمية دقيقة قادرة على تشخيص أي فعل إستراتيجي في البيئة المحيطة بصانعي القرار.

إن أي تقييم لأداء مراكز الفكر في أي دولة هو بحاجة إلى مقاييس تحدد حجم وجودها ضمن مؤسسات صنع القرار ومقدرتها على إسناد صانعي القرار بمجموعة من الخيارات لتنفيذ البرامج الحكومية الملقاة على عاتقهم، وإستطاعت مراكز الفكر في كثير من دول العالم أن تؤمن لصانعي السياسة الخبراء والمحترفين في صياغة الاستراتيجيات وإدارة التعامل مع الأزمات بحيث تؤمن توزيع مجموعة من المختصين على المؤسسات الحكومية تسهم في بلورة الخيارات المنطقية والواقعية القادرة على التمكين في تحقيق المصالح الحيوية. إذ تسهم هذه النخب في تزويد المرشحين بالخبرات حول إدارة الحملات الانتخابية وقيادتها في كثير من الأحيان بالإضافة إلى تحليل السياسات التي يتبناها القادة وصناع القرار.

وعلى هذا الأساس فإن المعادلات المنطقية التي يمكن أن تحسم قياس فاعلية أي مركز ستعتمد على ما يقدمه من رؤى وتصورات تتصل بالعمل الحكومي وإدارة الأزمات لاسيما ما يرتبط منها بالسياسة الخارجية والتي أصبحت محور مهم في حركة المتغيرات وينتقل تأثيرها بشكل كبير إلى البيئة الداخلية.

إن بناء الحوارات المنتجة وإعتماد مشاريع متخصصة بقضايا التعاون والشراكة من شأنها أن تؤسس فرصاً لهذه المراكز في القرب من مؤسسات صنع القرار وكذلك مشاركة المنظمات الدولية لبرامجها وهذا ما يفترض العمل عليه لتحويل مراكز البحث في العراق إلى مراكز منتجة تشبه في الحد الأدنى على أقل تقدير ماتعمل عليه المراكز المتخصصة في الجوار الإقليمي.

مصادر مختارة

ريتشارد هاس، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة إلكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني، ٢٠٠٢ م.

علي فارس حميد، دبلوماسية المسار الثاني وإدارة العضلات الدولية، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، ٢٠١٨ م.

عمر العبد الله وآخرون، دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٢، جامعة دمشق، ٢٠٠٨ م.

- إن واحدة من أهم ملامح التطور في الجانب الدبلوماسي هو ما أصبح يعرف بدبلوماسية المسار الثاني والتي تعد تطوراً مباشراً للدبلوماسية الشعبية الذي برز بشكل واضح في الدراسات الدولية خلال الحرب العالمية الأولى للتعامل مع ماتفرزه الأوساط الشعبية من مواقف وسلوكيات تجاه القضايا والتحديات الدولية. وكذلك للمساهمة في دعم بيئة القرار الخارجي بكسب رضا الشعوب وإقناعهم بالمواقف الدبلوماسية الرسمية، ومن ثم أصبحت الدبلوماسية الشعبية محاولة لإقناع الرأي العام بمواقف دولهم أو لتسهيل الوصول إلى قرارات معينة تتصل بمصالح دولهم.

ليبيا وتأثيرات التنافس الدولي والمغرب الكبير

د. عمر حسن القويصري
وزير الاعلام والثقافة الليبي السابق

“

كانت ليبيا ولا زالت رقعة صراع دولي وتنافس اقليمي منذ قرون طويلة لموقعها الإستراتيجي الذي يواجه أوروبا بصناعاتها ونتاجها الباحثة عن الأسواق والتوسع وخلفها أفريقيا بكل مواردها البشرية والطبيعية المستهلكة لكل شيء والمتأخرة في كل شيء لأسباب مختلفة نتيجتها واحدة تبعيتها السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية للدول المنتجة للعلم والمعرفة والاقتصاد.

”



حتى أجبرهم على الخروج والعودة الى بلادهم التي جاؤا منها واستعاد منهم الأرض وتحصل على الاستقلال واستمر المد والجزر في العلاقات حتى تاريخ توقيع اتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية والتي اعتذرت خلالها إيطاليا بشكل علني عن فترة احتلالها ليبيا وألزمت بدفع تعويضات عن فترة الاحتلال تستمر لعقود قادمة تضمن خلالها إيطاليا اعطاءها الأولوية في المشاريع والاستثمارات الليبية وامدادها بشريان الطاقة النفط والغاز عبر خط من الأنابيب تحت البحر ويضمن الشعب الليبي من أن لا تعيد إيطاليا مغامراتها ومطامعها التوسعية وتتعامل مع ليبيا كدولة ذات سيادة، ونرى اهتمام الحكومات الإيطالية المتعاقبة مهما كانت انتماءاتها السياسية بالملف الليبي بشكل عام وبغربه بشكل خاص، خاصة وامدادات الطاقة تأثيها عبر الأنابيب البحري من محطة وميناء مليتة غرب ليبيا.

الجنوب خاصة ليبيا الرخوة حيث المساحات الشاسعة وقلة عدد السكان ومخزون النفط والماء وثروة ليبيا تتمركز في هذا الإقليم خاصة القسم الشرقي - جنوب شرق ناحية الأراضي المصرية - والحدود الليبية مع كل من تشاد والنيجر والجزائر المستعمرات الفرنسية السابقة تجعل من فرنسا لاعب مهم في هذه المنطقة وسبق لها احتلالها لفترة محدودة من الزمن خلال الحرب العالمية الثانية وبالتنسيق مع الحكومات المحلية لزعماء القبائل ولم تترك أثراً ثقافياً أو اقتصادياً فيه ولكن تواجدتها في أفريقيا خاصة عبر قاعدتها العسكرية في النيجر وقواتها الخاصة بتشاد ومراكز الاتصالات والمخابرات المنتشرة في كافة العواصم الأفريقية جعلها منها قادرة على تحريك الزعامات المحلية وتكوين أحزاب سياسية ومجموعات

شرق ليبيا الذي يحد بدولة مصر الشقيقة المستعمرة الإنجليزية السابقة عهد الملكية المصرية حيث تحرك السياسة والمخابرات الإنجليزية كل شيء في المستعمرة ومن أولوياتهم تأمين الحدود الغربية في عمق الجوار الليبي من الليبيين أنفسهم وتحرك القبائل ما بين مصر وليبيا أو ما بعد مجيء الاحتلال الإيطالي حليف ألمانيا في الحرب الأولى والثانية وشكل وجوده خطراً على استقرار التواجد الإنجليزي في مصر فتم تشكيل قوة عسكرية أطلق عليها اسم (الجيش السنوسي " الليبي ") ليحرر ليبيا من المحتل الإيطالي حسب الإعلان والاعلام الإنجليزي وليساهم في معركة الحلفاء ضد المحور في حقيقته، وظلت السياسة المصرية حتى ما بعد الإستقلال تعطي أولوية قصوى للعمق الليبي واستفادت من تراكم الخبرة والتقارير والدراسات والتوصيات والعمل الذي قامت به الملكية المصرية الإنجليزية أو من باب القومية العربية ودور مصر في قيادة قاطرة الدول العربية ولا يزال هذا العمل والجهد مستمرا بنفس الوتيرة رغم تغير الحكومات والسياسات إلا أن ملف ليبيا بالنسبة لصاحب القرار المصري يجب أن تكون مصر مطلعة ومشاركة فيه لضمان مصالحها وعدم تعرض أمنها القومي للخطر وتحقيق ما يمكن تحقيقه من مكاسب اقتصادية وسياسية.

غرب ليبيا المواجه مباشرة لإيطاليا وجزرها المتناثرة في البحر الأبيض المتوسط والأطماع الإيطالية المعلنه بأن ليبيا هي الشاطيء الرابع لإيطاليا وموجات من المستوطنين الطليان تتدفق على ليبيا ويتم توزيعهم في المدن وتمليكهم الأراضي والمزارع وتقديم الدعم لهم لتشجيعهم على الاستيطان البشري وشعب مسلم رافض لوجودهم أعلن الجهاد المقدس ضدهم وخاض حرباً طاحنة وطويلة



مسلحة موالية ومتعاونة معها وان لم تعلن ذلك ولكن البصمة الفرنسية واضحة للمستبصرين.

إذا:

لدينا بريطانيا في الشرق وإيطاليا في الغرب وفرنسا في الجنوب هذه هي الحواضن التاريخية لهذه الدول الاستعمارية الثلاثة ولديها أوراقها فيها تستخدمها ولو بشكل محدود إلا أن المشهد ما بعد أحداث ٢٠١١م حصلت فيه تغييرات سياسية هامة وظهرت قوى على السطح فرضت نفسها خاصة التيار الإسلامي الأكثر تنظيماً عن باقي الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى.

شرق ليبيا اليوم حيث تتمركز قوات المشير خليفة حفتر وتحالفه المصري السعودي الإماراتي الأردني الفرنسي وغرب ليبيا حيث تتمركز قوات ثوار ١٧ فبراير والإسلاميين المدعومين من تركيا قطر إيطاليا والجزائر وسودان البشير والجنوب المنقسم والمتقلب في تحالفاته ما بين الشرق والغرب ومكوناته ما بين قبائل التبو والطوارق والقبائل العربية، حجم ونوع الدعم مختلف حسب أولويات كل دولة وامكانياتها.

تكون المعول الذي يهدم أي محاولة اتحاد وتواصل لشريان الجسم العربي" وأضاف إن تكوين أي كتل أو جسم سياسي أو اقتصادي يتم تشكيله خارج إرادة الإدارة الأمريكية سوف يواجهونه بكل قوتهم ويعملون بشكل مباشر أو غير مباشر على إفشاله.

الدول الكبرى تحيك نسيج المشهد الليبي من بعيد فبريطانيا العظمى لديها أدواتها وتحالفاتها التي تحقق من خلالها مصالحها الاستراتيجية وهي أقرب اليوم لمعسكر غرب ليبيا وتسيطر على بنك ليبيا المركزي في العاصمة طرابلس عبر ABC البريطاني وتديره كادراتها لأحد فروع البنك الانجليزي وتطلع على كافة التقارير الأمنية من مختلف الأجهزة بشكل يومي ويتواجد عناصر المخابرات

جمعني لقاء خاص في سنة ٢٠١٥م بالمحامي الدولي الدكتور ابراهيم الغويل رغبة مني في الاستفادة من تجربته السياسية الكبيرة وتولييه قضايا وملفات بحجم قضية لوكربي ولقربه من صناع القرار في ليبيا وعلاقته الخاصة بعدة قادة ساهموا في تحرر بلدانهم واستقلالها من نير الاستعمار وكان لهم دور في رسم خارطة عالمنا اليوم، وسألته بشكل مباشر ماذا يريد الأمريكيان من ليبيا؟ فقال لي منذ سنة ١٩٦٨ كان أول لقاء لي مع كبار مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية وأخبرها مع سفيرهم في ليبيا سنة ٢٠٠٦م والموقف واحد لم يتغير " يريدون أن تكون ليبيا منطقة عازلة لا تنتمي الى شبه الجزيرة العربية ولا الى المغرب العربي ويجب أن





والانقلاب عليه فور دخولهم العاصمة طرابلس وقدموا دعم كبير لقوة اللواء التاسع ترهونة التي تعتبر قوة عسكرية تابعة بشكل غير معلن لسيف القذافي حسب ما أفادت التحقيقات.

أمريكا التي تفضل انهك جميع الأطراف وارهاقهم والتدخل بشكل مباشر من خلال الاستغاثة بها كمنقذ أخير للبلد تعمل عبر عدة خطوط منها عبر الوكيل الايطالي ومنها عبر التنسيق مع الانجليز ومنها عبر الحكومة الليبية نفسها حيث يتم تسمية رئيس الحكومة ورئيس جهاز المخابرات في واشنطن وليس عبر قاعة البرلمان الليبي، كما سقط علينا اسم فايز السراج رئيس لحكومة الوفاق وهو اسم لا يعرفه أحد ولم يتم تداوله بين المجتمعين في الصخيرات أو تولية عضو CIA سالم الحاسي "الأمريكي الجنسية" رئيساً لجهاز المخابرات الليبي وباقي الأسماء لا تختلف عن بعضها.

يبقى محور أخير من القوى التي لها تواجد على الأرض كبير ولكنه مشتبك قوي وضعفه غير منظم يتفق في الهدف وهو ليبيا مستقلة حرة وذات سيادة ويرفض التواجد الأجنبي والاقليمي لكنه لم يرسم أو يضع آلية لتنفيذ ذلك.

هذا المحور الوطني مكون من مختلف الأطياف الاسلامية والقومية والوطنية واليسارية ينتظر قيام قيادة مركزية تحسن ادارة الاختلاف وتمد يدها لمحور المقاومة والاستقلال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والنهوض بدولة ليبيا من جديد.

البريطانية في مختلف المدن الليبية تحت سواتر مختلفة اعلامية وحقوقية ومنظمات دولية ولا تقيد أو ضوابط لحركتهم يسرحون ويمرحون في طول البلاد وعرضها بلا رقيب أو حسيب.

قمت بزيارة الى موسكو سنة ٢٠١٥م التقيت خلالها العديد من المسؤولين الروس وفي مختلف المهام منهم نائب وزير الخارجية ميخائيل بغدانوف ومنهم مسؤول ملف ليبيا في الخارجية الروسية ماكسيم ماكسيموف ومسؤولين آخرين لاطلاعهم على الأوضاع في ليبيا والاستماع لما لديهم حينها كانت روسيا منهمكة أكثر في الملف السوري ولم تبدي اهتماما كبيرا بالوضع في ليبيا وأقصى ما يمكن أن تطمح اليه هو عرقلة منافسيها الكبار وافشال مشاريعهم وليس الحلول مكانهم واقامة مشروع في ليبيا فلم يكن لديها تصور أو مشروع وكانوا ينظرون الى الجيش الليبي بشقيه أنه أداة في يد الأمريكان تحقق مصالحهم، شرق ليبيا من خلال المشير حفتر الأمريكي الجنسية وغرب ليبيا من خلال قوة الأفريكوم تحت غطاء التدريب والتعليم.

حاولت روسيا مؤخرًا اللعب بورقة أنصار نظام القذافي سابقا وشكلت خلية عمل بها بعض الليبيين من أبناء المسؤولين السابقين وتواصلت مع سيف القذافي وأرسلت عدد من عناصر المخابرات الروسية للقاءه وثم القبض عليهم في طرابلس ولا يزالون يقبعون في السجن وتحت التحقيق ومن خلال اطلاعي على بعض الملفات تبين أنهم كانوا يعملون على اختراق صفوف قوات حفتر بالخضر

سيناريوهات لمستقبل شرعية النظام السياسي العراقي

د. عامر حسن فياض

عميد كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

أمير مالك مليوخ الشبلاوي

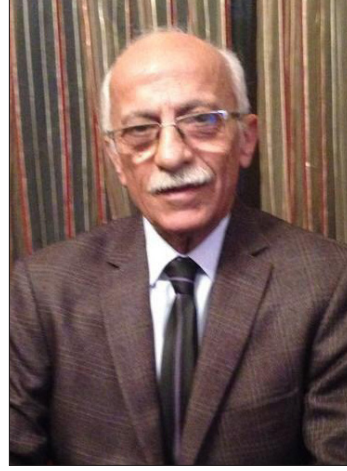
طالب دكتوراه مرحلة البحث في معهد العلمين

للدراستات العليا

“

تناولت الحكومات الاتحادية العراقية المتعاقبة بعد العام 2005 ، في برامجها عدداً من المشاكل التي تقف أمام تكامل شرعية النظام السياسي بصورة واضحة ، من خلال إعلانها عن محاولات سياسية واقتصادية واجتماعية ، للنهوض بواقع القطاعات المختلفة سواء كانت أمنية أو تعليمية أو صحية أو خدمية أو اقتصادية وغيرها كثير ، ولكن هذه البرامج الوزارية - البرامج الحكومية تفتقد إلى سياسات عامة ، ممنهجة تستطيع من خلالها النخب السياسية ذات الشأن في تحقيق تلك الأهداف ، التي دونت في وثيقة إعلان البرنامج ، مما أنعكس ذلك سلباً ، على ثقة المحكومين بالحاكمين ، لا بل افتقدوا الثقة بمؤسسات النظام السياسي الجديد وبتجربته الديمقراطية الفتية . وبذلك فإن هناك أسباباً عدة ساهمت في تدني شرعية النظام السياسي وتنامي مظاهر غير سليمة . وهذا الأمور سوف تؤثر بشكل كبير على مستقبل النظام السياسي العراقي .

”



٢. الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية ، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة ، التي تكون شرط لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية (١).

٣. تفاقم معدلات البطالة والفقر والأمية ، من خلال تدني الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية ، فضلاً عن ذلك توجيه الإيرادات العامة للاستهلاك فقط ، مما يؤدي إلى انعدام الظواهر الاقتصادية السليمة في بناء مجتمع منتج- صناعي أو زراعي أو كيلهما معاً .

٤. هجرة الكفاءات الاقتصادية ، نظراً « لغياب التقدير ، وبروز المحسوبية والمحابة في إشغال المناصب ، وهدر أموال الدولة ، التي يمكن استغلالها في إقامة مشاريع تخدم المواطنين . وارتفاع تكلفة المعاملات . كما يساهم الفساد الحد من النمو الاقتصادي ، وتشوه القرارات الاقتصادية ، وتدني مستويات المنافسة والابتكار ، وأثره على ضعف الإيرادات الحكومية ، كما يؤدي الفساد إلى سوء توزيع الموارد ، هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية للمشاريع التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة ، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة (٢).

٥. يؤدي الفساد إلى فشل الحكومة في القيام بوظائفها اتجاه المجتمع ، وتدنيها في إدارة السياسة الخارجية والداخلية ، وهذا الأمر يولد شكاً كبيراً لدى الراي العام بعدم قدرة النظام السياسي ، خاصة عندما إذا لم تحقق الحكومة مطالب فئة كبيرة من الشعب لفترات طويلة . ويفضي إلى تضائل ثقة المحكومين في أعضاء الحكومة ، بسبب الفساد وعدم الاتزان في السياسات العامة ، والتناقض بين أقوال وأفعال أعضاء الحكومة ، وعدم القدرة على الاعتراف بفشل السياسات أو تقديم مبررات مقبولة لهذا الفشل ،

أولاً: أسباب تدني الشرعية السياسية في العراق

ساهمت عوامل عدة بشكل كبير في تدني شرعية النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٥

يمكن ايجازها في النقاط الآتية .

١. الفساد الحكومي : لاشك أن الفساد من الظواهر الاجتماعية التي رافقت المجتمعات ، على الرغم من تقدمها وتحضرها ، وبذلك فالفساد هو موجود في الدول المتقدمة والمتخلفة ، ولكن درجة أنتشاره تكون في الدول المتخلفة بشكل أكبر ، فالمشكلة في الفساد الحكومي في العراق ، هو تحول هذه المشكلة إلى جزء من المنظومة القيمية السياسية ، فالمواقع والمناصب والمقاولات ، وغيرها لا يمكن أن تمنح بجو من التنافس الحر ، مالم يرافق ذلك نوع من الولاء أو الانتماء الحزبي ، ودفع الرشى حتى أصبح الفساد جزء من الثقافة المجتمعية ، والأكثر من ذلك لجأت أغلب الأحزاب والقوى السياسية ، وخصوصاً الأحزاب القوية إلى انشاء هياكل اقتصادية داخل الوزارات التي تخضع لسيطرتها ، من أجل تمويل أحزابها ، وتدعيم مؤسساتها ، ودعم مؤيديها على حساب الخدمة العامة والمشاريع العامة ، وللفساد آثار سلبية اقتصادية ، اجتماعية ، وسياسية ويمكن بيانها في الآتي :

١. ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها : يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها ، خصوصاً عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة ، لأنه سوف يرفع قيمة الرشى على حساب مواصفات تلك المشروعات ، فتتخفف بذلك نوعية وكفاءة الخدمات العامة ، التي لا تشجع قيام مشروعات إنتاجية جديدة يتم الاستفادة منها ، ومن النمو الاقتصادي الناجم عنها.

خاصة وأن نجاح السياسات العامة يُعَدّ حجر الزاوية في عملية اكتساب الشرعية (٣) .

٦. إن الفساد يسبب عرقلة المسيرة التنموية للبلد ويزيد من القلق السياسي وعدم الإستقرار، وهذا يؤدي إلى انتشار الجريمة والارهاب وغياب سلطة القانون (٤).

والجدول (١) يشير إلى عدد الدعاوى الاخبارية والجزائية ، وعدد المتهمين المحالين إلى محكمة الموضوع ، وعدد المحالين الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية بسبب ارتكابهم تجاوزات مالية وإدارية .

جدول (١) أعداد الدعاوى الإخبارية والجزائية وعدد المحالين والمحكومين من قبل محاكم الموضوع

السنة	عدد الدعاوى الاخبارية*	عدد الدعاوى الجزائية**	مجموع الدعاوى	عدد المتهمين المحالين إلى محكمة الموضوع	عدد المحكومين المدانين
2006	3712	2310	6022	296	103
2007	4831	3171	8002	95	196
2008	4502	3962	8464	382	98
2009	7650	6449	14099	889	296
2010	8617	8450	17067	2322	1016
2011	9499	11671	21170	4365	1661
2012	6741	10405	17146	4278	1709
2013	2966	11104	14070	3486	1464
2014	1745	7402	9147	2879	1726
2015	4536	13067	17603	3955	1961
2016	4202	11825	16027	2512	958
2017	3723	8537	12260	3095	950
2018	3650	8369	12019	3070	1218

× الدعاوى الاخبارية هي التي يقوم محققو ومتحري هيئة النزاهة قبل عرضها على قاضي التحقيق من أجل إثبات أو نفي المزاعم أو الإدعاءات (الإخبارات) ،

× الدعاوى الجزائية هي الدعاوى التي يتولى التحقيق فيها القاضي المختص ، وأن اعداد هذه الدعوى ربما تكون تراكمية لسنوات عدة كما اوضحنا ، بسبب البيروقراطية والأسلوب الذي يعتمد عليه المحقق

أو التحري أو القاضي في كشف الفساد
من اعداد الباحث ، اعتماداً على التقارير السنوية لهيئة النزاهة
للسنوات المبينة في الجدول
كما يشير الجدول (٢) ، أجمالي مبالغ الفساد المرصودة الضبط .
من قبل هيئة النزاهة ، عن طريق الإجراءات الوقائية ، مقدار
الأموال التي أعيدت إلى خزينة الدولة ، والأموال التي صدرت
أحكام قضائية بردها ، والأموال التي أعيدت أثناء عمليات الضبط

جدول (2) الأموال العامة المحفوظ عليها والمستردة من قبل هيئة النزاهة

السنة	الأموال العامة المحفوظ عليها والمستردة من قبل هيئة النزاهة			
	عن طريق الاجراءات الوقائية	الأموال التي تم إعادتها الى خزينة الدولة	الأموال التي صدر احكام قضائية بردها	الأموال التي أعيدت أثناء عمليات الضبط
2015	357 مليار دينار	37,528 مليون دينار	51,794 مليون دينار	-----
2016	2,000,811 مليون دينار	28,534 مليون دينار	570,352 مليون دينار	116,322 الف دينار
2017	948,435 مليون دينار	123,946 مليون دينار	41,761 / مليون دينار	50,130 مليون دينار
2018	530,898 مليون دينار	173,907 مليون دينار	44,071 مليون دينار	1,768 مليون دينار
المجموع	3,837,144 مليون دينار	368,401,564 مليون دينار	706,978 مليون دينار	52,014,322 مليون دينار

من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية الصادرة من قبل هيئة النزاهة للسنوات المشار إليها في الجدول أعلاه .

٢. إنعدام التراكمية في السياسات العامة : التراكمية معناها استمرار العمل بالخطط والبرامج الحكومية، والالتزام بالعمل بها على نحو تدريجي من أجل حل المشاكل ، والوصول إلى الأهداف المرجوة التي من أجلها تم وضع تلك السياسات العامة وتمويلها . (فالتراكمية هي إحدى نظريات صنع القرار لذلك فإن القرار التدريجي - هو علاجي يحافظ على التواصل والاستمرار مع الحاضر، ويستجيب بظروفه أكثر من كونه منطلقاً للتغيير في الأهداف الاجتماعية المستقبلية ، وبذلك فإن التراكمية والتدريجية تمثل العملية النموذجية لإتخاذ القرار الذي يتعلق بالسياسة العامة ، في المجتمعات المتعددة على وصف "

لند بلوم " (٥).

بمعنى آخر، إن السياسة العامة هي امتداد معدل للماضي ، في رأي " كمال المنوفي " وحسب هذه النظرية لا يقوم صانع السياسة بإعداد برامج جديدة تماماً ، وإنما يكتفي بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلاً من سياسات وبرامج ، وتكمن أسباب ذلك في قيود الوقت ، والتمويل ، وقصور إمكانيات الاستشراف وعدم التأكد من طبيعة النتائج المحتملة لسياسات جديدة أو مغايرة تماماً ، إضافة إلى عدم التحديد القاطع لغايات المجتمع النهائية (٦) .

فالتراكمية بذلك تدل على معرفة النخب السياسية الحاكمة ، للمشاكل المتعددة التي يمر بها المجتمع ، بالإضافة إلى أنها تشير إلى الرؤية الإصلاحية ، وتعبر عن الإرادة الحقيقية للتغيير الإيجابي . وأن واحداً

من اسباب تدني شرعية النظام السياسي العراقي هو أن تلك السياسات العامة تفتقد لمبدأ التراكم وهذا يمكن أن يكون بسبب أمور عدة منها :

١. غياب الخطط التفصيلية ، بسبب عدم الاهتمام بالمعلومات والبيانات من قبل النخب السياسية - الحاكمة ، أو ربما بسبب عدم توفر تلك المعلومات والبيانات ، التي يمكن بموجبها وضع السياسات العامة
٢. الأداء الشخصي - المتفرد ، وشخصنة المؤسسات والذي يمثل واحد من نتائج مبدأ المحاصصة الحزبية ، الذي تبنته النخب السياسية - الحاكمة بعد عام ٢٠٠٥ ، وبذلك فإن القرارات التي تتخذ وتصدر من قبل المؤسسات الحكومية هي مطابقة لرؤية الوزير الحزبي ، وبالتالي فإن المؤسسة الحكومية تنقاد بجميع أجهزتها وتشكيلاتها ، بخدمة برنامج الحزب ورغبات قياداته بعيداً عن تحقيق أهداف المؤسسة الحكومية - الوزارة ، أو انسجاماً مع البرنامج الحكومي الذي على أساسه تم منح الحكومة الثقة .

٣. الاختلاف في الاولويات ، قد تلعب دوراً كبيراً في تصغير البرامج والسياسات ، وعدم اكمال السياسات السابقة وإدامة المنجز وتحقيق الأهداف العامة ، فإن الاختلاف في الاولويات وفق رؤية شخص رئيس الوزراء أو الوزير ، أو بسبب الظروف الموضوعية التي تمر بها الدولة فإنها تحد أو تمنع من الاستمرار بمبدأ التراكم .

٤. ضعف أو غياب التنسيق في تنفيذ السياسة العامة ، بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى فقدان الموائمة في السياسات العامة ، وتنفيذها فالتنسيق أمر مهم في تنفيذ البرامج الحكومية ، خصوصاً في ظل نظام حكم فيدرالي - لامركزي ، لذلك فإن ضعف التنسيق يكشف عن حالة عدم الانسجام بين المركز والأطراف ، سواء كانت محافظات أو أقليم أو ما بين المؤسسات الاتحادية سواء بين الوزارات الاتحادية ، أو ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . وتتضح أهمية التنسيق من خلال (إيجاد الانسجام بين جميع الأنشطة في المنظومة بطريقة تسير العمل وتحقيق النجاح . أو التوفيق بين نشاط الجماعة التي تعمل على تحقيق غرض مشترك وبث الانسجام بين أفرادها ، بحيث يبذل كل منهم قصارى جهده في تحقيق الغاية المشتركة . وعد التنسيق بأنه التوفيق بين جهود الجماعة داخل الوحدة الإدارية أو الوحدات ، وذلك بغرض تحقيق هدف مشترك (٧) .
٥. ضعف الرقابة البرلمانية من قبل أعضاء مجلس النواب العراقي ، وعدم مطابقة نشاطات الحكومة الاتحادية مع البرنامج الحكومي ، الذي على أساسه تم قبول الحكومة ومنحها الثقة ، فضلاً عن عدم معرفتهم نسب الانجاز في البرامج الحكومية السابقة ، كما أن البرنامج الحكومي لا يحظى باهتمام من قبل تلك النخب السياسية بقدر الاهتمام الذي يحظى به توزيع المناصب الحكومية .

وبذلك فإن ضعف أو انعدام مبدأ التراكم في السياسات العامة ، لا

يغير من شكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية ، والتي يعاني منها المجتمع العراقي لا بل يزيدها ، وبذلك فقد أشارت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ × ، والتي اعدّها رئيس مجلس الوزراء " عادل عبد المهدي " ، بمثابة البرنامج الوزاري لحكومته ، بتدني جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، على الرغم من وجود الموازنات المالية والعائد المالي العالي منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية النصف الأول من عام ٢٠١٤ ، وهذا الأمر يدل على فشل اغلب السياسات العامة ، التي اعتمدتها الحكومات السابقة ، بسبب سوء تنفيذها وفقدانها لمبدأ التراكمية - التدريجية . ويمكن بيان فشل تلك البرامج أو السياسات العامة بما تضمنته خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ من خلال النقاط الآتية (٨) : تردي مناخ الاستثمار ، واختلال بنية الانتاج ، اختلال الميزان التجاري ، واختلال بنية الموازنة العامة ، ومحدودية دور القطاع الخاص . أما من ناحية المؤشرات الاجتماعية فقد بينت خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، المؤشرات السلبية الآتية : هيمنة الولاءات الفرعية (ما قبل الدولية) ، وارتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد ، وضعف السياسات الحماائية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين ، المسنين ، الارامل ، الايتام....) ، وإستمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة ، وضعف مؤشرات التعليم بمراحل كافة تقدماً نوعياً ، واستمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها .

٣. الدين العام : أن ارتفاع الدين العام (الداخلي او الخارجي) واتساع نطاقه ، في تغطية عجز الموازنة العامة بات يشكل تحدياً أمام عنصر الانجاز والتنمية بشكل عام ، كما يشكل هذا الدين عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة في ظل الافتقار إلى سياسات اقتصادية كلية مترابطة ومتناغمة تعمل على استثماره بكفاءة عالية، حيث شكل العجز المخطط نسبة ٢١,٦ ٪ من الموازنة العامة التقديرية ، وسيتم تمويله عن طريق القروض الداخلية والخارجية . وبذلك فقد أصبح الدين العام (١٣٥,٨٥١) مليار دينار لغاية ٢٠١٧/١٢/١٣ (٩) .

٤. العامل الخارجي : يتأثر أي نظام سياسي بشكل ايجابي أو سلبي بالبيئة الإقليمية أو الدولية بشكل عام ، ويؤثر بها ، ويتوقف هذا التأثير والتأثر على درجة الانسجام مع تلك البيئة ، فكل نظام لا يستطيع أن ينسجم مع بيئته يصبح نظاماً غير مرحب فيه .

ولا يختلف الحال مع النظام العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، فهو الآخر نشأ وسط بيئة معادية ، أو غير منسجمة معه ، فهو ذو توجه ديمقراطي تعددي ، أما الانظمة المحيطة أغلبها أنظمة تقليدية - شمولية ، فإن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق ، سوف تكون دافعاً نحو مجتمعات تلك الدول بالضغط على انظمتها السياسية ، بضرورة منحها الحريات والحقوق أكثر من ذي قبل ، وبذلك فإن إفشال هذه التجربة هي أقل كلفة

من إجراء الإصلاحات في انظمتها السياسية (١٠) .

ولذلك تدخلت الارادات الدولية الايرانية والسعودية والقطرية والسورية والكويتية والاماراتية والتركية والامريكية والاسرائيلية ، مستغلة التنوع القومي والأثني والطائفي في العراق ، باعتمادها أساليب متنوعة وهي دعم الجماعات المسلحة وتمويلها ، أو رعاية مؤتمرات طائفية وتمويلها ، أو دعم شخصيات من أجل إيصالها إلى الحكم ، أو توجيه الاعلام المرئي من أجل بيان ضعف شرعية النظام السياسي ، أو التضييق على حصص العراق المائية من أجل القضاء على القطاع الزراعي ، أو تعطيل الصناعة في العراق من أجل ان يصبح العراق أكبر مستهلكي منتجاتهم ، وهنا يكون العراق مساهماً رئيسياً في الناتج القومي الإجمالي لتلك الدول وبهذا فقد ساهم هذا التدخل السليبي في تدني شرعية النظام السياسي العراقي .

ثانيا : مظاهر تدني الشرعية في النظام السياسي العراقي

سبق أن تناولنا إن الشرعية تساهم بتعزيز النظام السياسي ، والمظاهر ايجابية المتعلقة به ومنها الاستقرار السياسي ، المشاركة السياسية الفاعلة ، التكامل المجتمعي ، والفاعلية السياسية . وأن تلك المظاهر قد تكون بصورة نسبية في الانظمة التي تكون درجة شرعيتها بشكل متكامل نسبياً ، أما إذا تدنت أو نقصت أو أنعدمت الشرعية ، فإن تلك المظاهر سوف تختلف من حيث شكلها وحدتها في الانظمة السياسية ، وعلى هذا نحو ، ففي النظام السياسي العراقي ساهمت عدة عوامل ، كما تم بيانها في تدني عنصر الانجاز الذي أثر وبشكل مباشر على مؤشرات عنصر القبول ، لأن كلا العنصرين لهما تأثير متبادل أحدهما إتجاه الآخر ، من حيث الايجاب أو السلب ، فضلاً عن كونهما يمثلان حلقة متكاملة للشرعية السياسية ، لأي نظام سياسي . وإن النقص أو التدني في مؤشرات أحد العنصرين ، سوف يلقي بظلاله على مؤشرات العنصر الآخر ، وبذلك فقد انتشرت مظاهر عدة تدل على تدني شرعية النظام السياسي ومنها .

١. العنف السياسي .

يتمثل العنف السياسي بأعمال التمييز ، والتدمير ، والاضرار ، التي يكون غرضها ، واختيارها أهدافها أو ضحاياها ، والظروف المحيطة بها ، وانجازها وأثارها ذات دلالات سياسية ، أي تنحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له أثار على النظام الاجتماعي . كما إن العنف قد يصدر من جانب المجتمع وأفراده إتجاه المؤسسات الحكومية ، أو العكس من ذلك قد يصدر من قبل المؤسسات الحكومية إتجاه أفراد المجتمع ويقول " صادق الاسود " إن العنف السياسي يتم اللجوء إليه عندما يعجز طرف عن إقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه بعد أن يستنفد

كل الطرق السلمية (١١) .

ويمكن أن تفسر ظاهرة العنف السياسي ، لكونها محصلة لجملة من الأزمات البنوية والهيكلية بشكل عام ، ولكن هناك ظروف تساعد على نموه ، كالسلط والاستبداد ، واستثراء الفساد ، وتردي الأوضاع الاقتصادية ، واتساع دوائر الفقر ، والتهميش الاجتماعي ، وغياب العدالة الاجتماعية ، وانتهاك حقوق الانسان ، والتبعية للخارج ، وغياب أو ضعف شرعية النظام السياسي ، وكل هذه الأمور وغيرها تساهم وبشكل كبير في ظهور وتمدد قوى وتنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي ، التي تتخذ من العنف وسيلة للتغيير أو لتوصيل مطالبها أو الدفاع عن مصالحها (١٢) . وبالإضافة لتلك العوامل التي من شأنها تفسير تنامي العنف السياسي بشكل عام إلا أن ، هناك ثلاثة عوامل ساهمت بارتفاع معدلات العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، التي أثرت بشكل مباشر على استقراره السياسي وهي :

١. نمط أو آلية تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ . ربما كانت أولى الأسباب التي أدت إلى تنامي العنف السياسي في العراق ، هو آلية تغيير النظام السياسي بفعل التدخل الخارجي العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك فإن التغيير لم يحدث وفقاً لآليات التغيير الفوقي ، من خلال رغبة النخب السياسية ذاتها ، أو بفعل قوى المعارضة التي تفرض على النظام السياسي عملية التغيير ، أو بفعل قوة تعبير المجتمع واجبار النظام السياسي نحو التغيير ، وبموجب تلك الأحداث أخذت بعض القوى المجتمعية المؤثرة النظر إلى تلك القوات على إنها قوات احتلال تجب مواجهتها ، وعدم التعامل معها وأن كل ما يصدر عنها من قرارات وسياسات وبناء سياسي جديد لا يمكن اعتبارها شرعية ، لأنها لم تكن بموجب قبول المجتمع ، وبذلك انتشرت الفصائل المسلحة في المناطق والمحافظات الشيعية والسنية على حد سواء .

٢. عدم إستيعاب النخب السياسية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ للنخب الخاسرة واعتماد مبدأ الازاحة الشامل بدلاً عن مبدأ الازاحة التدريجي ، والذي نعني به بقاء واستمرار بعض النخب البيروقراطية والقيادات العسكرية ، التي لم يؤشر عليها جرائم بحق الشعب العراقي ، في العمل الحكومي لتدريب أو تهيئة كوادر جيدة ، مع مراقبة مكثفة على كل نشاطاتهم من أجل ضمان دمجه واستيعابهم في النظام السياسي الجديد ، لأن تكلفة الاستيعاب تكون أقل كلفة من إبعادهم وما شكلوه من خطر على النظام السياسي العراقي ، فقد كانت (أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة) (١٣) في العراق سبباً في تنامي العنف السياسي من خلال تسريح كم هائل من موظفي الأجهزة الامنية والعسكرية والاعلام وغيرها ، وهذا أدى إلى تحويل هذا الكم من النخب الخاسرة إلى أدوات تعمل على نشر العنف السياسي ، محاولة بذلك افشال التجربة

والقوى السياسية والمؤسسات الحكومية ، إذا لم تستوعب المؤسسات الحكومية لتلك المطالب ، وتجسيدها بسياسات استخراجية وتوزيعية ناجحة ، وتحويل تلك الطاقات الشابة إتجاه البناء السياسي ، بدلاً عن الإضرار به أو إسقاطه نهائياً .

٢. الحركات الاحتجاجية .

إن الحركات الاحتجاجية أو المطالبة لا تختلف عن العنف السياسي ، من حيث الأسباب التي تساهم في وجوده واستمراره ، ولكنه ربما يأخذ أشكالاً أقل من الأشكال التي يتخذها العنف السياسي ، وربما تلجأ تلك الحركات أثناء نشاطها إلى نوع من العنف السياسي الموجه إتجاه المؤسسات أو البنى العامة أو لبعض النخب السياسية من أجل إيصال مطالبهم . لما تتمتع به تلك الحركات من قوة مباشرة تساعد في إيقاع التأثير على النظام السياسي ، وكذلك أفراد المجتمع من خلال خلق حالة من التعاطف الشعبي اتجاهها . فإن اتساع تلك الحركات في دولة ما ، وانتشارها يُعد مؤشراً على تدني عنصر الانجاز في بعض الأحيان ، لأن تلك (الجهود والأنشطة التي تصدر من الأفراد المحتجين تهدف إلى التغيير أو مقاومة التغيير) (١٦) . للسياسات أو القرارات الحكومية الموجهة ، لتنظيم موضوع معين ، أو حث الحكومات على ضرورة التغيير من أجل معالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع .

فالحركات الاحتجاجية ما هي إلا سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديون ، لرفع مجموعة من المطالب واعتبارها وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين المشاركة في السياسة ، أو هي عبارة عن عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة ، وهو غالباً ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة ، ليصبح تدريجياً مع مرور الوقت كيانا متميزاً ، ومعبراً عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسلوك الجمعي (١٧) .

لا يختلف العراق عن محيطه العربي ، من حيث تأثره بموجة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بعض البلدان العربية ، منها سوريا وتونس ومصر في العام ٢٠١١ ، والتي من خلالها شكلت الحركات الاحتجاجية عاملاً مهماً في التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الدول العربية ، وهنا أدت (الحركات الاحتجاجية دوراً مهماً جداً في السوسيولوجيا السياسية الجديدة) (١٨) . ومن أبرز الحركات الاحتجاجية التي مر بها العراق بعد العام ٢٠٠٥ ، ثلاث حركات احتجاجية قد أثرت بشكل كبير على مؤسسات النظام السياسي ، وحاولت مؤسسات النظام السياسي أن تستوعبها بشكل متفاوت من الأهمية وهي :

١. الحركة الاحتجاجية في ٢٥ شباط عام ٢٠١١ ، التي شهدتها العاصمة بغداد ، وبعض المحافظات العراقية من خلال مطالبتها بالخدمات والبنى التحتية ومكافحة الفساد والإصلاح ، وبعد أيام تم الاستجابة إليها من قبل رئيس مجلس الوزراء " نوري المالكي " ، من

الديمقراطية ، لأن أغلب تلك الكوادر قد عملت في إعادة هيكليتها وبناء خلايا عسكرية بشكل ذاتي أو بدعم اقليمي أو دولي ، يتم من خلالها استهداف المؤسسات الحكومية ، كما أن أغلبية تلك الجماعات انخرطت في تنظيمات ارامية ، منها تنظيم القاعدة وتنظيم داعش الارهابيان ، وعملت على تحريض بعض فئات المجتمع العراقي على عدم الاندماج أو منح الولاء ، على الرغم من مشاركتهم في اختيار النخب السياسية الممثلة لمناطقهم . لأن النظام السياسي الحالي لا يعبر عن مصالحهم ولا عن قيمهم .

٣. ضعف الخدمات وتنامي الظواهر السلبية كالبطالة والامية والفقر ، تشير تلك الظواهر إلى عدم العدالة التوزيعية والتي تدل على (وجود خلل في القدرة التوزيعية للنظام السياسي ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب ، وقدرة النظام على الاستجابة لها من الجانب الآخر ، وينع هذا الخلل من مصدرين هما : النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية أو من عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف الطبقات المجتمع وفئاته ، نظراً لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى) (١٤) .

أو تركيزها على إتجاه معين من التوزيع ، وهذا ما تم بيانه بأن توزيع النفقات التشغيلية تسود وبشكل كبير على التوزيع الاستثماري ، الذي يمكن من خلاله تقليل تلك الظواهر السلبية التي كان لها الدور في استمرار ظاهرة العنف السياسي ، إذ تعد كل من البطالة والامية والفقر من (أهم مهددات الأمن والاستقرار السياسي ، إذ أن عدم استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة واندماجهم ، من خلال توفير العمل اللائق لهم يشكل قنبلة موقوتة تهدد السلم في المناطق التي يعيشون فيها وخارجها ، وقد أظهر تقرير للبنك الدولي عن التنمية في العالم أن وجود نسبة كبيرة من الناس خارج العمل يشكلون عاملاً رئيسياً للتوتر ، لأن البطالة مثلاً تغذي الشعور لدى الشباب بالغبن والقهر والإقصاء وتشكل دافعاً للانضمام إلى دائرة الصراع والعنف) (١٥) .

بمعنى أن السياسات العامة الاستخراجية والتوزيعية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، لم تكن بمستوى الطموح الشعبي ، وبذلك فإن اندلاع حالات العنف السياسي في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق ، في عام ٢٠١٨ ، من خلال حرق المباني الحكومية ، والمقار الحزبية ، وإغلاق الطرق الرئيسية ، جاءت تؤكد ذلك الفشل في تلك السياسات ، وما ترتب عنها من آثار سلبية ، وهذا ما تم لمسه من خلال مطالب الشباب العراقي ، التي كانت تشير إلى ضرورة استيعاب الشباب وتوظيفه ، ضرورة استكمال المشاريع المتأخرة ، ضرورة مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين ، ضرورة تحسين خدمات البنى التحتية ، ولاشك في أن العنف السياسي في العراق يزداد من قبل افراد المجتمع ، إتجاه الأحزاب

خلال طرح مشروع الإصلاح ، بفترة زمنية مدة ١٠٠ يوم ، والتي من خلالها سيتم إجراء تغييرات على ضوء النتيجة التي سينتهي إليها التقييم .

٢. بعد سنة تقريباً من تشكيل حكومة حيدر العبادي وفي صيف ٢٠١٥ ، وتحديداً في شهر آب ، انطلقت حركة احتجاج واسعة في بعض محافظات العراقية الجنوبية والوسطى ، أجبرت رئيس مجلس الوزراء " حيدر العبادي " ، على القيام بإجراءات عدة تتمثل بإلغاء مناصب نواب رئيس مجلس الوزراء ، وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ، وتخفيض رواتب المسؤولين خصوصاً الدرجات الخاصة والوزراء والنواب وتحديد الحمايات الشخصية ، وغيرها ، وكذلك أجبرت تلك الحركة الاحتجاجية مجلس النواب ، على القيام بتفويض الحكومة لأغلب صلاحياته ، وعلى الرغم من تلك الإجراءات استمرت التظاهرات في كل يوم جمعة ، حتى أعلن الخط الصوري تأييده وانضمامه ، ومن ثم قيادته لهذه الحركة الاحتجاجية في ٢٢ شباط ٢٠١٦ . (على ضوء ذلك قدم رئيس مجلس الوزراء " حيدر العبادي " وتحديداً في اواخر شهر آذار ٢٠١٦ مشروعاً لتعديل وزاري لأغلبية الوزارات وتقليصها إلى ١٨ وزارة ، باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع ، من أجل عدم إرباك الوضع الأمني ، ويتم من خلال ذلك التعديل ترشح شخصيات على أسس المهنية ، والكفاءة لشغل الحقائق الوزارية " حكومة تكنوقراط ") (١٩) .

وأدت هذه الإجراءات إلى انقسام رؤية الأحزاب القوى السياسية ، بخصوص الإصلاحات المزمعة وانقسم بذلك مجلس النواب ، بين معارض ومؤيد للإصلاح ، التي تتبناه الحكومة العراقية التي تتطابق مع رؤية الحركة الاحتجاجية والمحتجين ، وبالفعل تم التصويت على خمس وزارات منحها الثقة بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٦ ، وهي التعليم العالي والبحث العلمي ، الموارد المائية ، والإسكان والبلديات العامة ، النفط ، والصناعة والمعادن ، وتأجيل التصويت لمدة ٤ أيام ، حيث فشل مجلس النواب من التصويت على بقية أعضاء الحكومة ، مما دفع الجماهير ، بتاريخ ٣٠/٤/٢٠١٦ الدخول إلى مجلس النواب ، واستمرت التظاهرات حتى تمكن المحتجون الدخول إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء والمنطقة الخضراء والاعتصام في ساحة الاحتفالات بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٦ ، تعبيراً عن إستيائهم لعدم إجراء الإصلاح (٢٠) .

ت - الحركة الاحتجاجية في ٢٢/٨/٢٠١٨ ، حيث عاودت الحركات الاحتجاجية ، بفعل أزمة المياه في محافظة البصرة ، والتي كانت أحد أبرز الأسباب التي فجّرت الاحتجاجات في المدينة ، وانتقلت شرارتها إلى باقي مدن جنوب العراق ، إذ أدى انخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات ، إلى دخول مياه الخليج العربي المالحة إلى شط العرب ، ما صادف معه فتح إيران قنوات تصريف المياه المالحة في أراضيها ،

وبالتالي ارتفاع الملوحة بنحو ٤٠٠ بالمائة عن السابق (٢١) . وبذلك اتسعت الاحتجاجات من حيث المكان والمطالب ، لتشمل المطالبة بالفرض التعيين ، وتحسين الخدمات العامة ، ومكافحة الفساد ، وقد شهدت تلك الاحتجاجات نوعاً من أنواع العنف السياسي ، من خلال حرق لبعض المقار الحزبية ، ومحاصرة المباني الحكومية ، والاعتصام امامها ، مما دفع برئيس مجلس الوزراء " حيدر العبادي " إلى إرسال عدد من الوزراء ، للاطلاع على واقع المحافظات ، كوزير الصحة ، والعمل والشؤون الاجتماعية ، والنفط وتشكيل خلية أزمة لمعالجة اوضاع المحافظات ، وتلبية احتياجاتها ، وانتج عن ذلك صرف مبالغ للمشاريع المملوكة وانجازها بشكل سريع .

وبشكل عام لا تختلف تلك الحركات الاحتجاجية من حيث مطالبها على الرغم من التفاوت الزمني ، ويمكن بيانها في مطالب ثلاثة (٢٢) : - إصلاح النظام السياسي : عبر تخليصه من المحاصصة الطائفية ، التي هي أصل الأزمة وأساس أعوجاج النظام وتدني مستواه ، والعمل على إعادة بنائه على وفق المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات .

- مكافحة الفساد : تصاعد الغضب الجماهيري من حجم الفساد الكبير ، الذي يمتد في مفاصل الدولة ونخر مؤسساتها ، الأمر الذي يستلزم ضرورة محاسبة الفاسدين والإسراع في إحالتهم للقضاء ، فضلاً عن تخليص القضاء من التأثيرات السياسية والطائفية وتعزيز استقلاليته .

- توافر الخدمات : لاسيما تلك التي تمس معيشة وحياة المواطنين ، وأصبح مطلب تحسين الخدمات الممولة مركزياً ومنها الكهرباء ، والماء ، والتعليم ، والصحة ، توفير فرص العمل للخريجين ، والعاطلين عن العمل عناوين أساسية لحركات الاحتجاج .

٣. المقاطعة الانتخابية :

يعد الانتخاب حقاً من حقوق المواطنين ، أن شاءوا عملوا به أم لا ، فمتى ما توفرت في المواطن الشروط القانونية والأهلية ، أصبح مالكا لحق الاختيار في انتخاب من يمثله بالسلطة التشريعية أو التنفيذية ، وفقاً لقناعاته الشخصية ، وبذلك تنقسم القناعات بشكل عام على ثلاثة مستويات هي :

١. المشاركة في الانتخابات ، وضرورة ادامة التجربة الديمقراطية ، وانعاشها بشخصيات جديدة أو ببرامج سياسية جديدة أيضاً ، حيث تتولد هذه القناعة على تصورات قائمة بضرورة التغيير أو الإصلاح فضلاً عن وجود دوافع أخرى تتعلق بالأيديولوجية الحزبية أو الزبائنية ، أي بمقدار المنفعة أو المنافع التي يحصل عليها الناخب في تبني مرشح أو دعم قائمة حزب سياسي ما ، أو بما يقدمه المرشح أو الحزب السياسي من وعود .

٢. مقاطعة الانتخابات ، أيضاً لهذا التيار قناعات بعدم المشاركة في

في الانتخابات ، بتجاوز أشكال المقاطعة السلبية ، ومنح صوته إلى قوائم وأحزاب أو كيانات سياسية ، حظوظها ضعيفة في الفوز بمعنى مقاطعة انتخاب الأحزاب الرئيسية الحاكمة ، لضمان قاسم انتخابي عالٍ ومن خلاله يصعب حصول تلك الأحزاب على مقاعد أكثر من السابق ، أو تحقيق ذات النسبة السابقة ، كما يساهم هذا النوع من المقاطعة على الحفاظ على آلية الانتخاب وإدامتها ، وتضمن تغيير السلوك السياسي والبرامجي لبعض القوى والكيانات السياسية ، وتكوين رأي عام مؤثر بين صفوف الناخبين غير المؤدلجين ، وبالتالي يعكس هذا النوع من المقاطعة درجة الوعي السياسي لدى الناخبين وبالأخص المتعلمين منهم .

وشهد العراق بعد اقرار دستوره عام ٢٠٠٥ ، أربع عمليات انتخابية وهي انتخابات مجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ . حيث توجه في هذه الانتخابات نحو ١١,٨٨٨,٩٠٦ ناخب إلى صناديق الاقتراع من أصل ١٥,٥٦٨,٧٠٢ مواطن عراقي له حق الانتخاب ، لإختيار ٢٧٥ نائباً أو مرشحاً لعضوية مجلس النواب العراقي ، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٧٦,٢٦٪ من أجمالي من يحق له الاقتراع من الناخبين (٢٣) . أما انتخابات مجلس النواب العراقي في ٧ آذار ٢٠١٠ فقد بلغت نسبة المشاركة نحو ٦٢,٠٤٪ من مجموع عدد الناخبين والبالغ عددهم ١٨,٩ مليون مواطن (٢٤) . وبخصوص انتخابات مجلس النواب العراقي في ٣٠ نيسان ٢٠١٤ فقد كانت بلغت نسبة المشاركة الانتخابية نحو ٦٠٪ ، من مجموع الناخبين ممن يحق له الانتخاب البالغ عددهم ٢٠,٠٤٣,٧٧١ ناخب (٢٥) . أما انتخابات مجلس النواب العراقي في ١٢ أيار ٢٠١٨ ، فقد بلغت نسبة المشاركة نحو ٤٤,٥٢٪ ، من مجموع عدد من يحق له الانتخاب والبالغ عددهم نحو ٢٤,٥ مليون ناخب ، حيث شارك في هذه الانتخابات نحو ١٠,٩٠٩,٣٩١ مواطناً ، لانتخاب ٣٢٩ نائباً لعضوية مجلس النواب .

ويلاحظ من خلال ذلك تدني نسب المشاركة الانتخابية من قبل المواطنين ، الذين يمتلكون الحق الانتخابي ، فبعد أن كانت تشكل ما نسبته ٧٦٪ ، في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٥ ، بعد ذلك أخذت النسبة إتجاه التدني أو الانحدار ، ففي الانتخابات عام ٢٠١٠ بلغت نحو ٦٢٪ ، وفي عام ٢٠١٤ وصلت إلى ٦٠٪ ، وأخيراً إلى أدنى مستوياتها في انتخابات عام ٢٠١٨ نحو ٤٤٪ . وبذلك فإن المقاطعة الانتخابية بصورتها المقاطعة السلبية ، تمثل سلوكاً احتجاجياً على سلوك النخب السياسية الحاكمة ، وعلى سياسته العامة ، وبهذا فإن مؤشرات عنصر الانجاز أثرت سلباً على مؤشرات عنصر القبول بشكل كبير .

كما أن ظاهرة المقاطعة الانتخابية ، التي شهدتها انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨ . تعبر عن غياب أو ضعف المصداقية بمؤسسات النظام السياسي من جانب ، والأحزاب والقوى السياسية

الانتخابية ، ويمكن أن تدور في ظل دوافع معينة منها ، أن التغيير يتعلق بالشخصيات دون البرامج أو السياسات التي تتبناها القوى السياسية ، أو الحكم المسبق عدم تحقيق الانتخابات الجدوى السياسية منها ، لأنها لا تخلو من عملية التزوير ، أو بسبب فشل القوى والأحزاب السياسية في ممارسة وظائف السلطة طيلة الفترات السابقة .

٣. اللامبالاة ، يمكن أن تساهم عوامل عدة من خلق شعور اللامبالاة في عملية الانتخاب ، منها ضعف الوعي السياسي أو تراجع أو تدني وظائف السلطة اتجاه شريحة معينة من المواطنين ، وهذا الأمر يخلق حالة من عدم المبالاة ، سواء توجه المواطن نحو صناديق الاقتراع أو لا ، فإن هذا الأمر لا يغير شيئاً من واقع حياته اليومية وحتى المستقبلية ، وبالتالي يعيش بعض المواطنين بحالة من الاغتراب .

وقد تشترك كلا القناعتين الأخيرتين (المقاطعة واللامبالاة) في التقليل من أهمية الانتخاب في الحياة السياسية ، لابل أن تيار المقاطعة يشكل خطورة أكثر من اللامبالاة على النظام السياسي ، لأن إعلان مقاطعته تدل على تنامي وعيه السياسي ، من خلال بيان اخفاقات الحكومات وضعف السياسات ، وبذلك تصور المقاطعة الانتخابية على أنها واحدة من أساليب المعارضة السياسية السلمية ، التي يُعبر من خلالها المواطنون عن رفضهم للنظام السياسي أو للقوى السياسية ، التي تساهم بإدارة هذا النظام أو للسياسات العامة التي تصدر من المؤسسات الرسمية . ويمكن من خلال ذلك تقسيم المقاطعة الانتخابية إلى نوعين هما :

١. المقاطعة السلبية : تتمثل هذه المقاطعة بنوع من الاحتجاج الشعبي ، الذي يشير على عدم جدوى الانتخابات في ظل النظام الانتخابي المعمول به ، أو في ظل وجود واستمرار القوى السياسية التي تدير كل العمليات السياسية والاقتصادية وتأخذ أشكالاً متعددة منها :

- الامتناع عن التسجيل في سجل الناخبين ، وتحديث السجلات الرسمية ، خصوصاً للفئات العمرية الجديدة التي تصل إلى مرحلة السن القانوني للانتخاب .

- عدم استلام البطاقات الانتخابية ، التي تعد أساس الحق الانتخابي ، والتي من خلالها يمكن التعرف على المواطن المنتخب ومركزه الانتخابي .

- عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب .

- شطب استمارة الانتخاب وجعلها استمارة باطلة .

ونحن أسميناها بالمقاطعة السلبية ، لأنها تؤدي إلى تقليص القاسم الانتخابي للمرشحين ، وتسهل وصول بعض المرشحين الحزبيين ، الذين قد يكونون سبباً في تدني وظائف النظام السياسي ، ومن ثم شرعيته بشكل عام .

٢. المقاطعة الإيجابية : وهي أن يكون للمواطن الذي له الحق القانوني

معالجة تلك المشكلات التي يواجهها المجتمع العراقي ، سوف تقود إلى عملية التغيير ربما في الأيام القادمة ، مالم يستطع النظام من تعزيز وجوده وشرعيته ، من خلال أحداثٍ قدرٍ معينٍ من التغيير الإيجابي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية ، والتي يلمس من خلالها المواطنون حرص النظام السياسي والقوى السياسية على تقديم ما هو أفضل إليهم ، وبذلك فإن مستقبل النظام السياسي العراقي يدور حول سيناريوهين وهما :

١. سيناريو انعدام الشرعية .

يفترض هذا السيناريو تراجع مؤشرات الشرعية السياسية في النظام السياسي العراقي ، إلى أدنى مستويات الشرعية لتبلغ مرحلة الانعدام ، لأنه لم يمكن الحديث عن شرعية سياسية متكاملة أو متدنية في ظل استمرار السياسات العامة الاستخراجية والتوزيعية ، التي تم تناولها سابقاً التي ركزت بشكل كبير على الاداء الاستخراجي النفطي ، أمام تدني أو ضعف الأداءات الأخرى ، التي تتعلق بالتعدين أو الغاز الطبيعي وانحراف الأداء التوزيعي ، الذي تمثل بتوزيع التمثيل السياسي ، من حيث سيطرة صيغة المحاصصة السياسية - الطائفية ، وغياب المعارضة السياسية التي تلعب دوراً هاماً في تقويم عمل الحكومة ، وتصويب سياساتها العامة ، فضلاً عن اعتماد نظم انتخابية تراعي الأحزاب والقوى السياسية القوية دون سواها ، وبذلك لا يمكن القيام بالتحديث الحكومي التشريعي أو تنفيذي بصورة اعتيادية ، وإنما يكون بفعل تلك الكيانات السياسية التي تعمل على تجديد شخصياتها واسمائها الحزبية بين حين وآخر ، دون أن يصل هذا التحديث لسلوكها السياسي .

أما من حيث أداء توزيع السلطة ، فإن التصارع على بلوغ الهيمنة بين السلطات الاتحادية ، وبين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم من جهة أخرى ، دون اللجوء للقنوات الديمقراطية والأساليب الدستورية ، فإنه يساهم في انعدام الشرعية السياسية ، فضلاً عن استمرار الحكومات الاتحادية في توزيع النفقات العامة ، واستحواذ النفقات التشغيلية القدر الأكبر من التخصيصات المالية في الموازنات الاتحادية، وضعف النفقات الاستثمارية ، وما يترتب عنها ضعف أو تدنٍ للمؤشرات الاجتماعية ، واللجوء للاستدانة المالية وزيادة معدلات الدين العام الداخلي والخارجي ، فإن جميع تلك الأمور لا تدل على تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا فإن تلك المؤشرات سوف تؤثر على عنصر القبول ، وبهذا الحالة سوف ينهار النظام السياسي .

وبهذا فإن الديمقراطية الفتية في العراق ، لا يمكن لها أن تستمر ، وقد أثبتت التجارب التاريخية بأن الديمقراطيات الضعيفة ، التي لا تستند على رضا شعبي لا يمكن لها الصمود طويلاً ، وبهذا سوف

من جانب آخر ، من خلال التناقض بين الخطاب السياسي التي طرحه تلك المؤسسات ، بشأن الإصلاح والتغيير السياسي والاقتصادي والتعليمي والصحي والخدماتي . كما أن عدم الالتزام بالأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات الداخلية ، أدى إلى كثرة الصراعات والانشقاقات الداخلية في صفوف الأحزاب ، مما أثر - ويؤثر سلباً في تماسكها الداخلي ، ومن ثم فاعليتها وقدرتها على التأثير (٢٦) . لأن الخلافات والانشقاقات التي شهدتها أغلب الأحزاب والقوى السياسية العراقية ، ومنها الأحزاب الكردية ، كالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني ، والأحزاب العربية ، كحزب الدعوة الإسلامية ، والمجلس الأعلى الإسلامي في العراق ، والحزب الإسلامي ، والتيار الصدري ، تخلق صورة عامة لدى ذهن الشعب على أن هذه الأحزاب والقوى السياسية ، يركز همها على مصالحها الخاصة دون المصلحة الوطنية ، التي تدور حول الحفاظ على النمط الديمقراطي في إدارة الدولة ، وتعزيز شرعية النظام السياسي من خلال ما يقدمه من انجاز بفعل سياسات عامة جيدة ، وبذلك (تولدت القناعة بأن الوسائل التقليدية لتحقيق التغيير لم تعد كافية ، وأن النظام السياسي لم يعد قادراً على تحقيق معايير الشرعية الأساسية ، الا وهي الكفاءة او الانجاز وأن صمام الأمان الذي يضمن السيطرة على الصراع السياسي ، وهو الانتخابات يفقد قيمته الوظيفية بالتدرج) (٢٧) .

ثالثاً : سيناريوهات المستقبل .

أن مستقبل أي نظام سياسي يتوقف على قدرة النظام السياسي ، والفاعلين السياسيين في تعبئة كل الموارد الموجودة فيه من أجل ادامة النظام السياسي ، وقدرة النظام السياسي من معالجة كل المشكلات والأزمات ، التي تشهدها الدولة بشكل عام ، فإذا ما لم يستطع النظام السياسي من تقليل تأثير تلك المشكلات والأزمات ، فسوف يشهد مستقبله نوعاً من الاضطراب السياسي ، والذي قد يصل إلى حالة من الانسداد السياسي بين المجتمع أو الشعب ، وبين المؤسسات الرسمية ، وحالة الانسداد السياسي ، ربما تقود إلى تغيير النظام بشكل جزئي أو كلي ، مهما كانت درجة الشمولية التي يتمتع بها النظام السياسي ، وهذا ما حصل فعلاً في أغلب دول المنطقة العربية ، كمصر وتونس وليبيا وسوريا ، وأخيراً الجزائر و السودان . أما في حالة تمتع النظام السياسي بقدرة كبيرة بإيجاد الحلول للمشكلات ، التي يواجهها المجتمع ، فسوف يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار السياسي ، وبالتالي ديمومة عمل النظام .

فالنظام السياسي العراقي هو أحد الأنظمة السياسية ، الذي يواجه مشكلات بسبب عوامل عدة تم بيانها سابقاً ، وهذه العوامل تؤثر سلباً على مستقبل النظام السياسي ، وتجربته الديمقراطية فإن الضعف في

: استمرار عمل المؤسسة العسكرية في ادارة النظام السياسي ، أو عمل المؤسسة العسكرية كمرحلة انتقالية لحين إعادة ترتيب البناء السياسي من جديد ، وتسليم السلطة للمؤسسة المدنية المنتخبة .

وهذا المشهد أو السيناريو لا يختلف عن ما ذهب اليه " صموئيل هنتنغتون " في تفسير أسباب الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ، والموجات المضادة ، وتحديدًا النمط الثالث الذي يتمثل بالديمقراطية المنقطعة الذي أوضح ، بأنها تندرج تحته دول تقوم بها أنظمة ديمقراطية ، وتظل قائمة لفترة معينة من الوقت ، وبمرور الوقت ينمو الاضطراب ، ويزداد عدم الاستقرار لأنها ديمقراطيات هشة وفاسدة ، لتؤدي في النهاية إلى تعطيل العملية الديمقراطية ، وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم ، كما حدث ذلك في حقبة السبعينات في الهند ، والفلبين ، والاورغواي ، وفي شبلي (٣٠) .

٢. أن النظام السياسي العراقي هو مؤهل نحو استكمال بناء شرعيته السياسية ، من خلال توفر مؤشرات عنصر القبول التي تتعلق بالنظام السياسي ، كالدستور والتداول السلمي والانتخابات والتعددية السياسية وجزء من المشروعية التي يمكن ، فإذا عملت القوى والأحزاب السياسة الحاكمة في تغير سلوكها السياسي ، وطريقتها في ادارة النظام السياسي ، وعملت الحكومات الاتحادية والمحلية بسياسات عامة ، تهدف إلى تقديم ما هو افضل للمواطن العراقي بصورة تدريجية - تراكمية ، و التوسع في سياساتها الاستخراجية والتوزيعية والاهتمام بكل الموارد البشرية والمادية ، على حد سواء ، وجعلها أرقاماً اقتصادية دون إهمال أي من تلك الموارد ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات جودة الحياة في العراق ، وبذلك فإن المظاهر تدني الشرعية (العنف السياسي ، والاحتجاج الشعبي ، المقاطعة الانتخابية) سوف تنخفض تدريجياً ، وفقاً لما يتم تقديمه من ميزات اقتصادية واجتماعية للمجتمع . ويترتب على ذلك اهتمام المجتمع العراقي بحقوقه السياسية والتمسك بالتجربة الديمقراطية ، وبهذا تتولد حالة من الفاعلية السياسية .

لذلك يجب أن تعمل الحكومات الاتحادية وبصورة عاجلة ، نحو إعادة النظر في سياساتها السابقة وتقويمها لتصويب الاخضاء التي تعد سبباً خطيراً على ديمومة الرضا الشعبي (شرعية الانجاز) ، لأن التأثير التراكمي للمتغير المستقل (السياسة العامة) والمتغير الوسيط (الاداء الحكومي) ، سوف يؤثر بشكل مباشر كبير على المتغير التابع الي يتمثل (بالشرعية السياسية) ايجاباً أو سلباً ، وفقاً لقدرة النخب السياسية الحاكمة ، وإدراكها للمحاسن أو للمساوئ الذي تتسبب فيه السياسة العامة ، على مستقبلها السياسي ومستقبل الدولة العراقية بشكل عام .

فإن معالجة الخلل في رسم السياسات العامة الاستخراجية ، بالأداء

تظهر موجة مضادة للديمقراطية بفعل هشاشة الأداء الحكومي الاستخراجي والتوزيعي ، وضعف البناء السياسي وتنامي الفساد بشكل كبير والصراع القومي والطائفي ، فإن جميع تلك الأمور تسهم بتأصيل انعدام الثقة بين المحكومين اتجاه النخب السياسية الحاكمة ، ومؤسسات النظام السياسي بصورة عامة .

لأن التراجع والبطء في تلبية إحتياجات المواطنين يؤديان إلى فقدان الثقة في الحكومة ، والنظام السياسي بأكمله ، وقد يترتب على ذلك أعمال الإحتجاج والتظاهر والإضراب والإعتصام ، وغيرها من الأعمال التي تؤدي إلى عدم الإستقرار المجتمع والنظام السياسي (٢٧) . كما إن الآثار السلبية التي خلفها الاداء الحكومي ، يمكن أن يؤدي إلى استمرار مظاهر تدني الشرعية ، من حيث العنف السياسي والاحتجاج والمقاطعة الانتخابية، وهذا الأمر يدل على غياب المؤسسات السياسية الفاعلة ، لذلك يقول " صموئيل هنتنغتون " (إن المجتمع الذي يكون معرضاً للفساد ، يكون معرضاً بنسبة كبيرة للإرهاب ، ويستدرك قائلاً إن الإرهاب أكثر تهديداً لفاعلية النظام السياسي ، ولوجود النظام السياسي من هيمنة الفساد) (٢٨) . وهذا لا يعني أستحسان صورة الفساد بقدر ما هو توضيح ، وأن كلا الفساد والإرهاب وسيلتان غير شرعيتين .

وبذلك فإن استمرار للنهج الحكومي ، وعدم احداث أي تغيير يشعر به المواطن العراقي .فضلاً عن (بقاء المناطق المحررة مدمرة ، وفقيرة بعد هزيمة تنظيم "داعش" الارهابي ، فإنه سوف يتولد جيل جديد من العراقيين مهمش ومحروم اقتصادياً ، وبذلك سوف يكون عرضة لـ"تطرف عنيف جديد" (٢٩) . وبذلك سوف يزيد هذا النهج من حركات الاحتجاج الشعبية ، واتساع حالة العنف السياسي ، وربما يصل ذلك للمطالبة بتغيير النظام السياسي ، فضلاً عن النخب السياسية الحاكمة ، وبهذا يشهد العراقي انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وفي ظل غياب البديل المعروف لتولي السلطة ، وهي المؤسسة العسكرية لزام الأمور ، لأنها تعاني كذلك من ضعف في التنظيم من جهة ، ووجود قوى عسكرية عقائدية موازية لها تابعة لقوى سياسية ، وبذلك ينعدم خيار سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في أقل تقدير كمرحلة انتقالية . إلا إذا حصلت المؤسسة العسكرية على دعم من الدول الأخرى ، و تنازلت القوى والأحزاب السياسية ، التي تمتلك مقومات القوة العسكرية عن العمل السياسي ، فإنه سوف يؤدي إلى عودة النخب العسكرية لتسيير الحياة السياسية وقد تنجح تلك المؤسسة في تقديم بعض مؤشرات الانجاز للشعب ، ويترتب على ذلك حصول المؤسسة العسكرية لتأييد شعبي ، وفي هذه الحالة سوف نكون أمام شرعية منقوصة ، لأنها تفتقد مؤشرات عنصر القبول ، ويمثل ذلك ارتداداً على النمط الديمقراطي . وبهذه الحالة سوف نكون أمام خيارين هما

ومن خلال ذلك يمكن أن تعكس السياسات العامة ، درجة شرعية النظام السياسي لأن الشرعية السياسية أصبحت ضرورة كونها تحمل في مضمونها عنصرين هما القبول السياسي والرضا المجتمعي إتجاه النظام السياسي والنخب الحاكمة من خلال ما تقدمه المؤسسات الرسمية من أعمال وأداءات من شأنها أن تحقق وتلبي جميع المطالب والطموحات التي تراود مواطني الدولة . وبالتالي يمكن تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي والمجتمعي ، فبدون رسم سياسات عامة لا يمكن أن تنمو الشرعية السياسية ، ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي والمجتمعي على نحو طبيعي دون قهر أو الاعتماد على الوسائل البوليسية التي تعكس صورة النظام الشمولي . وحتى أن تلك الوسائل أصبحت غير ملائمة لتحقيق ذلك الاستقرار وهذا ما ترجمته التحولات السياسية التي شهدتها أغلب دول العالم الشمولي ومنها دول المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١ .

لذلك فإن الدول التي شهدت تحولات سياسية ومنها دولة العراق تكون تجربتها الديمقراطية ونخبها السياسية الجديدة أمام تحد كبير ، يدور حول قدرة هذا النظام السياسي الجديد من تقديم ما هو أفضل من السابق ، وحدث تغيير يلتزمه المجتمع العراقي ينصب في المقام الأول في تحسين جودة حياة المواطن العراقي ، وإلا يتعرض النظام الجديد ونخبه السياسية لتحول مضاد أثر فشله أو تدني أدائه السياسي إتجاه الشعب

الهوامش

- ابتهاج محمد رضا داود : الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد ، بحث منشور في مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - جامعة بغداد ، بلا مجلد ، العدد ٤٨ ، ٢٠١١ ، ص ص ٧٣-٧٤

- تغريد داود سلمان داود : الفساد الإداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه ، انواعه ، مظاهره ، وسبل معالجته) ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٤ .

- شيماء ذو الفقار زغب : ، الاتصال السياسي قضايا وتطبيقات ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٥ ، ص ٣١٢ .

- عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحسين عباس حسين الشمري : الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١١) ، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية ، المجلد ١٥ ، العدد ٣ ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٦ .

التعديني والغاز الطبيعي وتراكمية العمل بالأداء النفطي ، يمكن أن يدر ثروة مالية كبيرة تساهم في إعادة أعمار البنى التحتية ، وتشجع التوسع الصناعي ، مما يترتب عنه من تقليص معدلات البطالة والفقر والامية والتبعية الاقتصادية الخارجية ، ويزيد من مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى في المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي ، معالجة الخلل في السياسات العامة التوزيعية ، من حيث التخلص من المحاصصة السياسية - الطائفية و التكامل السياسي لوظائف السلطة ، واستهداف الطبقات الفقيرة والقطاعات العامة الهامة مثل الصحة والتعليم والكهرباء والبلديات وغيرها . عبر تقليص النفقات التشغيلية ودعم النفقات الاستثمارية ، ووضع استراتيجية حقيقية لمكافحة الفساد الإداري والمالي ، سوف تؤدي إلى إعادة الثقة ما بين المكونات الاجتماعية ، وتحقيق التكامل الاجتماعي ، والاستقرار السياسي ، وبذلك يمكن الحديث عن نظام سياسي عراقي متكامل الشرعية نسبياً .

الخاتمة ..

إن التمايز السياسي بين النظم السياسية يتعلق بكيفية رسم سياستها العامة ، وتحقيق شرعيتها على نحو متكامل ، إذ تمارس مؤسسات النظام السياسي من خلال أجهزتها الرسمية ، وتأثير أجهزتها غير الرسمية ، عملية رسم السياسة العامة بجميع مراحلها للوصول إلى أداء رشيد وعقلاني ، وقد يسبق ذلك أمر ضروري يتعلق بإدراك وفهم واحتواء معرفي من قبل النخب السياسية القابضة على السلطة ، لجميع أو أغلب المشاكل التي تؤثر في حياة الشعب التي تؤثر سلباً على استمرار النظام السياسي وديمومة عمله لفترات طويلة ، ولذلك أصبحت الضرورة الملحة بإيجاد معالجات لتلك المشاكل والتي من شأنها أن تعكس شرعية تلك النخب في إدارة وظائف النظام السياسي .

ولا يقتصر احتواء المشاكل والازمات التي يتعرض لها شعب ما ، كونها مشاكل اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية فقط ، وانما يشمل ذلك حتى المجال السياسي لتعلقها بالحقوق والحريات السياسية للأفراد داخل أي دولة ، التي باتت مطلباً ملحاً لأغلب المجتمعات الإنسانية ، في ظل الانفتاح المعرفي والتكنولوجي وتطور وسائل الاتصال بين المجتمعات والشعوب . بالإضافة إلى إن جميع تلك السياسات العامة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تخضع إلى دوريات منتظمة من التقويم تفرضها الحاجات المجتمعية الداخلية أو المتغيرات الإقليمية أو الدولية ، لغرض استيعابها استيعاباً جيداً لمنع حدوث أي متغيرات قاهرة تفرضها ظروف الدولة الداخلية أو الخارجية ، لأن ذلك سيضع الدولة ونظامها السياسي عرضة للتدهور والانهيار أو التفكك .

الروافد غير الرسمية

دبلوماسية المسار الثاني ودور مراكز التفكير والابحاث في تعزيز الأداء الدبلوماسي للدولة

د. كزار أنور البديري

“

“إن الأفكار هي التي تحكم العالم” ... أوغست كومت لا شك أن مراكز الأبحاث والتفكير والرأي لها مكانة بارزة في عملية صنع القرار السياسي ولا سيما في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم المعاصر وحاجة صانع القرار لترشيده المعلومات وفلترتها وتقييمها والنظر بها قبل اتخاذ القرار، وهو الدور الذي تتولاه مراكز الأبحاث والفكر والرأي بنحو يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في رفد صانع القرار السياسي بأهم المعلومات والدراسات والأبحاث التي تختص بقضية ما، من خلال الأبحاث والدراسات والتقارير التي تقدمها. إذ تعمل هذه المراكز على إعداد دراسات خاصة بمجالات مختلفة: سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعسكرية، وتكنولوجية وغيرها من الدراسات، التي من شأنها أن تولد بديلاً مناسباً لصاحب القرار.

”



أولاً: الرافد غير الرسمي: مراكز الفكر والأبحاث ودبلوماسية المسار الثاني

أن التطور البارز في علاقة مراكز الفكر والأبحاث بصنع القرار السياسي بات يتجسد في تطوير المهام الدبلوماسية للدولة وذلك من خلال إيجادها للمداخل الداعمة لتحقيق مصالح الدولة في البيئة الخارجية، وتنويعها لقنوات الاتصال مع الدول الأخرى في ظل التعقيدات التي تلازم النظام الدولي والإقليمي. ولعلنا لا نغالي إذا قلنا: أصبحت مراكز الأبحاث ذات دور يوازي عمل البعثات الدبلوماسية في الخارج بل يؤثر في فاعليتها في كثير من الأحيان، خصوصاً عندما يتصل الأمر بتلك القضايا التي من شأنها دعم جهود وزارة الخارجية في المحافل الدولية. الأمر الذي أنتج ما يعرف بالدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المسار الثاني والتي ينشط فيها دور الخبراء في المراكز البحثية في دعم دبلوماسية الدولة الرسمية(٢).

وبداية يمكن فهم دبلوماسية المسار الثاني بأنها الحوارات غير الرسمية لحل المشكلات أو النزاعات، فدبلوماسية المسار الثاني هي "تفاعلاً غير حكومياً وغير رسمياً بين أعضاء الجماعات أو الدول المتخاصمة، يهدف إلى: وضع الاستراتيجيات، والتأثير على الرأي العام وصانع القرار، وتنظيم الموارد البشرية والمادية بطرق قد تساعد على حل النزاع"(٣).

وهنا يمكن القول: إن محادثات أو حوارات دبلوماسية المسار الثاني التي تقوم بها مراكز الفكر والأبحاث تعقد من أجل تعزيز التفاعل غير الرسمي بين المشاركين فيما يتعلق بالقضايا السياسية والأمنية التي تقسم دولهم، بهدف إيجاد سبل للحد من التوترات أو إيجاد حل

ولا غلو أن ميزنا بين مراكز الأبحاث ومراكز التفكير في هذا المجال، فالثاني أكثر تطوراً من الأول أو أوسع منه عملاً ونفوذاً وتأثيراً، فمراكز الأبحاث هي نواة أكاديمية تقدم دراسات تخصصية تحكمها المقاسمات الأكاديمية، ولهذا قد نجد الكثير منها ولاسيما في العراق بعيدة عن صانع القرار في الكثير من الجوانب، ونقصد بالبعد في هذا المجال، بعيدة عن البيئة التي تحكم وتحدد دينامية وحركة صانع القرار، أما البعد الثاني فإن دراساتها أما تكون بمعزل عن صانع القرار في الوقت الذي تناشده بتطبيقها، أو لا تلبى ما يروم العمل عليه. غير أن مراكز الأبحاث من الممكن أن تتطور وتصبح مراكز للفكر إذا أضحت قريبة من صانع القرار وديناميكية عمله. فبخلاف مراكز الأبحاث فإن مراكز الفكر فهي نصف نواة سياسية ونصف مراكز أبحاث أكاديمية، حيث يلتقي المسؤولون السياسيون والأساتذة الجامعيون والخبراء ومسؤولو المؤسسات، فتتشكل هنا مراكز الفكر "مختبرات الأفكار"، مما يجعلها قادرة على إنتاج فكر سياسي وبالتالي ستكون قادرة على اغناء النقاش السياسي وتوليد الخيارات المناسبة. وعليه فإن مراكز الفكر تشكل جسراً بين الأكاديمي والسياسي يعزز الأول قدرة الثاني ويغذيه بالأفكار والتحليلات والاقتراحات من أجل إدارة المشكلات المعقدة في البيئة المحلية والدولية. والحالة هذه تكون مراكز الفكر أمفيثامينات-منشطات-ثقافية لأصحاب القرار السياسي(١).

لذلك نتأخذ مراكز الفكر جل اهتمام الدول والأنظمة والحركات السياسية والفكرية، لدرجة أنها أصبحت مصدراً للتوجيه والتوعية وبلورة الرأي العام، حتى غدت تؤدي دوراً مهماً في تطوير الفكر السياسي والاستراتيجي للدولة.



على اتصالات مهنية بين النخب من الدول المتخاصمة بهدف معالجة المشكلات السياسية في ضوء الجهود المبذولة لتحليل ومنع وإدارة وحل الصراعات بين الجماعات أو بين الدول في نهاية المطاف. وفي هذا المجال تقوم مراكز الفكر والأبحاث التي تعمل على مستوى دبلوماسية المسار الثاني بتسهيل أو تسيير المفاوضات أو عقد ورش العمل بين الأطراف المتنازعة لقيادات المستوى المتوسط، مثل: القيادات الدينية، والقبلية، والسياسية، ورجال الأعمال. وذلك نظراً للقواعد الشعبية التي تملكها هذه القيادات، أو لحيازتها الثقة في الأوساط الشعبية، الأمر الذي يمكنهم من التأثير في القيادة العليا للدولة. وانطلاقاً من هذا التفاعل، يهدف اللاعبون في دبلوماسية المسار الثاني في هذا المستوى إلى التأثير على مواقف الأطراف المتنازعة من خلال التركيز ليس فقط على القضايا الجوهرية للنزاع، ولكن أيضاً على القضايا الاجتماعية والاقتصادية اليومية التي تؤثر على السكان المحليين نتيجة لاستمرار النزاع. ومع ذلك لا بد من التأكيد من أن أنشطة دبلوماسية المسار الثاني تركز في المقام الأول على تحسين العلاقات بين الأطراف المتنازعة من خلال التواصل والتفاهم، وتخفيف حالة الغضب والقلق وسوء الفهم، في محاولة لترطيب العلاقات بين الأطراف المتنازعة، وذلك انطلاقاً

للنزاع القائم بينهما، والغرض من أنشطة دبلوماسية المسار الثاني هو تزويد المشاركين بوضع يفضي إلى تحقيق تلك الأهداف (٤)، عن طريق خفض الغضب أو التوتر أو الخوف القائم من خلال تحسين الاتصالات وتحقيق فهم أفضل لموقف الآخر. ومن أبرز الأنشطة التي تقوم بها دبلوماسية المسار الثاني من خلال المراكز البحثية هي الأنشطة المتعلقة بـ (٥):

١. تخفيف أو حل النزاع بين الجماعات أو الدول، وذلك من خلال تحسين التواصل، والتفاهم، والعلاقات.
٢. تخفيف التوتر، والغضب، والخوف أو سوء التفاهم بين الأطراف المتنازعة وذلك من خلال إضفاء الطابع الإنساني على صورة الخصم، وتقديم تجربة شخصية مباشرة للناس يختبرون فيها بعضهم بعضاً.
٣. التأثير في تفكير المسؤولين عن دبلوماسية المسار الأول وعملها من خلال معالجة الأسباب والمشاعر والحاجات، واكتشاف الخيارات الدبلوماسية دون تحيز، ومن ثم وضع الأرضية المناسبة للمفاوضات الحكومية الرسمية.

لذلك تقوم دبلوماسية المسار الثاني على مجموعة فرعية من الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها مراكز الفكر والأبحاث والتي تنطوي

من افتراض مفاده: انه إذا تخلت الأطراف المتنازعة عن العقبات النفسية المحددة لعلمية التفاوض، فإنها ستوافق على الاجتماع لأجراء مفاوضات رسمية، وستجري هذه المفاوضات على أساس المصالح المشتركة، وهي عنصر أساسي في حل النزاعات. خصوصا وان الطبيعة غير الرسمية لدبلوماسية المسار الثاني تتيح للأطراف المشتركة أثارة واستكشاف الأفكار وردود الفعل، والمناهج البديلة في المفاوضات، وفقا لإطار غير ملزم، الأمر الذي يهيئ بيئة ملائمة للمفاوضات بين الأطراف المتنازعة(٦).

إذ تقوم دبلوماسية المسار الثاني على الفرضية القائلة بأن المناقشات غير الرسمية توفر حرية للعمل لا تتاح للأطر الرسمية. وهذه الحرية تقدم بدورها الفرصة لتفحص جذور الصراع وأسبابه، والحاجات الإنسانية التي تكمن وراءه، بغية استكشاف الحلول الممكنة انطلاقا من وجهة نظر الرأي العام، وكذلك التعرف على العوائق التي تقف في وجه علاقات أفضل، والنظر مسبقا إلى القضايا التي ليست على جدول الأعمال الرسمي بعد، وكذلك تمكين عملية التواصل وجهة لوجه بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي يساعد المشاركين في إيقاف عملية التجريد من الصفات الإنسانية، والتغلب على العوائق النفسية، والتركيز على بناء العلاقات، وإعادة هيكلة الصراع بوصفه مشكلة مشتركة يمكن حلها عن طريق التعاون(٧).

ثانيا: مراكز الفكر والأبحاث بين المسار الناعم والصعب في دبلوماسية المسار الثاني

ينبغي أن نعي أن عمل مراكز الفكر والأبحاث في إطار دبلوماسية المسار الثاني وخصوصا في العراق لا يعدو أن يبتعد عن المسار الناعم (Soft)، إذا لا تزال التجربة ومقدار السلطة الممنوحة لها في العراق لا تمكنها من الاقتراب من المسار الصعب (Hard) في دبلوماسية المسار الثاني كالحالة مع مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية، وإذا نحينا هذا الأمر جانبا سنجد أيضا ان مراكز الأبحاث في العراق لم تضع على جدول أعمالها هذا الأمر، أو لم تتصدى له حتى الوقت الحاضر.

وبصورة عامة يمكن القول: تهدف محادثات المسار "الناعم" في دبلوماسية المسار الثاني إلى بناء الوعي، من خلال تبادل الآراء وجهات النظر والمفاهيم والمعلومات بين الأطراف المختلفة، وذلك لتحسين فهم كل جانب لمواقف وسياسات الطرف الآخر وفي محاولة لاستكشاف الانطباعات الشخصية ورؤية وجه العدو(٨). كالحالة مع الحوارات حول الأمن الإقليمي التي تعكف على إجراء نقاشات ناعمة بين الأطراف المختلفة او مؤتمر حوار بغداد الذي أقامه المعهد العراقي لحوار الفكر في العام ٢٠١٧، لمناقشة مختلف الرؤى، السياسية والاقتصادية والامنية والمجتمعية لعراق ما بعد (داعش). وتساعد محادثات المسار الناعم المشاركين على الإلمام ببعضهم

البعض، مما يزيد من فهمهم للأبعاد الإنسانية للصراع الذي ينخرطون فيه. فمن خلال إعلام الجمهور والنخب والحكومات المعنية بالمفاهيم والرؤى التي اكتسبوها، قد يسهم المشاركون بشكل غير مباشر في تشكيل خيارات وأولويات جديدة لسياسة الدولة. إذ أن إحدى النتائج المرغوبة في محادثات المسار الناعم هي أن المشاركون يشاركون بصفة رسمية وغير رسمية، ومن ثم فإن الانطباعات التي يكتسبونها في المحادثات ستكون بين دوائرهم الرسمية أو غير الرسمية. وفي الواقع غالبا ما تهدف محادثات المسار الناعم إلى نشر النتائج النهائية للمداولات التي جرت بين المشاركين من أجل ترشيد عملية صنع القرار وتوليد الخيارات المناسبة(٩).

وعلى النقيض من ذلك، تهدف محادثات المسار الصعب إلى التفاوض بشأن اتفاق بين الأطراف المعنية. ففي محادثات المسار الصعب يتم توظيف الموقف غير الرسمي للمشاركين في دبلوماسية المسار الثاني لبدء محادثات حول القضايا الحساسة التي لا يمكن التعامل معها بإطار رسمي، أو لا يمكن أن تتم بين الأطراف التي لم تعترف بعد ببعضها البعض، وبالتالي لا يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض في المفاوضات الرسمية(١٠). والهدف من محادثات المسار "الصعب" في دبلوماسية المسار الثاني هو مساعدة الحكومات على التفاوض بشأن اتفاقيات سياسية، أو الوصول إلى تفاهم يكون مقبولا عند الأطراف المتصارعة تمهيدا لبدء المفاوضات الرسمية. كالحالة مع المباحثات (الإسرائيلية) والفلسطينية التي جرت في أوسلو في أوائل التسعينات، حيث أدت دبلوماسية المسار الثاني دورها في جلب أطراف الصراع إلى عملية سلام رسمية بين (الكيان الإسرائيلي) ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد إجراء محادثات ثنائية سرية بهدف حل النزاع بين الطرفين المتصارعين(١١).

وما يجدر ذكره في هذا المجال: أن أنشطة دبلوماسية المسار الثاني ذو المسار "الصعب" والتي تسعى إلى تسهيل التفاوض على الاتفاقيات السياسية بين الحكومات، عادة ما تتضمن شكل من أشكال نقل المسار الثاني إلى المسار الأول (أي الدبلوماسية الرسمية) أي أن نتائج محادثات المسار الثاني تؤثر بطريقة أو بأخرى في عمليات المسار الأول أي المسار الرسمي للدولة.

ثالثا: سبل الرصد غير الرسمي لمراكز الفكر والأبحاث في دبلوماسية المسار الثاني

تتنوع سبل الرصد غير الرسمي التي يمكن أن تقوم بها مراكز الفكر والأبحاث في مجال دبلوماسية المسار الثاني ومنها ما يلي:

١. قناة خلفية: نظرا لتصلب المواقف الرسمية بين الدول تجاه قضية ما، يمكن أن تساعد مراكز الفكر والأبحاث من خلال دبلوماسية المسار الثاني على خلق قناة خلفية لمساعدة القادة أو الجهات الفاعلة

الملفات العالقة التي تواجهها مؤسسات الدولة مع الدول الأخرى، وتخلق دور موازي ومساند لهذه المؤسسات، يعمل على حل المشكلات العالقة أو التمهيد نحو حلها من خلال التفاعل غير الرسمي مع الطرف الآخر ونقل تصورات و انطباعاته الى صناع القرار.

صحيح انه لم يتم تصميم دبلوماسية المسار الثاني لتحل محل الدبلوماسية الحكومية الرسمية، إلا أنها تهدف إلى تكميل دبلوماسية المسار الأول من خلال توليد مدخلات جديدة في كل مرحلة من مراحل عملية التفاوض الرسمية خصوصا في النقاش السياسي وفي تفكير صناع القرار والرأي العام، وهو الأمر الذي ينبغي أن يحدث من خلال الاتصال والاستيعاب للتغيرات التي تحدث على "المستوى الجزئي" في تصورات ومواقف وأفكار المشاركين، وعلى "المستوى الكلي" في عملية تشكيل السياسات (١٥).

لذلك هناك عدة عوامل تؤثر على نجاح دبلوماسية المسار الثاني وهي كالآتي (١٦):

١. أن العامل الأول الذي يؤثر على نجاح دبلوماسية المسار الثاني هو مستوى الارتباط بين المشاركين في محادثات المسار الثاني مع المسؤولين في بلدانهم ودوائر صنع القرار. صحيح أن محادثات المسار الثاني لا تحتاج بالضرورة إلى ربطها بمفاوضات دبلوماسية المسار الأول بشكل تزامني. ولكن بما أن المعيار الأساسي لنجاح دبلوماسية المسار الثاني هو درجة حل النزاعات على مستوى الدول، فإنه ينبغي أن يكون لدى المشاركين في دبلوماسية المسار الثاني بعض العلاقات مع المسؤولين في دوائر صنع القرار في بلدانهم لكي تكون هذه المحادثات فعالة. إذ لن تكون دبلوماسية المسار الثاني مجدية إذا لم يكن القادة والمسؤولين الذين يمكن أن يؤثروا على دبلوماسية المسار الأول على علم بالمعلومات والانطباعات التي اكتسبوها في هذه المحادثات. ولكن على عكس من ذلك ينبغي الملاحظة إذا كان المشاركون في دبلوماسية المسار الثاني متشابهين جدا مع حكومتهم، فإن هذه العلاقة من شأنها أن تقلل من إمكانية التفكير النقدي للمشاركين، وهو الأمر الذي سيضر دبلوماسية المسار الثاني برمتها.

٢. إن العامل الثاني الذي يؤثر على نجاح دبلوماسية المسار الثاني هو مستوى التمثيل الاجتماعي للمشاركين. إذ قد يكون المشاركون في محادثات دبلوماسية المسار الثاني بعيدين عن التجمعات الشعبية أو غيرها من الحركات الاجتماعية ذات القاعدة الشعبية العريضة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقلل من القبول الاجتماعي لنتائج دبلوماسية المسار الثاني على المستوى الجماهيري، ويضعف من إمكانية نجاح عملية التفاوض. وهو ما ينبغي على منظمين حوارات دبلوماسية المسار الثاني أدراكه من خلال إدراج

على إدارة النزاعات وحلها من خلال استكشاف الحلول الممكنة من الرأي العام، وتحقيق المكاسب بعيدا عن شروط ومتطلبات التفاوض الحكومي الرسمي" (١٢) ومحادثات المسار الثاني في هذا المجال يمكن أن تكون قناة اتصال خلفية (غير رسمية) تعوض القيود المفروضة على القادة من قبل الرأي العام من قبيل فقدان قواعدهم الانتخابية، أو تكون تعويضا عن القيود النفسية المفروضة على القادة، ولاسيما أولئك القادة الذين يرومون الظهور أمام الرأي العام بمظهر القادة الأقوياء والحدريين، والذين لا يقهرون في مواجهة العدو (١٣).

٢. تهيئة الأجواء التفاوضية من خلال ورش عمل حل المشكلات. من أجل تهيئة الأجواء التفاوضية وحل العقد النفسية بين المتخاصمين أو التمهيد لحل المشكلات العالقة، تقوم مراكز الفكر والأبحاث بحوارات صغيرة وغير رسمية بين ممثلين غير رسميين من أطراف النزاع، على أن يكون لدى المشاركين اتصال مع صناع القرار في بلدانهم وشكل من أشكال التأثير، وهي الورش التي تركز على الأسباب الكامنة وراء النزاع، بدلا من التركيز على المواقف الرسمية، على أمل تطوير بدائل مشتركة معا. وهو الأمر الذي من شأنه يوفر البيئة الملائمة ويخلق الأجواء المناسبة، التي من الممكن أن تسهم في حل النزاع (١٤).

٣. التأثير في تفكير المسؤولين عن المسار الأول: أن معالجة مراكز الفكر والأبحاث للأسباب والمشاعر والحاجات الكامنة بين الأطراف المتنازعة، سيمكنهم من التأثير في تفكير المسؤولين في بلدانهم وحثهم نحو الخيارات الدبلوماسية المناسبة، وذلك عن طريق اطلاعهم على المعلومات والانطباعات التي اكتسبوها من خلال أنشطة المسار الثاني، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفسح المجال امام تطور دبلوماسية المسار الثاني لتنتقل الى "المسار واحد ونصف"، لاسيما إذا استطاع الأطراف المشاركة الوصول إلى الجهات السياسية الفاعلة، أو تمكنوا من التأثير في خيارات صناع القرار فيما يتعلق بحل النزاع. وهو الأمر الذي من شأنه أن يحول جهود دبلوماسية المسار واحد ونصف أو ينقلها إلى دبلوماسية المسار الأول أي إلى الدبلوماسية الرسمية.

عوضا عن الخاتمة: عوامل نجاح دبلوماسية المسار الثاني

بما أن دبلوماسية المسار الثاني تسعى إلى تسهيل أو دعم أو تفعيل دبلوماسية المسار الأول، فانه من أجل تمكينها وضمان فاعليتها ونجاحها، فمن الواجب أن تعمل مع الدبلوماسية الرسمية (المسار الأول) وغير الرسمية (المسار الثاني) جنبا إلى جنب، ومع بعضها البعض، بطريقة تكاملية؛ أي أحدهما مكمل للآخرى. وهذا ما يجب أن تضعه مراكز الفكر والأبحاث في الحسبان، وتضع في اجندتها

١٦٢. p. (1991). Hussein Agha, Shai Feldman, and others, Track II Diplomacy: Lessons from the Middle East, (Cambridge, MA: The MIT Press) 2003. p. 2.

٥ لويس دياموند وجون ماك دونالد، الدبلوماسية المتعددة المسارات: منهج منظوماتي للسلام، ترجمة عبد الكريم ناصيف، ط ١، (دمشق: دار الفرق، ٢٠١٧)، ص ١٤-١٥.

٦ Amira Schiff, Quasi Track-One Diplomacy: An Analysis of the Geneva Process in the Israeli-Palestinian Conflict, International Studies Sydney: International, 2 Issue, 11: Perspectives, No 95. p. (2010 Studies Association: May).

٧ لويس دياموند وجون ماك دونالد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

٨ Hussein Agha, Shai Feldman, op. cit, p 4.

٩ Ibid, p 3.

١٠ Ibid, p 4.

١١ Dalia Dassa Kaye, Talking to the enemy: track two diplomacy in the Middle East and South Asia, (The RAND Corporation) 2007, First Ed, p 6.

١٢ Joseph V. Montville, Track Two Diplomacy, () 162. op.cit, p 163.

١٣ Ibid, p 163.

١٤ Robin Fraser, Track Two Diplomacy - A Distinct Conflict Intervention Category, Thesis submitted to For the Degree Master of Arts in Dispute Resolution, (The University of Victoria) 2012, p 25-26.

١٥ Amira Schiff, Quasi Track-One Diplomacy: An Analysis of the Geneva Process in the Israeli-Palestinian Conflict, International Studies Sydney: International, 2 Issue, 11: Perspectives, No 95. p. (2010 Studies Association: May).

١٦ Hussein Agha, Shai Feldman, op. cit, p 3-2.

Utku Yapıcı, Track-Two Diplomacy in Turkish Foreign Policy: The Turkish-Armenian Reconciliation Commission Example, The Turkish Ankara Yearbook of International Relations, Vol 44, University: Faculty of Political Science, 2013, p 156-155.

Dalia Dassa Kaye, Talking to the-enemy, p. xiii- xiv.

مجموعة واسعة من المشاركين حتى أولئك الذين كانوا المعادين في البداية لحوارات المسار الثاني، وذلك من أجل شمول طيف واسع من الأطراف المتنازعة، وتحصيل أو كسب قبول جماهيري للنتائج المنبثقة عن دبلوماسية المسار الثاني.

٣. إن العامل الثالث الذي يؤثر على نجاح دبلوماسية المسار الثاني هو نوعية المشاركون في محادثات المسار الثاني. إذ قد يكون المشاركون في دبلوماسية المسار الثاني أيديولوجيين ويعارضون التعاون مع الخصم، وليس أشخاصا منفتحين على علاقات وأطر أمنية وسياسية جديدة، أو قد يأتي المشاركون في دبلوماسية المسار الثاني مع مواقف متشككة أو عدائية، انطلاقاً من ثقافات أمنية وسياسية تتعارض مع الأفكار التعاونية، وهو ما يجعل المشاركون يطورون وجهات نظر أكثر سلبية على خصومهم، مما يضعف من احتمالية نجاح دبلوماسية المسار الثاني.

٤. إن العامل الرابع الذي لا يقل تأثيره عن العوامل الأخرى، هو مستوى صدق المشاركين الميسر في دبلوماسية المسار الثاني، إذ قد تستخدم الجماعات المتنازعة دبلوماسية المسار الثاني كتكتيك من أجل جمع المعلومات، أو استراتيجياً لتسبب الانقسامات القابلة للاستغلال، وبالمثل، قد يستخدم الميسر دبلوماسية المسار الثاني للحصول على تنازلات من الأطراف المتنازعة في عمليات الدبلوماسية الموازية، أو قد يستغلها لتأكيد صعوده في السياسة الدولية. وهي الممارسات التي تضر بمحادثات المسار الثاني عن طريق الحد من الإخلاص الذي يشكل النقطة المركزية في كل عملية تفاوضية، لذلك من أجل نجاح دبلوماسية المسار الثاني ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار مدى دقة وجدية الطرف الآخر، فضلاً عن الميسر.

الهوامش

- ١- ستيفن بوشيه ومارتين رويو، مراكز الفكر ادمغة حرب الأفكار، ط ١، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٩)، ص ٩-١٠ وما بعدها.
- ٢- ينظر: علي فارس حميد، الدبلوماسية الموازية.. كيف يمكن لمراكز الأبحاث التأثير في البيئة الخارجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٧. ينظر الرابط الاتي: <http://mcsr.net/news306>
- ٣- Joseph V. Montville, Track Two Diplomacy: The Arrow and the Olive Branch: A case for Track Two Diplomacy, In: Vamik D. Volkan, Demetrios A. Julius and Joseph V. Montville (Eds), The Psychodynamics of International Relationships: Unofficial Diplomacy, Massachusetts: Lexington Books) 2002, Vol



نؤسس لبناء الدولة



لحوار الفكر

تصاعد منطلقات الجيوإيكونوميكا المحركة لمدخلات التحول الاستراتيجي الروسي (دراسة في الفرص والقيود)

د. فراس عباس هاشم

“

تسعى الدراسة إلى تحديد مفهوم الجيوإيكونوميكا كمنظور في رؤية للتصورات الروسية خلال مراحل الانتقال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بهدف التعرف إلى مدى فاعليتها وتأثيره في بلورة الرؤى والافكار الجيوبوليتيكية في المخيلة المكانية لروسيا واثرها في تشكيل التوجهات الخارجية في السياسة الروسية الجديدة . وتتابع الدراسة أهمية الاستفادة الروسية من مبادرة الحزام والطريق الصينية في ترسيخ وتعزيز مشروعها الإقليمي الاتحاد الاقتصادي الأوراسي . وتستعرض الدراسة مدى تأثير التنظيرات الفكرية للمدراس الجيوبوليتيكية الروسية التجديدية في الحفاظ على في بلورة ورسم معالم التحركات في فضاءات الجغرافية الأساسية ، و أخيراً تسعى الدراسة لتقديم الدوافع التي كانت سبباً في إعادة التفكير الروسي تجاه المجالات الحيوية من أجل تحقيق أهدافها في بناء قوتها الاقتصادية والسياسية .

الكلمات المفتاحية: الأوراسية ، طريق الحرير ، مشروع الميريديان ، روسيا ، الصين .

”

الاستراتيجية في منطلقات السياسة الروسية والتي ارسى احدى مجالاتها العامل الجيواكونوميكي وفرضياتها الفكرية والتي حددت الاتجاهات الرئيسية في صياغة ابعاد السياسة الروسية وتطويرها للحفاظ على مصالحها والتي ترجمتها على أرض الواقع من خلال مشاريعها الاقتصادية التي برزت ملامحها أكثر في مشروع الميريدان السريع.

ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي ممكن طرح اشكالية " أن التحولات والمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية في ظل تصاعد العوامل الاقتصادية ساهمت في رسم مسارات الاطار التصوري في نمط التفكير الجيوبوليتيكي الذي تتبعه روسيا في تحقيق اهدافها". وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال فرضية مفادها "تحاول روسيا رسم سياسة اقتصادية متوازنة مع الامكانات والقدرات الأخرى والتي شكلت محور الاهتمام في السياسة الخارجية لروسيا وتأكيد حضورها الإقليمي والدولي من خلال تجاوب بعض القوى مع طروحاتها السياسية والاقتصادية".

تفرض علينا منهجية الدراسة تناول هذا الموضوع بإتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة طبيعة المتغيرات الدراماتيكية التي يشهدها النظام الدولي وتساعد للقوة والشراكات الاقتصادية. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم الأدوات التي اعتمدتها روسيا في توجهاتها الاستراتيجية بهدف ترسيخ وجودها على الساحة الإقليمية والدولية، فضلاً عن معرفة طبيعة التحديات والمصاعب التي شكلت نقطة محورية للمصالح الروسية. واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى ثلاث محاور يشمل المقدمة. ويركز المحور الأول

يمثل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق نقطة فاصلة في تاريخ روسيا الحديث والمعاصر بعد أن كانت تمارس علاقاتها كقوة عظمى تمارس نوعاً من الهيمنة والنفوذ العالمي، وما نتج عن ذلك من تضيق لمجالاتها في حرية الحركة التي فرضت عليها نمطاً جديداً من العلاقات، ومع تطورات الاحداث السياسية في روسيا وخصوصاً بعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسلطة اخذت روسيا تبحث عن إعادة تعريف نفسها، وهو ما خلق اهتماماً لدى صناع القرار في روسيا بالتزامن مع المحاولات الروسية في فرض نفسها بمختلف الوسائل والأدوات ومنها العامل الاقتصادي على دول المنطقة، التي تمثل محور الاهتمام الروسي، لا سيما الجوار الإقليمي باعتباره يمثل أهمية استراتيجية لروسيا، تمثل في الموقع الجغرافي المهم التي تتمتع به منطقة الجوار القريب، والتي تؤهلها لأن تكون محطة اهتمام وتنافس بين القوى الدولية الطامحة للنفوذ والتوسع.

هذا الأمر دفع بروسيا إلى تعظيم اقتصادها عبر تطوير استراتيجيات واساليب تحقق أهدافها العليا، وتمثل أهم هذه المشاريع الاقتصادية الاتحاد الأوراسي وطريق الميريدان السريع أو ما بات يعرف إعلامياً بـ (طريق الحرير الروسي) الذي يمثل امتداداً لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وهي تتمحور نحو هدف أساسي واستراتيجي يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن استعادة روسيا لدورها العالمي، بالإضافة إلى ذلك بات عليها ومواجهة تحديات أي تغلغل يهدف إلى المساس برؤيته التي تمثلها القوى الأخرى بمحاولة التمدد والتوسع داخل مجالاتها الحيوية تهديد لأمنه .

وعليه تكمن أهمية الدراسة في كونها متأتية لتفسير التحولات

على : البراديغم الجيوبوليتيكي الروسي ومسارات البحث نحو البناء والتجديد. أما المحور الثاني: تناول مجالات الدفع الروسي تجاه مسالك الانبثاق الاقتصادي (طريق الميريديان انموذجاً). فيما تناول المحور الثالث: تحديات الحتمية الجبرية الروسية وأبعادها الجيوبوليتيكية في نطاقات التصادم.

المحور الاول

البراديغم الجيوبوليتيكي الروسي ومسارات البحث نحو

البناء والتجديد

من نافذة القول طرأت بوادر تغيير على النظام الدولي الذي تأسس منذ الحرب العالمية الأولى، والذي ترسخ بشكله السياسي والأمني والاقتصادي الحالي بعد الحرب الباردة، في الوقت الذي تعددت فيه القوى الدولية والمؤثرة في التوازنات الاستراتيجية وحازت على مقاعد رئيسة على طاولة صنع القرار العالمي. واليوم تسعى القوى الطموحة إلى ضبط قواعد اللعبة الاستراتيجية في النظام الدولي بالطريقة التي تخدم مصالحها، مستغلة حالة الفوضى المنتشرة في مختلف أنحاء العالم بطرق مختلفة على (شكل صراعات مسلحة أو احتجاجات شعبية أو يمين متطرف أو شعبية صاعدة) .

بناءً على ذلك، يكمن جوهر الإدراك الجيوبوليتيكي الروسي في تغيير الآليات الدولية التي تحكم حركة التفاعلات الدولية وإعادة تشكيلها بالشكل الذي يحظى بالقبول والتأييد والتركيز على المشاركة والتحالف والثقة المتبادلة، من خلال إعادة تقييم الترابطات مع محيطها الخارجي خاصة القوى الآسيوية من دول الجوار القريب لروسيا والتحالفات الاستراتيجية مع القوى الآسيوية الكبرى ولعل أهمها الصين، هذا الفهم يمكن أن يعزى بصورة مباشرة إلى الرؤى الجيوبوليتيكية الروسية كمعطى أن قوة روسيا وتصوراتها الاستراتيجية الكبرى كانت قد ارتبطت من قبل دوماً بالسيطرة على مساحة جغرافية واسعة، إذ يتحدث بعض المؤلفين عن حب الروس القديم للأراضي الذي تشكل عبر التطور التاريخي في

سياق ضمان توسعة الإمبراطورية الروسية، ومن هنا يمكننا القول طالما لعبت الجغرافيا الروسية دوراً فاعلاً نحو تعزيز الجيوبوليتيك الروسي باعتباره مفتاحاً للمنطقة وجزيرة العالم وبالتالي شكلت نقطة التقاء محورية بسبب موقعها المهم.

وفقاً لذلك، عبر (فلاديمير أوستانكوف - Vladimir Ostankov's) عن مقاربة جيوبوليتيكية بشأن الاستغلال الفعّال لمزايا قلب العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب وقوع روسيا في وسط المحور الأوراسي (Eurasianist) الذي يخولها امتلاك فرصة لربط الفضاء الجغرافي المكوّن من المحيط الأطلسي والهادئ والهندي، بالإضافة إلى ذلك خلق منطقة نفوذ من خلال إقامة علاقات

أوثق مع الجمهوريات الروسية المستقلة، باستخدام وتطور فرص النقل وعبور البضائع على طول طريق بحر الشمال، الممر الجنوبي والاعتماد على شبكة النقل الخاصة بها، مد خطوط أنابيب النفط والغاز.

كل هذه الأحداث عززت على دور العوامل الجيوإيكونوميكية (Geoconomics) في عالم ما بعد الحرب الباردة والأوراسية بصفة خاصة، ومكنت النخب الروسية من تطوير خطاب جيوبوليتيكي بديل يتمثل في الدفاع عن صورة الهوية الأوراسية لروسيا إلى جانب التقاطع بين التأثيرات الاقتصادية والثقافية في المنطقة، وتقديم دور جديد لروسيا باعتبارها قلب المنطقة (Heartland) وبالتالي، يبقى الهدف الأمني لروسيا معرّف بالرفاه الاقتصادي والتطور الاجتماعي، في هذا الإطار انطلق أنصار النزعة الأوراسية نحو مقارنة مركزية على الجوانب الاقتصادية، إذ برزت هذه التصورات الجيوبوليتيكية في كتابين هما :

أولاً: الطروحات الفكرية التي عبر عنها (سيرغي روغوف - Sergey Rogov) في كتابة المعنون (الاستراتيجية الأوراسية لروسيا) والذي ركز فيه ضرورة بناء "جسر التواصل" يربط الجنوب، الغرب والشرق الأوراسي من خلال تطوير طرق النقل البرية والجوية العابرة للأراضي الروسية وأراضي الجمهوريات السوفيتية السابقة، فالافتراضات الاقتصادية لهذا المخطط تكمن في تقصير شبكات الاتصال التي تربط حالياً أوروبا وآسيا وسيستفيد جميع المشاركين في المشروع وفي نفس الوقت تبقى أوراسيا منطقة مفتوحة ومستقرة اقتصادياً وسياسياً.

ثانياً: انطلق الباحثان كل من (فلاديمير كولوسوف Vladimir Kolosov) و(نيكولاي ميرونينكو Nikolai Mironenko) في كتابهما بعنوان (الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية)، من فكرة رئيسة وهي ضرورة أن تستفيد روسيا من موقعها الجغرافي المتميز كدولة وسيطة بين أوروبا وآسيا، فهي لا تزال أكبر قوة قارية مع مجموعة من الدول المجاورة لها والمقدمة كحزام واقٍ، كما أن انهيار (الاتحاد السوفيتي) السابق لم يغيّر موقع وهوية روسيا، لكنه يعتبر فرصة استراتيجية ستمكّن روسيا من إعادة تشكيل ظروف عمل دولية جديدة، وللقيام بذلك لا يمكن لروسيا أن تلزم نفسها بالتوجه نحو الغرب، ولكن يمكنها أن تطوّر ما اصطلح عليه "جيوبوليتيك التعاون" (Geopolitical Cooperation).

ومن ناحية أخرى، الملاحظة الأساسية التي تبرز في هذا السياق هي أن العالم يكتسب في تأطير رؤية جديدة في تفسيرات الواقع الدولي على نحو جعلها وفقاً للطرح النظري للبنوية الجيوبوليتيكية تقوم على مبادئ "الجيويكونوميكا" ويستند هذا الطرح على صيغة

دولة محورية في أوراسيا، خصوصاً وأنها دولة واسعة متعددة الأعراق، وبالتالي فإنها تمثل صورة مصغرة لأوراسيا، ومن هذا المنطلق، شرعت روسيا في بناء "الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي" (UEEA) يهدف إلى التنافس مع القوى الاقتصادية الكبرى، ويعزز من النفوذ الروسي في الوقت ذاته، ويخدم مصالح روسيا ومسااعيها نحو المشاركة في قيادة النظام الدولي .

من جانب آخر، نجد أن الطروحات الفكرية التي صاغها) فيدال لابلاش- Vidal Blach (١٨٤٥ - ١٩١٨) في نظريته الجيوبوليتيكية "البوسيبيليزم" (Possible) وتعني "الممكن" كان لها أثراً في التصورات الاستراتيجية للرئيس الروسي (بوتين) ونظراته إلى علمية التوسع المكاني لروسيا، ورأى فيها (لابلاش) إن التاريخ السياسي أفقان مكاني (جغرافي) وزماني (تاريخي)، إذ ينعكس العامل الجغرافي في الوسط المحيط، أما التاريخي فينعكس في الإنسان نفسه صاحب المبادرة، وهنا اقترح النظر إلى الوضع المكاني على أنه احتمال أو إمكانية يمكن أن تفعل لتغدوا عاملاً سياسياً حقيقياً، ويمكن أن لا تفعل وهذا ما يرتبط بشكل كبير بالعامل الذاتي أي الإنسان ساكن هذا المكان، فلا يمكن للعامل الجغرافي للدولة وحده أن يكون بمفرده لتفسير سلوكها الخارجي، وإنما يجب أن يضاف إليه دور الإنسان صانع القرار الذي له القدرة على جعل العامل الجغرافي فاعلاً أو غير فاعل لتكون بذلك "البوسيبيليزم" .

وعليه، يمكن القول أكدت العديد من الدراسات الدور الذي ظلت تتعرض له صياغة الاستراتيجية الشاملة للدولة وتأثرها بالعوامل الشخصية لصانع القرار في روسيا، فمثلاً (حدد) ميشيل التشانينوف - Michel Eltchaninoff) في كتابه (داخل عقل فلاديمير بوتين) الصادر في العام (٢٠١٨)، برهنة أن التوجهات السياسية للرئيس الروسي، وأهم المكونات الفكرية لهذه التوجهات والتي تجمع بدرجة ما بين الواقعية السياسية والأفكار المحافظة الجيوبوليتيكية، وكلاهما يتم توظيفه للتأكيد على المكانة الروسية في العالم المعاصر ومواجهة وإضعاف القوى المناوئة لروسيا عالمياً. ولهذا يمكن القول أن التحركات الروسية متعددة الاتجاهات مستندة من ثقلها الاستراتيجي وما تملكه من مقومات القوة المختلفة التي تؤهلها للنهوض بمكانتها الإقليمية والعالمية فضلاً عن فرض نفوذها الاقتصادي.

المحور الثاني

مجالات الدفع الروسي تجاه مسالك الانبثاق الاقتصادي (طريق الميريديان انموذجاً)

لا شك فيه يرى دعاة منهج التحول بالشؤون الدولية بتعدد أليات تعامل الدول مع التطورات والأحداث الدولية والإقليمية، وهو ما

جديدة تعطي الأولوية لا للعوامل الأيديولوجية أو الأثنية الدينية وما سواها من العوامل التي تمثل جوهر المنظور الجيوبوليتيكي ولكنها بدلا من ذلك تتمحور بالأساس حول الواقع الاقتصادي المحض في علاقته بالمكان وهو المنظور الذي شكل محور اهتمامها .

في هذا السياق، ربما يمكن القول إن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين - Vladimir Putin) لم يُخفِ رغبته في استعادة المكانة الروسية في النظام الدولي، واستحضر أدوات عديدة لتحقيق ذلك الأمر، البعض منها عسكري عبر ضمان السيطرة على مناطق النفوذ (x) الحيوي لروسيا، والبعض الآخر وثيق الصلة بما يعرف بـ "النموذج الروسي"، والذي ينطوي على قيم الوطنية والمسيحية الأرثوذكسية ليعطي بذلك أهمية للمواقع المقدسة الأرثوذكسية الروسية، وعدّها من أدوات تأكيد الدور الروسي، وبموازاة ذلك، صاغ الرئيس الروسي (بوتين) شكلاً مختلفاً للديمقراطية، حيث باتت الديمقراطية الروسية تعني "قوة الشعب الروسي بتقاليده الخاصة للحكم الذاتي، وليس الوفاء بالمعايير المفروضة على روسيا من الخارج" .

يلحظ هنا تركيز (بوتين) على بناء رؤيته الجيوبوليتيكية لتوجهات روسيا الخارجية نحو تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، كأحد التمثلات التي وضعها (هالفورد ماكندر - Halford Mackinder) (١٨٦١-١٩٤٧)، في محاضراته بعنوان "نقطة الارتكان الجغرافي للتاريخ" في العام (١٩٠٤) نظرية "قلب الأرض" والتي ترى أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية اللازمة للسيطرة على العالم كله، في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة، دلت على ذلك عودة مصطلح أوراسيا للظهور كدعامة أساسية لهذا التوجه رؤية الوزير البرتغالي السابق (برونو ماسياس - Bruno Macias) من خلال افتراضه "إن مستقبل النظام الدولي سوف تحدده الصراعات بين القوى الكبرى للسيطرة على أوراسيا". بجانب ذلك اكتسبت أهمية استراتيجية في كتابه المعنون (فجر أوراسيا: الطريق نحو نظام عالمي جديد)، الصادر في العام (٢٠١٨) على تجليات التنافس الدائر بين روسيا والصين والولايات المتحدة والهند للهيمنة على الإقليم الذي يعد بمنزلة "قلب العالم"، على حد تعبير (ماسياس)، بسبب الامتداد الجغرافي، واحتياطيات الطاقة، وممرات التجارة، ومشروعات البنية التحتية الضخمة، وفرص الاستثمار في هذه المنطقة (١)، هنا تحديداً يمكن القول إن الإدراك الجيوبوليتيكي الروسي بدا واضحاً في تشكيل ملامح المجال الأوراسي الذي يحظى باهتمام لدى القيادة الروسية لاعتبارات عديدة، أهمها الرافض الأوروبي لدمج روسيا في المنظومة الأوروبية، علاوة على ذلك، تعد روسيا

تفسيره استناداً لجملة من الاعتبارات تتمثل على أهمية البنية التحتية في تغير ملامح خريطة العالم بوجود ما يزيد عن (٦٤ مليون كم^٢) من الطرق (٤ ملايين كم^٢) من السكك الحديدية، و(٢ مليون كم^٢) من أنابيب النفط، و(٢ مليون كم^٢) من كابلات الإنترنت، هو ما يشير إلى وجود مخططات لإنفاق ما يزيد على (٩ تريليونات دولار) خلال العقد القادم على مشروعات البنية التحتية (١)، وبذلك تكشف تلك المقاربات عن تصاعد الأهمية التي تتمتع بها منطقة آسيا والمحيط الهادي في ظل التدافع والتنافس ما بين القوى الإقليمية الصاعدة والقوى الدولية للحفاظ على مصالحها، إذ تعتبر نواة الاقتصاد العالمي ومصدر للنمو الاقتصادي الأمر الذي أكسبها أهمية استراتيجية وموضع الاهتمام الدولي.

تعتبر اتجاهات عديدة أن إعلان روسيا تشييد طريق "المريديان السريع" (Meridian highway) كانت تدفع باتجاه محاولة أن تحظى بنفوذ أوسع وفرض الهيمنة على ترتيبات المرحلة بسبب وجود أطراف أخرى، ضمن مشروعات تعزيز الارتباط بين القارتين الأوروبية والآسيوية، ويعكس ذلك تأسيس طريق جديد للنقل في منطقة "أوراسيا"، بالإضافة إلى تعزيز الارتباط بمبادرة "الحزام والطريق" (The Belt and Road Initiative)، وهو ما يضاعف من تصاعد المكانة الدولية والإقليمية لروسيا (١)، وفقاً لذلك، أعلن رئيس الوزراء الروسي (ديميتري ميدفيدف - Dmitry Medvedev) في شهر تموز/ يوليو في العام (٢٠١٩) عن عزم روسيا تشييد ما أطلقت عليه أسم "طريق المريديان السريع"، (انظر الخارطة رقم (١))

أو ما يطلق عليه إعلامياً بـ "طريق الحرير الروسي" الذي يمتد مسافة (٢٠٠٠ كم^٢) من الحدود الروسية، ويمر في آسيا الوسطى ليصل إلى مدينة (دويسبورغ) الألمانية.

خارطة (١)

مسارات طريق المريديان السريع الروسي

برز في مسارات الاهتمام بالجيوإيكونوميكا على نحو ما عكسته الافتراضات التي تركز على الجوانب الاقتصادية بل والسياسات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي والدولي كونها ترتبط بالتجارة الدولية ويفرض ذلك الوضع على إن الدول تهتم بشكل كبير بالنزاعات الاقتصادية وتأثيراتها، كما أي إنها تسعى إلى الاقتراب من الاكتفاء الذاتي لضمان إنتاج المواد التي تعزز قوتها الذاتية، لاسيما في ظل في الحالات غير الطبيعية التي تؤثر في التجارة الدولية، تستلزم هذه المقاربة التي تتبعها الدول في الموازنة بين استقلاليتها مع الأهداف البعيدة المدى على نحو ما تشير إليه للنمو الاقتصادي، إلى جانب ذلك تعمل الدول على إيجاد التوازن بين مختلف مقومات القوة لديها، أي لا تركز فقط على الجوانب الجغرافية والسكانية والعسكرية وإنما في إعطاء الاهتمام للجوانب الاقتصادية من موارد طبيعية وقدرات صناعية ومالية وتقنية والحفاظ على نظامها السياسي، وإن دعم مكانتها في النظام الدولي يأتي من تركيبها الاقتصادية ودورها.

وفي هذا السياق، تصاعد توظيف بعض المفاهيم التي تعبر عن مركزية حتميات الجغرافيا وتأثيرها على التفاعلات الدولية ويتمثل أهمها في "الجغرافيا الوظيفية" التي تركز على الممرات الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية وطرق النقل العابرة للحدود وشبكات الموانئ والتي ستخلق مراكز إقليمية للتجارة والخدمات وخرائط جديدة للقوة الاقتصادية.

ولذلك، يتصل بمفهوم "الجغرافيا المتداخلة" Geography Overlapping والذي يتأسس على تصاعد الاتصال والتشبيك بين الأقاليم المتقاربة بحيث تنشأ أقاليم وسيطة، مثل "أوراسيا" (Eurasia) و"الهندوباسيفيك" (Indo-Pacific) (×) لتحقيق غايات اقتصادية مثل الانتقال السريع للسلع والخدمات والبشر وتحفيز التنمية الاقتصادية أو غايات عسكرية مثل احتواء التهديدات العسكرية المتوقعة وهو ما يمكن



المصدر:

Russia Approves 'Shortest' Europe-China Highway -
https://www. 2019, 8 Reports, The Moscow Times, July
themoscowtimes.com/.../russia-approves-shortest-
europe

خلالها اتخاذ إجراءات إضافية خاصة من الدول المشاركة في المنتدى للانضمام إلى مشروع الطريق البحري الشمالي الروسي ومبادرة "الحزام والطريق" الصيني (انظر الخارطة رقم (٢))، على نحو يوحي بأن بلاده تولي اهتماماً كبيراً لتطوير الطريق البحري الشمالي، إذ كان يرى في إمكانية ربطه بطريق الحزام الصيني، يمكن أن يساهم في إقامة طريق نقل عالمي وتنافسي، يربط شمال شرق، وشرق وجنوب شرق آسيا بأوروبا، بمعنى آخر هو محاولة الدفع في اتجاه مزيد من الإجراءات المتبادلة بين الدول المشاركة من خلال اطلاق العنان للمبادرة لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما سيكون له الأثر الإيجابي في مكانة روسيا الاقتصادية وتنمية أسواق عناصر الإنتاج (كزيادة حركة الترانزيت وبناء محطات استقبال البضائع والحاويات في الموانئ، وكذلك المراكز اللوجيستية)، وعلى هذا يمكن القول، إن الهدف الرئيسي لسياسة روسيا حيال تطوير آليات التعاون مع دول الجوار القريب تشكيل اتحاد متكامل اقتصاديا وسياسيا للدول القادرة على المطالبة بحيز مناسب لها في المجتمع الدولي ...، لتقوية روسيا كقوة رائدة في صياغة نظام جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية المتبادلة بين الدول على أراضي ساحة ما

بعد (الاتحاد السوفيتي) السابق

خارطة (٢)

مسارات مبادرة الحزام والطريق

المصدر : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على

الرابط التالي :- https://futureuae.com/media/23_37154f67-b0f9-4b32-b032

وعلى ضوء ذلك، تسعى روسيا عبر تلك الخطوة المتوقعة لتشييد طريق الميرidian السريع تحقيق أهداف استراتيجية عدة يتمثل

وفي هذا السياق، كان لافتاً أن المفوضية الأوروبية طرحت فكرة هذا الطريق لأول مرة في العام (٢٠٠٥) ، حتى تتمكن من ضمان تنفيذ مصالحها وكان الدافع وراء ذلك هو حجم التجارة المتزايد بين الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أن هذه الفكرة تم إحيائها مؤخراً في إطار مبادرة "الحزام والطريق" الصينية بالاتفاق بين روسيا والصين ودول آسيا الوسطى).

إلى جانب ذلك، فإن ثمة اعتبارات أخرى ساهمت في ومنها التأكيد على متانة التحالف (الروسي-الصيني)، فضلاً عن مواجهة الضغوط الاقتصادية الأمريكية عليهما، عموماً قد أشارت اتجاهات عديدة إلى أن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين - Vladimir Putin) بدأ حريصاً في كلمة له أمام الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمنتدى "الحزام والطريق" للتعاون الدولي في العاصمة الصينية (بكين) في نيسان / أبريل عام (٢٠١٩)، تأكيداً على أهمية تعزيز التواصل والترابط بين "مبادرة الحزام والطريق" والمبادرات التنموية في منطقة أوراسيا، بما يخدم شعوب المنطقة. وأضاف "إن التعاون مع الصين له أهمية كبرى بالنسبة لروسيا والدول الأخرى"، مشيراً "إن مبادرة الحزام والطريق تهدف إلى تعزيز التعاون في المنطقة الأوراسية، ودعم الوحدة بين مختلف الدول، وضمان التنمية المستقرة والمستدامة في هذه المنطقة"، مؤكداً "أن مبادرة الحزام والطريق تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية الروسية".

وفي ظل السياقات والدوافع السابقة، يبدو أن (بوتين) هدف من



الأمنية .

ولعل أهم ما يميز التحديات الخارجية هو إعلان الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما - Barack Obama) في العام (٢٠١١)، عن توجه الولايات المتحدة تركيزها نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجعلها أولوية استراتيجية، ومن ثم انعكس ذلك على أهم مسارح إعادة التوضع الدولي نظراً لما تتمتع به هذه القارة من مقومات اقتصادية وسياسية تتزاحم عليها القوى العالمية ، ولا شك فيه أن هذا التحول الاستراتيجي في السلوك الاستباقي الأمريكي تجاه آسيا والمحيط الهندي ، قد ينجم عنه تغيرات جيوبوليتيكية تكون لها انعكاسات اقتصادية على روسيا من طرف اقتصاديات الدول الكبرى، ويبدو أن روسيا تنبذت لهذا الأمر للسعي إلى خيارات تخفيف هذه الضغوطات الجيو-اقتصادية، وهذا يعني أن تعتمد على قوى السوق فقط ، وفي نفس الوقت يجب أن تطوّر "مجالا جيوبوليتيكي" أو استراتيجية تعزيز التكامل الاقتصادي والثقافي مع دول جمهوريات آسيا الوسطى ، فضلاً عن ذلك أن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تعكس مبادئ "جيوبوليتيك التعاون" (Geopolitical Cooperation) وستزيد من الالتحام والتشابك مع شعوب المنطقة ذات الإرث الجغرافي المشترك.

في الواقع هذه الأهداف الأمريكية الطموحة في آسيا الوسطى لا يمكنها إلا أن مثل تهديدا للمصالح والنفوذ الروسي الصيني، فالوجود العسكري الأمريكي هناك يزيد من الانشغالات الأمنية وإدراكات التهديد لدى القوتين الروسية والصينية ، فبكين تنظر للتمركز طويل المدى للقوات الأمريكية في القواعد العسكرية في آسيا الوسطى على أنه احتواء ومحاصرة مستمرة لها من قبل الولايات المتحدة ، أما روسيا فهي تعتبر أن المنطقة ضمن مجالاتها الحيوية وترى في الوجود الأمريكي محاولة لوضع المنطقة تحت نفوذها .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة تحاول تحييد ورقة الضغط التي تستعين بها روسيا في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى والمتمثلة في سيطرتها على طرق نقل الصادرات الطاقوية من تلك الدول ،تأتي في إطار استراتيجيتها الأمنية في المنطقة التي تعمل بالموازاة مع ضمان أمنها الطاقوي ،وبعد انبوب (باكو تبليسي - جيهان) خطوة عملية في هذا الصدد لتمكين دول المنطقة من تصريف منتجاتها الطاقوية عبر طرق بديلة تتفادى الاراضي الروسية.

وعليه كي تستطيع روسيا تحقيق نموها الاقتصادي لا بد أن تعمل على تطوير خطوط أنابيب النفط عبر حدودها مثل "خط باكو - نوفوروسيسك" (Baku-Novorossiysk)، حتى تتجنب الخسائر الجيو-اقتصادية في المستقبل ينبغي عليها أن تفتح فضاءً اقتصادياً أكثر اتساعاً من خلال تطوير استثماراتها في الشرق الأقصى من

أبرزها في تحقيق أرباحاً محتملة من رسوم عبور الشاحنات في هذا الطريق، مما سيوفر دعماً حيوياً لمواردها في المستقبل، خاصة في حالة استمرار فرض الغرب لعقوبات اقتصادية على عليها، بالإضافة إلى أن المشروعات التي ستنم إقامتها على جانبي الطريق ستعمل على توفير فرص العمل، وتساهم في دفع معدلات التنمية في روسيا، مما سينعكس إيجابياً على تعزيز وضع الاقتصاد الروسي في العالم، فضلاً عن أن الطريق يمتد عبر بعض المناطق التي تعاني من صعوبات اقتصادية ، والتي يُطلق عليها "حزام الصدأ الروسي" (Russia's Rust Belt)، إذ من المحتمل سيعمل الطريق على إيجاد منافذ اقتصادية وأسواق تجارية في تلك المناطق من خلال زيادة تغذية هذه المناطق بالاستثمارات والتمويل من الشركات والقطاع الخاص، وتحويلها إلى منتجعات سياحية ومراكز للخدمات اللوجستية، وفي ضوء ما تقدم كانت الاهتمامات الروسية تعطي الاعتبار لابتكار استراتيجيات جديدة تسعى من خلالها للبقاء في آسيا الوسطى باعتبارها مناطق ذات أهمية استراتيجية، وتمثل محوراً أساسياً للاقتصاد الروسي ازاء ما يتعلق بتنوع مواردها ، وأيضاً مجالا حيويا لمصالحها.

المحور الثالث

تحديات الحتمية الجبرية الروسية وأبعادها

الجيوبوليتيكية في نطاقات التصادم

شكل حدث انتهاء الحرب الباردة في حينه بروز متغيرات جديدة في النظام الدولي، بالتزامن مع التحولات الداخلية الروسية ، أثرت في مكانة روسيا دولياً وفرض على سياستها الخارجية معطيات جديدة، الزم التكيف معها وإدارتها بما يحقق بعض المكاسب ويحفظ بعض المصالح الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، وعليه سعت روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تعزيز دورها الإقليمي والعالمي من خلال اثبات قدرتها كقوة اقتصادية ذات إمكانات وقدرات تؤهلها للقيام بأدوار عالمية تجاه القضايا الدولية.

أظهرت الأحداث والتحولات السياسية العالمية والإقليمية وما اتسمت به من ديناميات تمت هندستها من قبل تدخلات قوى وأطراف خارجية في منطقة أوراسيا ،وهذا ما يعزز الاستنتاجات من المعطيات والمؤشرات تتمثل بتوجس روسيا بانها محاطة بالأعداء، لعلها تعطي اشارات دافعة لها في رسم ملامح هذه الوضعية عن طريق عزمها ورغبتها في التوسع، وهو ما عبر عنه (ستروش هوب - Strausz-Hupe) بقوله " في السياسة الخارجية الروسية هناك عامل أساسي مهمم وهو العامل الاستراتيجي، كانت أهدافه واحدة في أثناء الحقبين القيصرية والشيوعية، وهي تجسيد حدود استراتيجية معينة، وهذا ما ينعكس سلباً على روسيا من الناحية

التكلفة لروسيا للأخذ بمجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية لتقويض مصالح الاتحاد الأوروبي الجيوإستراتيجية، قد تصبح منطقة تصادم للمصالح في حال انضمامها لحلف شمال الأطلسي (ن)، إذ وظفت روسيا أدوات اقتصادية بوصفها وسيلة لإدامة نفوذها وتعزيز شراكاتها الاقتصادية في ظل مسيرة التنافس الدولي في المنطقة .

خارطة (٣)
دول البلقان الأوراسية



مكانتها الإقليمية، فضلاً عن تحييد أثار النفوذ الغربي في محيطها الجغرافي (١).

انطلاقاً من المحددات السابقة، طرحت إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب – Donald Trump) تحدياً جديداً بتوسيع مساحات المواجهة مع روسيا، وتعزيز التوتر والضغط عليها تمثل بإعلان الإدارة الأمريكية في آب /اغسطس من العام (٢٠١٩) انسحاب الولايات المتحدة رسمياً من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى التي كانت قد وقعت مع روسيا في العام (١٩٨٧) تؤثر بالعودة إلى نمط جديد من الحرب الباردة بين القطبين السابقين (٢)، وأتى ذلك تمهيداً لجولة من المفاوضات تسعى الإدارة الأمريكية عقدها مع روسيا ... حول القدرات الصاروخية تعلي من شأن قوتها العالمية، من جهة أخرى تزيد هذا التحركات الأمريكية من تزايد معدلات احتمالية التصعيد والمواجهة مع روسيا ونشوء أزمات مختلفة في ساحات التنافس الدولية والإقليمية (٣).

ولهذا السبب بالذات يمكن القول أن الولايات المتحدة تسعى

شأنها أن تبدد مخاوفها، مما حفز ذلك قيام الصين بالتوجه نحو آسيا والمحيط الهادي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الطروحات التي تطرحها آراء المفكرين التي برزت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن أهم جوانب الاهتمام الروسي تشير إلى منطقة "البلقان" (انظر الخارطة رقم (٣)) وبدلالات أوسع تجاه استعادة نفوذها، كما يؤكد ذلك كل من (ألون بن مئير – Alon Ben-Meir) و (أربانا إكسهارا – Arbana Xharra) ليعطيا تحديداً أن دول غرب البلقان تقدم فرصاً منخفضة

المصدر :

Andrew Korybko, The Reverse Brzezinski: The Ultimate Eurasian Dilemma
<https://orientalreview.org/.../the-reverse-brzezinski-the-ulti>

كما كان هناك وجهة نظر تقول أن روسيا لا تخفي حقيقة أن لها مصالح اقتصادية وسياسية في المنطقة، وتتمتع بنفوذ ملحوظ في (صربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك)، وتبدو صربيا الحليف الأكثر أهمية لروسيا، حيث رفضت (بلغراد) تطبيق عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا وهي بصدد التفاوض حول منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (٤)، وبذلك يمكن القول تعتبر روسيا تحركاتها في هذا المجال ضمن هذه الرقعة الجغرافية مجرد سعيها من أجل العمل على تأمين مصالحها الحيوية (x)، وهذا السعي لا يعد بديلاً لرغبات القيادة الروسية في إقامة علاقات شراكة مع الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي، إذ يمثل سعيها في المجال لتدعيم

يمثل امتداد لطريق الحرير الصيني واستكمالاً لمشروع الاتحاد الأوراسي، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية في أحياء دورها كقوة عظمى، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية جراء تحديث بنيتها الاقتصادية، نظير ما تمتلئه من ثقل استراتيجي كقوة تمتلك قدرات على المنافسة وتعاضم اقتصادها في مجالات الطاقة وبالتالي يؤهلها ذلك في فرض تأثيراتها على طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية، ولمواجهة التحديات التي تفرضها القوى الأخرى، سيما وأن أغلب دور الجوار لا تزال هشة وغير مستقرة وتعاني من الاضطرابات.

المراجع

- أولاً: العربية والمترجمة
- إبراهيم أبو خزام ، أقواس الهيمنة : دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن ، ط١، (بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠٠٥).
- أميرة احمد حرزلي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية والأهداف والمكاسب ، في كتاب : مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٩).
- زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى : التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة ، ترجمة : سليم أبراهام ، ط٢ (دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع : ٢٠٠٣).
- بافل باييف ، القوة العسكرية وسياسة الطاقة : بوتين والبحث عن العظمة الروسية ، ط١، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٠).
- تيري ل دبيل ، استراتيجيات الشؤون الخارجية : منطق الحكم الأمريكي ، ترجمة : وليد شحادة ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٩).
- طارق محمد ذنون الطائي ، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)، ط١، (عمان : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦).
- الكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ، ترجمة : عماد حاتم، ط١، (طرابلس : دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠٠٤).
- مارتن غريفيثس، و تيري أوكالاها ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤).
- يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ،

من وراء الانسحاب من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، التركيز على جر روسيا إلى سباق التسلح عالي التكلفة إضافة إلى "ردع الصين" وهذا بالكاد وضع يحتمل فيه أن تبدأ الولايات المتحدة نشر صواريخ بعيدة المدى أو المتوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتبقى إمكانية تحقيق ذلك بعيدة كونه يدفع باتجاه المزيد من التصعيد والتوتر وانخراط المنطقة في نزاع مفتوح .

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى تطوير استراتيجية احتواء ضد كل من روسيا والصين على نحو تفقدهما الفعل إلى المبادرة في سلوكهما السياسي الخارجي، وهو ما عبر عنه في وقت سابق مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبغنيو بريجنسكي- Zbigniew Brzezinski) ناصحاً الولايات المتحدة بإعادة التفكير إلى شراكات موضعية مع كل من روسيا والصين للحفاظ على موقع القوة العظمى بأسلوب مرن، إذ تؤكد أغلب المؤشرات الاستراتيجية إلى احتدام المنافسة في ساحات تبدأ من بيئتها الإقليمية الآسيوية إلى ساحات المواجهة العالمية، مما فرض ذلك الأمر إلى التشكيك بهذا سيناريو وترجيح فرضية استمرار سيولة إعادة تشكيل النظام العالمي عبر "حروب بالوكالة" (proxy war) أو الحرب الاقتصادية أو الحروب السيبرانية، وفي الاتجاه نفسه يذهب المفكرون الاستراتيجيون أن روسيا بعيدة كل البعد من أن تمارس دوراً عالمياً، رغم قدرتها على التأثير في الدول المجاورة ، حيث ساهمت عدة عوامل في تقليص تأثير روسيا كقوة عظمى، خاصة عند النظر لبعض المؤشرات، مثال الناتج المحلي الإجمالي الصغير نسبياً، واقتصادها غير المتطور، وكذلك محدودية تأثير نفوذها في العالم ، مما مثل تحدي حقيقي أن تكون روسيا دولة رائدة في العالم، من هنا يمكننا القول أن عدم الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى ستكون له تأثيرات سلبية على أي توجه مستقبلي للمشاريع الاقتصادية، خاصة مع تصاعد حدة المنافسة الدولية وانتشار الجماعات المتطرفة وقدرتها على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

الخاتمة :

يعد موضوع الجيوإيكونوميكا من الموضوعات التي أصبحت محط الاهتمام الأكاديمي على مستويات البحث والتفسير بسبب التغييرات التي طالت النظام الدولي، والتي فتحت المجال أمام الاستجابة لحاجات الدول لاسيما روسيا في إعطاء الأهمية للجوانب الاقتصادية وضرورات التوسع في المشاريع والاستثمارات الخارجية، وخصوصاً في مناطق الجوار القريب بما تمتلكه من أرث حضاري وثقافي وامتداد تاريخي في أغلب دول الجوار الجغرافي، بما تطرحه من مشاريع استثمارية كطريق الحرير الروسي الذي

ط١، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

-محسن حسامي ظاهر، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، ط١، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

-نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، ط١، (بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٤).

-وانغ ييواي، مبادرة الحزام والطريق، ترجمة: أوليغ عوكي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧).

-وسيم خليل قلعيعة، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦).

ثانياً: المجالات والدوريات

-احمد عثمان، "تأثيرات متصاعدة لـ الجغرافيا السياسية في التفاعلات العالمية"، مفاهيم المستقبل ملحق مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (٢٩)، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩).

-جلال خشيب، "الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق"، مجلة رؤى تركية، العدد (٢)، (انقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٨).

-علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي"، تقرير المستقبل، العدد (٢٦)، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٨).

-عمر سعداوي، "البناءات الأبستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن"، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد (٢)، (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٥).

-فراس عباس هاشم، "أثر متغير الطاقة في توجهات السياسة الروسية تجاه منطقة شرق المتوسط (دراسة في الدوافع والتحديات)"، مجلة النهرين، العدد (٧)، (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩).

-محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (٤٧-٤٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥).

-عبد الغفار عفيفي الدويك، "مستقبل الصراع السيرياني العالمي في القرن الـ ٢١"، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢١٤)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨).

-منى مصطفى، "عودة أوراسيا: تجدد الاهتمام الأكاديمي بالترابط الجغرافي بين أوروبا وآسيا"، أوراق أكاديمية، العدد (٦)، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩).

ثالثاً: الصحف

-خطر أبو دياب، "المواجهة الاستراتيجية بين واشنطن وبكين من هونغ كونغ إلى هرمز"، العرب اللندنية، العدد (١١٤٣٤)، ص ٨، (٢٠١٩/٨/١٠).

رابعاً: المواقع الإلكترونية

-أمينة مصطفى دلة، "المُخيلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الأوراسي"، دراسات استراتيجية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ٦. متاح على الرابط التالي: <https://eipss-eg.org>

-ميشيل التشاينوف، "عقل القيادة: تأثير السمات الفكرية لبوتين في استعادة قوة روسيا"، عرض: محمد بسيوني، مركز دراسات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٨/٧/٢٩، شوهده في ٢٠١٩/٨/٦، <https://futureuae.com>، في:

-ايمان فخري، "طريق الميريديان: كيف تعزز روسيا ارتباطها بمشروع الحزام والطريق الصيني"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩/٧/٢٥، شوهده في ٢٠١٩/٨/٤، في: <https://futureuae.com>

-الصين بوتين خلال منتدى الحزام والطريق يدين الالتفاف على مجلس الأمن لغرض قيود تجارية على دول أخرى"، ٢٠١٩/٤/٢٦، شوهده في ٢٠١٩/٨/٨، في: <https://www.u-news.net>

-زخم جديد في طريق الحرير الصينية: مواجهة الحمائية الأميركية"، موقع صحيفة الاخبار، ٢٠١٩/٤/٣٠، شوهده في ٢٠١٩/٨/٤، في: <https://al-akhbar.com/World>

-"العالم بلا معاهدة: أوروبا كلها تحت مرمى الصواريخ النووية الروسية"، موقع قناة RT، ٢٠١٩/٨/٣، شوهده في ٢٠١٩/٨/٨، في: <https://arabic.rt.com/.../١٠٣٦٢٦٤>

-كبير جيلز، "المدركات الخاطئة: رؤية غربية مغايرة لتفسير الصدام مع القوة الروسية"، عرض: إسماعيل أحمد إسماعيل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩/٨/٨، شوهده في ٢٠١٩/٨/١٥، في: [4908/https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item:](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item:4908)

خامساً: الأجنبية

Russia Approves 'Shortest' Europe-China Highway -- <https://www.2019,8Reports,TheMoscowTimes,Julythemoscowtimes.com/.../russia-approves-shortest-europ>

Andrew Korybko, The Reverse Brzezinski: The- <https://2014/06/22,UltimateEurasianDilemma...orientalreview.org/.../the-reverse-brzezinski-the-ulti>

بعض ملامح تجربة التعاون والتكامل الاقتصادي الاوروآسيوي

د. عباس فالح حسن
باحث في الشأن الاورواسيوي

“

فرضت ظروف ما بعد الحرب وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل متغيرات دولية كبرى منها انزياح النظام الدولي نحو القطبية المتفردة بقيادة (الولايات المتحدة الأميركية)، بجانب صعود مستويات التدويل وبخاصة الاقتصادي والمالي إلى مستويات غير مسبوقة، تم وصفها بأن العالم أضحى (قرية صغيرة)، في ظل العولمة نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هذه الاوضاع بجانب المخاوف التي ترتبت على توجهات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، في استثمار فرصة استقلال معظم دول الاتحاد السوفيتي السابقة، لغرض جلبها إلى حظيرة التحالف معها، من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مما ييسر تمدد حلف الناتو نحو هذه البلدان.

”



بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، للتكور مرة أخرى حول معطيات اقتصادية لتسريع تنميتها وتنشيط الاستثمارات فيها، فضلاً عن تحرير التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، لاسيما وأن حجم المنافسة الدولية على أشدها، وهو ما يجعل دخول سلع هذه البلدان إلى الأسواق العالمية. وهو ما دفعها إلى التعاون فيما بينها لتفعيل علاقات التعاون والتجارة، مستفيدة من موارث التاريخ السوفيتي.

ولعل روسيا الاتحادية هي أكثر البلدان حرصاً على إقامة أية صيغة للتعاون، وهو منحى استراتيجي لحماية الفضاء الاوراسي، لذلك يتحمل الاقتصاد الروسي عبء كل هذه الصيغ، مع حرص روسيا على أن يكون هناك اتحاد اقتصادي مماثل للاتحاد الأوروبي، وهو ما ترغب به بلدان الاتحاد لمنافع اقتصادية وتحقيق شيء من الاستقرار السياسي، إلا أنها ظلت حساسة تجاه توظيف روسيا ذلك لتحقيق هيمنة على دول الاتحاد الاوراسيوي.

ومن الجدير أن تنمية التكامل الاقتصادي الإقليمي للاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي، قد مرّ بمراحل متتالية، من منطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة إلى الاتحاد الجمركي ٢٠٠٩، والفضاء الاقتصادي الموحد ٢٠١٢، ودخلت اتفاقية الاتحاد حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ٢٠١٥، والتي تؤمن حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة، فيما أبدت دول وتكتلات اقتصادية اهتماماً بالتعاون مع الاتحاد الاوراسيوي، من مثل مصر وفيتنام وإيران والأردن والصين... الخ، فضلاً عن تجمع اقتصادي في أميركا الجنوبية (ميركوسور)، والاتحاد الأوروبي ومنظمة آسيان وغيرها من التكتلات الاقتصادية.

فرضت ظروف ما بعد الحرب وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل متغيرات دولية كبرى منها انزياح النظام الدولي نحو القطبية المتفردة بقيادة (الولايات المتحدة الأميركية)، بجانب صعود مستويات التدويل وبخاصة الاقتصادي والمالي إلى مستويات غير مسبوقة، تم وصفها بأن العالم أضحى (قرية صغيرة)، في ظل العولمة نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، هذه الأوضاع بجانب المخاوف التي ترتبت على توجهات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، في استثمار فرصة استقلال معظم دول الاتحاد السوفيتي السابقة، لغرض جلبها إلى حظيرة التحالف معها، من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مما ييسر تمدد حلف الناتو نحو هذه البلدان. ولعل أكثر البلدان تحسناً هي روسيا الاتحادية، التي أدركت مبكراً سلسلة إجراءات الإحاطة والخنق والتطويق لها، نتيجة توجهات الولايات المتحدة نحو العديد من بلدان آسيا الوسطى، لاستقطابها بمقابل المساعدات والمنح نظير إقامة قواعد عسكرية أميركية فيها، والاطماع بشأن موارد الطاقة (النفط والغاز وبعض المعادن)، لاستثمارها من قبل الشركات الأميركية.

هذه التوجهات الأميركية والأوروبية تحاول إيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة، التي تسمى (قلب الأرض)، لأهداف استراتيجية كبرى، في مقدمتها شل فرصة روسيا في استعادة دورها عن طريق حرمانها من تأمين أطرافها الرخوة، وقطع الطريق على الصين للتمدد نحو آسيا الوسطى، وأحكام الطوق حول إيران.

ويمكن القول بدون مواربة أن علائم ظهور أزمة اقتصادية في الدول الرأسمالية، كانت قد بدأت ملامحها منذ عام ٢٠٠١، وتولدت عام ٢٠٠٨ أزمة مالية كبرى، هذه جميعاً أعطت مسوغات كبيرة

مسوغاتها ودوافعها للانضواء في هذا التكتل، وتولي السياسة الخارجية لروسيا للجانب الجيوسياسي اهتماماً معتبراً، لذلك تعطي الأولوية للعلاقات مع الدول المجاورة في دبلوماسيتها الاقتصادية والسياسية، لذلك فهي تسعى حثيثاً لتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، لكي يكون ذلك خطوة على طريق التكامل.

وتعد روسيا هي المحرك الرئيس للتكامل الجيوسياسي والجيواقتصادي في فضاء الجمهوريات السوفيتية السابقة، ويمكن تحديد دوافع إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأورو آسيوي، بالآتي:

١. ضمان الاستقرار في دول الاتحاد والتعاون فيما بينها في المجالات الاستراتيجية (بما فيها الدفاعية).
٢. تعد هذه المنطقة الأكثر أهمية لأسباب جيواستراتيجية.
٣. منع تشكيل تحالفات وائتلافات معادية لها لدول الاتحاد.
٤. عدم السماح بالتدخل الأمريكي والأوروبي في الشؤون الداخلية لدول الاتحاد.

٥. خلق كتلة سياسية اقتصادية في الفضاء ما بعد السوفياتي لتعزيز مواقف دولها في الساحة الدولية.

ويرى المتابعون الغربيون أن هذا المشروع يمثل نجاحاً للسياسة الخارجية الروسية، لأنه يتعارض بقوة مع هدف السياسة الأمريكية النهائي بعدم السماح بظهور أي تحد أوراسي، قادر على السيطرة على (أوراسيا)، فالسيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية تبقى مفتوحة وغير مكتملة، مالم تعززها السيطرة على منطقة أوراسيا، مما يعد بمثابة الفراغ الجيواستراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية، إذا ما توفرت شروط إملء هذا الفراغ " بحسب (زيبغنيوبريجنسكي).
٢- الدوافع الاقتصادية يعمل الاتحاد داخلياً على مبدأ حرية حركة البضائع والخدمات ورأس المال والعمالة، وخارجياً تطبيق سياسة تجارية خارجية مشتركة، والاستفادة من صندوق الاستقرار في ظل الأزمات، وأسعار طاقة مخفضة. وتهدف دول التكتل الاقتصادي لتحقيق الآتي):

١. إلغاء الحواجز: أن إزالة الحواجز المتبادلة يحرر الموارد الاقتصادية من القيود، ويزيد من استخدامها وتوزيعها بين دول الاتحاد، مما يزيد من قدرتها التنافسية وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.

٢. إعادة التوزيع: لكي تحقق دول الاتحاد مصالحها الاقتصادية، أبدت رغبتها في توسعة الاتحاد بقبول أعضاء جدد، مما سيؤدي إلى إعادة توزيع الإنتاج واسواق الخدمات ورأس المال والعمل فيما بينها.

(إن سعي روسيا إلى إقامة الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي، أريد منه إيجاد صيغة تعاون اقتصادي مع الدول التي استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لخلق فضاء اقتصادي، وفي ابعاده السياسية والأمنية، يعد احد الممكنات المتاحة لمواجهة الوهن الجيوبولتيكي الذي يعاني منه الأمن القومي الروسي).

ينطلق البحث من فرضية مؤداها الآتي: (لقد توافقت رغبات وأوضاع بلدان الاتحاد الأوراسيوي الاقتصادية الصرف، مع استراتيجية روسيا الاتحادية لتأمين الفضاء الأوراسيوي من التمدد الأميركي- الأوروبي، في قيام الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي، والذي يدفع روسيا إلى تحمل العبء الأكبر من تكاليف استمرار وتطور هذا الاتحاد اقتصادياً، وتعددها روسيا تكاليف مقبولة في الاجلين القصير والمتوسط لتأمين أمنها القومي، ومنع الاحاطة بها وخنقها، لكون الاتحاد يوفر ببعده السياسي توسيع المجال الحيوي لروسيا).

أولاً: مسوغات قيام الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي

يرتبط التكامل الأوراسيوي بشكل مباشر بمصالح الأمن القومي لدول الاتحاد، وتوسيع التعاون الاقتصادي بما يسهم في تطوير مختلف جوانب العلاقات، بما فيها زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات دول الاتحاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على أساس مبادئ احترام سيادة وحدود الدول المنضوية فيها، والمساواة لكل دولة داخل الاتحاد من حيث التمثيل، وصولاً الى بناء استراتيجية عسكرية مشتركة.

١. دوافع السياسية: إن تحقيق التكامل الاقليمي يعد عاملاً مسانداً لتحقيق الاستقرار السياسي، لما يوفره من وسائل لنسوية وحل الصراعات المختلفة، والسعي لدمج الاقتصادات الوطنية وخلق تشابكات فيما بينها في إطار فضاء، تتوسع فيه المصالح وتخفت الصراعات السياسية، ومن خلاله يتم التوجه صوب سياسة موحدة تجاه الدول الأخرى، وتقدم دليل على إمكانية تحويل العداء التاريخي إلى العمل المشترك والتعاون الاقتصادي. لهذا أصبح تشكيل مجموعات التكامل أحد الأشكال السلمية للتنافس الجيوسياسي الحديث.

إن مبادرة التكامل الروسية جاءت في فترة تفاقم التحديات والتهديدات الجيوسياسية العالمية، وتصعيد الولايات المتحدة والاوربيين الضغط الاقتصادي عليها، وبغزلها عن الأسواق الدولية المالية وعن التكنولوجيات المتقدمة. وتتفهم دول الاتحاد حجم الضغوط السياسية والاقتصادية لتحديد مواقفهم بإزاء روسيا، لذلك يجري السعي لإيجاد مقاربات جديدة ومبتكرة على أساس المصالح المشتركة، لتعزيز دور التعاون الإقليمي، بيد أن لكل من هذه الدول

بزيادة مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات الاتحاد، ارتفاع مستويات الأجور، إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وعلى وفق توجهات دول الاتحاد، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد ٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٣، ويمثل ما يقارب (٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ ١٠١ تريليون دولار، مقارنة بنسبة (١,٦٪) عام ١٩٩٤، مما يعني مضاعفة نسبة بلدان الاتحاد خلال عقدين من الزمن).

ويتبين من الجدول (١)، أن حجم التجارة البينية لعام ٢٠١١ بلغ (٦٢,٢٧) مليار دولار أمريكي، ووصل عام ٢٠١٢ إلى (٦٨,٥٨) مليار دولار أمريكي، وبنسبة نمو قدرها (٣٢,١٪) عن عام ٢٠١٠، إلا أنه شهد انخفاضاً في عام ٢٠١٣ لصعوبة الحفاظ على المؤشرات الواعدة، حيثانخفض حجم التجارة .

جدول (١) حجم التجارة البينية وحجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد

للسنوات (٢٠١١-٢٠١٣)

(بمليار دولار)

السنة	حجم التجارة البينية	صادرات الاتحاد 1	واردات الاتحاد 2	الميزان التجاري 3 = 2-1
2010	47,13	----	----	-----
2011	62,27	586,5	326,5	260
2012	68,58	600,1	339,2	260,9
2013	64,10	585,4	345,6	8,239

والعسكرية الخاصة بها، مما يدفعهم جميعاً نحو الاتفاق بشأن سياسة أمنية، وهو ما ييسر التحول إلى شكل أعمق، وهو الاتحاد السياسي- العسكري، نتيجة توافر مبررات موضوعية، هي:

الأول: رغبة جميع دول التكامل الأوروبي في ضمان الحفاظ على سيادة دولهم، برغم شراكة كازاخستان- روسيا لمواجهة الصين، وشراكة بيلاروسيا- روسيا للحفاظ على مستوى المناورة مع

ومن المناسب الإشارة إلى أن دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي تتمتع بإمكانات اقتصادية هائلة، فهي تحتل المرتبة الأولى في مجال إنتاج النفط والغاز، والثانية في إنتاج الأسمدة المعدنية، والثالثة في مجال إنتاج الكهرباء، والرابعة في إنتاج الفحم والصلب والقمح.

ويتبنى الاتحاد سياسة تجارية مشتركة، ونظاماً موحداً للتعرفة الجمركية، ووفقاً للاتفاق بين دول الاتحاد، فقد تم إنشاء سوق الأدوية عام ٢٠١٦، ويتوقع الانتهاء من سوق الكهرباء المشتركة عام ٢٠١٩، وسوق النفط والغاز والمنتجات البترولية في عام ٢٠٢٥، وبدأ العمل بموجب اتفاق ألماتي في قيام هيئة لتنظيم السوق المالية لدول الاتحاد. ويوفر الاتحاد الأوروبي عدد من الميزات لجميع الدول المشاركة فيه، وهي:

١. إمكانية استخدام ما يسمى بـ "وفورات الحجم"، لزيادة حجم السوق، وإنشاء وحدات إنتاجية وتكنولوجية جديدة.
٢. عدد سكان الاتحاد حوالي ١٨٠ مليون مواطن، وحجم سوق يتجاوز (٢,٢) تريليون دولار، مما يفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي.
٣. خلق حوافز حقيقية لتحسين بيئة منظمات الأعمال، مما يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي.
٤. إمكانية تحقيق الدول المنضوية في الاتحاد إنجازات، تتمثل

المتبادلة ليصل إلى (٥,٥٪) مقارنة بالأعوام السابقة، والتي بلغت (٨,٧٪)، فيما بلغت حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد ٩٣١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣، ولم ترتفع إلا بمقدار (١٨) مليون دولار عن عام ٢٠١١، مما يعني بقاء التجارة الخارجية في حدود معينة.

٣. الدوافع الأمنية: إن العامل الأمني هو أحد الدوافع الأساسية للتكامل الأوروبي، وأن لدى كل دولة مصالحها السياسية

الاتحاد الأوروبي.

الثاني: أمن الاتحاد الروسي المرتبط باستقرار حدوده الجنوبية، لا سيما تهديد الحركات الأصولية الدينية، وإمكانية توسعها في الحدود الجنوبية، مثل الحركة الإسلامية في آسيا الوسطى والقاعدة وتنظيم داعش، ويجري التعاون في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

الثالث: التعاون في مشكلة الاتجار بالمخدرات التي تعد تهديداً رئيساً لأمن روسيا)، لكونها تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث استهلاك الهيروين، وتخسر حوالي ٣٠-٤٠ ألف شخص سنوياً بسبب تعاطيه (والمورد الرئيس هي أفغانستان، التي تنتج ما نسبته (٩٣٪) عالمياً. ٤. المسوغات الثقافية: ما يمتاز به مشروع الاتحاد الأوراسيوي هو وجود روابط اجتماعية وثقافية وتاريخية بين شعوبه، وفي مقدمتها اللغة والثقافة الروسية ومساحة المعلومات باللغة الروسية. وتوظف روسيا إمكاناتها للحفاظ على عامل الفضاء اللغوي المشترك، هو أحد الشروط الأساسية للتكامل.

ثانياً: تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي

يفترض عند قيام أي كتلة اقتصادية إيجاد التنظيمات والقوانين والاتفاقات، فضلاً عن التقارب الكبير في الرؤى والتوجهات بين دوله تمهيداً للانتقال السلس نحو الاتحاد الاقتصادي المزمع قيامه، ولهذا لم يختلف الاتحاد الأوراسيوي عما دأبت عليه التكتلات الاقتصادية، إذ بدأ بتأسيس رابطة الدول المستقلة التي كانت الخطوة الأولى لتعزيز وتطوير العلاقات، وخلق فضاء اقتصادي موحد لتأسيس رابطة الدول المستقلة CIS في ٨ كانون الثاني ١٩٩١. وفي ٢٤ أيلول عام ١٩٩٣ جرى التوقيع على معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي، وفي حزيران ١٩٩٤ تم إرسال مشروع التكامل تفصيلياً لرؤساء الدول، وتم نشره في الصحف لأول مرة كوثيقة رسمية، مما يعني الإعلان عن انبثاق الاتحاد الأوراسي كمنظمة تكاملية.

لذلك يعد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، هو أعلى شكل من أشكال التعاون المبني على أساس المساواة والمصالح المتبادلة، مع الحفاظ غير المشروط على سيادة وسلامة أراضيها وحرمة حدودها. وتم توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي في أستانا في ٢٩ أيار ٢٠١٤، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ٢٠١٥.

وقد وضع الاتحاد نظاماً واضحاً لعمل مؤسساته، وعلى النحو المنصوص عليه في معاهدة الاتحاد. وتتشكل مؤسسات الاتحاد الأوراسيوي على النحو الآتي:

١. المجلس الاقتصادي الأعلى.

٢. المجلس الحكومي.

٣. اللجنة الاقتصادية.

٤. محكمة الاتحاد الاقتصادي.

٥. بنك التنمية.

٦. صندوق الاستقرار والتنمية

ثالثاً: الإمكانيات المتاحة لدول الاتحاد الأوراسيوي

تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي بهدف تعزيز الاقتصادات الوطنية في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، شريطة تحقيق أربع حريات هي حركة السلع والخدمات والتمويل والعمالة. ومن المؤكد أن هناك اختلافات في الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوافر في بلدان الاتحاد الأوراسيوي، بجانب حاجتها جميعاً للموارد المالية لدعم الاستثمارات المطلوبة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

١. المساحة: تبلغ مساحة أراضي دول الاتحاد أكثر من ٢٠ مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل ١٤٪ من أراضي العالم (وتشغل روسيا معظم أراضي الاتحاد بمساحة ١٧ مليون كيلومتر مربع، وتعد كازاخستان ثاني أكبر دولة في الاتحاد، إذ تبلغ مساحتها أكثر من ٢,٧ مليون كيلومتر مربع، وتمثل أرمينيا أصغر دولة دول الاتحاد من حيث مساحة أراضيها، والتي هي أقل من ٣٠ ألف كيلومتر، ولا تستطيع أغلب دول الاتحاد الوصول إلى البحر المفتوحة عدا روسيا. ٢. الموارد البشرية: من حيث السكان فإن عدد سكان دول الاتحاد أكثر من ١٨٢ مليون شخص، وتعد روسيا أكبر دول الاتحاد سكاناً، إذ يصل عددهم إلى ١٤٦,٨ مليون شخص، ويشكلون ما نسبته ٨٠,٤٪ من سكان الاتحاد، فيما يبلغ عدد سكان كازاخستان ١٨,٢ مليون نسمة، تليها بيلاروسيا ٩,٥ مليون نسمة ومن ثم قيرغيزستان أكثر بقليل من ٦ ملايين نسمة، وتمثل أرمينيا الدولة الأقل سكاناً بين دول الاتحاد بما يقارب من ٣ ملايين شخص.

٣. موارد الطاقة: يمثل إنتاج قطاع الطاقة فيها ١/٦ من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، تتركز صادرات الطاقة لبلدان الاتحاد خارج حدوده وبالدرجة الأولى للاتحاد الأوروبي. تحتل دول الاتحاد المركز الثاني عالمياً في إنتاج الغاز، حيث يبلغ حجم إنتاجها ٧٠٠ مليار متر مكعب سنوياً بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الغاز المنتج عالمياً)، وتصدر دول الاتحاد ٢٥٪ من إجمالي الغاز المصدر في العالم، وتمتلك دول الاتحاد ١٠ من أكبر حقول الغاز في العالم، يقع ٨ منها في روسيا و ٢ في كازاخستان، وتحتل دول الاتحاد المرتبة الأولى من حيث احتياطي النفط بنسبة ٧٪ من الاحتياطي العالمي، وتنتج دول الاتحاد ٦٠٠ مليون طن سنوياً)، وهذا ما يمثل ١٥٪ من صادرات النفط عالمياً.

تحتل دول الاتحاد المرتبة السادسة عالمياً في إنتاج الفحم حيث يبلغ إنتاجها ٥٠٠ مليون طن سنوياً، وتستخرج دول الاتحاد ٦,٥٪

دولار عام ٢٠١٤، ويعود سبب هذا التراجع إلى تدني اسعار النفط والعقوبات الأميركية- الأوروبية. ويبلغ نصيب الفرد منه (٨٦٦٤) دولار عام ٢٠١٧. فيما يُشكل الناتج المحلي الإجمالي في كازاخستان حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد، وبلغ عام ٢٠١٧ (١٦٢،٨) مليار دولار، ويبلغ نصيب الفرد منه حوالي (٩٠٣٠) دولار سنوياً، وتعد بيلاروسيا الدولة الأكثر تصنيعاً من دول ويبلغ ناتجها (٥٢،٧٢) مليار دولار ويبلغ نصيب الفرد (٥٥٥٧) دولار سنوياً، وقيرغيزستان هي من الدول الفقيرة في الاتحاد إذ يبلغ حجم ناتجها (٧،٦١) مليار دولار عام ٢٠١٧، ولا يتعدى نصيب الفرد (١٢٠٠) دولار، والدولة الأخيرة في الاتحاد هي أرمينيا التي يبلغ حجم ناتجها المحلي (١١،٦) مليار دولار عام ٢٠١٧ ومتوسط نصيب الفرد منه (٣٨٦١) دولار، وأجمالاً فإن أغلب بلدان الاتحاد تعد فقيرة عدا كازاخستان لوجود موارد الطاقة الاحفورية.

رابعاً: الانجازات المتحققة للاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي

١. تعميق التجارة الداخلية بين اقتصادات الاتحاد الاوراسي: أمتازت التجارة الداخلية لدول الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي بالجمع بين الأسواق والموارد والأصول المشتركة، مما منح هذه الاقتصادات مزايا عدة تراوحت ما بين توفير أسواق محلية كبيرة لدول الاتحاد، بغية خلق ظروف تسمح بتحفيز الإنتاج وزيادة الطلب على سلع البلدان المنضوية، فضلاً عن تقوية الروابط الاقتصادية وتوثيقها بين دول الاتحاد وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير الموارد الضرورية لتطوير التكنولوجيا، ورفع قدرة السلع المنتجة لتلبية معايير الجودة والتنافسية. والجدول الآتي يبين حجم التبادلات التجارية بين دول الاتحاد الاوراسيوي.

جدول (٢) حجم التبادل التجاري للدول الأعضاء (مليون دولار)

من مجموع استخراج الفحم عالمياً. تحتل دول الاتحاد المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتنتج ١٢٠٠ مليار كيلو واط ساعة وهذا يمثل ٥٪ من إنتاج الكهرباء في العالم)، وتحتل دول الاتحاد المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج الحديد الزهر، إذ يبلغ إنتاجها ٥،٥ مليون طن سنوياً، وهذا يُمثل نسبة ٤،٨٪ من الإنتاج العالمي، وتحتل المرتبة الخامسة بإنتاج الصلب، حيث يبلغ حجم الإنتاج الإجمالي دول الاتحاد، أكثر من ٧٥ مليون طن في السنة، وهذا يمثل ٥٪ من الإنتاج العالمي.

٤. الاسمدة الكيماوية: في مجال الاسمدة فإن دول الاتحاد تأتي بالمرتبة الثانية عالمياً ويصل إنتاجها إلى ٣٠ مليون طن سنوياً، وهذا ما يمثل أكثر من ٤٪ من الإنتاج العالمي)، وتحتل دول الاتحاد المرتبة الأولى في إنتاج البوتاس، وتنتج ٣٥٪ من الإنتاج العالمي للبوتاس. ويشكل الانتاج الصناعي لدول الاتحاد ٢،٢٪ من الإنتاج الصناعي العالمي، وهو ما يدل على ان اقتصادات هذه البلدان لازالت تعتمد على الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية.

٥. الزراعة تنتج دول الاتحاد ٤٠ مليون طن سنوياً من البطاطا، وهذا ما يمثل ١١٪ من إنتاج البطاطا عالمياً، وبهذا تحتل دول الاتحاد المرتبة الثالثة عالمياً. فيما تنتج من القمح ما يزيد عن ٩٠ مليون طن سنوياً، وهذا ما يعادل ١٠،٥٪ من إنتاج القمح عالمياً، وتحتل دول الاتحاد المرتبة السادسة عالمياً بإنتاج اللحوم بإنتاج سنوي ١٢ مليون طن، وهذا ما يمثل ٤٥٪ من إنتاج اللحوم عالمياً). وتحتل دول الاتحاد المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البنجر السكري بنسبة ١٤٪ من إجمالي إنتاج العالم، والحال نفسه ينطبق على إنتاج عباد الشمس بأكثر من ٢٣٪ من مجموع الإنتاج العالمي.

٦. قطاع النقل: يعد قطاع النقل في دول الاتحاد قطاعاً متقدماً، حيث يبلغ طول الطرق البرية ١٧٠٤،٥ ألف كيلومتر، وهذا ما يعادل ٢،٦٪ من مجموع الطرق البرية في العالم، وبذلك تحتل دول الاتحاد المرتبة الخامسة عالمياً، أما في قطاع السكك الحديدية فهي تحتل المرتبة الثالثة بطول ١٠٩،١ ألف كيلو متر، وهي تُشكل ٧،٣٪ من شبكة السكك الحديدية في العالم. إضافة إلى ذلك تمتاز شبكة السكك الحديدية لدول الاتحاد بأنها أكثر الشبكات تطوراً في العالم.

٧. الناتج المحلي الإجمالي: يعد حجم الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي تقيس تطور وفاعلية اقتصادات الدول، ويعكس نصيب الفرد من هذا الناتج أحد مؤشرات مستوى المعيشة لمواطني ذلك البلد. والسمة الرئيسة لاقتصادات دول الاتحاد الاوراسيوي، أن الناتج المحلي الإجمالي لروسيا يمثل حوالي ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد، وبلغ حجم الناتج (١،٢) تريليون دولار عام ٢٠١٧، بعدما كان (٢،٠٣) تريليون

الدولة	السنة			
	2015	2016	2017	النصف الاول من عام 2018
دول الاتحاد	45615,68	42960,35	54697,89	29045,32
ارمينيا	256,24	393,89	557,23	290,32
بيلاروسيا	11007,77	11384,8	13651,08	6854,71
كازاخستان	5120,31	3930,16	5262,55	2839,76
قيرغيزستان	410,18	447,17	541,5	311
روسيا	28821,17	26804,32	34685,54	18749,53

الدول مثل لأرمينيا على المستويين الاتحادي والعالمي، وتسعى هذه الدول للاستفادة من الفضاء الاقتصادي الموحد، لتوسيع تجارتها.

جدول (٣) قيمة التجارة البينية بين دول الاتحاد الاوراسيوي للسنوات ٢٠١٧-٢٠١٥ مليون دولار

ومن المناسب الإشارة إلى أن ما يقارب من ٩٠٪ من إجمالي صادرات دول الاتحاد، و ٧٠٪ من وارداته تقع على روسيا وبيلاروسيا. وهو ما يؤشر مركزية الاقتصاد الروسي في الاتحاد (جدول-٢)، فالتجارة البينية تنحصر بين روسيا من جهة ودول الاتحاد من جهة أخرى، إذ أن هناك علاقات تجارية كبيرة بين كازاخستان قرغيزستان وبين روسيا وأرمينيا. وتعد روسيا الشريك التجاري الرئيس لبعض

السنة	روسيا	قيرغيزستان	كازاخستان	بيلاروسيا	المجموع
2015	244,89	0,371	4,166	6,81	256,24
2016	374,47	1,036	4,97	13,41	393,89
2017	543,55	1,76	4,93	6,99	557,23
2018 النصف الاول	281,22	0,34	3,96	4,8	290,32

مهماً في تنشيط التجارة البينية لدول الاتحاد عن طريق تقديم تسهيلات سواء في مجال الصادرات أو الواردات، ويوضح الجدول (٤) حصة دول الاتحاد في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى كنسبة مئوية:

جدول (٤) نسبة دول الاتحاد من التجارة الخارجية (نسبة مئوية)

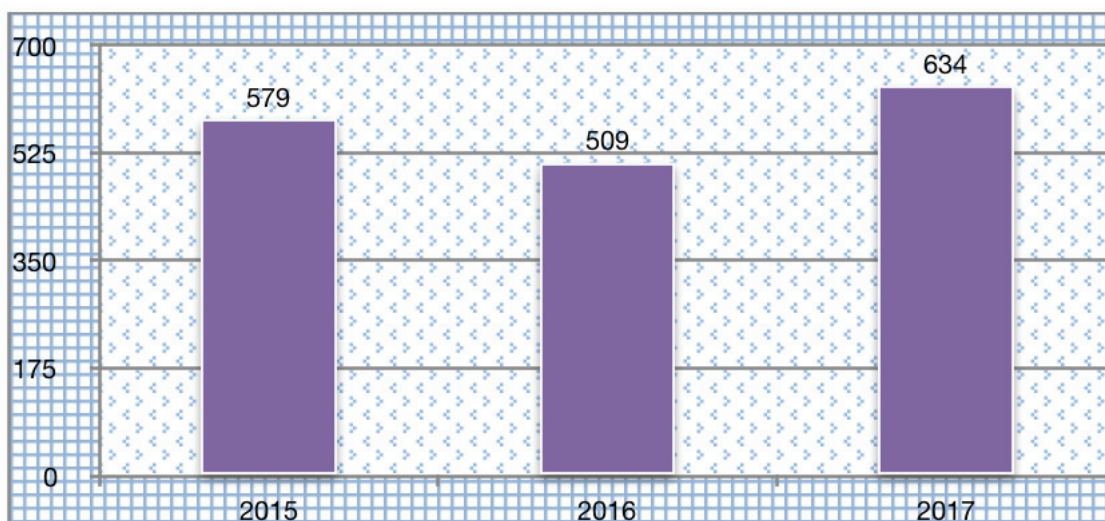
روسيا	كازاخستان	بيلاروسيا	قيرغيزستان	ارمينيا	
84,3	10,9	4,2	0,3	0,3	الصادرات %
82,1	9,4	6,4	1,0	1,1	الواردات %

بلدانه.

الشكل (١) حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد الاوراسيوي للسنوات ٢٠١٧-٢٠١٥

٢. التجارة الخارجية لدول الاتحاد الاوراسيوي: تملك دول الاتحاد تجارة خارجية كبيرة مع دول خارج هذه المنظمة، وإن الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول الاتحاد هم: الصين، الولايات المتحدة، كندا، دول الاتحاد الأوروبي، الهند، دول أمريكا الجنوبية، اندونيسيا، تركيا، اليابان، كوريا الجنوبية. وتؤدي روسيا دوراً

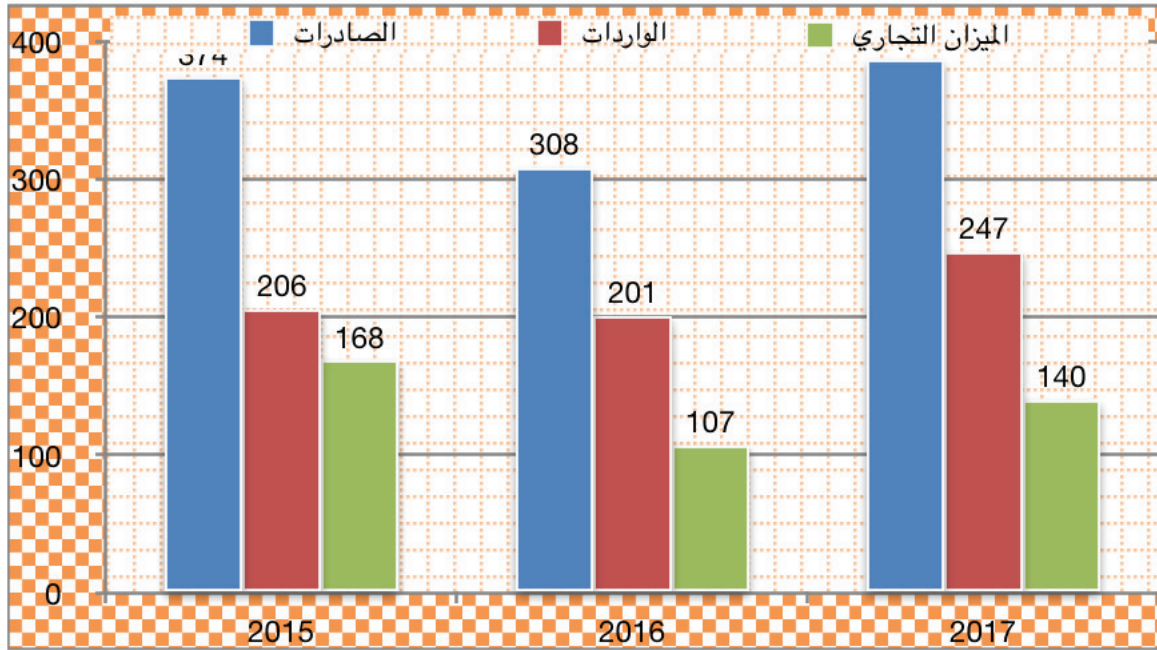
لقد تأثرت التجارة الخارجية لدول الاتحاد بسبب الأزمة الاقتصادية في روسيا، وفي دول الاتحاد الأخرى في عام ٢٠١٥، لهذا انخفض حجم المبادلات التجارية فيما بينها، ومع عام ٢٠١٧ بدأ الانتعاش في اقتصادات الاتحاد، مما انعكس ايجابياً على حركة التجارة بين



هي منتجات جاهزة منها الآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية والمنتجات الغذائية، أما المواد المصدرة من دول الاتحاد فهي مواد خام بشكل أساس، ويرجع سبب ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من المنتجات التي يتم إنتاجها في دول الاتحاد لا تفي بالمعايير الأوروبية، لذا يتم تصدير كميات صغيرة جداً منها. الشكل (٢) التجارة الخارجية والميزان التجاري لدول الاتحاد الاوراسيوي

ثانياً: صادرات وواردات الاتحاد الاوراسيوي والميزان التجاري تعتمد صادرات دول الاتحاد على المواد الخام، وهي النفط والغاز والفحم والخث، ففي كازاخستان تمثل الصادرات (الوقود) حوالي ٧٥٪ من صادراتها الخارجية، وفي روسيا حوالي ٦٦٪، وفي بيلاروسيا حوالي ٤٧٪.

أن المواد الرئيسة التي تستوردها دول الاتحاد من بلدان ثالثة،



المضافة وتعظيم الأرباح. ويساهم الماضي التاريخي والجغرافي واللغوي بزيادة معرفة الشركات بأوضاع الأسواق في دول الاتحاد، ومن الطبيعي وجود قيود مباشرة أو غير مباشرة على آلية الاستثمار في دول الاتحاد.

لهذا يجري العمل صوب التكامل الاقتصادي لتسوية الاتجاهات السلبية وحلها. وبرغم كل ذلك ومع التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي وصدمة أسعار النفط، إلا ما يحسب كإنجاز للاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي، هو قدرته على المحافظة على مستوى مستقر نسبياً من التفاعل الاستثماري. وتعد الشركات الروسية المصدر الرئيس للاستثمارات المباشرة وتصل نسبتها إلى ٨٠٪.

جدول (٥) حجم الاستثمار المباشر لكل دولة من دول الاتحاد

من الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن حجم صادرات دول الاتحاد السنوية تتجاوز وبشكل كبير الواردات، وبالتالي فإن ميزان التجارة الخارجية يبقى دائماً إيجابياً، كما أن دول الاتحاد لا تقوم بتصدير منتجات عالية التقنية، وهذا له تأثيراً سلبياً على النشاط الابتكاري لمؤسسات الاتحاد. تسمح الأسواق المشتركة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي للشركات المستثمرة بالاستفادة بعدد كبير من المزايا في إدارة أعمالها، وكذلك زيادة القيمة المضافة للسلع وزيادة أرباحها.

رابعاً: الاستثمار البيني لدول الاتحاد

تسمح الأسواق المشتركة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي بالاستفادة من مزايا عدة في إدارة الأعمال، بما فيها زيادة القيمة

الدول المستثمرة	حجم الاستثمارات المباشرة في دول الاتحاد لعام 2016 (مليون دولار)					المجموع
	روسيا	كازاخستان	بيلاروسيا	قيرغيزستان	ارمينيا	
روسيا	5010	2948	2054	8	0	5010
كازاخستان	821	8246	34	0	0	8246
بيلاروسيا	15222	57	8597	16	2	8597
قيرغيزستان	3441	0	0	3441	0	3441
ارمينيا	858	605	3	0	1466	1466
المجموع الكلي	21033	3610	2091	24	2	26760

هي الصناعة والقطاع المالي والنقل، وتعتبر روسيا أكبر المستثمرين في اقتصاد بيلاروسيا (حوالي نصف جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة) تليها قبرص، الصين وألمانيا. كان هناك انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في بيلاروسيا خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥، مثل مما هو عليه الحال في روسيا وكازاخستان.

وعلى عكس الاقتصادات الأخرى في دول الاتحاد، لم ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في قيرغيزستان خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥، ولا يزال عند مستواه على مدى السنوات الخمس الماضية تقريباً، وأن المستثمرين الأجانب الرئيسيين في اقتصاد قيرغيزستان هم من كازاخستان وكندا والصين. وتوجه جل الاستثمارات إلى الصناعات التحويلية والقطاع المالي والمصرفي .

أن البلدين اللذين يملكان أكبر نسبة في قيمة الاستثمار الجارية، هما كازاخستان وروسيا (٤١,٤٪، ٣٩,٢٪ على التوالي)، وكذلك احتلت بيلاروسيا نسبة ١٥,٩٪، بينما توزعت النسب الصغيرة الأخرى بين قيرغيزستان وأرمينيا. ويخطط البنك الاوراسيوي للتنمية زيادة مشاريعه الاستثمارية في أرمينيا وقيرغيزستان للسنوات القادمة.

الخاتمة:

على الرغم من حداثة تجربة الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي، إلا أنه يمثل أنموذجاً للعمل التكاملي في البلدان التي خرجت من النظام الاقتصادي المركزي الى اقتصادات تسعى الى التنمية والتطور والانفتاح في بيئة اقتصادية دولية شديدة التعقيد، وفي ظل أوضاعها التي تتراوح ما بين تخلف في بعض القطاعات الاقتصادية وحاجتها إلى استثمارات كبيرة، مع اختلالات هيكلية تضرب عميقاً في بنية هذه الاقتصادات، وتعتمد دول الاتحاد منهج نظامي أساسه الإمكانيات المتاحة لدى دول الاتحاد والقدرات التنافسية لديها، رداً على التوجهات والتحديات العالمية الجديدة طويلة الأمد، من خلال تعزيز تعاون الدول الأعضاء في القطاعات الاقتصادية كافة، وتستند اللجنة الاقتصادية الاورواسيوية في التكامل الاقتصادي إلى القوة الذاتية لاقتصادات الاتحاد مركز القوة الذاتي.

أن الهيكل القطاعي للاستثمارات المباشرة في دول الاتحاد متنوع جداً، وإن القطاعات التقليدية التي تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الروسي، هي الطاقة والمعادن والصناعة كقطاعات استثمارية رئيسة للدول الأعضاء، فضلاً عن قطاعات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الكيماوية، والقطاع المالي والمصرفي، والاستثمارات الزراعية.

ومن المتوقع أن يتغير هيكل التدفقات الاستثمارية في الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي، بسبب تعميق عمليات التكامل في الاتحاد وتشكيل السوق المشتركة، مما يفتح أفقاً جديدة لعمل المستثمرين من الدرجات المتوسطة، وأن الحواجز القائمة بالنسبة للشركات الكبيرة ليست معقدة للغاية، فالموارد التي تملكها تساعد بالتغلب عليها، أما الشركات متوسطة الحجم فهي محدودة الموارد النقدية والإدارية، ووجود السوق المشتركة يُتيح لها الفرص في زيادة اسعار منتجاتها، وتوسيع نطاق أنشطتها التجارية ببساطة.

تعد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد اسواقاً واعدة للاستثمار، الذي يمكن يحقق أرباحاً كبيرة منها. أن أكبر منطقة استثمارية في دول الاتحاد هي روسيا، التي شهدت ذروة الاستثمار الاجنبي عام ٢٠١٣، عندما استثمر العديد من المستثمرين الموارد لتطوير البنية التحتية لكأس العالم التي تم تنظيمها في ٢٠١٨، بجانب الاستقرار النسبي الذي شهدته الاقتصاد الروسي.

تعد روسيا الدولة الأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط ودخول العقوبات الاقتصادية الأميركية ومن دول أوروبا الغربية حيز التنفيذ، أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، وبحلول عام ٢٠١٦-٢٠١٧ عاد الاستثمار الأجنبي المباشر للزيادة، إلا أنه لم يصل مستويات عام ٢٠١٣، وتأتي معظم من أمريكا والمملكة المتحدة وهولندا وقبرص والصين. ويستثمر الأجانب في كازاخستان في المشاريع المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة والصناعة، وأهمها التوسع في بناء المصافي النفطية، وتأتي الاستثمارات من هولندا والولايات المتحدة وسويسرا والصين والمملكة المتحدة وروسيا. وما بين ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفض بسبب التوترات الجيوسياسية . أن القطاعات الرئيسية للاستثمار الأجنبي في بيلاروسيا،

في أول لقاء له بعد تسلمه
مهامه.. رئيس جهاز المخابرات
العراقي:

سياسة العراق وعلاقاته الخارجية تؤهل ان يكون وسيطاً ناجحاً

اجرى اللقاء: رئيس التحرير

“

يشهد العالم تقلبات دراماتيكية مخيفة فمن قلب الخليج الى اطراف اوربا وعمق القارة السمراء تتحرك الاحداث وتتفاعل ويصل بعضها حد الاحتكاك او الاستنزاف بين الاطراف المتصارعة والمتنافسة في ظل هذه التحركات يقوم العراق بتحديد أولويات الامن الاقتصادي اذ يحفز دخول الاستثمارات الكبيرة من خلال توفير بيئة آمنة لا تعتمد على الاقتصاد الريعي، علاقات العراق الاقتصادية والأمنية بين محوري روسيا وامريكا، حلف عالمي يختلف على أمور كثيرة لكنه يتفق في دعم العراق، فما بين روسيا وأمريكا مشكلات جبوسياسية معقدة لكن هذا لم يمنعهم من إيجاد مشترك في العراق، بعيداً عن إيران وليس بعيداً عن مصالح امريكا وحلفائها.

”



الماضية ، فأن الملاحظ وجود إتجاهات جادة من المنطقة وخارجها نحو التهدة، فالتوتر معضلة ستنعكس آثارها على الجميع ، وان الحرب (جنبنا الله شرورها) ، وأن كانت مستبعدة حتى الآن، فهي خيار كارثي على المنطقة والعالم .. أما أين العراق؟ فهو وسط الاتجاهات المتصارعة يسعى الى التهدة وإستغلال علاقاته الكبيرة مع جميع الأطراف لتحقيق هذا الهدف.

× وكيف تقدر مستقبل الأمن في المنطقة في ظل تبدل مناطق النفوذ وتحول خارطة الصراعات؟

المنطقة التي ينتمي إليها العراق لم تهدأ منذ تحديد النفوذ فيها بعد الحرب العالمية الأولى ووعده بلفور المشؤوم، يحدث بين الحين والآخر فراغات وثغرات في الوضع الأمني والسياسي، وحيثما كان الفراغ كانت المحاولات لاشغاله ، عبر تجاوز الاعتبارات والمعايير السائدة ، وهذا هو الوضع حالياً، هناك إسرائيل ، وهناك الوضع في سوريا، والعراق وهناك اليمن وغيرها ، وجميعها أحدثت فراغات، ومساعي ملأها والعراق يدرك هذا الواقع ويحاول تجنب الآثار الجانبية بالتحرك في جميع الإتجاهات ، أما مستقبل الأمن فنعتقد أن وضع العراق الآن أحسن بكثير من حيث القدرة على تحقيق الاستقرار المحلي في ظل أمن أقليمي ودولي سيستمر في وضعية عدم الاستقرار.

هل يمكن القول ان العراق تحول من منطقة غير آمنة إلى لاعب

ما بين إيران وروسيا مختلفات كثيرة أيضاً ونوع من عدم الاطمئنان الإيراني إلى النيات الروسية بسبب تفاهماتها مع أمريكا وإسرائيل ..

وليس مستبعداً نشوب نزاع محدود بين إيران وروسيا على تقاسم النفوذ والسيطرة لذلك لا تريد موسكو تحجيم دور إيران نهائياً في العراق لأنها تحتاج لها بشكل ضروري في سورية، وفي نفس الوقت لا تقبل باستفزاز الفصائل العراقية لأمن إسرائيل.

ثمة رغبة عراقية قديمة تطمئن لعودة ترسيخ العلاقات مع الروس بسبب الخشية من مغادرة امريكا لدعمها لنظام ما بعد ٢٠٠٣ في العراق، وهذه الرغبة ترصدها امريكا وتحاول عرقلتها وتحييد المساحات المشتركة العراقية الروسية على مستوى الامن والاقتصاد.

كل هذه الاستفهامات والتعقيدات عن العلاقات العراقيّة-الروسية، يجيب عنها معالي رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي السيد مصطفى الكاظمي في لقاء هو الاول له بعد تسنمه منصبه وبعد ان اصبح رجل أمن يمسك بمعلومات خطيرة، وخبير بمناطق القلق والاستقرار الأمني ..

× إلى أين تتجه المنطقة بعد التصعيد الأمريكي الإيراني؟ وأين العراق من كل هذا؟

- حتى اذا كان التصعيد قد اصبح لغة سائدة خلال الاسابيع

هل ستؤثر العلاقة الروسية الإسرائيلية على التعاون الاستخباري في إطار الخلية الرباعية للتعاون الاستخباري ... خصوصاً وأنها عقدت اجتماعاً قبل شهرين في دمشق على مستوى رؤساء الأركان غابت عنه روسيا ؟

ان جهود الخلية الرباعية الاستخبارية مستمرة وتركز على مكافحة التنظيمات الارهابية التي تهدد امن المنطقة وهذا لا يتعارض مع تفاهماتها وعلاقات روسيا الدولية، كما هو واضح من استمرار التعاون الروسي الإيراني السوري من جهة بالتزامن مع التفاهم الروسي الإسرائيلي من جهة أخرى.

ماهي العوامل الداخلية الضرورية القادرة على تكوين موقف وطني في مجال التعامل مع إتفاقية الاطار الاستراتيجي ؟ المعطى الاهم الذي ينبغي ان نضعه في الاعتبار هو مصلحة العراق، وان نسعى جميعنا لتحقيق مصلحة العراق سواء مع الجانب الاميركي الذي وقعنا معه اتفاقية استراتيجية ام مع غيره، ومصلحة العراق ان نكون مظلة امنية تحول دون استمرار الارهاب، وان نزيد من قدراتنا القتالية لتكوين جيش واجهزة امنية واستخبارية قادرة على تحقيق اهداف الدولة في تأمين الردع، وان لا يكون العراق ساحة للتأثير على إستقرار وأمن الآخرين، والعراق يسعى الى الاستفادة من خبرة وتجارب الآخرين بينهم الاميركيين والتحالف الدولي في سياق تحقيق هذه الغاية، مع التركيز على الجانب التدريبي في الاتفاقية لتطوير القدرات، كذلك الاستفادة من مواد الاتفاقية لتحريك عجلة التنمية، إذ مازال العراق يعتمد على السوق الدولية لسد حاجاته.

ماهي التحديات التي تواجه العراق في مجال الأمن السيبراني وماهي معضلات الفريق الوطني في عمليات الامن السيبراني؟ الجيل القادم من الحروب سيكون في الفضاء السيبراني حيث القدرة على التأثير في الاراء والقناعات والافكار والتلاعب بارادة الانسان باتجاهات معينة، ولعب ادوار التأثير في الجميع في فضاء يمكن ان يتحكم به من هو اكثر قدرة من غيره فنياً وعلمياً ونفسياً، على هذا ولكي تحمي الدولة مجتمعها وتحسب لقادم الايام لابد من تطوير إمكانياتها في هذا المجال من جهة، وان تتخذ اجراءات حماية من جهة أخرى ، خاصة ما يتعلق بسن القوانين وإنشاء مراكز المختصة، وبذل جهود

سياسة العراق وعلاقاته الخارجية وامكاناته التاريخية والبشرية وتمركزه الجيوسياسي تؤهله أن يكون لاعباً، والعراق متقدم في هذا المجال بخطوات للتعريف بوجهات النظر والسعي الى تقريبها أحياناً بين الاطراف المختلفة، وهذه السياسة التي يتبناها السيد رئيس الوزراء الدكتور عادل عبد المهدي تمثل اساساً للإفتتاح على الجميع بعيداً عن سياسة المحاور، وهي السياسة الأكثر فاعلية في هذه المرحلة.

يعتبر معاليكم رجل أمن يمسك بمعلومات خطيرة، وأصبحت خبير بمناطق القلق والإستقرار الأمني حتى أطلق عليكم (رجل المهمات الخطرة) الى أين تتجه المنطقة أمنياً وسياسياً ؟ سبق وأن أشرت الى أن المنطقة تشهد فراغات وثغرات في الجدار الأمني، وبدأ هذا منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، ومازال الصراع حاداً لملء هذه الفراغات، وهناك حسابات تتعلق بالاقتصاد العالمي وبإعادة ترتيب اولويات دول المنطقة، وجميعها مشاريع قائمة لم تكتمل بعد، والى حين اكتمالها، ستستمر هذه الإضطرابات التي تنهك المواطن والدول، ومرحلة الاضطراب والتوتر تتحول الى بيئة مناسبة في جهود الحرب النفسية لدفع المواطن والدولة في نهاية المطاف الى القبول بما لا يمكن قبوله الان، وهنا يأتي دور البناء الاستراتيجي للامن وحماية الوعي العام من محاولات التأثير.

ما هو تأثير أو علاقة التفاهم الروسي الإسرائيلي بالتحالف والتعاون الروسي الإيراني في إطار الترتيبات السياسية والأمنية على الساحة السورية ؟

روسيا دولة عظمى تواجدت في المنطقة عسكرياً وبشكل معلن اليوم، وهي تحسب حساب الاطراف المؤثرة في ساحة الصراع بينها إسرائيل المدعومة أميركياً، لذا يكون من الطبيعي أن تجري تفاهماً معها واكيد هي تنظر الى إسرائيل من زاوية مختلفة عن تلك التي ينظر من خلالها العرب والمسلمون، أما تأثير هذا التفاهم على علاقاتها مع ايران فسيكون ذا صلة بمقدار الربح والخسارة التي تحققها روسيا التي اقحمت نفسها في منطقة صراع ، وعموماً لا يوجد في السياسية اصدقاء دائمون بل مصالح دائماً.

للتوعية والاعتناء بالقدرات الوطنية في هذا المجال وان تكون للدولة قدرة في التأثير على مجتمعها بما يقلل من تأثيرات الغير عليها.

ما تأثير الرؤى الاستراتيجية التركية الإيرانية والسعودية على الأمن الوطني العراقي ؟

إن الدول الثلاثة من جيران العراق وكلا منها لها إستراتيجيتها ومصالحها ورؤاها في الحاضر والمستقبل، وهي دول تتنافس فيما بينها لتحقيق مصالحها وهذه مسالة طبيعية في السياسة الدولية، إلا أن التنافس إذا ما تطور الى مستوى التصارع كما هو حاصل أحيانا بين السعودية وإيران وبين تركيا والسعودية يمكن أن يؤثر سلباً على العراق الذي يقع في نقطة الوسط من هذا التزاحم الاقليمي، ويحاول أن يبعد ساحته عن تأثيراته والأخطر عليه في الوقت الراهن والمستقبل هو أن يتحول الى ساحة لهذا الصراع وهذا ماتسعى الحكومة لتجنب البلاد حصوله وتبعاته الخطيرة.

مامدى إمكانية العراق في توظيف الانفتاح السعودي لبناء مرتكزات السلم في السياسات الاقليمية السعودية - الإيرانية ؟

لم يغلق العراق ابوابه امام اي دولة تمد اليد لعلاقة متوازنة معه، والسعودية وأيران جاران تاريخيان لديهما إمكانيات جيدة يمكن الاستفادة منها خاصة في مجال الاستثمار وتبادل الخبرات والتعاون الاقتصادي وأمن السعودية ذي صلة بأمن العراق، وأي اضطراب في العراق يؤثر على السعودية إذ يمكننا القول اننا ننتشارك والسعوديين في أمن قومي مشترك ومن مصلحتنا التنسيق والتعاون، كذلك فأن ايران لديها مشتركات كبيرة مع العراق تاريخية واجتماعية وثقافية ولدينا مصالح مشتركة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمن، فضلاً عن وجود حدود مشتركة كبيرة تربطنا مع ايران وكل مايؤثر على اي طرف يؤثر على الآخر.

رغم ثبات بنية النظام الاقليمي إلا أن الأدوار تتبدل ... مامدى إمكانية تكون أدوار جديدة في ظل التوجهات الجديدة للسعودية والرؤية الامريكية لدور إيران الإقليمي هل سنشهد تراجع في الدور الإيراني لصالح السعودية أم توافق إقليمي في المنطقة ؟

يصعب التنبؤ في موضوع الادوار التي هي غير واضحة في الأصل، إلا إن المؤشرات العامة تبين أن مصلحة السياسة الدولية النافذة في المنطقة التي تتأسس على الاقتصاد بالدرجة الاساس هو إستمرار الدورين السعودي والايراني بنفس الاتجاه ، وإن حصل تغير فهو طفيف سينال النهايات نفسها وينظمها بشكل أدق، ومهما كان الصراع طويلاً ومعقداً، فأن الأطراف في النهاية ستجلس على طاولة الحوار لأن مصالح الشعوب ستفرض نفسها على الجميع.

هل العراق حليف ام صديق لروسيا ؟

لروسيا مصالح في المنطقة وللعراق مصالح تعزيز أمنه وإعادة بناء قدراته ومن مصلحته أن يكون صديقاً للجميع وهذه سياسة ثابتة مكفولة دستورياً، جرب العراق من قبل العداءات ولمسنا ما أصاب شعبنا من ضرر بسببها.

هل لروسيا رغبة في المشاركة بعمليات الإعمار في العراق بعد الانتصار على تنظيم داعش ؟

لروسيا خبرات وإمكانيات جيدة ، ومن مصلحتها أن تشارك في الاعمار، ونعتقد إن لها نوايا أن تكون جزءاً من بناء العراق، وعلينا أن نوفر أجواء مناسبة للمشاركة سواء لروسيا أو غيرها .

مؤتمر موسكو في نهاية نيسان حول دور روسيا في مجال إعادة الإعمار واللاجئين في سوريا والعراق. هل يمكن أن يتجدد الدور التنسيقي الروسي في المجال المعلوماتي لدعم عملية بناء السلام في المناطق المحررة ؟

لقد تبدلت فلسفة التعامل مع المعلومة في الوقت الراهن إذ لم تعد فلسفة المعلومة لمن يحتاجها قائمة في الوقت الراهن وحلت فلسفة المعلومة لمن يتشاركها، والعراق كدولة ديمقراطية منفتح على دول العالم ليتشارك معها المعلومة المناسبة خدمة للمسلم والامن الدوليين، فالإرهاب مثلاً يهدد البشرية وعليه لابد من مشاركة الغير في المعلومات التي نحصل عليها ويشاركونا هم المعلومات التي يحصلون عليها وكذلك الحال في مجال الخبرات الجيدة التي يمتلكها العراق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها وهذا منهج دولي نتفق معه ونسير على خطاه عراقياً.

ملف العدد

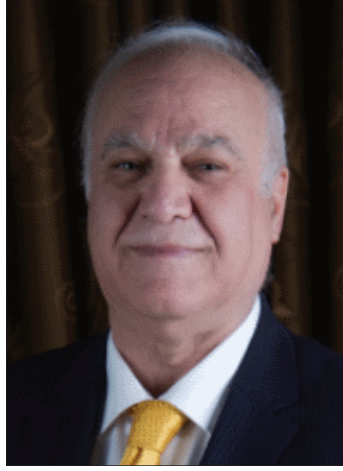
العراق الرأسمالي: من الحرب الى الديمقراطية

الدكتور مظهر محمد صالح
مستشار رئيس الوزراء للشؤون
الاقتصادية

“

لست اديباً كي اعتنق الحكمة المطلقة القائلة (ان عظمة
الغزاة تقاس بمناعة الحصون التي يفتحونها) ولست
سياسياً محترفاً كي اعتمد فكرة (ان الحروب هي استمرار
للسياسة بوسائل عنيفة) كما قالها الفيلسوف الالمانى
كلاوזה فيتز في القرن التاسع عشر.
ولكن كوني اقتصادي لابد من ان اؤمن بأن طابع الحرب
يتوقف على الشروط التاريخية الاقتصادية التي انبثقت
الحرب منها.
فتقييم منظومة الحرب واطراف النزاع فيها والتي غيرت
مجرى التاريخ في العراق في نيسان 2003 كانت حقاً صراعاً
تناحرياً بين نمطين انتاجيين مختلفين في مراحلهما
التاريخية.

”



(١)

الاقتصاد العالمي الجديد القائم على تعظيم الربح الحدي لراس المال من خلال خصخصة صناعة الامن القومي وتحريكه في حروب تصب في مصلحة السوق الحر والتي صار العراق ضحيتها كساحة حرب في تصادم نمطين اقتصاديين مختلفين.

فكان لابد من ان تنتصر شروط التطور الموضوعي التاريخية للراسمالية الجديدة على ذلك النمط الريعي الاسيوي المتخلف ذي الطابع الشرقي للاستبداد ولمصلحة الانماط الاقوى تاريخيا في تطورهما التكنولوجي، بكونها قوى انتاج اممية مكتملة في شروطها المادية التاريخية وعدها اعلى مرحلة من مراحل الراسمالية على الصعيد العالمي، واعني بها راس المال المالي الاممي في ظل سيادة وانتشار مذهب الليبرالية الجديدة الذي اطلق شرارته اتباع مدرسة شيكاغو في الاقتصاد ليشكل في مرحلة تطوره التاريخية النمط الثاني من انمط الانتاج الذي حل محل نمط الانتاج الاسيوي الريعي السائد في العراق وصيرورته منظومة الاستبداد الشرقي عن طريق الصراع و الحرب.

(٢)

فأذا كانت الحرب تشبه من الوجهة الاقتصادية قذف الامة بجزء من رأسمالها في البحر كما يقول كارل ماركس، فهي بالتأكيد امام الدماء التي اسيلت والموارد التي دمرت والطاقات الانتاجية التي هدرت، تعبر في كينونتها عن حرب لصوصية غير عادلة اذا كانت في مبتها استمرارا لسياسة الدفاع عن مصالح رأس المال المالي ونهب موارد البلاد وملاحقة الارباح الحدية والتسابق عليها كقوة

فالنمط الاول كان تعبيراً عن الصفة الاسيوية للانتاج او مايسمى بالنمط الاسيوي للانتاج وهو الذي لا يغفل في اطاره الموضوعي الطابع الشرقي للاستبداد والقائم على عناصره الثلاث هي الجباية (النهب الداخلي) واشغال الحروب (النهب الخارجي) وتوفير الاشغال العامة من بنية تحتية لادامة حياة السلطة المركزية ذات النمط الشرقي الذي يعتاش على نهب الفائض.

اذ حل النفط وعائداته الربعية محل العائد الزراعي مما اظهر تطورا جديدا على النمط الاسيوي للانتاج الذي ساهم في اخماد الهياكل الاجتماعية للبلاد وقوى الاستبداد من حيث السرعة والقدرة على اشغال الحروب داخل منظومة البلدان المجاورة الربعية المنتجة للنفط، وهي الحروب التي اطلق عليها بسلسلة حروب الخليج.

وبهذا كانت تلك الحروب ذات قدرات تدميرية عالية لا تتناسب ومبتغاها في الاستحواذ على فائض القيمة الربعية للآخرين في صراعات تناحرية عبثية طويلة الاجل انتهت بالهزيمة والفشل بل شكلت استنفاداً للقيمة الداخلية وفائضها بعد ضياع عقدين ونيف من الزمن من عقود التنمية في حروب الاستبداد الشرقي الخاسرة.

وهي الحروب التي املتتها الطبيعة المركزية للنمط الانتاجي الريعي الاسيوي وحولت العراق الى ركود اقتصادي واجتماعي لم يستطع التخلص منه الا بالتصادم مع منظومة الحرب المتقدمة الراسمالية الغربية المركزية.

وهكذا اكتملت الشروط التاريخية لتطور الراسمالية المالية وبناء

دافعة للتطور الرأسمالي.

فاذا ما اخذنا بالاعتبار ما قاله جون ماينرد كينز الاقتصادي البريطاني الشهير بأنه (لا يمكن بلوغ الاستخدام الكلي الا في الحرب !) فان ذلك، ومن وجهة نظر المدرسة الكينزية انفا، تكون حالة عدم كفاية الاستهلاك والاستثمار وتشغيل الموارد الانتاجية كافة امرا لا يمكن تصحيحه بشكل كامل الا بواسطة الحرب.

وعلى هذه الصورة فقد تكشف القانون الاساسي الاقتصادي للرأسمالية المالية الاممية المتقدمة والمتملة بالاقتصاد الرمزي الليبرالي الاممي الراهن، بأن الحتميات الاقتصادية العميقة التي ينبعث عنها التحول من المرحلة السلمية نسبيا للرأسمالية المالية وولوج مرحلة الحروب الامبريالية في عصر الليبرالية الجديدة، تاتي بكونها حروبا وظيفتها اسقاط الحدود بين الحكومات الكبرى والشركات الكبرى واجراء التحويلات الضخمة للثروة من القطاع العام الى يد القطاع الخاص اي التحول الى ما يسمى بالدولة السوق market state بدلا من الدولة الامية nation state وهي عملية تترافق مع اتساع هائل للدين العام وانفاق غير متناهي على حفظ الامن من خلال (الخصخصة الجزرية للحروب والكوارث) وخلق مزيج من الدولة - السوق وهذا هو ديدن التيار الراسمالي الليبرالي الجديد اليوم ومعتقداته الاقتصادية في الحرب والسلام. اي قيام الحكومة والشركات الضخمة بتبادل الخدمات والعقود،... اي انهم جنود من القطاع الخاص واعادة الاعمار الهادف الى تحقيق الارباح الحدية وصناعة الامن القومي في آن واحد، حيث تقول نعومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة: (يكس بعض الاشخاص الاغذية المعلبة والماء تحسبا لوقوع ازمات كبرى، اما اتباع ملتن فريدمان زعيم مدرسة شيكاغو في الاقتصاد فأنهم يدخرون افكار السوق الحرة وفرض التغيير السريع قبل ان يستيقظ المجتمع المرهق من الصدمة او الحرب).

انه عصر ثورة مدرسة شيكاغو في الليبرالية الاقتصادية او الرأسمالية غير المقيدة وهو الشكل الذي تنبأ به الرئيس الامريكي ديفيد ايزنهاور في نهاية ولايته التي انتهت في مطلع العام ١٩٦١ عندما تحدث عن رأسمالية الكوارث والتي تذهب ابعد من موضوع وحدة الصناعة العسكرية قائلاً : انها حرب عالمية تشنها على جميع الاصعدة شركات خاصة ذات صلاحية مستمدة من الاموال العامة، وانتدبت الى ما لا نهاية لحماية الاراضي الامريكية الى الابد من خلال القضاء على (الشر) في الخارج.

ولعل من الطريف انه بعد انقضاء اكثر من خمسين عاماً وفي ظل

الليبرالية الجديدة اثير موضوع دول محور الشر يوم اطلقها الرئيس جورج بوش على بضعة بلدان في اسيا كان العراق من بينها وكان يقصد بلدان ذات نمط الانتاج الاسيوي او الاستبداد الشرقي. ان الشكل الراهن لليبرالية الجديدة او الدولة - السوق لا يمكن تحقيقه والحفاظ عليه الا ضمن برنامج اديولوجي يقوم عن طريق الاحتلال العسكري او الحروب التفكيكية واعادة زج الاقتصادات ما قبل الرأسمالية المالية الى داخل منظومة رأس المال تحت شعار: التجارة الحرة والديمقراطية وفرضهما بالقوة العسكرية المباشرة وغير المباشرة.

ان الدروس والعبر المستخلصة من حرب العراق لخصتها السيناتورة الامريكية عن الحزب الديمقراطي (كليرما كاسكل) مؤكدة اهمية تشديد السيطرة على العقود لان ارقام ارباح بضع شركات امريكية او حليفة لها التي تقود جيش من القطاع الخاص يسدي خدمات عسكرية خارج البلاد وفي العراق على وجه التحديد قد حققت ارباحاً خلال سنوات الاحتلال بلغت ٧٢ مليار دولار وهو الرقم الذي يزيد على المتوسط السنوي لايرادات العراق النفطية خلال العقد المنصرم.

ويلحظ ان هذه الشركات قد جهزت بعد العام ٢٠٠٣ في العراق مليار وجبة طعام و ٢٥ مليار غالون ماء صالح للشرب واطنان لاتحصى من الثلج ... وهكذا... حسبما اوردته صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية في تقريرها في اذار الماضي عن نتائج حرب العراق. مع العرض ان الولايات المتحدة صرفت لوحدها على مشاريع اعادة الاعمار في العراق مايقرب ٦٠ مليار دولار (وهي مبالغ تماثل من حيث القوة الشرائية ما خصص لاعادة اعمار المانيا بعد الحرب العالمية الثانية بموجب مشروع مارشال وخلق المعجزة الالمانية!) وهي نفقات من اصل ٢٠٢ مليار دولار جرى التصرف بها تحت مسمى حقل اعادة الاعمار وكانت من مصادر مالية مختلفة، سواء من دول مانحة او من قروض ميسرة اوبقايا برنامج النفط مقابل الغذاء وهي جميعها لم تخلق المعجزة العراقية! في بناء العراق المدمر!.

(٣)

فالعراق الرأسمالي الذي تخلص من الاستبداد الشرقي كنمط انتاج لم يستطع بذاته اليوم بلوغ الرأسمالية الناضجة تاريخيا وتحقيق شروطها الموضوعية وخلق مؤسسات سوق بديل ذات كفاءة اقتصادية عالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الانتاج المختلفة في ظل استمرار نمط انتاج مازال طابعه شديد الريعية، ذلك

بسبب اختلاف مفهوم ازدواجية الرأسمالية في بلادنا عن غيرها من البلدان الرأسمالية.

فهي ازدواجية رأسمالية شرقية الميول، تجمع في اللحظة نفسها بين بقايا النمط الإسيوي للإنتاج في داخل اقتصاد الدولة المركزي وصعوبة التخلص منه حالا (على الرغم من توليد نظام رعاية اجتماعية مركزي يتعايش على عائدات النفط و يتطلع الى الرفاهية بدون الاكتراث للكفاية الانتاجية و هو مازال مرتبطا بسوق الطاقة الدولية ومسلّماتها والاستسلام لتأثيراتها) ونجد في الطرف الآخر من الاقتصاد العراقي خلق سوق مالي وتجاري حر و متكامل فيما بينه، يتطفل على اقتصاد رأسمالية الدولة ولكنه شديد الارتباط مع السوق الدولية وبدرجة عالية من الليبرالية.

وان وظيفته هي الربح والتراكم المالي من خلال تغيير طراز الحياة العراقية وجعلها شديدة الاستهلاك قليلة الانتاج ضعيفة الاستثمار المادي مولد للبطالة بصورة مشتركة.

مما ترك فراغا في جدول الاعمال الاقتصادي واستقطابا هائلا لسوقين في اقتصاد واحد، احدهما مفصولا عن الآخر وكلاهما مرتبط في السوق العالمية بقوة ، اولهما: نفطية لصيقة بأسواق الطاقة بالعالم والآخرى: مالية تجارية مزدوجة تتعاوى مع العالم في توريد السلع الاستهلاكية واغفال التنمية الوطنية ولوازمها وحاجة البلاد الى البنى التحتية وغيرها من النشاطات الاستثمارية ذات الاعتماد المتبادل في تطور مستقبل البلاد.

انها ازدواجية اقتصادية خطيرة الاستقطاب وتعمل على عكس الازدواجيات في النظم الرأسمالية الأخرى فهي ازدواجية تقوم على الصراع غير التنافسي بين رأسمالية الدولة الريعية والرأسمالية الحرة للأفراد ، حيث مازالت البلاد تعاني من مستويات مقلقة من اللامساواة وحتى وقت قريب بلغ خط الفقر ٢٣٪ من سكان العراق ممن لم يحصلوا على ٢,٥ دولار يوميا للفرد الواحد، نجد ان بلادا مثل الدنمارك تتمتع بأعلى مقياس للمساواة في العالم رقمها أيضا ٢٣٪ ولكن بطريقة مختلفة تماما . اي ان الدنمارك هي الأعلى في العالم من حيث العدالة في توزيع الدخل مقارنة بالولايات المتحدة التي يبلغ فيها المقياس ٤٥٪ (حيث يؤثر المستوى صفر٪ انعدام اللامساواة وتعاطم العدالة والمساواة وان المؤشر ١٠٠٪ هو الحد الأعلى في انعدام المساواة في الدخل والثروة) . ويلاحظ ان العراق مازال عند النسبة ٥٠٪ في ميلانه في موضوع المساواة وهو ضمن المعدلات العالية نسبياً في العالم في استمرار تفاوت الدخل والتوزيع العادل للثروة.

فعندما نسمع كلمة رأسمالية ، فأنه يبادر الى ذهننا التعددية السياسية في العالم الغربي وحكم القانون ووسائل الاعلام المستقلة والاسواق الحرة والديمقراطية . وان معظم تلك الرأسماليات تخضع لازدواجية على غرار ما يخضع اليه العراق لكن بفارق واحد ان الازدواجية الرأسمالية في الولايات المتحدة والصين هي مصدر قوة وجدول اعمال مولدة للتنمية والتقدم الاقتصادي الناجز وان الازدواجية الرأسمالية في بلادنا قد ولدت للأسف الشديد فراغا في التنمية .

حيث تجد الى جانب الشركات الكبرى في الولايات المتحدة مثل جنيرال موتورز وشركة الصلب الامريكية ، شركات صغيرة برهنت نجاحها وامست واسعة الانتشار لاسيما شركات المعلوماتية واتحدت مع الشركات الكبرى في مخرجاتها ومدخلاتها مولدة قوة انتاجية هائلة . اما الازدواجية في الصين وهي البلاد التي تسير بنمطين مختلفين من النظم الاقتصادية في آن واحد فان القطاع العام فيها يتبع الاساليب الريادية للقطاع الخاص وآليات السوق الحرة التنافسية، مما جعلت من الاقتصاد الصيني احد اكبر الاقتصادات في العالم نفوذا وكفاية في الهيمنة على الاسواق الدولية والقدرة في استخدام التكنولوجيا . وعلى خلاف ذلك فان الازدواجية الرأسمالية العراقية التي تنقسم بين رأسمالية الدولة الريعية والرأسمالية الاهلية الحرة (الليبرالية) كما اسلفنا قد انتجت للأسف الشديد قطبين مختلفين احدهما فراغا في التنمية وضيعا لجدول الاعمال الاقتصادي واغترابا محليا شديد الالتصاق بالسوق الدولية (اسواق الطاقة والتجارة الاستهلاكية والمال) بعيدا عن سوق التنمية الوطنية والتي سنناولها تفصيلا في كتابنا الموسوم: (...) الربيع الاقتصادي المركزي ومازق انفلات السوق في العراق).

(٤)

لم يفترق الاقتصادي الكبير (جوزيف شومبيتر) في تعريفه للديمقراطية والذي خطه في كتابه الموسوم (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) الصادر في العام ١٩٤٢ والذي سنناول له لاحقا عما يتعرض اليه التحليل الاقتصادي للعلوم السياسية للظاهرة الانتخابية في الوقت الحاضر . فبالقدر الذي يتناول فيه الفرع الاخير من العلوم الاقتصادية دراسة نماذج التصرف السياسي المختلفة التي تفترض بالناخبين هم من معظمي المنفعة الاقتصادية في حين تعظم الاحزاب السياسية عدد الاصوات الانتخابية ، فأن الفصيل الحاسم في هذا التفاعل سيبقى يؤثر مدى

مثلى من التطور الاقتصادي والاجتماعي، الا انه للأسف الشديد مازال مؤشر مساهمة قوة العمل في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة الضريبية في ذلك الناتج هما مؤشران يمثلان بدايات اخفاق التنمية وتعثرها في البلاد، إذ مازال ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي تولده ٣٪ من قوة العمل العراقية وان اجمالي مساهمة المجتمع بالضرائب لا تتعدى هي الاخرى ١٪ الى ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وبهذا فان التوجه نحو ثقافة تعظيم التوزيع للمورد الريعي دون تعظيم الكفاية الانتاجية والتشغيل المنتج لقوة الشعب العامل سيظل قلق الديمقراطية المستدامة في العراق قبل ان يكون قلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة نفسها.

في وقت مازالت فيه الكثير من مفاصل الحياة الديمقراطية وبرامج التيارات السياسية هي في ميل وتحول تجعل تكريس المصالح الوطنية المشتركة في مرتبة دون التمثيل الاثني او الطائفي والنزوع نحو مكونات سياسية وفيدراليات والدعوة الى اقاليم لا تقوم على اساس اداري وانما تتجه نحو الاثنية والطائفية مما افقد القدرة على ايجاد قوة تكنوقراطية داخل السلطة التنفيذية منسجمة تستند على اغلبيه برلمانية ومعارضة حقيقية كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية.

فضعف الكفاية الاقتصادية والابتعاد عن بلوغ دالة الرفاهية الاجتماعية المثلى (اي العدالة في توزيع الموارد الانتاجية) امر لا يوفر الاستقرار والتنمية الاقتصادية ويتلزم في الوقت نفسه مع ضعف حركة التيارات السياسية العابرة للطائفية والاثنية التي تقف حائلا امام التحول الديمقراطي الامثل في العراق وهي تكريس لاشكالية تطور الحياة الديمقراطية في بلادنا.

ان القدرة على ترسيخ النظام الديمقراطي لمستقبل عراقي اقتصادي اجتماعي مزدهر سيبقى رهينا بتوافر معالجات وطنية ذات صفة جمعية موحدة تعتمدها القوى السياسية العراقية كافة في برنامج وطني مشترك يأخذ بالاعتبار: قوة المجتمع المدني وتماسكه وهيكل المؤسسات السياسية وطبيعة الازمات السياسية والاقتصادية المحيطة بالبلاد ومستوى البطالة والفقر واللامساواة الاقتصادية وهيكل الاقتصاد نفسه فضلا عن قدرة الاندماج في النظامين الاقتصادي والسياسي الدوليين. وان ادراك ذلك لا يتم الا بتوافر الترتيبات المؤسسية الديمقراطية لبلوغ القرارات السياسية من خلال سلطة الشعب بغية اتخاذ القرارات الكفء بوسائل يبقى مصدرها الكفاح التنافسي الصحيح من اجل اصوات الناس الانتخابية وتحقيق امالهم في مجتمع التنمية والعدل.

بلوغ الاحزاب السياسية مرحلة التطور الاقتصادي وبناء مقومات ما يسمى بانموذج تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية. اذ مازال هذا الانموذج بالرغم من ذلك هدفا بعيد المنال بسبب ضعف مؤسسات السوق ومؤسسات البنية الفوقية السياسية مع تجانس المصالح الانية بين الاطراف المكونة للعملية الديمقراطية منذ نشأتها عند اقرار دستور جمهورية العراق في العام ٢٠٠٥. وان تلك الاطراف ظلت تتخبط في رؤى وسياسات قد لا تحقق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الكلية بالضرورة عبر الدورات الانتخابية المختلفة وهما بلوغ مجتمع الكفاية الانتاجية ومجتمع العدل في توزيع الثروة والدخل الوطني.

وحسب رؤية جوزيف شومبيتر للديمقراطية نجده يسلط الضوء على امر مازلنا نعمل على ترسيخه وهو توافر مجموعة مؤسسات تمكن من اجراء انتخابات حرة وعادلة مع توافر القدرة على مسألة السياسيين من قبل ناخبهم وحرية الدخول في الحياة السياسية. ومهما تم القبول بتعريف شومبيتر للديمقراطية، فأن البلدان تختلف فيما بينها في توفير الظروف المؤسسية التي تتجاوب مع التعريف الذي جاء به ذلك العالم الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر والذي عد من بين افضل اقتصاديي القرن العشرين. مما يضع امام المثقفين جميعا في العراق الحاجة لاعتماد خطة دقيقة ومبسطة ومرتبطة واضح للتفريق بين الديمقراطية والديمقراطية ودرجة تحقق التنمية وانطلاقها واسباب تعثرها واخفاؤها لتكون جدول اعمال اقتصادي سياسي حقيقي قادر على توفير معايير التحليل الاقتصادي لتطور الديمقراطية السياسية في العراق.

فدرجة الامثلية بين تالزم مؤشرات الديمقراطية وانطلاق التنمية تستوعبها بالغالب متغيرات كثيرة على صعيد محوري الكفاية الانتاجية والعدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية. وبغض النظر عن هذا وذاك فبين المقياس (١) الذي يمثل الامثلية الديمقراطية والمقياس (صفر) الذي يؤكد انعدام الحياة الديمقراطية، فأن العراق بدون شك قد اجتاز فعلا القاعدة الصفرية ورسم طريقه بقوة نحو الحياة الديمقراطية وسعيه الحثيث في تجاوز الاشكاليات الموضوعية المقيدة لها بعد ان تم تشخيص الجذور الاقتصادية لنشوء الديمقراطية العراقية وتجاوز الجذور الاقتصادية للمجتمع الاستبدادي الشرقي وانماط انتاجه المتخلفة.

(٥)

ان التطلع نحو حياة ديمقراطية كفاء لابد ان تالزمها مستويات

من اصداراتنا



تنمية ضياع العراق وجهة الحكومات المتعاقبة

د عامر نعيم حسن

مستشار اقتصادي دولي وعضو في فريق
عمل الامم المتحدة للشراكة بين القطاعين
الحكومي والخاص وخبير سابق في وزارة
الاقتصاد والتجارة في قطر

“

قبل ان يستطيع اي احد تقييم اداء الحكومة الجديدة علينا ان نصف بدقة كيف تسلمت الحكومة الدولة. وهذا المقالة ليست دفاعا عن الحكومة الحالية لكنها تسعى لوضع اسس موضوعيه لتقييم اداء الحكومة و تأثير سياساتها. كما وان الوصف الحالي هو اول طريق لوضع السياسات الصحيحة وفقا للممارسات العالمية. وتتسم الحكومات المتعاقبة السابقة في ضعف شديد بعملية التقييم الكمي و التخطيط و صنع القرار وفقا للممارسات العالمية وهذا له اسباب كثيرة منه الاعتماد على الثقات دون الكفاءات و ضعف الخبرة في ادارة الدولة ضمن الكوادر السياسية. و لا يسعنا ان نفصل جميع مداخلات الاقتصاد السياسي في ماقلة واحدة و لكن سنركز على وصف اهم نقاط ضعف الحكومات السابقة املين بأن تقوم الحكومة بتعديل المسار.

”



من الفقر كأكثر الاحتياجات إلحاحاً.

يقدر معدل البطالة ١١ في المائة على الصعيد الوطني (٧ في المائة من الذكور و ١٣ في المائة من الإناث) ٦٥٣,٠٠٠ شخص عاطل عن العمل. إلا أن أرقام البطالة المقنعة قد توازي هذا الرقم بسهولة، أي أن معدل البطالة الحقيقي الذي تواجهه الحكومة الجديدة يتجاوز ٢٢٪. شكلت العمالة في القطاع العام ما يقرب من ٦٠ في المئة من العمل بدوام كامل في عام ٢٠١١. توفر الحكومة ٤٠ في المئة من فرص العمل؛ الباقي في القطاع الخاص. في حين يمثل قطاع النفط ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، إلا أنه يوظف حالياً ١ في المائة فقط من إجمالي القوى العاملة. يُعد العراق أحد أكثر دول العالم شباباً حيث يبلغ نصف عدد سكانه أقل من ٢١ عاماً تقريباً. أقل من خمس النساء يعملن أو يبحثن عن عمل، ويشغلن ٧ في المائة فقط من العمالة في القطاعات غير الزراعية، وبينما ارتفعت نسبة النساء العاملات بأجر في القطاع غير الزراعي إلى ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلا أن العنف، والآراء المجتمعية التقليدية للمرأة، وانعدام الأمن وضعف أداء وظائف الدولة تؤثر على دور المرأة العراقية في إعادة بناء البلد ويساهم في دور النمو اسكاني الانفجاري الذي يهدد قدرة العراق على مواكبة متطلباته.

واحد من كل خمسة عراقيين، تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٤٩ عاماً، لا يستطيع القراءة أو الكتابة يعوق التعليم على جميع المستويات المناهج القديمة وأساليب التدريس والبنية التحتية السيئة. انخفض صافي التسجيل في التعليم الابتدائي من ٩١ في المائة إلى ٨٩,١ في المائة في عام ٢٠١١، وهو منخفض بشكل خاص عند ٧٠ في المائة بين الفتيات في المناطق الريفية. الأمية بين النساء

و يمكن وصف الهدر في المرحلة السابقة بمرحلة تنمية الضياع والتي بدأت من أن استلم الحكم الطاغية إلى أن سلمها تراباً كما وعد حيث تم هدر فرص الأجيال العراقية القادمة وهي أموال و فرص لا يستطيع إرجاعها. و برحمة من الله كتبت لنا فرصة لنصح المسار. و كان العراق قد وصل مرحلة من تراكم الديون و انعدام التنمية. و اليوم نخشى أن تراكم الديون و تبذير رأس المال قد يؤدي بالعراق إلى تجاوز نقطة اللا عودة من الفقر و المديونية.

قبل أن نبدأ نحب أن ننوه أن الوصف الكمي للأمور هو من أهم عمليات بناء القرار المؤثر، وأن عملية احترام و جمع و نشر الأرقام ليست في ثقافة المرحلة السابقة و هذا من مصادر ضعف عملية صنع القرار. و اضطررنا إلى جمع البيانات من مصادر دولية لسنتين مختلفة و بينما قد تكون الأرقام الحقيقية أقل أو أكثر من التي اسطعنا جمعها إلى أن وصف الحالة لا يتغير و الاعتماد على أرقام غير كاملة الدقة أفضل من الاعتماد على الكلام المرسل و الانشائيات التي غلبت على المرحلة السابقة.

فقر و بطالة عراقية بالارقام

و بعد المقدمة المطلوبة عن ضرورة جمع البيانات، فإن حالة العراقيين هي انعدام الفرص و نمو سكاني انفجاري تحت وطأة نقص حاد في الخدمات و لا سيما البنية التحتية و الكهرباء. تقدر الأمم المتحدة أن ملايين العراقيين (٢٣ في المائة من إجمالي السكان) يعيشون تحت الخط العالمي للفقر (ينفقون أقل من ٧٧٠٠٠ دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم الواحد في الشهر، أو ٢,٢ دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم الواحد. بينما ٣ من كل ٤ عراقيين حددوا الحاجة إلى الحد

نقص الادوية و المستلزمات و الظروف الصحية لا تزال تحديا كبيرا علاوة على انقطاع التيار الكهربائي.

لا يمكن الاعتماد على إمدادات الكهرباء ، حيث لا تستطيع الشبكة العامة في المتوسط سوى توفير ثماني ساعات من الطاقة للأسر العراقية يوميا ، حتى أثناء فترات انخفاض الطلب ؛ في المتوسط ، تحصل الأسر على ١٤,٦ ساعة من الكهرباء يوميا من خلال مزيج من الشبكة العامة أو المولدات الخاصة. حيث تكمل ٩٠ في المائة من الأسر الشبكة العامة بمولدات خاصة. وفقاً لوزارة التربية والتعليم ، فإن العراق يولدها بين ١٣ إلى ١٥٠٠٠ ميجاوات من الطاقة المطلوبة حالياً لتلبية الاحتياجات العراقية اليوم. بكلفة ٣,٦ كمعدل مدعوما بالنفط والغاز.

حالة العراق و معدلات الهدر في اداء الحكومة العراقية حتى عام ٢٠١٧

يعتقد أن معدل هدر الحكومة العراقية مرتفع. وحتى الافتراضات المعتدلة التي تجعلها على قدم المساواة مع السويد وإضافة معدل الرشوة المتوسط ، فإن نسبة الهدر لا تقلعن ٦٠ في المائة من قيمة الانفاقالحكومي. تشير مراجعة الحسابات التي أجراها ديوان المحاسبة و الرقابة المالية في العراق إلى أن تدفقات الأموال التي يمكن أن تغادر البلاد سنوياً تصل إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي من خلال برامج غسل الأموال التي تستخدم أنشطة البنك المركزي - بسبب الفساد (المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، ٢٠١٣). وقد تبدو هذه التقديرات مبالغ بها و لكن وفقاً لدراسة تستند إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي أجرتها Global Financial Integrity ، فقد غادر العراق ما قيمته ٦٥ مليار دولار أمريكي من الأموال غير المشروعة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ ، مما يشير إلى عمليات احتيال ضخمة وفساد وتهرب ضريبي وغسل أموال بقيمة ٧,٢ مليار دولار أمريكي سنوياً (النزاهة المالية العالمية ، ٢٠١٢). لوضع الأمور في نصابها الصحيح ، تقلبت عائدات النفط العراقية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ بين أربعين وثمانين مليار دولار. أي ان نسبة هذه الاموال من مدخول النفط من بين ١٠ الى ٢٠٪ بالمئة سنوياً. و يقدر تقرير الرشوة الأجنبي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الرشوة تستهلك ١٠,٩ في المائة من إجمالي قيمة الصفقة للمشتريات العامة على مستوى العالم.

لا تمثل هذه التقديرات المحاسبية صورة كاملة عن تكلفة الفرصة البديلة للاقتصاد. إن إجمالي الهدر والفساد الذي تم عرضه على أنه عدم كفاءة في هذه الوثيقة كبير وبعض الأدلة تشير إلى أن إجمالي الخسارة الاقتصادية بما في ذلك تكاليف الفرصة البديلة تجاوزت ٣ تريليون دولار منذ عام ٢٠٠٧. لا يشمل هذا الرقم النفقات الحكومية

العراقيات (٢٤ في المائة) أكثر من ضعف الرجال العراقيين (١١ في المائة). السكان الريفيون هم الأكثر تضرراً من الأمية (٢٥ في المائة) من السكان في المناطق الحضرية (١٤ في المائة) ؛ داخل المناطق الريفية الفجوة في مجال محو الأمية بين الرجال والنساء أوسع. يقدر عدد العراقيين الذين يعيشون في الدول المجاورة بنحو ١,٥ مليون. و هناك صعوبة في مواكبة اعداد النازحين داخليا و تشير العائلات النازحة داخليا والعائدين إلى الحصول على خدمات مثل العمل والمأوى والصحة والمياه كاحتياج ذي أولوية.

الخدمات

يشكل توفر المياه للزراعة والصناعة والإمدادات المنزلية مشكلة رئيسية للعراق. و تتأثر جودة وكمية مياه البلاد بالضد في المنبع والتلوث وتغير المناخ والاستخدام غير الفعال. ٢٠٪ من الأسر في العراق تستخدم مصدر مياه شرب غير آمن. و ٦٥٪ من الأسر تستخدم الشبكات العامة كمصدر رئيسي لمياه الشرب. دجلة والفرات هما مصدران رئيسيان للمياه السطحية في العراق ؛ قد تجف بحلول عام ٢٠٤٠ إذا ما استمرت الظروف الحالية سائدة.

تستخدم ٩٢ في المائة من إجمالي المياه العذبة في الري وإنتاج الأغذية. ٧٠٪ في المائة من السكان في عام ٢٠١١ يتمتعون بإمكانية الوصول المستدام إلى مصدر محسن للمياه. و ٣٠ في المائة من الأسر لديها إمكانية الوصول إلى شبكة الصرف الصحي العامة ؛ تستخدم الأسر التي لا تستطيع الوصول إلى الشبكة العامة إما خزان للصرف الصحي (٤٠ في المائة). و لكن تبقى المؤسسات هي الملوث الاساسي في العراق و المؤثر سلبي على البيئة. عانت بيئة العراق بشكل كبير من تأثير السياسات السيئة على التلوث وإدارة الموارد. نتيجة لذلك ، تتعرض البلاد لمجموعة من القضايا البيئية ، بما في ذلك الجفاف والتصحر وزيادة ملوحة التربة. تركت سنوات الصراع والعنف التلوث الكيميائي والأجهزة غير المنفجرة التي تؤثر على سبل العيش والسلامة لما يقدر بنحو ١,٦ مليون عراقي. و تعد الأهوار في جنوب العراق أكبر الأراضي الرطبة في جنوب غرب آسيا وهي معترف بها باعتبارها واحدة من أكثر النظم الإيكولوجية استثنائية في العالم. ومع ذلك تبلغ نسبة مستنقعات بلاد ما بين النهرين المجففة الآن ٩٠٪ ونسبة مساحة الأرض التي تغطيها الغابات ٤٪. فقط. و كان لهذا اثار كبيره على المناخ وقطاع الصحة. يواجه القطاع الصحي في العراق تحديات كبيرة ومعقدة ، على الرغم من التحسينات الأخيرة. لقد تحسن الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية الجيدة ، لكن مراكز الرعاية الصحية الأولية لا تزال بعيدة عن متناول العديد من العراقيين ٢٠ دقيقة هي متوسط الوقت الذي تستغرقه الأسرة للوصول إلى أقرب مرفق صحي. لكن

الفعالية التراكمية التي كان مجموع موازاناتها ٨٢٠ مليار دولاراً من إيرادات الحكومة العراقية في الفترة نفسها. لا يزال يتعين حساب الخسائر الناجمة عن ضعف إيرادات الجمارك والضرائب. و لوضع القارئ في الصورة فكان للعراق ميسر اكبر صندوق سيادي في العالم بالاموال التي اهدرت و يوازي مجموع اقيام اصول الصناديق الخليجية جميعها. ، و اكثر تقديرات الهدر هي بسبب انعدام الكفاءة والفساد. يبقى السؤال كم من اموال العراق راحت بسبب الفساد وكم منه بسبب الهدر؟ و يبدو ان الفساد يسبب هدرا كبيرا لان كلفته المباشرة ان كانت ثلث قيمة الفرص الفائتة التي تقدر بثلاث تريليونات دولار منذ السقوط.

يحول الفساد الوقت والانتباه والموارد عن النشاط الإنتاجي. وعلاوة على ذلك فان له اضرار مجتمعية كبيرة. حيث يذكر البنك الدولي أن الفساد يؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء و من جراء تفاقم الآثار الاقتصادية طويلة المدى لتلك الخدمات التي لا يتم تقديمها. و يمكن القول ان نتيجة انخفاض كفاءة ادارة الدولة، ادخل العراق في حلقة من الفقر والعنف يصعب كسرها بعد السقوط. و لذا فان عليها ان تكون اولوية الحكومة الجديدة.

ومع ذلك ، من المحتمل أن تستمر هذه الدائرة بسبب تدني كفاءة الحكومة الناتج من جراء التناحر السياسي الذي لا تسمح بالاصلاحات المطلوبة في جدول زمني يقبله الناس.

تدني كفاءة الحكومة هو على الاقل جزئيا بسبب التحزب و

التناحر السياسي الذي يضعف المؤسسات الحكومية من خلال فقدان الدوري و المتكرر للذاكرة المؤسسية ،وتحزيب المؤسسات الحكومية و البطالة المقنعة. حيث ان الفصائل المتنافسة تستخدم العمالة الحكومية للحصول على الدعم السياسي و يؤدي التوظيف السياسي الى تعطيل مؤسسات الدولة إلى سوء تخصيص الموارد على نطاق واسع مما أدى إلى ضعف الأداء في تقديم الخدمات الحكومية و هدر بمستويات لا يمكن ان توصف الا بتنمية الضياع.

و بسبب الصراع السياسي سبب تحزيب الدوائر جمودا اداريا ،و لذا فغالبا ما تعمل المؤسسات الحكومية كصوامع منفصلة بلا تنسيق حتى لو لم تكن فرقا متناحرة فهي لا تقدم سوى القليل من الدعم لاقتراح الزملاء من الأحزاب الأخرى أو من المؤسسات التي ترأسها قوى سياسية مختلفة. و لذا تجد القوى السياسية نفسها تتنافس على تقاسم عوائد النفط لأن نشاط تقاسم الكعكة الربيعية أكثر ربحية من الإنتاج المتعسر. و لذا فان من اولويات العمل على المستوى السياسي أن تشرع بيئة سياسية أفضل تمنع العملية السياسية من تعطيل مؤسسات الدولة.

ومما يزيد من النقص في كمية ونوعية الخدمات الحكومية

المتواضعة هي الضغوط المالية على الميزانيات الحكومية التي تفاقم بسبب انخفاض الإيرادات. يُعتقد أن الإيرادات الحكومية غير النفطية هي اكبر عشرات المرات مما يجبي. و قد أدت نسبة الجباية المتدنية ، والأثر المشترك لتقلب السياسة المالية و السياسة النقدية الانكماشية إلى ضعف نمو الإيرادات الحكومية ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. مع نمو الاقتصاد غير النفطي بوتيرة بطيئة ، يستمر معدل الفقر المرتفع البالغ ٢٢,٥ في المائة في نموه تحت ضغط النمو السكاني بمعدل ٣ في المائة. من المتوقع أن تستمر القوى العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ إلى ٦٥٠,٠٠٠ في العشرين عاماً القادمة مما يؤكد الحاجة إلى زيادة نمو القطاع الخاص لتوفير فرص العمل.

يتطلب نمو القطاع الخاص تحسين بيئة الأعمال بدءاً من التحسين المستمر للحالة الأمنية ، وحماية القطاع الخاص من الفساد الواسع الانتشار الذي يبدو أنه أدى إلى فشل العديد من مشاريع الشراكة بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص حتى الآن ، من المحتمل أن يكون لضعف كفاءة الحكومة وارتفاع درجة الفساد الملحوظة سابقا تأثيرا كبيرا على استعداد القطاع الخاص للانخراط في شراكات مع الحكومة العراقية. هناك عامل آخر ذو صلة في تقييم الحكومة العراقية كطرف في شراكة القطاع الحكومي و القطاع الخاص وهو وضعهم المالي وأدائهم الاقتصادي.

و يتطلب النهوض بالاقتصاد ايضا جهدا مشتركا لتنسيق السياسة المالية والنقدية ، ولكن اشغال الكوادر الغير متخصصة لهذه المناصب مرة اخرى قد يؤدي بالعراق الى هاوية هو اخذ بالسير فيها بخطوات واثقة حتى تسلم هذه الحكومة. و لنا فقط ان نأمل.

الادارة المالية

الوضع المالي للعراق كان يدار حتى الان بصورة يصعب تصور استدامتها ، في حين أن عجز الموازنة لا يزال عند مستويات يمكن التحكم فيها ، فإن النفقات تتكون أساساً من الاستهلاك وبالتالي فإن ندرة الاستثمار أدت إلى نمو محدود للغاية في القطاع غير النفطي. و لا محالة فان نقص النمو الاقتصادي و تزايد النمو السكاني يؤدي في النهاية إلى تجاوز النفقات للإيرادات الحكومية العراقية.

ان الضغوط السياسية لازالت عائقا لاصلاح السياسة المالية للدولة لحد الان. فقد استمرت الادارة المالية كما هي حيث بلغت موازنة ٢٠١٨، ١٠٤،١ تريليون دينار عراقي. وبلغ العجز في موازنة لعام ٢٠١٨، ١٢,٥ تريليون دينار عراقي. ومع ذلك ، في نهاية العام ، أنفقوا ٨١ في المائة فقط من الموازنة وكانت النتيجة فائض ٢٧,٦ تريليون دينار عراقي. بلغ إجمالي البند الاستثماري ٢٤,٦ تريليون دينار عراقي ، منها ١٣,٨ تريليون دينار عراقي تم إنفاقها. و يبدو

وزارة المالية بواقعية الموازنة. من حيث الاعداد و التنفيذ. حيث تبلغ الموازنة في تقديرات المبالغ المطلوبة و تأتي الميزانية الاخيريه بفرق كبير تحت الإنفاق المخطط. هذا ينظر له بشقين ان الإنفاق الفعلي المطلوب لتوفير الخدمات لا يتم وفق جدولته. ان هذا الأرقام المبالغ فيها دوريا و باستمرار تعني عدم قدرة الدوائر المعنية على استئجار و تحديد الموازنه المطلوبه لتحسين الخدمات من جهة أو ان قدرات الجهاز التنفيذي على العمل محدودة و يؤدي هذا على عدم الإنفاق لتردي نسب الانجاز الفعلي.

و من جوانب قصور الخطه الاخرى هي في التنمية الاقتصادية للموازنة حيث تتجاهل مدفوعات الدين العام تحت وطأة انخفاض الإيرادات أو زيادة الطلب على النفقات للبنية التحتية و الخدمات. و من جوانب قصور استراتيجية وزارة المالية، دور السياسه الماليه في تنشيط الاقتصاد لتحقيق النمو و خفض البطالة و باقي الأنشطة الاقتصادية المواطن الدوله من قبل الدستور. الا ان هذا الموضوع يتطلب برنامج للاستثمار العام. و يقدر الاتفاق الاستثماري في الموازنة ب ١٥ الى ٢٥ ٪ من الموازنة الا ان عدم وضوح البنود و ادراج كلف استخراج النفط في جولات التراخيص يؤدي الى الشك في ان النسب الحقيقيه للموازنة الاستثماريه قد تكون في اقل من عشر هذه النسب. وهذا واضح من الاطلاع على انجازات الحكومة السابقة.

يبدأ برنامج الاستثمار العام في الحكومة المحلية التي يرأسها مكتب المحافظ . يجتمع المكتب المالي من مكتب المحافظ مع الأقسام المالية لكل قسم متخصص لتشكيل قائمة بالمشروعات. يجب أن تكون قائمة المشروع ضمن خطة التنمية الإقليمية التي كان سيتم اعتمادها بالفعل من قبل وزارة العمل كما هو الحال في المبادئ التوجيهية لخطة التنمية الوطنية. بمجرد الموافقة على قائمة المشروع ، يتم شرح مزايا المشروع عادةً في بضع فقرات بدلاً من تحليل الفوائد مقابل التكلفة (CBA) لتحديد أولويات المشروعات في ضوء أولويات مجلس المحافظة يحتاج إلى تحليل الفجوات مع مراعاة العلاقة بين المشروعات أيضاً لبعضهم البعض CBA وهو أمر مهم للغاية لتحديد الأولويات المناسبة للمشاريع والتخصيص الاقتصادي لاستثمارات رأس المال.

و قد يكون نقص القدرات في هذا المجال أحد أكثر الطرق فعالية لتعزيز الإدارة المالية العامة (PFM). بمجرد تحديد أولويات المشاريع ، تتم إزالة أي مشروع خارج موازنة كما هو محدد بواسطة وزارة التخطيط بدءاً من المشاريع الأقل أولوية. بعد اكتمال قائمة المشروع ذات الأولوية. يسمح القانون للمكبيوتر بمراجعة وإعادة تخصيص الأموال من مشروع إلى آخر. قد تؤدي هذه العملية

ان هناك مبلغ ١٣,٥ تريليون دينار عراقي كانت تكلفة استخراج النفط بالرغم من هذه هي النفقات الجارية وليس استثمارا يؤدي إلى نمو اقتصادي الا انه مدرجا في النفقات الاستثمارية.

و قد يكون ضعف الإمكانيات الفنية في وزارة المالية من أهم عوائق التغيير المطلوبه لتحسين عمل الوزارة الذي ينعكس على رفاهية الشعب و الأجيال القادمة. هذا علاوة على التبعات الامنيه المرتبطة بالاستقرار المالي و انعدام النمو الاقتصادي الكافي لمواجهة النمو السكاني الانفجاري. و لذا علينا أن نركز على سياسة الشفافية في عملية التعيين في المناصب الحساسه و المفصلية لتعيين المؤهلين و تحفيز المؤهلين في المستوى الأول و الثاني و الثالث. هناك من هم كفؤين و علينا أن تتم غربلة الكوادر و توفير التدريب لذوي القدره المخلصين لفكرة تطوير انفسهم و الدوله.

ضعف في اعداد و تنفيذ الموازنة

تتسم عملية ضعف اعداد الموازنة بضعف في تقدير المصروفات و الإيرادات. اما عن تقدير إيرادات تصدير النفط فليس من الواضح كيف يتم اختيار سعر النفط الذي يتم على أساسه تقدير عائدات الحكومة العراقية المستقبلية ، يُنظر إليها على أنها "في الجانب الأمن". ومع ذلك ، فإن التقليل من سعر النفط المقدر يولد عجزاً وهمياً عندما لا يكون من المحتمل أن يكون هناك عجز اصلاً. هذا له آثار سلبية على الإدارة المالية بما في ذلك إمكانية الاقتراض دون داع وبمعدلات أعلى.

اما عن تقديرات الإنفاق الشهريه فأن متوسط العجز الشهري (الإنفاق أقل من موازنة) منذ عام ٢٠١٤ بلغ ٦٤١ مليار دينار عراقي مع انحراف معياري قدره ٢,٣٣٠ تريليون دينار عراقي. و لذا يجب تقليل هذا الخطأ في موازنة ومتطلبات السيولة بناءً على ذلك يجب أن تكون متاحة للحكومة لمنع عدم السيولة.

اما في تنفيذ لا يزال الافتقار إلى الشفافية في تنفيذ الموازنة يمثل تحدياً. الآلية التي من خلالها قرارات الإنفاق حتى مع موازنة البند المحدد ليست منهجية وغير معلنة. علاوة على عدم وجود مراقبة للتقييم بناءً على مخصصات بنود الموازنة ومغادرتهم للنفقات الفعلية ، لا يريحهم إمكانية إضافة أي انضباط إلى النفقات المالية. يجب أن يكون هناك تفسير لماذا لم يتم إنفاق المبالغ المدرجة في الموازنة. يجب أن يكون هناك أيضاً بعض أولويات بنود الإنفاق بناءً على تحليل فوائد التكلفة.

استراتيجية وزارة المالية في الحكومات السابقة و لحين تسلم الحكومة الحالية تتسم بسطحية التحليل و عدم وضوح الرؤيا. مثال: لا يوجد خطوات فعلية واضحة مرتبطه بجدول زمني يوضح جدية التوجه لإعادة هيكلة الإيرادات. لا يوجد ما يؤكد اهتمام

لدعم الدولار هي ما بين ثلاثة مليارات دولار سنوياً كمعدل. أي أنها ما بين ٤٪ إلى ٨٪ من إيرادات النفط سنوياً. وهذه الأموال رغم فداحة الخسائر المباشرة و لكن دعم الدولار يدعم القطاع التجاري على حساب القطاع الإنتاجي و يعطل أصولاً قيمتها أكثر من تريليون دولار أي أن عائدها السنوي كان سيدير على العراق ١٠٠ مليار دولار سنوياً. هذا علاوة على تعطيل الإقراض في النظام المصرفي الذي يعاني التعطيل بسبب اعتماده على الربح المضمون من نافذة العملة و أدى تحاييله بقصر رأس المال الفعلي على الحد الأدنى الذي يستخدم في النافذة إلى هشاشة النظام المصرفي و ضعف الإيرادات إلى أقل من ربع القيمة النقدية. وهذا بدوره يضاعف شحة السيولة في النظام البنكي الذي يعاني أصلاً من نقص السيولة.

أصول معطلة

يمكن للشركات الحكومية الاستفادة من الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص ، و الإدارة الأفضل ، و هيكل الحوكمة الأفضل المطلوب لإعادة الشركات المملوكة للدولة إلى الربحية. يمكن أن تكون الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص وسيلة لتفعيل الشركات المملوكة للدولة و تعبئة الأصول بقيمة ١ تريليون دولار أمريكي. ١٧٨ شركة مملوكة للدولة توف بطلاة مقنعة لما بين ٥٥٠,٠٠٠ إلى ٦٤٠,٠٠٠ ما بين عامل و متعاقد. هناك حوالي ٦٧ شركة يعمل بها ٢٠٠ ألف موظف تحت إشراف وزارة الصناعة و الإشراف المباشر. إذا تم تفعيل الشركات المملوكة للدولة في العراق ، فلا يمكن القيام بذلك إلا من خلال تبني تقنيات أكثر كفاءة تسمح للعراق بالتغلب على المنافسة الإقليمية. سيظل تفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص في العراق يتطلب سياسة نقدية و تجارية موافقة للتجارة. القانون يشترط على الجهات الحكومية شراء احتياجاتها من الشركات المملوكة للدولة حتى مع زيادة في السعر بنسبة ١٠ في المئة قد خلق حوافز للشركات المملوكة للدولة لتعمل كشركات تجارية بسبب فشل الصناعة و لأسباب أهمها السياسة النقدية الانكماشية. تملك الشركات المملوكة للدولة العديد من المزايا التي من شأنها أن تسمح لها بالعمل بشكل مربح في بيئة أقل ملائمة للأعمال في العراق. على الرغم من هذه المزايا ، فإن الشركات المملوكة للدولة ليست مربحة. إن الأداء الضعيف للمؤسسات المملوكة للدولة يكلف العراق أكثر من ٣ مليارات دولار أمريكي سنوياً في صافي الخسائر. الشركات المملوكة للدولة تكبدها الخسائر بسبب الإدارة الضعيفة والسياسات الخاطئة ، و التوجه الاشتراكي الذي يتعارض مع تعظيم الأرباح ، و ضعف الإدارة. الحوكمة الرشيدة أمر أساسي لتعزيز أداء الشركة و تعزيز المساءلة و إبلاغ القرارات. من وجهة نظر واضعي السياسات ، فإن تحسين إدارة الشركات لديه القدرة

السياسية إلى نقص التمويل للمشاريع إلى مستوى تعطيلها و قد يكون من الأجدر ازاحتها من القائمة. السيناريو الأسوأ هو أن المشروع يكون قد اكتمل جزئياً و يعاني من انخفاض القيمة بسبب نقص التمويل. بعد تغيير البنود في عملية اعتماد القائمة الكاملة من قبل مجلس المحافظة. و بعد التعديلات الاشكالية الموصوفة اعلاه، يتم نقل الموازنة إلى وزارة التخطيط للموافقة عليها ثم إرسالها إلى وزارة المالية للموافقة عليها وتسجيلها ضمن الموازنة الوطنية المقترحة للعام المقبل.

هل هناك قبيلة مالية موقوتة؟

الموضوع الذي نحتاج ان نسلط الضوء عليه هو انعدام الشفافية و المنهجية في ادارة الديون الداخلية. إن الدين الداخلي للعراق لا ينشر بشكل كاف من قبل وزارة المالية. لا يتم نشر التقارير الدورية الدقيقة عن الدين الوطني ، بما في ذلك مدفوعات خدمة الدين الفعلية و تاريخ استحقاقها ، بشكل صحيح و شفاف وفقاً للمعايير الدولية. هذا هو الحال بالنسبة للديون المحلية للبنوك المحلية التي قد تصل الى مبالغ كبيرة من إجمالي احتياطات سيولة الحكومة العراقية. عدم دفع القيمة الاسمية للدين في الوقت المحدد يؤدي إلى التمرير التلقائي. هذا التمرير يولد كرة ثلج خارج إطار الاقتصاد الكلي للموازنة. في حالة وجود أي طلب على السيولة المالية ، قد لا تتمكن الحكومة العراقية من إجراء الدفع. حالة هذه المدفوعات قيد الطلب عند الدفع. هذه الديون غير المجدولة تهدد النظام المالي العام خصوصاً بتنشيط موارد السيولة المالية الحكومية القائم.

السياسة النقدية

لا تساعد السياسة النقدية الحكومة العراقية على النمو: فهي تزيد من تكلفة الإنتاج المحلي ، و تزيد من تكلفة رأس المال ، و تتفق من الاحتياطات الأجنبية لكل ذلك حتى و هي تبالغ احتياطي النقد بصورة هادرة لعوائد استثماره. و قد كانت السياسة النقدية في العراق و لازالت سياسة انكماشية إلى حد كبير تتألف من سعر فائدة ليلي مغري يقدمه البنك المركزي العراقي و سياسة بيع الدولار بسعر المدعوم . و مقدار الدولارات المتبادلة في السنة ، و تواتر فتح النافذة خلال العام. ومع ذلك ، فقد تم تحليل البيانات من البنك المركزي العراقي في دراسة نشرت في شبكة الاقتصاديين العراقيين بينت ان آثار السياسة النقدية للبنك المركزي لها آثار سلبية مباشرة و غير مباشرة. وكان التأثير المباشر هو الكلفة الباهضة لدعم الفرق بين سعر السوق و السعر الرسمي. و تم أخذ بيانات الفارق من بيانات البنك المركزي التي يعتقد انها أقل من الفارق الفعلي بين سعر السوق و سعر نافذة البنك المركزي لبيع الدولار. و تبين ان الكلفة المباشرة

على تعزيز كفاءة الشركات والأسواق ، وخفض تكلفة رأس المال ، وتشجيع الابتكار. غالباً ما يكون للشركات الحكومية حوافز لتقليل الإنتاج بدلاً من زيادة الأرباح. حيث ان التوجه الاشتراكي لزيادة العمالة على حساب الربحية يثقل الشركات الحكومية بالبطالة المقنعة. ولأن البطالة المقنعة تخفض القدرة التنافسية للمنتج فان المبيعات تعتمد في اكثر الاحيان على مقدار الدعم اي ترتبط المبيعات بالخسائر طردياً. ولذا يتحول هدف الإدارة من زيادة الأرباح إلى الحد الأدنى من الخسائر المرتبطة مباشرة بالإنتاج.

الاضرار منذ 2007	الاضرار بملايين الدولارات
التأخر في زيادة انتاج النفط	1,332,991
هدر الغاز المصاحب	131,400
التأخر زيادة طاقة تكرير النفط	60,000
عدم كفاية خزانات النفط	87,600
اضرار بابار النفط	
اضرار بيئية	
تهريب النفط	241,000
الحد الأدنى للاضرار في قطاع النفط والغاز	1,852,991
الهدر في قطاع الطاقة	
اضرار انقطاع الكهرباء على الانتاج الاجمالي	480,000
استخدام النفط في توربينات الغاز	43,800
استخدام الدورة الواحدة بدلاً من الدورتين	21,900
	21,900

21,900	
	اضرار صحية لاستخدام الرصاص الممنوع في البنزين
567,600	
	اضرار السياسة النقدية
26,400	تكلفة مزاد العملة المباشرة
600,000	تكلفة السياسة النقدية الانكماشية
626,400	هدر نتيجة السياسة النقدية
	اضرار السياسة المالية
36	تكلفة البطاقة التموينية
166,603	تكلفة الفضائيين
333,207	البطالة المقنعة
70,000	اضرار تمدد داعش
569,846	هدر نتيجة الانفاق الغير منضبط
3,616,837	المجموع

هل يستطيع النفط توحيد شعب العراق؟

د. سردار عزيز
المستشار الأقدم في برلمان كردستان/
العراق

“

يحتاج العراق وشعبه قوة وهوية واجتماعية لتوحيده، وبأخذ العبر من تاريخه ينبغي أن تكون هذه القوة أو الهوية مختلفة عن سابقتها. توضح هذه المقالة بأنه هناك حاجة لربط الخلفاء وخلق هوية شعبية عامة، على أن يكون هذا الربط محايد ومجرد. هناك من يقول أنه يمكن للنفط أن يكون ذلك الربط حيث أن النفط اليوم يلعب دوراً مختلفاً من أي وقت مضى في تاريخ العراق، فالمجتمع العراقي مختلف أي أنه متمدن بشكل عام واستهلاكي ومعتد على الدولة ويمكنه الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، فلغرض إنجاح ذلك، غننا بحاجة إلى مفهوم جديد ويمكن أخذ هذا المفهوم الجديد من أرشيف غولبنكيان في لشبونة.

”



البحث عن الوحدة

منذ القدم، يلاحق شبح النفط العراق الأمر الذي جذب انتباه القوى الأجنبية. فالعراق وبسبب ضعف قياداته في إدارة موارده الطبيعية لم يستطع سوى مشاهدة الشركات الأجنبية تستفيد من ثروته النفطية في الوقت الذي تتدخل بريطانيا والولايات المتحدة في شؤونه الداخلية (الماراشي ٢٠١٨: ١٢٦). و ضد هذه الرؤيا هناك آراء مختلفة ظهرت، فالنفط مادة أسطورية أكثر من أي مادة أخرى بالنسبة لمنتجي النفط بالشرق الأوسط. ورغم أن رولاند بارثز (١٩٧٢: ١١٠) قال بأن الأسطورة هي طريقة كلام يحددها التاريخ ولكن لا يمكن أن تنشأ من طبيعة الأشياء، إلا أن النفط يتحدى ذلك النهج بكونه مادة. فالنوع الأسطوري يؤثر في النخب والسكان ولو بشكل مختلف. وكما قال ريزارد كابوسنكي (١٩٨٣: ٣٤-٣٥) أن النفط يشعل العواطف والأمال لأنه مغري فوق كل شيء. النفط مغر من ناحية أنه يوفر السهولة والثروة والقوة والأموال والسلطة. النفط سائل سيء ذو رائحة كريهة ترتفع إلى السماء وترتطم بالأرض مخلقة نافورة من الأموال. فهو يخلق وهم الحياة المختلفة بالكامل، حياة بلا عمل، حياة بالمجان. النفط مورد مُفسد يخر العقل ويشوش النظر.

النفط مورد ذو قوة هائلة يمكن لها أن ترسم كل أوجه الدولة والمجتمع، وفي حال لم يتم الاستفادة منه بشكل عقلائي عندها سيصبح موداً هائلاً للطاقة السلبية. حيث يمكن له أن يفصل النخب عن الحقائق ويجعلهم إيرادات النفط في مشاريع ضخمة يمكن لها أن تذي المجتمع بدلاً من بنائه (تيري لين كارل ١٩٩٧، نظرية تناقض الكفاية).

إلا أن الدستور العراقي يوضح أن "النفط والغاز يملكه جميع الشعب في كل أقاليم العراق ومحافظاته - المادة ١١١) وهذا أمنية أكثر مما هو واقع. ولغرض تطبيق هذه الرغبة على أرض الواقع، ينبغي وضع

تعتبر الوحدة أو الشعبوية من الأمور التي تشكل عائقاً في تاريخ العراق الحديث، ورغم أن وحدة أراضي العراق سائدة في الأخبار إلا أن الوحدة المجتمعية والوطنية لا تزال تشكل عائقاً. حيث أن الصراعات الداخلية في المجتمع العراقية متشعبة كما أوضح إبراهيم الماراشي عام ٢٠١٧. وبسبب تاريخه العريق وموقعه الجغرافي في قلب العديد من الحضارات ونقطة التقاء الكثير من الجيوش والقوى في التاريخ، فإن العراق يعتبر بلد الاختلافات. وحتى تنسجم هذه الاختلافات بسلام فيما بينها وبين الدولة أيضاً فإن هناك حاجة لخلق الوحدة المجتمعية في كافة أنحاء البلاد لغرض ترجمة القوى الكامنة فيه وأنواعها إلى إرادة عامة.

قالت عالمة الاجتماع الفرنسية إيميلي درخيم في كتابها (أشكال الحياة الدينية - ١٩١٢) بأن الدين هو رابط المجتمع الذي من خلاله توحد الناس عن طريق المقدسات. لذلك فإن الرابط هنا يلعب دور الموحّد الذي يجمع الخلافات ويرفع الأفراد من دوائرهم الضيقة إلى تفانٍ مشترك. حيث إنه ليس بالضرورة للرابط أن يكون دينياً أو ما شابه، حيث أنني أقول بأن أي قيمة أو أيديولوجية مشابهة لا يمكن لها أن توفر الوحدة للعراق، فيمكن أن يكون هناك رابط مجرد من نوع مختلف يستطيع أن يخلق الوحدة المنشودة بشكل أفضل، هذا الرابط يمكن له أن يكون كالإسمنت لا يسيطر أن يعتم أي قيمة بل يجمع بينها.

النفط والعراق

للنفط والعراق علاقة معقدة لا تتحدد فقط باقتصاده الربيعي وتبعاته.

بالإضافة إلى فوائده الاقتصادية يستلزم قدرا كبيرا من الأساطير والعواطف والمعتقدات ، وبالتالي ، يمكن أن يصبح مصدرا للهوية المجردة. التجريد مهم للتغلب على الحواجز والحدود القديمة التي تجعل من خلق الهوية الجديدة مستحيلا. يخلق التجريد الوحدة ليس على أساس الانقسامات ، خاصة إذا تمت معالجة عملية التجريد بوعي بأنه يجب أن ينتمي إلى الجميع ، أو أن يكون مفتوح للجميع ولا يحتكره أي شخص.

لقد حدث عدد من التغييرات في العراق في العقود الأخيرة والتي توفر هيكلاً لذلك: من بينها التحضر، والعلاقة الوثيقة بين الدولة والمجتمع، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات والتكنولوجيا. في معالجة هذا ، بعض العوامل مهمة. النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة والحركة والدخل، وهي ثلاث صفات تقع في قلب الحياة الحضرية. نحن هنا بحاجة إلى التوقف. وفقاً للإحصاءات (٢٠١٧) ، يعيش أكثر من سبعين في المائة من السكان العراقيين في المناطق الحضرية. سيكون لهذا التحول تأثير على كل جانب من جوانب الحياة والاحتياجات والحوكمة. التحضر يجعل الدولة الفاعل الرئيسي في توفير الأمن والخدمات، ولم يعد سكان الحضر يرتبطون ببعضهم البعض كما يفعل سكان المناطق الريفية. فالمدينة ، مع تأثير التكنولوجيا، تجعل من المنزل مساحة مستقلة ذات صلة ببعضها البعض.

مع الأزمات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ، وظهور اقتصاد بديل مثل "الاقتصاد التأسيسي" يمكن للنفط أن يوفر قاعدة لمثل هذا الاقتصاد. "للاقتصاد التأسيسي ثلاث خصائص مترابطة: أولاً ، إنه ضروري للحياة اليومية ؛ ثانياً ، يستهلكه جميع المواطنين بغض النظر عن الدخل ؛ وثالثاً ، يتم توزيعه حسب السكان من خلال الفروع والشبكات" (بومان ، ٢٠١٤ : ١٢٠).

والأهم من ذلك أن التحول إلى التمدن يشير إلى نهاية حياة الريف، أو ما أطلق عليه كارل ماركس "نظام القرية". في أعماله عن الهند ، يشير ماركس إلى أن القرية معزولة وغير متغيرة ومتكررة. في المجلد الأول ، يوضح "بساطة المنظمة للإنتاج في مجتمعات الاكتفاء الذاتي التي تتكاثر باستمرار بنفس الشكل ... توفر هذه البساطة المفتاح لسر عدم قابلية المجتمعات الآسيوية للتغير، وعدم التبادل في مثل هذه تناقض صارخ مع الانهيار المستمر وإعادة تشكيل الدول الآسيوية، والتغيرات التي لم تتوقف مطلقاً عن السلالات. فهيكल العناصر الاقتصادية للمجتمع لا يزال بمنأى عن الغيوم العاصفة من السماء السياسية" (سونار ٢٠١٤ : ٥١). إذا كانت القرية تحافظ على جميع العلاقات الاجتماعية والهياكل الاقتصادية ، فإن المساحة الحضرية على النقيض من ذلك "في تميل إلى تقويض الروابط

ميكانيكية معقدة للحوكمة والاعتماد غير المباشر على إيرادات النفط. في قلب هذه المقالة هناك مسألة شرعية: بالنسبة للشعب ليكون مالكا للنفط ينبغي أن يشعر ويمارس ملكيته، وهذه العملية ينبغي أن لا تكون اقتصادية وتسويقية فقط فهي في النفس الوقت تتعلق مباشرة بالشرعية كمفهوم عام أو افترض أن ما تقوم به الدولة أو الشركة أو الحكومة ينبغي أن يكون مقبولا ولائقا ومناسبا ليتسق الأمر مع ما وضحه ساتشمان (١٩٩٥ : ٥٧٤).

وأنا أقول بأن النفط يمكن له أن يكون الرابط (الأسمنت) الذي يوحد كافة مكونات الشعب العراقي المختلفة أكثر من أي عنصر آخر بسبب قوته وطبيعته المجردة. يمكن تنفيذ عملية التجريد من خلال الدولة والسوق. وجوهرياً هي عملية رأسمالية في قلب الحداثة الغربية. ووفقاً للعديد من المفكرية الغرب بالأخص أولئك الذين ينتقدون الرأسمالية مثل ليفييفر وهايديغير وماركس فإن التجريد جوهر النظام الرأسمالي. بالنسبة لهم التجريد هو عملية ينتمي إليها عالم البضائع كما هي الحال مع التقنيات (ليفيفير ٢٠٠٨ : ٥) وفي كتاب (كراندريس) يجادل ماركس أن المجتمع الرأسمالي هو عبارة عن أفراد تحكمهم المجرّدات بينما في السابق كان يعتمد أحدهم على الآخر (ماركس ١٩٧٣ : ١٦٤).

إن عملية التجريد ليست محددة على النظام الرأسمالي، فهي أيضاً في قلب نظام الدولة، وعمل ليفييفر يشتمل على هذا المفهوم. حيث إن تسليع الأرض والأيدي العاملة وتطوير الرأسمالية الصناعية تتحقق عن طريق التحول من المجال التاريخي إلى المجال المجرد (ويلسون ٢٠١٣ : ٣٦٦). بدأت ملامح المجال المجرد بالظهور في القرن التاسع عشر وتطورت في القرن العشرين بهيئة المكون المدني (ليفيفير ٢٠٠٣ : ٤-٣) الذي يعتمد على شبكة واسعة من المصارف ومراكز الأعمال والمؤسسات الإنتاجية الضخمة والطرق والمطارات وشبكات المعلومات، التي تضعها سلطة الدولة وترتبط بمنطقة الرأسمالية مع التنمية والتخطيط والبرمجة (ليفيفير ١٩٩١ : ٥٣، ٣٠٧).

التجريد كعملية يوفر الأرضية لمختلف أنواع العلاقات وابتعاد عن العمليات السابقة، وبشكل مماثل لمفهوم ليفييفر حول التجريد كعملية تكون فيها المادية والتمثيلات متشابكة بشكل جدي، فإن وجود مجال مجرد سيشمل كلا من تركيز العلاقات الاجتماعية المجردة في واقع ملموس وتطور القوة الاجتماعية للعلاقة المجردة. يسمح التجريد، على عكس الأشكال الأخرى للهوية والعلاقة، للجميع بالحصول على شكل مماثل من العلاقة. من خلال التجريد ، تبرز عملية التسليع التي تختلف عن العلاقة المقدسة. من الواضح أن أي عملية ستواجه تحدياتها. إذا اعتبرنا التجريد حديثاً ، فإن الهويات غير التجريدية الحديثة تتحدى عملية التجريد. ومع ذلك ، فإن النفط

العراقي عن أي قصص نفطية أخرى حول العالم. فهي قصة لم ترو بعد.

مكان واحد يمكن له أن يسهم في سد هذه الفجوة هو أرشيف غولبنكيان في لشبونة ، البرتغال. يحتوي هذا الأرشيف، كما أبلغت خلال زيارتي في يوليو ٢٠١٩ ، على أكثر من ٣٠٠ متر من الوثائق باللغة الإنجليزية المتعلقة بالأيام الأولى لتاريخ العراق النفطي. تأسست شركة غولبنكيان في عام ١٩١٢ في شركة نفط العراق أو كما كانت تعرف آنذاك باسم شركة البترول التركية. وهو الذي رسم اتفاقية الخط الأحمر لعام ١٩٢٨ التي حددت العلاقة والتنافس بين شركة فرنسا للبترول، الآن بإسم سي إف بي توتال، وشركة شيل الألمانية والشركة البريكانية الإيرانية بإسم بي بي اليوم، والنقابة الأمريكية لتحالف النفط الدولي، وخدم كقابلة من نوع ما ليس للعراق فحسب، بل أيضاً لتأسيس شركات النفط الكبرى في العالم (الماراشي، ٢٠١٦).

إن دراسة هذا الأرشيف ستوفر مصدراً قيماً لبدايات تاريخ العراق النفطي. حيث إنه يوثق مرحلة حاسمة في تاريخ المنطقة، ليس فقط من الناحية السياسية والاقتصادية ولكن أيضاً من حيث التغير في مصدر الطاقة. تزامن التنقيب عن النفط في العراق مع استبدال الفحم وكان له دور فعال فيه. وكما كتب آرثر بلفور "النفط في الحرب القادمة سيحتل مكان الفحم الذي نستخدمه في الحرب الحالية، أو على الأقل في مكان موازٍ للفحم. فالإمداد الكبير الوحيد المحتمل والذي يمكننا الحصول عليه تحت السيطرة البريطانية هو الإمدادات الفارسية ومن بلاد ما بين النهرين" (يرين، ١٩٩١: ١٨٨).

الخلاصة

في ضوء التغيرات الهيكلية داخل المجتمع العراقي ، بالتحديد المستوى العالي للتمدن، تجادل هذه الورقة القصيرة بأن العراق يحتاج إلى رابط موحد وأن العنصر التقليدي للوحدات أو الهويات لم يعد قابلاً للتطبيق. وتشير إلى أن العراق يتطلب شكلاً مجرداً من الهوية يمكن لأي شخص أن ينتمي إليها في البلاد على الرغم من ثقافته أو خلفيته، على أن يصبح النفط أكثر جوهرية في حياة السكان، بالطريقة التي يمكن له أن يكون جوهر الهوية المجردة. للعراق وقطاع النفط علاقة معقدة والنفط اليوم يدخل مرحلة حاسمة. ففي الوقت الذي يوفر فيه الدستور العراقي خلفية اسمية ليمقراطية النفط، هناك حاجة إلى أكثر من مجرد إطار قانوني أو دستوري لتطبيق هذه العملية.

يحتاج النفط العراقي سرّاً، وقصة مختلفة عن الآراء الحالية. وأفضل مكان لبدء هذا هو أرشيف غولبنكيان في لشبونة.

العاطفية للعشيرة والمحلية، وتشجيع الشعور بالقومية، جزئياً لتوفير بعض الشعور بالانتماء إلى مجال أكبر في غياب أنظمة الدعم التي توفرها العشيرة والمحلية تقليدياً (ميلون ، ٢٠٠٨: ٥٨). كان كسر الروابط التقليدية هو حلم العديد من المتقنين الشرقيين لتحديث مجتمعاتهم.

علاوة على ذلك ، فإن المساحات الحضرية في العراق هي أماكن الثروة. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة (٢٠١٦: ٤) "يرتبط مستوى المعيشة في العراق ارتباطاً وثيقاً بمستوى التحضر. بشكل عام، تعاني المناطق الريفية من ارتفاع مستويات الحرمان، فكلما زاد حجم التكتل كلما قل حجم الحرمان ووصل إلى أدنى مستوياته في المدن الكبيرة. وقد شكل هذا دافعاً كبيراً للنزوح في العراق نحو المدن الكبيرة، خاصة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي". التمدن أو التحضر هو الفضاء الذي يترابط فيه الناس والدولة. هذا الترابط يمهّد الطريق للمساءلة وشكل مختلف من أشكال الحوكمة. في عالم اليوم، مع عدم وجود سلطة مركزية، تصل هذه الرابطة إلى علاقة تكافلية مع الدولة. وبالتالي، فإنه يخلق للدولة "حوافز قوية لتشجيع الوحدة الوطنية داخل حدودها بحيث يكون المواطنون موالين وأكثر استعداداً للتضحية للدولة عند الضرورة. وقد يساعد ذلك أيضاً في خلق المزيد من الاقتصاديات الوطنية الموحدة والمزيد من السكان المنتجين، وبالتالي تعزيز القدرة الكلية للدولة" وفقاً لجون ميرشيمر (٢٠١٨) في كتاب "الوهم العظيم".

النفط هو جوهر المسكن الحضري وعلاقات الدولة في العراق. ويتضح ذلك في الوضع السياسي في جميع أنحاء البلاد وفي مخطط البترودولار. لكن قد يكون للنفط تأثير معاكس في تدهور العلاقة بين المدينة (المدنية) والدولة ، اعتماداً على الإدارة الاقتصادية والسياسية. فالطريقة التي تدار بها المدينة والثروة سترسم مستقبل العراق. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عدد من العوامل التي قد تعرقل أي خطة للأمن والتنمية عن مسارها مثل: انتفاضة الشباب، والمشاكل الأمنية، والتوزيع الديموغرافي، وعدم الوحدة.

هنا يمكننا تحديد العوامل التي تميز البلد والعوامل التي قد تساعد في توحيده. كما ذكرنا أعلاه ، قد يوحد العامل المجرد البلد بشكل أفضل من أي عوامل تقليدية أخرى. حيث يمكن للنفط في أن يصبح ذلك العامل غير التقليدي.

قصة النفط

النفط سلعة معقدة لها آثار اقتصادية، وجغرافية ، وبيئية. كل جانب من هذه الجوانب الناشئة يتحرك في اتجاهات ديناميكية متنوعة. على الرغم من أن النفط سلعة عالمية، إلا أنه يحتوي على قصة محلية تعتمد على الجغرافيا والخلفيات الثقافية. تختلف قصة النفط

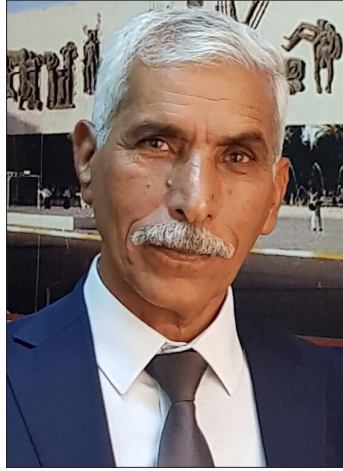
مأزق الليبرالية المنفلتة في الاقتصادات المأزومة (حالة العراق)

ا.د. عبدعلي كاظم المعموري

“

لا أحد يستطيع أن ينكر أن البشرية عرفت اقتصاد السوق، حتى قبل ظهور ملامح الرأسمالية بقرون عديدة، فقد عرف البابليين والفراعنة العرض والطلب وحركات السوق منذ 3500 ق.م، وحرية التجارة هي الأخرى كانت مباحة ومن دون قيود، إلا ما يخص تنظيمها، ما بين مختلف المناطق والدول والأقاليم، وحتى الصين التي تعد أرض قصية عن العرب، فقد عرفت تاريخاً الكثير من التجار العرب، حتى أن عاصمتها بيجين والتي يسميها الأوروبيون بكين، سماها التجار العرب (خان بالق) أو خانبالي، وأول تاجر كان عماني الأصل أبو عبيده عبدالله القاسم (تاجر أخشاب).

”



الليبرالية غير المنضبطة علاجاً شافياً لاقتصاد تلفه حزمة مشكلات متعددة، على خلفية أوضاع تتراوح ما بين غياب التوجهات والرؤيا الواضحة، مع الفوضى في ادارة الاقتصاد).

أولاً: نشأة النيوليبرالية الاقتصادية

استدلت الدول الأوروبية على الليبرالية في جوانبها السياسية، على خلفية السعي للخروج من وطأة الاقطاع والكنيسة، وأنظمة الحكم ذات الطابع الوراثي والحق الإلهي، وهو ما أسس لعصر النهضة والتنوير، التي عصفت بمتبنيات العصور الوسطى وطقوسها، والميتافيزيقيا التي كبلت مجتمعاتها لزمان ليس بالقصير، فالليبرالية كفلسفة سياسية هي النتاج الفكري لمخاضات الأوضاع الأوروبية في القرن السابع عشر، وتعد مخرجات نوعية لعصر النهضة والتنوير الأوروبي، متخذة أشكالاً مختلفة في أزماتها وأمكناتها المختلفة، فضلاً عن المراحل التي مرت بها مذ صيرورتها ولحين اكتمالها وبلوغها، وما يجمع كل التوجهات الليبرالية، هو إعلاؤها للعقل على ما دونه. ولعل الفيلسوف رينيه ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) هو رائد الفلسفة العقلانية، الذي يعتقد بأن لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، وأن تبدأ كل الفلسفة بعقل الفرد وذاته، واختزل كل ذلك في (أنا أفكر لذلك أنا موجود) (١)، لذلك اعتمد (ديكارت) عملية الشك الممنهج والمنظم في كل ما يحيط به، ليس شكاً إغريقياً مجرداً، لأجل الشك فقط، بل هو تحضير مسبق لإثباته، مؤكداً بوضوح ودون لبس أن الحقيقة الثابتة التي لا يظالها الشك هو (الفكر).

لذلك لم تكن الليبرالية الاقتصادية ذات أولوية للدول الأوروبية، بل الليبرالية السياسية حصراً، لأنها تشكل الدعامة الرئيسة لنجاح

وفي مملكة تدمر (سوريا) ظهر أول مرة (الميزان التجاري)، لبيان حركة التجارة بين المملكة والدول المتاجرة معها، ولعل طريق الحرير واحد من مثابات الدلالة على انتقال السلع الأفاقية من اقصى الشرق إلى الغرب (أوروبا)، عن طريق السواحل العربية، وظهرت ماركنتيلية عربية منظملة قبل أن تظهر مثيلتها في أوروبا.

وعندما استباححت أوروبا الشرق تحت زعم البحث عن المعادن النفيسة، نهبت ثرواتها وكنوزها، واسترقت أهلها واستعمرت بلدانهم، ومن حاجتها لنقل خيرات والمعادن والمواد الأولية، بررت ذلك بالتجارة، فجاءت نظريات التجارة معبرة عن هذه الحاجة، وتحت شعار مزعوم (التجارة مولد النمو)، إلا أن هذا النمو كان لصالح الدول الأقوى والأكثر تقدماً (الأوروبية)، وهذا أسس لتقسيم عمل دولي، تظل بموجبه البلدان المسماة مجاملة (النامية)، مجهز دائم لأخواتها الصناعيات الأوروبيات.

والدول الرأسمالية (أميركا وأوروبا) لم تعش من دولة قوية وفاعلة، حتى بلغت مبلغها من التصنيع والتقدم وإرساء نظم سياسية مدعمة بالتشريعات والقوانين، ثم أسست إلى الليبرالية بكل جوانبها، بما فيها الاقتصادية، وحتى نظرية (الحمائية التجارية)، هي مخرجات السياسات الاقتصادية الأوروبية، في إطار تنافسها الاقتصادي.

إن تطبيق الليبرالية الاقتصادية من دون قيود على اقتصادات ريعية مأزومة وخارجة للتو من الحروب والعقوبات، لا يستقيم مع ادعاءات تنمية هذه الدول ودفعها للنهوض. وهذه هي الوجهة الرئيسة للبحث، وتتمثل مشكلته في أن مخرجات التحرير الاقتصادي للعراق منذ عام ٢٠٠٣-٢٠١٩، ساهمت بتعقيد أوضاعه وعمقت من سعة اختلالاته، فيما يستند البحث على فرضية مؤداها الآتي: (لا تعد

أسواقها والمجلوبة من العالم النامي (دول الجنوب)، ولماذا تفرض الولايات المتحدة العديد من الضرائب التي تتصاعد بين مدة وأخرى، ضد سلع دول أخرى (مثل الصين) لتوصل أوضاع الاقتصاد العالمي إلى مستوى شن الحروب التجارية، ولماذا تتنصل هذه الدول من مختلف الاتفاقات التي ساهمت في صياقتها، وأجبرت الآخرين على قبولها (حالة السلع الزراعية في ترتيبات منظمة التجارة العالمية)، أين موقعية هذه الأخيرة في دعم انتقال السلع والموارد بحرية تامة، مع أن المنظمة في كل مفاصل تطورها منذ إقرارها عام ١٩٤٧ في هافانا، ومروراً بجولات اورغواي المتعددة، وصولاً إلى اعلان التصديق عليها في المغرب عام ١٩٩٤، (بعد انتهاء الحرب الباردة)، تمثل نتاج رأسمالي معبر عن مصالح الدول البلدان الصناعية (الرأسمالية) المتقدمة، في ايجاد آليات جديدة وداعمة لعمليات توسع الرأسمالية جنوباً، وتمكينها من إعادة تفعيل نزح الفوائض الاقتصادية من دول الجنوب؟

وبينما وصلت الدول المتقدمة إلى ما وصلت إليه، بركوب ظهر الدولة وتوظيفها لصالح الرأسمالية، التي اوضحت بموجبه هذه الأخيرة، قدرة على أنتاج طبقتها وثقافتها وأنجزت قوانينها وتنظيماتها، لم تتنكر للدولة، بل حاولت تقييد دورها والعودة إلى المنابع والأصول التي جاء بها آدم سميث على وفق مقولة (دعه يعمل ... دعه يمر)، التي جاء بها الفرنسي (فنست جورناي)، ومقصد الدعوة السميثية لكف يد الدولة، لم تكن تطبيقاً ومناصرة لتوصيف (جون هوبز) السياسي للدولة، بأنها (وحش)، ولا لأطروحة هيجل هي في أحسن الاحوال (شر موروث)، بل هو في الحقيقة لأسباب اقتصادية ومالية تحديداً، بقول آدم سميث أنها (مبذرة ومسرقة)، لكون توسع الدولة يعني توسع النفقات، مما يستلزم المزيد من الإيرادات المتأتية من الضرائب، وجلها من الرأسماليين. مما يعني خفض مستويات الارباح وتقليل حجم الاستثمار الموسع بحسب التوصيف (الفهم الماركسي).

ثانياً: إشكالية الليبرالية الاقتصادية القسرية

على خلفية خفوت بريق الرأسمالية أبان أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٢، أنبرى العديد من المفكرين وأبرزهم جون فون هايك الأب الروحي لليبرالية الجديدة (Neoliberalism's)، إلى نقد كل الإجراءات التي اعتمدتها الدول للخروج من الأزمة، والأطر الفكرية التي روجت لسياسات تدخل الدولة، بجانب اندفاعه لنقد الليبرالية الكلاسيكية التي سماها (الليبرالية الجبائنة)، مفتاحاً لبلورة أفكاره تتجاوز ما دأبت عليه الليبرالية التقليدية، صوب ليبرالية أكثر قدرة على الاقتحام والمواجهة، برغم من الرأسمالية التقليدية بكل ما حملته، وما عدته من افتراضات أراد الاقتصاديون الليبراليون

الليبرالية الاقتصادية، ومعول الهدم لكل النظم والتنظيمات لما قبل رأسمالية، بما فيها تحرير العقل الأوربي ذاته، بالرغم من ظهور بعض الكتابات لمفكرين يدعون إلى تقييد دور الدولة، إلا أن هذه الأخيرة ظلت فاعلة ومؤثرة وراعية للنشاط الاقتصادي، وما يؤكد التاريخ أن الرأسمالية عاشت في كنف الدولة ورعايتها زمناً أطول من زمن انكفاءها.

إذ لم يكن ممكناً الأتيان بتشريعات وقوانين تحمي القطاع الخاص ورأس المال، من دون مسند سياسي. كيما يمكن توفير البيئة الحاضنة والمتناغمة مع هذا التحول الكبير، لهذا كانت الدولة المتكئة الكبير لنشوء الرأسمالية ونضجها، ولا توجد دولة رأسمالية متقدمة في العالم استثناءً من ذلك، حتى بالنسبة لبريطانيا موطن الرأسمالية وانبثاقها، فالقوانين والتشريعات التي أصدرتها لحماية مصالح الرأسمالية وضمان تدفق سلعها إلى الاسواق المختلفة، رعتها قوانين كرومويل التي ألزمت المستوردين بنقل البضائع على الاسطول البريطاني، وأن يكون العاملين عليه بريطانيين. وقد جسدت أفعال الدولة بحق وصف آدم سميث (٢) لمهمة الدولة في الرأسماليات البازغة، من أنها مجرد (سكرتارية رجال الاعمال)، وهو توصيف اجرائي يراد منه التنظيم والمساعدة.

وبرغم الخطاب السياسي والتوجهات التي حكمت البلدان التي تبنت وروجت لليبرالية الاقتصادية، إلا أنها لم تترك هذه الليبرالية لشأنها، ولم تغتر يوماً عن التدخل والتنظيم، بل والوقوف بوجه الاقتصادات الليبرالية الأخرى، سعياً وراء المصالح، فالتنافس الأوربي إلى الآن على أشده للسيطرة على الاسواق، وضمان أمدادات المواد الأولية والطاقة، بل تصاعد هذا التنافس في أحيان عديدة إلى صراع ومن ثم حروب، ولعل الحربيين العالميتين هما نتاج الصراع الاقتصادي، وشيء من الهيمنة أو الحفاظ على المكانة والدور.

والسؤال اذا كانت حرية التجارة لا تخضع لضوابط تقييدية. وإن الليبرالية الاقتصادية في اشتغالها على مستوى الاسواق المحلية أو الاسواق الدولية تنزع نحو الكفاءة، وأن ميكانيزمات الاسعار المكفولة (باليد الخفية- وهي استعارة لاهوتية)(٣)، تعمل بدقة عالية على ضبط الاوضاع وتخصص الموارد بكفاءة، لماذا لازالت الدول المتقدمة التي هي في أوج نضجها التكنولوجي والمعرفي، تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال مختلف السياسات والاجراءات لدعم اقتصاداتها القائمة على الليبرالية، أليس الرأسمالية في جوهر تنظيراتها ونظرياتها وتحليلها الاقتصادي، تزعم أنها تستهدف تعلية المنتج الكفاء؟

لماذا تدعم الدول الأوربية المنتجين الزراعيين بمستلزمات الإنتاج، ولماذا توضع أوربا قيوداً متشددة على دخول السلع المختلفة إلى

المتطرفون أن ترتقي في أحكامها إلى التقديس بحسب الميثولوجيا الطريفة اليهودية، عندما عدو ما قدمه آدم سميث للرأسمالية، هو سفر التكوين (Genesis)، كما أريد لها أن تحاكي أو تستلهم أنموذج العلوم الطبيعية، الذي وضعه السير إسحق نيوتن (Isaac Newton)، في كونيته وتناغمه.

لقد نجح فون هايك ومريديه من إطلاق الليبرالية الجديدة، لكي تنتقل بفضلها الرأسمالية إلى مرحلة تبدو فيها (متوحشة وذنبية) أكثر مما كانت عليها، متوشحة بقوة مؤسستين كبيرتين تعدان أذرع الرأسمالية بشكل عام والأميركية بشكل خاص، تهيمنان على مجالي النقد والمال والاستثمار، البنك الدولي وصنوه صندوق النقد الدولي (WB-IMF)، ومنذ عام ١٩٧٥ بدأ بريق أحد أفرع الليبرالية المهمة والمؤثرة، عبر التيار النقودي (المدرسة النقودية)، والتي يترجمها (ميلتون فريدمان)، والتي تناغمت توجهاتها مع توجهات الفيلسوف (ليفي شتراوس)، الأب الروحي للمحافظين الجدد، هذا التزاوج المكين أطلق الليبرالية الجديدة بقوتها نحو العالم، لتفترس الاقتصادات المتعثرة والمأزومة الواحدة بعد الأخرى، تحت وطأة القسرية المالية، والاستدانة، وتجبرها للدخول إلى حضيرة القبول بإجراءات كلا المؤسستين الماليتين، والمتتمثلة بالتثبيت الاقتصادي وإعادة الجدولة، والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي. وكانت أولى ضحايا هذا التوجه هي المكسيك، التي عبر أحد مفكريها عن مشكلتها قائلاً: (إن مشكلة المكسيك تكمن في أنها قريبة من أميركا بعيدة عن الله)، والمقصود في القرب الجغرافي.

ثم توالى البلدان التي سقطت في شرك ما يسمى بوصفة (الصندوق)، والتي يعبر عنها الاقتصادي السويدي بمثابة (دليل المطبخ)، محذراً من اعتمادها، والغريب أن الوصفة المعدة بالتوافق ما بين (الصندوق والبنك)، سواء في إجراءاتها التقشفية أم في تحرير الاقتصاد برمته مع وضع قيود على الدولة والمسماة (تفاهات واشنطن)، هي واحدة لكل البلدان من دون أي اعتبار لخصوصية كل بلد وظروفه وأوضاعه، مما دفع الكثير من البلدان التي تعرضت الفوضى التي خلفها تطبيق هذه الإجراءات، نتيجة زيادة البطالة والفقر وتراجع مستويات المعيشة، بأن أتهمت الصندوق والبنك بالانسانوية هذه الوصفة.

وإلى الآن تعاني الكثير من هذه الدول من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه الدول (مصر- الاردن- المغرب- بعض بلدان أوروبا الشرقية (بولندا - المجر).

إن الربط بين الليبرالية السياسية وترتيباتها ليس له علاقة بالليبرالية الاقتصادية، والعلاقة بينهما، لا تعد أن تكون رابطة من مجموعة روابط، فلا شرطية في فرض أحدهما على الأخرى،

فالليبرالية الاقتصادية متوافرة في الصين مع وجود نظام سياسي قائم على الحزب الواحد، وربما أن الليبرالية السياسية تحتضن ليبرالية اقتصادية منضبطة، ومن دون المراقبة لعمل الاسواق والانضباط، يصبح الأخذ بمقولة ماركس (إن تحرير الناس يبدأ بابتعادهم عن نموذج آدم سميث) قائماً.

فإن تحرير شعوب بلدان الجنوب يبدأ عندما (تبتعد عن صندوق النقد الدولي ووصفته النيوليبرالية).

إن التبحر في مضامين الفكر الليبرالي والنيوليبرالي الجديد، وما يتبعه من اشتراطات وسياسات اقتصادية ومن ثم سياسية تحت سوط المؤسسات الدولية، والتي باتت تكتسب صفة الإلزام القسري، والرفع إلى درجة أنها بمثابة الصراط المستقيم، والطريق إلى الخلاص، من براثن المشاكل الاقتصادية والعجوزات الاقتصادية والترهل الاقتصادي، وصولاً إلى الرشادة والكفاءة الاقتصادية، وأضحت اليد الخفية تماماً كالمعادلات الطبيعية، فيسميها مناصروها باليد (الكريمة) واليد (الحكيمة) واليد (بعيدة النظر)، واليد التي (تحسن حياة الناس)، فيما ينعتها معارضوها باليد (المرثية) واليد (المخفية) واليد (النهابة) و(القبضة الحديدية)، وهي (القدم التي تدوس على آمال الناس وتدمر أحلامهم)، من كل هذا نلمس ومن دون عناء عدم البراءة فيما يكمن خلفها، فالسياسات والإجراءات المستتبعة لقبول ذلك، لا يمكن نزع الدوافع الكامنة من وراءها. فهي ككرة الثلج في تدحرجها.

ثالثاً: العراق والعصف الليبرالي

بدءاً لا يمكن القول مطلقاً بأن الليبرالية الاقتصادية ظاهرة سيئة كما يزعم كثيرون، فلها مقوماتها وفصائلها ومخرجاتها، لا سيما في تحرير نشاطات الافراد وتوسيع خياراتهم الاقتصادية، مع الادراك التام للكفاءة في تخصيص الموارد التي تظل خاضعة قطعاً لفلسفة المصالح الفردية والأنوية، وبات من الصعب على أية دولة أن تكفل بقطاعها العام تلبية كل الاحتياجات وتؤمن التشغيل لشعبها، وبالمقابل فإن السوق وما يترتب على الدعوات من شرطيته لضمان النمو والاستقرار، هو الآخر غير مكفول لضعف ميكانزمات السوق في ضبط ايقاع الاقتصاد، في تدحرجه نحو الكساد أو الخروج من الأزمات.

وفي البلدان النامية ومنها العراق لا يمكن التعويل على السوق بشكل تام، لسعة التدمير وعدم المراهنة على الحرية الاقتصادية في أن تكون لوحدها قوة دافعة للاقتصاد والمجتمع، مما يتطلب الأمر القبول المشروط لليبرالية تحت سقف الدولة واجراءاتها، لحين تعافي الاقتصاد من جزء من مشكلاته، بما يوفر القدرة للقطاعات غير النفطية على النمو ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي

روسيا- إيران- تركيا)، وضمان تواجدها وتأثيرها في المشهد العراقي لأجل غير مسمى.

الثاني: الحفاظ على أمن إسرائيل وأطلاق يدها في المنطقة كقوة عسكرية وتكنولوجية.

والهدف الثاني هو المهم في الاستراتيجية الأميركية والدولة العميقة فيها، لذلك هناك تناقض فاضح بين الخطاب الأميركي المبثوث قبل الاحتلال وبعده، من أنها تسعى لنشر الديمقراطية في العراق بدل الديكتاتورية، وأن تجعل من العراق (لؤلؤة الشرق الاوسط)، والمخرجات لأكثر من عقد ونصف (٢٠٠٣-٢٠١٩)، لا تشي بأي نجاح فيهما، فلا الديمقراطية في العراق قد تجاوزت احتفالية اجراء الانتخابات على (ما فيها من علل)، ولا تحولت إلى ثقافة وممارسة وسلوك، حتى لدى الطبقة السياسية الحاكمة (الصفوة)، ولا الدولة العراقية الجديدة استطاعت سياسياً أن تتجاوز حالة (الدولة الهشة- الدولة الرخوة- الدولة الفاشلة) (١)، وفي المجال الاقتصادي هناك تراجع مطلق في كل المفاصل والمجالات، ولولا النفط لما كان ممكناً استدامة الحياة فيه.

لذلك قبلت النخب والأحزاب والجهات طعم الليبرالية المفضية إلى الفوضى وضعف الدولة، مشغوفة بحب الوصول والتربع على سدة السلطة، من دون أية برامج لبناء دولة، فضلاً عن عدم امتلاكها للقدرات والأطر الادارية والتنفيذية، وهو ما قاد إلى توالد الأزمات والفشل، لهذا نلحظ الغياب التام للمنجز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحتى استعادة هيبة الدولة وإشاعة تطبيق القانون، هي في محنة حقيقية.

ولعل الذرائعية والتسويغ غير المسؤول مثل نذيراً باستمرار حالة اللادولة والفوضى وعدم القدرة على ضبط الأوضاع لهشاشة مؤسسات الدولة، وهو ما أشار إليه (مايلز كوبلند- لعبة الأمم)، من أن إعطاء المصريين حريتهم بسرعة، هو أشبه بترك أطفال يلعبون في الشارع تحت رحمة الظروف (٢).

جملة التراجعات التي يمكن للمتابع تأشيرها من دون عناء، مع الظاهرات التي باتت تتساكن مع الحالة العراقية من الفساد والهدر والامراض الاجتماعية الوافدة، باتت تتحرك بلا حدود ومن دون ضفاف، وهي تتكور وتتدرج لتكبر وتتسع يومياً.

إن تطبيق الليبرالية السياسية والاقتصادية في مجتمعات لم تنهياً الظروف المناسبة فيها لاستيعابها والتفاعل الايجابي معها، من شأنه أن يوصلها إلى طريق مسدود، وإن الافتتان بتجربة الغرب ليس عيباً، إلا أن هذه المجتمعات راكمت إمكانات نجاح الليبرالية بجد وسعي حثيث، على مدى زمن ليس بالقصير، فاستنبتت الزرع في غير تربته وطقسه وظروفه، ليس منجزاً يعتد به،

الاجمالي بدون جرعات الريع النفطي، أي بتعبير اخر ان الليبرالية يستلزم اعطائها بجرعات تتواءم مع طبيعة واوضاع الاقتصاد، والحال ينطبق تماماً على الليبرالية السياسية، فالمجتمع الذي عاش رديحاً طويلاً من الزمن تحت وطأة النظام المركزي وسلطة الحزب الواحد، يمكن أن يحول الليبرالية السياسية إلى فوضى نتيجة فقدان الضبط الدولاني والمجتمعي للأفراد،

والبلدان الأوروبية استطاعت أن تتجاوز الفوضى التي تركتها بعض الثورات (الثورة الفرنسية)، نتيجة ترسيخ سلطة القانون واكتمال المنظومة الحقوقية والسياسية، ثم باشرت رويداً رويداً بفك القيود باتجاه الليبرالية السياسية ومن ثم الاقتصادية، فalcرون الأربعة الأخيرة من القرن العشرين كانت مفعمة بالبناء السياسي والتشريعي والفكري لمجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

إن استجلاب مظاهر الليبرالية بلبوسها الخالي من إمكاناتها وجوهرها وتقاليدھا الرصينة، إلى المجتمعات الانتقالية أو المأزومة (مثل العراق)، من شأنه أن أدخله في دوامه إعصار من الصعب الخروج منه، طالما لا توجد في الأفق قوة مؤهلة وقادرة على إيقافه، في المجالين السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي.

لذلك يعد احداث التماثل مع الدول التي قطعت شوطاً في بناء ليبراليتها، وتلمس دروب القوة والمنعة، ضرباً من المغامرة في مستقبل المجتمعات والايال القادمة. لأن حركة التاريخ والمجتمعات ليست (انتقالات منتظمة على خط مستقيم)، وذات اتجاه ثابت.

إن القبول بالليبرالية واقتصاد السوق وفتح أبواب البلد مشرعة لكل شيء، على خلفية اسقاط النظام السابق، والبدا بعهد جديد، ومع كل الاعتبارات والافتراضات، قد أسست للمشهد الحالي في العراق، فالماضي له صورة فيما هو حاضر، وهذا الحاضر بكل ما فيه سيكون صورة المستقبل، وهذه أشبه ما تكون بحتم تاريخي.

عليه يخطأ من يظن ان البلدان المتقدمة ومؤسساتها، من غلواء الانسانية التي تؤمن بها وتحرص عليها، قد اصبحت شبه جمعيات خيرية، تعمل بلا كلل لإسعاد البشر اينما كانوا، فالولايات المتحدة عدا الجوانب الاستراتيجية لا تقيم وزناً اقتصادياً ولا حتى طاقياً للعراق، فمشروعات الغاز والنفط الصخري، كانت جاهزة قبل أن يرحل القرن العشرين، والولايات المتحدة بإمكاناتها العلمية والتكنولوجية المعروفة، على تيقن تام أنها ستصل إلى الاكتفاء الذاتي، وربما التصدير من النفط والغاز الصخري(٣)، وعندئذ لا تحتاج إلى نفط العرب والعراق.

لذلك فأن ما يشكله العراق والمنطقة من اهتمام أميركي يتمثل بجانبين رئيسيين هما:

الأول: مقارعة أدوار القوى الصاعدة والناهضة مثل (الصين-

كما إن تاريخ المجتمعات ليس مخصصاً للتجريب، نظراً للكلف الاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها، وهدر إمكانياتها وتضييع الفرصة، ومصداق ذلك هو الطروحات التي قادت بها بعض القوى السياسية التي راهنت على النظام البرلماني، ثم ذهبت للسعي بقوة لتغييره إلى نظام رئاسي، وهذا خلال عقد من زمن الإقرار على الدستور الدائم، مما يؤشر غياب الحساب والجدوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويشير الاقتصادي الأمريكي المعروف (جوزيف ستجليتز) ()، إلى أن صندوق النقد الدولي لم يحقق إلا غرضاً واحداً يسعى له، تمثل بزج الدول التي سماها (الدول المتحولة)، في أتون سياسات أدت إلى خلق فروقات هائلة في الدخل بين الفقراء والأغنياء. لذلك يمكن القول إن الليبرالية على الرغم من أنها تنهل من طروحات آدم سميث (الذي عد مصدر الثروة ينأت من الإنتاج) ()، إلا أنها تميل إلى إعادة توزيع الثروة بدلاً من خلقها، وتولي الاهتمام الأكبر (بهندسة السوق) بما يراكم الثروات الخاصة على نحو متصاعد، دفعاً لتوسيع التفاوت والطبقية بشكل مستمر ومتسارع.

وأثبتت دراساته بحجج منطقية وشواهد عملية، أن تقييد السوق أو مراقبة اتجاهاته، لا يعد شراً مطلقاً كما تزعم النيولبرالية ()، ولا سيما عند الأزمات أو عند السعي لتحقيق أهداف اجتماعية، لا يمكن بلوغها من دون تدخل حكومي قائم على الرشادة والعقلانية.

رابعاً: أثار الهوس بالليبرالية غير المنضبطة

لم تكن أدوات الليبرالية في العراق كما يزعم مريدوها (كريمة) أو (حكيمه) أو (بعيدة النظر) أو هي التي (تحسن حياة الناس)، بل هي على أرض الواقع كما يعبر عنها الناس (بخيلة) و (غير حكيمه) و (داست على أحلام العراق ودمرت أحلامهم)، في أن يروا بلدهم بعد النظام التسلسلي على الأقل بمستوى البلدان غير النفطية المجاورة، كالأردن وتركيا مثلاً. ومن مظاهر هذا التوصيف الآتي:

١. تراجع مستوى مساهمة القطاعات الرئيسية غير النفطية (الزراعة والصناعة)، في الناتج المحلي الإجمالي بعد أكثر من ١٥ سنة من تغيير النظام. إلى ما دون (١،٤٪ للزراعة)، و (٢٪ للصناعة)، وكان الأجدر أن ترتفع نسبتهما، نظراً لرفع جميع القيود التي كانت تعوق ذلك، لا سيما التكنولوجية وإمكانيات الاستثمار.

٢. أصبح العراق بامتياز دولة استهلاكية ولا توجد نسبة ذات قيمة لإمكانية الاكتفاء الذاتي من أي سلعة.

٣. المشاريع التي جرى الانفاق عليها أما فاشلة، أو أن تنفيذها كان سيئاً وبعيداً عن المواصفات المطلوبة.

٤. هناك أكثر من ٨٠٠٠ مشروع غير مكتمل، ولا توجد إمكانيات مالية متاحة لدى الدولة لاستكمالها، حتى أن بعضها

وصل مرحلة الاندثار.

٥. فقدان أثر ما بين (٢٥٠-٢٧٠) مليار دولار، والتي لن يعرف مصيرها، وما طرحه رئيس الوزراء السابق من استقدام شركات (محاسبة وتدقيق) عالمية متخصصة، لمتابعة وكشف عمليات تهريبها إلى الخارج، كانت محض تسويق إعلامي .

٦. تعمق وتجدد وشيوع الفساد في جميع مفاصل الدولة افقياً وعمودياً، مما يجعل موضوع مكافحة الفساد بالعراق يتجاوز إمكانيات (مجلس مكافحة الفساد)، لا سيما وأنه يمتد لخطوط ورموز تعد حمراء وصفراء.

٧. ازدياد الفقر (لا يقل عن ٧ مليون) والبطالة بنسبة (٣٠٪) والتهمة (التي)، بصورة كبيرة، على العكس مما هو متوقع، إذ كان مأمولاً أن يساهم الجهد الانمائي في خفض هذه المعدلات بغية السيطرة عليها.

٨. ظلت العقلية الاقتصادية لوضع الخطط الاقتصادية هي ذاتها بتوجهاتها ورؤيتها، وعدم واقعيتها، والنتيجة فشل الخطط الاقتصادية المسماة زوراً باستراتيجية التنمية، لكون هذه الأخيرة من المفترض أن تكون نتاج رؤية اقتصادية واضحة المعالم وتخضع لمناقشات ثرة وواسعة من قبل المتخصصين وحتى ممثلي القوى السياسية، لأنها تمثل رؤية ومستقبل مجتمع ولا تكون نتاج رؤية مجموعة محددة .

٩. هناك غياب تام وعدم تواشج وتنسيق بين الفريق الذي يضع البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء ووزارة التخطيط الجهة المعنية بوضع خطة التنمية، فكل فريق يعمل بمعزل عن الآخر. والسؤال المطروح من قبل العديد من الاقتصاديين العراقيين، من قرأ خطة التنمية على ما فيها من (مصائب)، من الطبقة السياسية على الأقل التي ساهمت بولادة حكومة عادل عبد المهدي؟ وما هي الملاحظات على هذه الخطة؟ كم من الوزراء الحاليين قد فهم مضامين ومفردات هذه الخطة؟

١٠. لإيقاف حالة التهلكة والتردي والتراجع نحتاج إلى قرار جمعي، يثبت الحال عما هو عليه، مشفوعاً باستراتيجية وطنية حقيقية لإعادة تعديل جميع المسارات.

١١. اتفاقات الحكومات السابقة وبخاصة حكومة (العبادي) مع المؤسسات الدولية، جمدت الأوضاع الاقتصادية ورهنتها لصالح قرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعدا ظروف انهيار اسعار النفط عام ٢٠١٥ وحرب (داعش)، لابد من التساؤل ما هي مبررات استدانة العراق، وما هي المجالات التي أنفقت عليها؟

١٢. وفرت الليبرالية غير المنضبطة في العراق، المساحة

المطلوبة (لغياب الرقابة)، تشويهه الشعار الرأسمالي العتيد (دعه يعمل ... دعه يمر) إلى (دعه ينهب ... دعه يمر).

خامساً: بدلاً من الخاتمة

لم تقدم لنا تجارب الدول النامية التي أضحت تسمى بالدول الناهضة (شبه المصنعة)، بما فيها النمر الاسيوية، وتحديدًا (الهند- الصين- كوريا الجنوبية- إندونيسيا- ماليزيا- تركيا... الخ)، أنها استعارت نماذج غربية وخضعت للمؤسسات الدولية في رسم ملامح استراتيجية نهوضها الاقتصادي، بل أن لكل دولة من دولها (أنموذج) تنموي يتلائم مع أوضاعها، وعلى الأرض فعلاً هناك رؤية وطنية مرسومة، للكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان سبر غور النمو والتقدم في مختلف المجالات، مع فرصة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى بما فيها المتقدمة.

وعليه لا يمكن استعارة نموذج تنموي أو التواكلية في بناء على الآخرين، من دون جهد وطني خالص، إن ارتهان القرار والرؤية الاقتصادية للخارج، يحمل مخاطرة كبيرة، والقبول بها يمثل مجازفة كبيرة، لأن هذه الدول (الولايات المتحدة وأخواتها) والمؤسسات التي تدور في فلك سياساتهم، بما تحمله من نظرة اقتصادية (يعدها البعض خالصة ومجردة)، إلا حال البلدان التي سبقت تجربتنا، افصح من دون أي غموض إلى أنها تحمل نهجاً ايديولوجياً واضحاً مهما جرى التغطية عليه، وبدءاً من الحاكم الأميركي إلى الآن، لم ينفك الضغط الأميركي على العراق بشتى الوسائل، وتصريح السفير الأميركي بشأن الوجود العسكري في العراق، والذي قدم فيه تهديداً مبطناً بسحب الاستثمارات النفطية من العراق، وعد بيئته غير آمنه، هو مقايضة متعسفة، وليست جديدة في تاريخ العلاقات الأميركية مع بلدان العالم.

لقد عبر عنه جورج أوريل في روايته (١٩٨٤)، بوضوح تام (ستكون أجوف، لأننا سنعصرك حتى تصبح خواء من كل شيء، ثم نملؤك بذواتنا) (٤). وهذا يتوافق تماماً مع ما قاله (وليام لوني) قائد القوة الجوية الأميركية إبان الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، إنهم يعلمون أننا نمتلك بلدهم، وأننا نفرض عليهم الطريقة التي يعيشون ويتحدثون بها هذا يمثل شيئاً عظيماً لأمركا.

لهذا اذا ما أريد إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة بجوانبها السياسية والدستورية والاقتصادية، مع احترام الليبرالية كمنظومة سياسية واقتصادية، لابد من الانطلاق في تطبيقها وفق اعتبارات مصالح المجتمع، وبالشروط التي تراكم القوة لا الضعف، مع مساحة تدخلية لضبط الأوضاع الاجتماعية، على الأقل في مرحلة محددة، يراد منها مكافحة الفساد بقوة، ومعالجة حالة التهتك السيادي للدولة، وإعتماد نفاذ القانون، وتنشيط القطاعات الاقتصادية،

وضبط درجة الحرية في انتقال رأس المال من وإلى العراق، ووضع المعايير لسياسات التحرير التجاري. والعمل بقوة على إعادة تمركز الدولة في موقعها الصحيح كضابط لتفاعلات المجتمع، حتى لا يصبح الانزلاق نحو الطرد والانفلات عن المركز أمراً حتمياً، لا تكون نتائج المرحلة السابقة تسفر عن الانتقال من رفض النظم الديكتاتورية والتسلطية (رفض النظم الديكتاتوري) إلى (رفض الدولة) (٥).

الهوامش

١- حول الفلسفة الديكارتية ينظر: كامل محمد محمد عويضة، ديكارت، رائد الفلسفة في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤١.

٢- طلب آدم سميث من اصدقاءه المقربين جداً العالم الكيميائي المعروف (جوزيف بلانك)، والجيولوجي (جيمس هوتون) وقبل أسبوع من وفاته بحرق كل مخطوطاته والبالغة (١٦) مجلداً من دون معرفتهم لمحتواها. وهو الذي أغرق ثروة الأمم بالكتابة عن منافع حرية التجارة ودعه يعمل، وقضى آخر (١٢) عاماً من حياته، يفرض قوانين الاستيراد الماركنتيلية الاسكتلندية، ويسحق المهربين، ومن المفارقة أن ملابسه كانت مهربة، وبينما كان مندداً بالتعريفات الجمركية، واصفاً السعي لتحقيق ميزان تجاري موجب بالسخيفة، ومعتبراً أن خلق الثروة لم تكن لعبة صفرية. للمزيد ينظر: مارك سكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، ترجمة: مجدي عبد الهادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨.

٣- إن فكرة (اليد الخفية) هي (استعارة لاهوتية)، كما يرى بعضهم، فيما يرى آخرون أن آدم سميث استعارها من شكسبير (الفصل الثالث من ماكبث Macbeth)، ومن المناسب الإشارة إلى أن المدافعين عن اليد الخفية، التي أضحت رمزاً شائعاً لرأسمالية السوق الحرة، ربما لا يعلمون أن آدم سميث قد استخدمها مرة واحدة في كتاب (ثروة الأمم)، وفي جميع كتبه (٣) مرات ثم زهداها. عندما يطلب ماكبث من الظلمة أن تستر على الجريمة التي كان على وشك ارتكابها، التي وردت في النص:

تعال أيها الليل الشاهد

ألق وشاحك على العينين الواهنة لذلك اليوم البائس

وباليد الدموية والخفية

أبطل ذلك الوثاق العظيم ومزقه إرباً

٤- يصل انتاج النفط الصخري إلى أكثر من (١٠) مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (١٣) مليون برميل يومياً، وهو ما سيتيح للولايات المتحدة تصدير جزء منه. والأمراً ينطبق على الغاز الصخري الذي تضغط الولايات المتحدة على الاوربيين لاستيراده

Joseph E stiglitz, Capital's Ideological Crisis, The –٩
2011-jul-11 ,economic times

١٠- لا بد من الإشارة إلى أن الأرقام متفاوتة ما بين وزارة التخطيط (١٣٪) ومجلس النواب الذي يحددها (١٠,٣٪) - موقع المجلس في ١٤ يناير (٢٠١٨)، وما بين المؤسسات الدولية وغير الحكومية أكثر من (٢٠٪)، ومن المؤكد أن معدل البطالة والفقر والتهميش هو أكبر من المعلن كما تشير التقديرات الدولية. وعموماً فالأرقام متضاربة لعدم الدقة.

١١- جورج أوريل، ١٩٨٤، ترجمة انور الشامي، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٦، ص ٣٠٢.

بدلاً من الغاز الروسي.

٥- للمزيد ينظر: جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٧-() جوزيف ستيغليز، عولمة السُّخط، جريدة العرب القطرية، الخميس، ١ شباط ٢٠١٨، على الرابط: <https://www.alarab.qa/authors>

٨- وضع آدم سميث غاية أساسية لعلم الاقتصاد، هي الوصول إلى الثروة، واعتقد أن تحقيقها يكون عبر عنصري الإنتاج والعمل، وما يساعد على زيادة الإنتاج هو التخصص وتقسيم العمل، للمزيد ينظر: كامل وزنة، آدم سميث: قراءة في اقتصاد السوق، معهد الدراسات الاستراتيجية، أربيل، ٢٠٠٧، ص ١٦.



مكافحة التطرف وصناعة بيئة طاردة للإرهاب

د. هشام الهاشمي

“

التطرف ظاهرة مركبة لها أبعادها الفكرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المسببة لها والمؤثرة على ظهورها. والقول إن التطرف قد يفضي إلى الإرهاب في حال ارتباطه بالسلوك العنيف؛ ويعني هذا أن أعمال العنف والإرهاب يمكن تجنبها في حالة مكافحة التطرف والقضاء عليه. وهو الأمر الذي يستلزم وضع تدابير وإجراءات قصيرة وطويلة المدى تستهدف كافة الفئات التي قد تكون عرضة للتطرف لضمان القضاء عليه. التطرف الديني وهو أشهر أنماط التطرف، والذي يتمثل في الانضمام للجماعات الأصولية التكفيرية، والتي تعد أبرز مظاهره رفض الانخراط في الحياة السياسية. ولا تظهر بالضرورة أي أعمال عنف نتيجة ذلك النوع من التطرف.

”



ثقافة ذات عزلة عقائدية " الولاء والبراء " عميقة البرهان والتأويل؛ لأنه كانت هناك الكثير من المحاولات التي فشلت في معالجة التطرف ومكافحة الإرهاب، سواء أكان من خلال الحل العسكري المميت أو الإصلاح داخل السجون أو التهجير بعيدا عن التأثير، بل تفاقمتم المشكلة واتسعت رقعتها بعد عام ٢٠١١، ومن هنا لا بد من وسائل علاجية واعية لتشخيص الفكر والسلوك المتطرف؛ فالوسائل التشخيصية لخطاب التطرف والإرهاب، لا بد ان تكون سابقة قبل الشروع بخطوات العلاج لا بد من معرفة نمط التطرف، أسباب التطرف، وبيئة التطرف، وعدد المتطرفين، وعلى ذلك فأنا نحتاج إلى الوسائل الآتية: دراسات وابحاث اجتماعية ودينية ونفسية واحصائية لتحديد عديد المؤمنين بالفكر المتطرف، والتفريق المتأثر من الملوث فكريا وسلوكيا، من خلال إحصاءات تقريبية.

كان الإرهاب ولا يزال من القضايا السياسية الاجتماعية التي عانت منها الشعوب والدول والأمم، وبالرغم من تغير واختلاف النظرة إليه واختلاف النظر إلى الأعمال التي تسمى إرهابا والتي لا تسمى إرهابا، إلا أن صور الإرهاب تتعدد وتتغير من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، فما يعد في مجتمع عملا إرهابيا يعد في غيره غير ذلك، وهذا بالطبع ما قاد إلى اختلاف وتغير المفاهيم حول الإرهاب، وهو ما سنلاحظه أثناء تحليلنا الفلسفي لظاهرة الإرهاب وتناميته عبر التاريخ أو ما نسميه بأركيولوجيا الإرهاب، كما نلاحظ تطور هذه الظاهرة وانتشارها خاصة في هذا العصر، عصر التكنولوجيا والانترنت، بل وظهور ما يسمى بالإرهاب العلمي التكنولوجي والبيولوجي والعابر للقارات، وارتباطه بظاهرة تعد الأداة المغذية

أما التطرف السياسي فيهدف هذا النمط من التطرف إلى تغيير، بل وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية الموجودة داخل المجتمع، فالتطرف السياسي كأيدولوجية يتحدى شرعية المعايير والسياسات الموجودة فعليا وينادي بذلك، ولكن ليس بالضرورة أن ينتهي إلى عنف.

ولم تعد الظاهرة تقتصر على جماعات محدودة، بل إن تهديدها وصل إلى أساسات الدولة والهوية، وخصوصا في مجتمعاتنا التي غالبا ما تلجأ إلى العنف في حل الخلافات، الأمر الذي يحتاج إلى حوار فكري وثقافي ومعرفي، ليس بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب فحسب، بل بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة، داخل كل بلد وعلى مستوى إقليمي لتحديد ضوابط وأسس توافقية لمواجهة هذه الظاهرة، التي لا يمكن القضاء عليها أو محاصرتها إلا بنقيضها، ونعني بذلك نشر أفكار التسامح واللاعنف وقيم العدل والمساواة والتآخي والتضامن بين الأمم والشعوب، واحترام الهويات الفرعية. ربط موضوع مواجهة التطرف ومحاربة الإرهاب بمبادئ المواطنة والمساواة، وهما ركنان أساسيان من أركان الدولة العصرية التي هي دولة الحق والقانون المستندة إلى قواعد العدل والشراكة والمشاركة. أما على المستوى الخارجي فيمكن ربطه بالمشارك الإنساني الذي يمثل جوهر المساواة بين البشر واحترام خصوصياتهم شعوبا وأقواما وأديانا ولغات وهويات وخصائص جغرافية وتاريخية.

تحتاج خطوات تشخيص ومعالجة التطرف والإرهاب إلى جهد محترف في الأداء والثقافة في التغلب على تلك الظاهرة، لأنك تواجه فكرا منظما يحمله شباب عاطفي بطاقة غضبية متعدية لا وجه له ولا مساحة جغرافية تحدد مكانه.

ومن خلال مجموعة من الآليات الضبطية لحفظ المنبر الديني من الجماعات والافراد المتطرفة، ومن السلوك العنيف، وعرقلة الانغلاق الديني بكل أشكاله، تقوية الأمن الفكري الذي يلائم القوانين والعادات والتقاليد السائدة، الحفاظ على الثوابت، احترام التعريف بالفقه الديني الشكلي التقليدي، ثم تفعيل المراقبة على الخطاب والتعليم الديني.

وقد أكد الدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس هيئة الوقف السني، أنه نفى وجود التطرف الديني في المساجد والجوامع والمدارس الدينية التابعة للوقف في عام ٢٠١٩، مؤكداً وجود بقايا أفكار متشددة غير مسموعة، وذلك بقوله "وعندنا سلفية دعوية وعلمية معتدلة ولكن ليس متطرفون تكفيريون، ونحرص إلا يكونوا عندنا نهائياً".

فترة رئاسة الوقف السني الدكتور محمود الصميدعي في المرحلة الأولى من عمليات التحرير والحرب على داعش، التي تزامنت مع السنوات الأولى لحكومة الدكتور العبادي، حيث أبانت المؤشرات التي تؤكد على تحولات كبيرة على مسار خطاب المنابر الدينية، الذي توج باستحداث قسم خاص بالوسطية والاعتدال بمشاركة البرلمان العراقي ومكتب رئيس الوزراء، والشراكة انتجت مجموعة من القرارات والنشاطات، وقد أكد العلامة الفقيه احمد حسن الطه رئيس المجمع الفقهي، منذ بداية تسنمه رئاسة المجمع، على بدعة التطرف التكفيري المؤدي إلى الإرهاب.

له ألا وهي العنف. وكثيراً ما ارتبط الإرهاب الداخلي بالدولة وسلطتها خصوصاً الأنظمة التوتاليتارية وقوانينها الاستبدادية، وهنا تقول حنة أرندت "إن مكانة القوانين الوضعية في جسم النظام التوتاليتاري السياسي لا ينفي ان يتسلط عليها الإرهاب الكلي وينتزعها باعتباره مانح الحركة التاريخية أو الطبيعية وواقعها.

الوقف السني ودوره في محاربة التطرف:

لنفادي ولادة نسخة جديدة من داعش وإخوانها والقاعدة وفروعها في المشهد السياسي والديني العراقي، بعد عام ٢٠١٧، ولسد الطريق على عودة المتطرفين الى المنابر والمساجد الذين يدعون على أن النظام السياسي العراقي غير مبني على مبادئ الحكم الإسلامي، اتخذت هيئة الوقف السني ومراكز الفقه والافتاء التدابير الخاصة بعدم "تسييس المنابر الدينية" عن طريق تكريس آليات الضبط الديني على جميع المستويات.

ثمة ثلاثة عوامل تسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار في المدن الحرة؛ أولها "وجود برامج تمكين الاستقرار ضعيفة لدرجة أنها بلا انجاز يذكر. والثاني وجود أطراف محلية مستعدة لتوظيف الانتقام والثأر، الأمر الذي يوجب عودة التطرف. أما العامل الثالث فهو وجود تيارات وقوى متطرفة انتصرت على داعش وهي تفرض هويتها على حساب هويات المتعايشة مع داعش.



الأوسع التي يمثلها التطرف الإسلامي، وتخفيف التوترات والنزاعات المدنية بين السنة والشيعة والعلويين، وحل المشكلة الكردية، وإعطاء العراق وسورية الاستقرار الضروري لطمأنة جيرانهما وردعهم في الوقت نفسه. إن الوضع المدني - العسكري الأوسع نطاقاً في العراق أقل فظاعة مما هو في سورية. إلا أنه من الواضح تماماً، مع ذلك، أن العراق لا يستطيع انتظار مثل هذا "النصر" للتعامل مع مشكلاته الداخلية. وأن أي "نصر" كهذا قد يجعل التوترات بين دراسات مترجمة الاستقرار في العراق و"الحرب على داعش" السنة والشيعة، والعرب والأكراد، أكثر سوء، حتى إذا تحقق النصر بطرق لا تمنح السنة العراقيين مستقبلاً واضحاً وتجعل من هزيمة داعش عملية تحرير حقيقية تؤدي بدلاً من ذلك إلى مزيد من سوء معاملة الشيعة للسنة، وتكون بداية لصراع على الأراضي حول حجم مناطق السيطرة الكردية وصلاحيات حكومة إقليم كردستان. كما أن العراق لا يستطيع تشكيل قوات أمنية فعالة أو نوع حقيقي من حكم القانون من دون التصدي للانقسامات الطائفية والإثنية التي تمزق البلاد. لن تستطيع أي حملة جوية أميركية، أو مهمة تدريب ومساعدة، أو مجموعة مختلطة من المستشارين القتاليين، تحقيق نجاح دائم إذا ظل العراق منقسماً إلى قوات عسكرية وشرطة يهيمن عليها الشيعة، و"ميليشيات" شيعية، وقوات كردية منفصلة، وخليط ضعيف من القوات القبلية السنية ينحصر نشاطها في غرب العراق.

معركة طويلة الأمد من أبجدياتها أن هذه المعركة لها من يؤيدها ومن يرفضها ومن يسكت عنها، والأجدر الإلتفاف فقط للعمل لتحقيق الهدف.

من الصعوبة الحديث عن صناعة الثقة داخل مجتمعات غير متصالحة مع واقعها، وتزداد المشكلة حينما تقوم أطراف باستدعاء خلاف الماضي ليفسدها به المستقبل!

إشكالية بناء الثقة تكمن في كونها عملية "فكرية" مُعقّدة، فليست القضية صراع أطراف وصدام "حلبة مصارعة" إنما يقوم على محترفين يتقنون فن التغيير والبناء.

الخطاب الديني المتشدد "المجتمعات الجاهلة" موجّه إلى الشباب بالدرجة الأولى، ويعمل على صناعة عقول متطرفة يكون نتائجها عدم الثقة بالآخر الشريك، ويأتي التخلّص منه أولوية قصوى.

التنظيمات المتطرفة توظف مفهوم "الحرب على الدين" ضد أي مشروع لصناعة الثقة في سبيل كسب التعاطف معها من خلال هذه المفاهيم الكثيرة التي تروجها!

في هذه المهمة الصعبة تأتي الحاضنات أحد التحديات الكبيرة أمام

من أجل ضبط أكثر للخطاب الديني السني، وقطع الطريق عن الخلايا الإرهابية التي تنشط باسم الدين السني، و تنشر أفكاراً متطرفة، من شأنها تدمير الأمن الوطني والمجتمعي، عملت مؤسسات التعليم الديني التابعة للوقف السني والمجمع الفقهي في هذه المرحلة انطلاقة حقيقية من أجل تجاوز الثغرات والخواصر الهشة داخل حقل التعليم الديني، و تأسيس سياسة خطاب ديني وسطية، ينتج عنها وضع استراتيجية ترشيد الخطاب الديني بالعراق المتضمنة، بحسب البرنامج الخاص بالوقف السني، لثلاثة خطوات، لتأهيل وترشيد الخطاب الديني وتحديثه .

وتتلخص هذه الخطوات الثلاثة في: خطوة هيكلية المؤسسات الدينية القديمة، خطوة التشريعات القانونية الملائمة لتأطير الشرعية بضوابط وإجراءات إدارات الوقف، وخطوة اصلاح التعليم الديني. حيث تهدف هذه الخطوات إلى:

- ١- تفعيل برامج توجيه وضبط الخطاب الديني نحو الوسطية والاعتدال.
- ٢- تحميل الخطباء والفقهاء والدعاة والوعاظ مسؤولية ضبط الأمن الفكري المعتدل للمؤمنين.
- ٣- عزل الخطاب الديني عن الخطاب السياسي.
- ٤- تقوية المجمع الفقهي السني كمرجعية دينية عليا للسنة في العراق.
- ٥- تنمية المهارات الفكرية والإدراكية لخطباء المنابر وطلاب العلم الديني من خلال الدروس التربوية والتعليمية.
- ٦- إرشاد وتوجيه الخطباء والطلبة في الاستخدام المعتدل للمنابر والمدارس في التواصل مع البيئة المجتمعية المتدينة.
- ٧- نشر ثقافة الاهتمام بالمرجعيات الدينية والفقهية المعتدلة وعزل المرجعيات المتطرفة في بناء علاقات التواصل بين الدعاة والفقهاء والمجتمع.
- ٨- إنشاء مدارس وقنوات إعلامية وإذاعية تهتم بنشر الوعي الديني المعتدل.
- ٩- إجراء دراسات وابحاث ونشر كتب ومقالات أكثر عمقا لمجابهة التهديدات والتحديات.

صناعة الثقة ومحاربة التطرف:

إن داعش يمثل تهديدا حقيقيا باتم معنى الكلمة. وفي الوقت نفسه، فإن اهتمام الولايات المتحدة وقوى خارجية أخرى يتوقف أحيانا عند داعش، كما لو أن شكلا ما من "النصر" العسكري على داعش سيمكّن القضاء على مجموعة التهديدات

أن الحكومات العراقية ما بعد ٢٠٠٣ والتي أهملت الاعتناء بالأمن الفكري، ولهذا وجوب التركيز على سياسات التعليم والتربية في التنشئة الاجتماعية، وخاصة الأسرة ووسائل الإعلام المختلفة في غرس مفهوم الوطن خاصة بين أفراد المجتمع حتى يمكن الحد والتصدي لكل الظواهرات التكفيرية والسلبية ومنها الداعشية بأشكالها المختلفة.

هناك ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء والهوية، وضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات والتنوع، والمشاركة في خدمة التعايش والتسامح، ومعرفة الحقوق والواجبات. وضرورة دولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الديمقراطية في تداول الحكم.

والقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالمواطنة، كالوطن والوطنية والتربية الوطنية والمواطنة. والوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، من خلال بعض التجارب العالمية. طلب النصيحة من علماء الاجتماع والنفس والمختصون بطرائق التدريس للتوصل الى تصور مقترح لتربية المواطنة ملائم للبيئة العراقية المعقدة.

وأما عن مستقبل التعايش بالإكراه مع احتلال داعش، وأهمية اعتماد برامج مدروسة لإعادة دمجهم في المجتمع، فإن الدمج يحتاج إلى وقت، ولن يتم بين يوم وليلة، ولكن على أنوات الحكومة ومؤسساتها السعي إلى المساهمة في إصلاح من تأثر منهم بالداعشية من خلال تحقيق عدة أهداف تنطلق من حالة المصالحة المجتمعية الجادة وليس من حالة العزل والتصنيف غير المدروس، يأتي في مقدمة هذه الأهداف الإصلاح لمنظومة التعليم الديني وترشيد الخطاب الديني وتشخيص الفكر المتطرف وعلاجه.

حال الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي الذي يعيشها العراق في السنوات الأخيرة، والخصومة على أي قرار سياسي ذات صبغة وطنية، والمماطلة في التصويت عليها حتى أمام استحقاقات مهمة وملحة، يتكشف ذلك بوضوح في الموقف من ملف المصالحة المجتمعية، وهو واحد من أكثر الملفات حساسية في العراق طيلة عقد من الزمن، ومنذ عام ٢٠٠٧، حيث توالى الأعمال ذات الطابع العنيف بين الموالين للحكومة والعملية السياسية، وبين جماعات ومنظمات معارضة، كلها تحمل السلاح بالاعتماد على الرؤية الإسلامية.

ملف المصالحة المجتمعية حتى الآن غير ناجح بدرجة معينة، ومشكلته أنه غير محمي بأي قرار قضائي أو وضع قانوني، مثله مثل الكثير من القرارات والقوانين المصرية في العراق اليوم، بفعل ترهل الإرادة السياسية وتردها وتخايرها مع الدول الكبرى والإقليمية. والتصدي للإرهاب يتطلب من الجميع وقفة جادة على كافة الأصعدة وهنا يقع الحمل الأكبر على عاتق الإعلام التقليدي والبديل في توجيه

العاملين في بناء الثقة، فهي تأخذُ وضعاً هولامياً يتطلب الكثير من الجهد.

بناء الثقة؛ أن تفهم ما يدور في عقول الجماهير من خلال "الرأي" وليس من خلال "مدونات الكتب"، ففهم طريقة التفكير أولى من قراءة نتيجته.

محاولات لتأكيد أو نفي أو تغيير محطات فكرية لدى الجمهور من خلال "التحاور"، وهذا بحد ذاته "مشروع قائم بذاته".

بناء الثقة؛ وجود شخصية/شخصيات لها كاريزما العمل الميداني ومخالطة الجمهور والصبر عليهم، يمكن أن تُقنع الجمهور بأفكارها بطريقة تفاعلية وجاذبة، وهي تختلف عن النخب والرموز التي لا تخالط الجمهور.

أولى خطوات بناء الثقة إيقاف روح "الانتقام والكراهية من الآخر" التي هي دافع للانضمام لجماعات التطرف يكون بتفعيل القوانين التي تعزز من الحقوق الفردية.

كلما كانت الخلفية الثقافية للأفراد بأي مجتمع هشة وتميل إلى العزلة فإن هؤلاء الأفراد يكونوا صيداً سهلاً في التجنيد لجماعات التطرف المعادي لبناء الثقة!

دعوات غريبة ما يُطلق عليه "التراث الإسلامي" قد تكون خطوة نحو المعالجة، أو فلنقل إصلاح لفهم النص، وربما تكون فعالة لو تم اختبارها والتأكد من ذلك، إلا أن "التصالح" مع الماضي -أيًا كان- خطوة أكثر قابلية لدى الجمهور، إذ لا يُفرض عليه القبول أو الرفض بقدر قناعته بوجوب تجاوز المرحلة.

لا بأس بالقول بأن الجماعات المتطرفة خرجت من الديانة الإسلامية بفهم خاص للنصوص أو المواقف الخاصة بالرسالة الإسلامية، هذا الاعتراف المبدئي سيساعد في وجود قراءة هادئة للمشكلة بدلاً من التهرب منها. الوقائع كلها في العصر الإسلامي المبكر تؤكد وجود مفاهيم متصارعة حول النص، علينا أن نملك الجرأة.

لمراجعة المناهج التعليمية التربوية والمواد الثقافية في مرحلة ما بعد هزيمة داعش عسكرياً، أمراً ضرورياً ضمن برامج الأمن الفكري، وقيمة هذه المراجعة لا تقل عن قيمة المصالحة المجتمعية، والتأكيد عليها من خلال اعتماد المنظمات ومراكز الدراسات الدولية التي تخصصت بمثل هذه الموضوعات.

الدراسات التي تحتاج إليها المجتمعات المختلطة وتحقيق الأمن الفكري أحوج ما نحتاجه في واقع العراق في الوقت الحالي والتالي. وأن غرس مفاهيم المشتركات الوطنية مطلب عراقي يجب تفعيله، وإشاعته بين أفراد المجتمع عامة وخاصة المناطق المختلطة دينياً وقومياً من أجل القضاء على بعض الصور السلبية الشائعة وخاصة التي صاحبت احتلال داعش ومنها افكار وسلوك الدعشة.

اللاكتراث من المتوقع أن تشهد تغيراً هائلاً في الأشهر القادمة، خاصة مع اقتراب انتخابات مجالس المحافظات والأحزاب السنية لن تكتفي بدور المشاهد في الوقت القادم مع انصهار أجزاء كبيرة من مكوناتها السياسية مع الأحزاب السياسية الشيعية في نينوى وصالح الدين وديالى.

لذا وفي ظل المخاطر الكبيرة التي تشهدها أرياف المدن السنية، فمن المتوقع أن يتغير الموقف السياسي الذي اتخذته القيادات السنية سابقاً بتقاسم المناصب الحكومية واللجان البرلمانية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن موقف البيت السياسي الشيعي بكلا طرفيه تجاه القيادات السنية السياسية أو "سنة الإصلاح وسنة البناء" أصبح أكثر وضوحاً وشفافية بعد التوافق على تحاصص حكومة عادل عبد المهدي. أخذاً في الاعتبار أن أغلب زعماء البيت السياسي الشيعي الذين يعملون مع لجان التفاوض على المناصب الحكومية أصبحوا ينظرون إليهم على أنهم أصبحوا زعماء ضعفاء وغير فاعلين، وقد دعم من هذا التوجه انقسام سنة البناء على اختيار محافظ جديد لنينوى، لكن يظل "الفساد" التهديد الأكبر على مشاريع اعمار وتمكين الاستقرار للمدن المحررة أكثر من داعش، فالأخيرة لم تتمكن من الحصول على تأييد العرب السنة خلال العام الماضي، منذ هزيمتها نهاية عام ٢٠١٧، في حين استطاع "الفساد" القيام بعقود فاسدة واخذ الاتاوات عرقلة تنمية المدن المحررة، بحيث يمكن القول إن الاكتفاء بإعلان التحرير والنصر العسكري محاولة يائسة لمكافحة عودة "أسباب قيام داعش" في المدن المحررة مع بقاء كافة أسباب صعود التطرف، إن التساؤل عن مستقبل تنظيم "داعش" ومشروعه لإقامة خلافته في غرب العراق، يتطلب الإجابة أولاً عن الأسباب التي جعلت الفساد والمظالم يلعبان دوراً حيوياً في تحول ولاء سكان المنطقة، ويمكن إرجاع ذلك لسببين، الأول فقدان الثقة بين رجل الأمن وبين السكان، الأمر الذي يؤدي لإثارة النزعات الدينية والقومية، والنظرة العدائية لأصحاب الديانات والقوميات الأخرى، وقد دعم ذلك الاتجاه وجود فصائل مسلحة تستحوذ على الاقتصاد المحلي خاصة في جنوب وغرب نينوى، لاسيما في ربيعة وسنجار والبعاث والحضر، خاصة مع تواطؤ فصائل مسلحة كردية من جنسيات غير عراقية في بعض هذه الصفقات الاقتصادية على حساب العشائر العربية والتركمانية والجماعات المستقلة من الأيزيدية، وهو ما أوجد شعوراً لدى الأهالي بأن وجودها موضع تهديد مستمر.

السبب الثاني هو الخطاب الضعيف الذي تقدمه القيادات السياسية السنية، فضعف خطابها عن العدالة الانتقالية وحقوق المكون، هو ما أفرز تداعيات داخلية وخارجية، منها توفير الأرضية المناسبة

رسائل إرشادية حول خطر التطرف عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ولابد من إنشاء مركز إعلامي جامعي افتراضي يمارس من خلاله طلاب كليات الإعلام العمل الصحفي الإلكتروني في هذا المجال تحديداً يتضمن الرد على إصدارات الفكر الديني المتطرف وأنصارها وتفنيد ما يرد فيها بنفس الأسلوب والطريقة، حيث كل جامعة من الجامعات العراقية بإمكانها تدريب ١٠٠ طالبة وطالب ومن ثم تقوم بتكوين فريق إعلامي داخلي يمارس العمل الصحفي الإلكتروني في هذا المجال ويقوم بإرسال المادة المعدة (مقروءة أو مسموعة أو مرئية) إلى المختصين لإعطاء الأذن بالنشر وهكذا.

وانشاء وحدة استجابة سريعة عالية التدريب والخبرات، لديها القدرة على مواكبة الأحداث والرد عليها في وقت سريع، ثمرات هذا الوحدة كثيرة بالإضافة إلى مهامها الإعلامية المتمثلة في مواجهة إعلام الجماعات المتطرفة وفروخها بتنمية ثقافة العمل الجماعي وروح الفريق الواحد بين طلاب الكليات الإعلامية والتنافس بين المراكز الأخرى وهذا التنافس بالمقابل سيعود على الصالح العام.

وضرورة تصميم دورات تدريبية للطلاب المتطوعين لتوعيتهم ببعض المفاهيم الهامة والتي منها: ضرورة الاهتمام بكل ما ينمي الفرد فكرياً وثقافياً بجانب التحصيل الأكاديمي.

حث الطلاب على الاستفادة مما هو متوافر في المكتبات بخصوص قضايا نبذ التطرف الفكري العنيف والتأثيرات السلبية لبعض وسائل الإعلام والقنوات الفضائية. وتحفيز الطلاب للاطلاع على دراسات تشخيص الفكر المتطرف.

والتشجيع على انشاء منصات للتواصل الاستراتيجي والحوار المجتمعي؛ هدفها تفعيل لغة التعايش والتسامح في مجالات مشتركات الحوار الوطني، فمنها الثقافي ومنها المجتمعي ومنها السياسي وتكون للمنصات علاقات بالجهات المحلية في المحافظات العراقية، كالجامعات ومراكز البحوث والمراكز الثقافية والاقواق وسائر المنظمات التي تخدم أهدافها، وتشمل نشاطاتها النشر في مواقع التواصل والكتابة والمحاضرات والمنتديات والزيارات الميدانية للمدارس وغيرها، وتكون لها مكتبة خاصة لكنها تستفيد من كل المكتبات المحلية.

الاستقرار الاقتصادي وعودة التطرف:

لا يقف المسيطر السياسي الشيعي على مسافات متساوية من أطراف النزاع المختلفة التي تنشب في البيت السياسي السني، وأن برغماتية القرار السياسي السني لم يمكنها أن تركز في البداية على التطورات التي تشهدها مجتمعات المدن المحررة، لأنها كانت تعلم أن تلك التطورات لن تؤدي إلى أي نفع حزبي، لكن سياسة

والمعنوية، قد نوقشت على نطاق واسع لدى البرلمان السابق وحكومة العبادي في بغداد، ولقد دعم الدكتور العبادي فكرة أن التعويضات على الضرر ضرورية لتعويض المتضررين عن خسائرهم وخاصة الموالين والمتعاونين مع القوات المحررة، لكن التدهور الاقتصادي عطل هذا الخيار.

أن تفعيل برنامج صناعة "بيئة طاردة للإرهاب والتطرف" المعتمد في بعض مدن سهل نينوى استطاع أن يخفف من حدة أزمة البطالة المنتشرة في المجتمعات المحررة وإعطاء جزء من الحق الضائع للعاطل عن العمل، وقام البرنامج بدمج العاطل عن العمل في القطاع الخاص والمهن الصغيرة في حين لم يستطع البرنامج فتح آفاق جديدة للعاطلين عن العمل في مدن سنجار وتلعفر والبجاء والقائم والمقدادية بسبب عدم وجود بيئة آمنة لتنفيذ البرامج وقد سجلت بعض التجاوزات على الجهات المانحة فيما يخص الرشوة أو التهديد من قبل مجاميع مسلحة موالية للحكومة، لأنها تريد أن تكون وحدها من يختار المستفيدين من البرنامج.

إن تفشي ظاهرة البطالة في أي مجتمع من المجتمعات تعد ظاهرة مرضية خطيرة يمكن أن تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي، الأمر الذي يدفع الحكومات والمنظمات الأهلية للعمل من أجل معالجة هذه المشكلة عن طريق خلق فرص عمل، وتقديم المساعدات المادية والعينية، وتقديم الخدمات الاجتماعية المجانية ولو مدة مؤقتة للعاطلين عن العمل.

وكانت داعش قد أعلنت عن غزوة "الثار لولاية الشام" وبدأت بسلسلة من العمليات الإرهابية المنسقة وإن كانت تقليدية غير نوعية، والوسائل المستخدمة محلية وبدائية، لكن هذه الأعمال الإجرامية التدميرية بهدف القضاء على استمرارية الاستقرار النسبي في مناطق كثيرة منها القائم والكرمة وبهرز وخانقين طوزخورماتو والطارمية.. والحرص على عدم استفادة السكان من برامج الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي المهمة والحساسة، وكذلك افساح عودة الاعمار والبنية التحتية بصفة عامة بالإضافة إلى العمل على تحطيم مقومات نهوض تلك المدن مستقبلاً. وما يلاحظ على الأعمال الإجرامية لتنظيم داعش في الأسبوع الماضي أنها كانت انتقائية وانتقامية وخاصة على قوات الحشد.

وقد توسع التهديد الإرهابي في منطقة غرب العراق ومناطق حميرين وشمال شرق ديالى وتزايد حسب تدهور علاقة التفاعلات السياسية والاقتصادية كما ارتبط بالأساس بالنزاعات والتوترات في الحكومات المحلية وصفقات الفساد والخصومات على شراء المناصب الوزارية، فتطور الفعل الإرهابي في الشهور الماضية في تلك المناطق جاء نتيجة للتناقضات الحاصلة في العملية السياسية،

لـ"داعش" واخواتها، ليمكننا من التجنيد الوظيفي للذين يشعرون بغياب العدالة في تقسيم الثروات والسلطات وفق القانون والدستور، وبالتالي يزداد شعورهم بعدم الأمان.

كما أن تفشي الفقر والبطالة والتهجير القسري ومنع عودة النازحين، وفشل الحكومات المحلية في تطوير وتحديث برامج تمكين الاستقرار الاقتصادي، يزيد من تهديدات "داعش"، بالإضافة إلى زيادة الضغط النفسي جراء سياسة الحكومة الاتحادية تجاه الموازنات المالية الخاصة بالحكومات المحلية، خاصة فيما يتعلق بقضية اعمار وتعويضات المدن المنكوبة.

صعود تنظيم داعش سوف يعتمد على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أكثر من اعتمادها على الاعتبارات الدينية والطائفية. وإذا نجحت قيادة الأحزاب السنية في الشهور القادمة في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين فإن التطرف سوف يتوارى بدرجة كبيرة جداً.

الحل: بيئة طاردة للإرهاب والتطرف..

جهود القوات المشتركة العراقية في غرب العراق عامة ومدن الحدود خاصة تهدف إلى تمهيد الطريق إلى فتح المعابر البرية وتأمين المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر بمشاركة معظم أصناف القوات المسلحة. ويبدو أن خيار الوصول إلى تمكين الاستقرار المجتمعي والاستتباب الأمني في تلك المناطق بدأ أكثر صعوبة بعد هزيمة داعش في الشرق السوري، لذلك بقيت هناك إمكانية لاستخدام القوات المنطقية بعد اعدادهم وتدريبهم وتجهيزهم للوصول إلى مرحلة الاعتماد على انفسهم بأنهاء ملف العمليات الإرهابية، ويبدو أن هذا الطريق كان أكثر سهولة وتكاليفه معقولة بالنسبة للحكومة العراقية، لأنها كانت ترغب بربط الأمن بالقرار المجتمعي الميداني، وعلى هذا الأساس بدأت القيادة المشتركة العمل من أجل دعم القوات المنطقية في مدن الحدود مع سورية على أمل أن تجد حلاً للعمليات التعرضية المستمرة والمفاجئة يساعدها على تنفيذ برامجها في عودة النازحين وحياء الطرق التجارية الدولية، وللحيلولة دون أي نفوذ أو توسع إرهابي في المنطقة.

كانت مسألة عودة الألوف من عوائل داعش الذين لم ينظموا إلى داعش ولم يشتكي عليهم أحد بالحق الخاص ولم يتورطوا بدماء الأبرياء مسألة مطروحة من قبل أحزاب سياسية وناقشتها اللجنة البرلمانية المختصة، وظل الأمر بين أخذ ورد حتى نظمت الانتخابات في أيار، مايو ٢٠١٨ وأهمل الموضوع بدون قرار بالرفض أو الموافقة المقيدة.

أما بالنسبة للتعويضات عن اضرار العمليات الإرهابية المادية

المتحدة بالتنسيق مع غيرها من أدوات القوة الوطنية للحفاظ على بيئة سليمة وأمنة، أو إعادة تأسيس هذه البيئة، وتوفير الخدمات الأساسية الحكومية وإعادة إعمار البنية التحتية في حالات الطوارئ، والإغاثة الإنسانية، ويمكن أن تجرى عمليات تحقيق الاستقرار في دعم من الدولة المضيفة أو الحكومة المؤقتة أو كجزء من الاحتلال عندما لا توجد حكومة..

الخاتمة:

أن البعض لم يزل يرفض مفهوم "البيئة الحاضنة"، فإن مزيداً من الباحثين أصبح يراه أخطر من الإرهاب نفسه. والمفهوم لم يزل مطاطاً ولم يستقر بعد، وذلك على الرغم من أن تجربة انتقال تنظيم القاعدة إلى أفغانستان منذ عام ١٩٩٦ بما وفرته من "ملاذ آمن"، كانت أهم أسباب امتلاك "القاعدة" لهذه القدرة الهائلة آنذاك. وقد لفتت تجربة القاعدة بشكل غر مسبق النظر لقضية البيئة الحاضنة للإرهاب، فظهرت أدبيات تستهدف تعريف الظاهرة على نحو أوضح وقرأة تجاربها السابقة باهتمام أكبر، على قاعدة أن تهديد الإرهاب "ظاهرة سياسية"، وأن فهم جذوره السياسية شرط لهزيمته. وبات مدخل البنية النفسية أو المكون النفسي/ العقدي للفرد الذي يمكن أن يكون فرداً في بيئة داعمة، يكتسب اهتماماً متزايداً بعد أن كان البحث فيما هو تنظيمي أو فقهي يحوز الوزن النسبي الأكبر.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية وسوء الخدمات وارتفاع نسب البطالة والفقر والصراع الأمريكي الإيراني في الميدان العراقي، وبناء على ذلك تؤكد دراسات خاصة بشأن العراقي بأن منطقة غرب العراق سوف تصبح المجال الرخو والخصب لنمو وتطور الإرهاب خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الداعية لتنامي البيئة الوظيفية والمتخادمة مع شبكات الإرهاب، كما تواجه المنطقة تحديات كبيرة بغض النظر عن التهديد الإرهابي، خاصة التطورات والتراكمات الحاصلة والعنف البنيوي القائم في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك منذ اعلان النصر العسكري على داعش، ومنذ انكشاف العجز الاستخباراتي في القضاء على فلول داعش منذ قرابة عام ونصف، وبعد إحصاء تقريبي للأفراد في تلك المناطق تبين بأن تعداد الفلول الإرهابية في تزايد داخل المناطق المفتوحة والمهجورة، قرابة ٣٠٠٠ إرهابي محترف وعقائدي وخبير في التكيف مع ظروف العيش في الصحراء والبادي والتلال وهذا ما سيرهق القوات المسلحة التقليدية ودوائر المعلومات، مالم يتم اكمال برامج صناعة بيئة طاردة للإرهاب والتطرف.

مصطلح "عمليات الاستقرار" هو مفهوم غير دقيق، إذ أنه يمكن أن يكون شمولياً أو استثنائياً، وذلك اعتماداً على كيفية استخدام هذا المصطلح، يصف الدليل الميداني للجيش الأمريكي (إف إم) ٣-٠ لعام ٢٠٠٨م، عمليات تحقيق الاستقرار على أنها: شاملة لمختلف المهام العسكرية والمهام والأنشطة التي تجرى خارج الولايات



- ينظر: علي حرب، الإرهاب وصنّاعه، المرشد- الطّاغية- المثقّف، ط 1، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون- بيروت، 2015
- ٤- شعبان، عبد الحسين "التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية: مع إشارة خاصة إلى العراق" المستقبل العربي، ٢٠١٧، المجلد ٤٠، العدد ٤٦٣، ص ١٣٥-١٤٤.
- ٥- ينظر: بو السكك، عبد الغني، "العنف والإرهاب من منظور فلسفي"، ٢٠١٧، العدد ٥٠، ص ٢١٠-٢٣٣.
- ٦- ينظر: انظر: هيثم مناع، خلافة داعش من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم، المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، الجزء الأول، على الرابط: <http://sihr.net/wp-content/uploads/2014/07/DAEESH-first-part1.pdf>
- ٧- من كلمة له في ورشة بناء الوطن والمواطنة، إسطنبول عام ٢٠١٨.
- ٨- ينظر: كوردسمان، أنتوني، «الاستقرار في العراق والحرب على داعش» سياسات عربية، ٢٠١٥، العدد ١١، ص ١١٥-١٢٧.
- ٩- ارتكز عدد من آراء الباحثين والكتاب الغربيين على السيناريوهات المقبلة للحرب ضد «داعش»، وذهبت تحليلات مختلفة إلى التعامل مع هذه القضية وإلقاء الضوء عليها بصورة كثيفة، ما جعل قضايا أخرى ونطاقات أخرى لصراعات متفجرة في مرتبة تالية من درجة الاهتمام، ومنها اتساع دائرة العنف في ليبيا، وكذلك تجدد الصراع الأهلي المذهبي في اليمن، ومن ناحية أخرى لم تتطرق أغلب التحليلات في هذه الفترة إلى أثر الحرب ضد التطرف السني على العلاقات الإيرانية الغربية، خاصة فيما يخص قضية الملف النووي وغيره، حيث إن إيران ستشارك على نحو مباشر في الحملة على داعش» الموجود بالقرب من حدودها وتهدد حليفها في بغداد.. انظر: العربي، محمد مسعود، «من القاعدة إلى داعش: حسابات الحرب الثانية ضد الجهادية العالمية»، اتجاهات الأحداث، ٢٠١٤، المجلد ١، العدد ٣، ص ٨٤-٨٧.
- ١٠- يُنظر: احمد سيد النجار، نكبة العراق، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٩.
- ١١- ويبقى التحدي الأهم لآليات المصالحة هو رفض الأطراف المسيطرة من العشائر والفصائل المسلحة لهذه الآليات ورفضهم لها، بل ومقاومتهم لعملية الإصلاح المؤسسي الأوسع التي ترتبط بالعدالة الانتقالية، فالدولة لا بد من أن تكون لديها القدرة على محاسبة الخارجين على القانون والرافضين للمصالحة المجتمعية، أو إقناعهم بأن البديل مكلف للمجتمع. وقد استطاعت لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية، إلى حد كبير الاستجابة لهذا التحدي.
- ١٢- ويعني ذلك أن الحديث عن مصالحة مجتمعية في العراق يحتاج إلى عملية تفاوضية تدشن عملية تحول ديمقراطي

تطرح ديناميات إعادة الاعمار التي تشهدها المدن المحررة من احتلال داعش والإشكاليات المرتبطة بها العديد من القضايا اليوم، حيث إن تمكين الاستقرار المتزامن والمتلازم لكل من الفساد والمظالم، الذي صاحبه مجموعة من المشاكل تتمثل أساساً بتزايد نسب البطالة والفقر والعنف... إلخ، جعل مجموعة من المهتمين يتساءلون حول مدى عمق الارتباط بين عودة الإرهاب والفساد من جهة أولى، والتأثر من سكان تلك المدن من جهة أخرى، والمشاكل التي تعرفها المدن العراقية الأخرى من تردي الخدمات من جهة ثالثة.

كلما اندمجت مسارات التحول الديمقراطي في بنية واحدة، على الأقل، من البنى الفرعية الثلاثة للديمقراطية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)، كلما أصبح النظام السياسي في حالة عدم انسجام بنيوي، وتصبح الدولة بمثابة البيئة الملائمة للنزاع الداخلي.

- إذا تم وضع مشاريع إصلاح ديمقراطي على مستوى البنى الفرعية الثلاثة للديمقراطية، فإن النظام السياسي سيكون في حالة انسجام بنيوي، ويوفر البيئة الملائمة لتسوية أو حل النزاع. قمنا بتفكيك الفرضية الأولى إلى فرضيات فرعية تساعد على اختبارها:
- ١- إذا حدث تحول ديمقراطي في المجتمع المدني للنظام ولم يحدث تحول في جهاز صناعة القرار، فإن مشكلة توازن القوى بينهما تخلق بيئة ملائمة لحدوث نزاع داخلي.
- ٢- إذا لم يحدث تحول ديمقراطي في البنية الاقتصادية للنظام السياسي، فإن اقتصاد الريع سيؤدي إلى نزاع داخلي، بضعف القدرة التحويلية واستجابة النظام لطلبات بيئته الداخلية عند الأزمة.
- ٣- إذا لم يحدث تحول ديمقراطي في البنية الثقافية للنظام السياسي، فإن مشكلة الهوية ستؤدي إلى نزاع داخلي، بظهور فواعل بهويات موازية للهوية الديمقراطية.

الحواشي

- ١- سارة يحيى، ماهية التطرف، أماطة، أسبابه " اتجاهات الأحداث، ٢٠١٥، العدد ١٤، ص ٣-٥.
- ٢- يُنظر: يونس زكور، مفهوم التطرف وعلاقته بالإرهاب، شبكة النّبأ المعلوماتية، 14 ديسمبر 2006، موجود على الرابط التالي: <http://annabaa.org/nbanews/60/467.htm>
- يقدم علي حرب- مثلاً- قراءة تربط بين الإسلام والإرهاب على المستويين (الفكري والمجتمعي)؛ المستوى الأول: يبرز من خلال إيمان أتباع الدين الإسلامي، بأنهم أصحاب دين مقدس ينطق بالحقيقة المطلقة والنهائية، وهو ما يؤدي إلى إنتاج التعصب والتطرف والعنف، أمّا المستوى الثاني: فيبرز فيما يمثله المجتمع الإسلامي من بيئة حاضنة يتحرك فيها النشاط الإرهابي.

حراك وإما سوف يحيك المؤامرات ويقتل الأمريكيين في جميع أنحاء العالم وفي عقر دارنا. وبمحاربة هؤلاء الإرهابيين في العراق فإن الأمريكيين يدحرون تهديدا مباشرا للشعب الأمريكي». انظر: القاعدة بعد ابن لادن. مركز المسبار للدراسات والبحوث. ٢٠١٢. ص ١١.

١٧- ولقد ضم الصراع في العراق بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٣ طرفين: طرف «المنتصرين» أو من يعتقدون أنهم منتصرون. ومن ثم فهذه هي اللحظة التاريخية التي لن تتكرر لتثبيت مطالبهم القومية والمذهبية. بل وحتى التاريخية (الشيعية والكرد); وطرف «المهزومين» الذين وجبت معاقبتهم لتماهيهم مع «الدولة المنهارة» السنة العرب. وقد كرس طريقة تعامل الأميركيين مع السنة بوصفهم «أقلية». شكل هذا الصراع ليتحول إلى أمر واقع. ومن ثم. فإن عملية بناء الدولة ككل كانت نتاجا لتوازن قوى «مختل». في لحظة هيمنة «المنتصرين». وتهميش «المهزومين». وكانت النتيجة أن «المهزومين» ظلوا ينظرون إلى السلطة القائمة بوصفها غلبة «رؤى» معينة تبرز تأويلا محددا لتاريخ العراق الحديث. وليس بوصفها «سلطة» ذات مشروعية يعترف بها الجميع. ومثلة للجميع. وأنها في النهاية سلطة مستمدة من الشعب بجميع مكوناته وطوائفه. لقد كانت مقولة «الأقلية السنية» جزءا من محاولة رسمية أميركية من أجل تكريس فكرة أن النظام الحاكم في بغداد ليس شموليا. ودكتاتوريا. وعدائيا وحسب. ولكنه يمثل الطائفة السنية حصرا. وهي أقلية ديمغرافية تحكم الأكثرية الديمغرافية الممثلة في الشيعة. على سبيل المثال لا الحصر. حدث تقرير نشرته الجامعة الأميركية في واشنطن قبيل الحرب. عما أسماه «تكريس السلطة العربية السنية» في العراق. وحدث بربر في مذكراته عن توزيع العراقيين. شيعة يشكلون ٦٠٪ من مجموع السكان. وكرد يشكلون ٢٠٪. و«أقلية سنية عراقية تشكل نحو ١٩٪ من مجموع المواطنين العراقيين وقد ظلت تسيطر على المجتمع العراقي» وحدث عن الجيش العراقي بوصفه مكونا من ضباط سنة يمثلون الأقلية. وجنود شيعة يمثلون الأغلبية. وحدث تقرير بيكر - هاميلتون الذي صدر في عام ٢٠٠٧ صراحة عن أغلبية شيعية وأقلية سنية. يُنظر: يحيى الكبيسي. تقييم حالة: العراق الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٣). ١٨- ينظر: تريسي. غارد. «التحديات الأخلاقية في عمليات تحقيق الاستقرار» المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية. ٢٠١٦. العدد ١. ص ١٥١-١٦١.

١٩- ينظر: الشيخ. مدوح. «محاضن الشر: ستة مداخل لتفسير انتشار واستمرار ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط» اتجاهات الأحداث. ٢٠١٥.

٢٠- ينظر: حمايدي. عز الدين. «نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة» الحكمة. ٢٠١٦. العدد ٨. ص ٢٤١-٢٦٢.

تشمل جميع القوى السياسية وتناقش القضايا الأساسية المرتبطة بآليات العدالة الانتقالية ومنها نطاق عملها. وشروط العفو. والتعويضات التي تعرض لها ضحايا التطرف. ويحتاج ذلك إلى أن تستوعب القوى السياسية حقيقة المصالحة الوطنية. وتقف خلف أهدافها. وتقود الجماهير نحوها بدلاً من المزايدة على الرفض الجماهيري للمصالحة. كما تحتاج هذه القوى إلى تكوين جبهة مدافعة عن هذه المفاهيم والأهداف في مواجهة الأطراف الراضية لها.

١٣- ينظر: سكوت ستيوارت. «فخ الجهاديين الراهن». المستقبل العربي. العدد ٤٣٨. أغسطس ٢٠١٥. ص ٥٥. انظر: تشارلز ليستر. «تحديد معالم الدولة الإسلامية». مركز بروكنجز الدوحة. ديسمبر ٢٠١٤. ص ١٨.

١٤- كان التنكيل الذي تعرض له الزعماء السنة هو السبب المباشر الذي أطلق حركة احتجاج واسعة في المحافظات السنية. وقد بدأت إثر اعتقال عناصر من حماية رافع العيساوي تراوح عددهم بين ١٥٠ و ٢٠٠. وأواخر ٢٠١٢. ولكن هذه الحركة - في الحقيقة - نتاج الشعور المتراكم في المجتمع السني في العراق: بالنظر إلى أن مؤسسة الحكم لا تعكس شراكة متكافئة. وقد أنتجت حادثة العيساوي شعورا لدى هذا المجتمع بأن تمثيل السنة. في البرلمان والحكومة. شكلي لا يعكس اسمها في صناعة القرار. ولا يحظى بأي حصانة. ولذلك. تحولت الحركة. فورا. من قضية العيساوي إلى مجموعة من المطالب التي تخص المجتمع السني. وقد تبنت الحركة. مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. أي بعد نحو أسبوعين من انطلاقها. وثيقة مطالب موحدة. من ١٣ فقرة. قدمت إلى مجلس النواب. جلها يركز على ما يرى السنة أنها «إجراءات تعسفية» تجاههم. تضمنت وثيقة المطالب إجراءات قضائية. وقانونية. وسياسية. وعسكرية - أمنية. لعل أبرزها إطلاق سراح جميع المعتقلات والمعتقلين المتهمين وفقا للمادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب. وإحالة المتهمات بقضايا جنائية إلى محافظاتهن. وتعليق العمل بهذه المادة السالفة. وإيقاف كل القضايا المتعلقة بهذا القانون إلى حين إلغائه من مجلس النواب: إذ يشتكي السنة. استنادا إلى هذه المادة. اعتقالات تعسفية وعشوائية. وتضمنت المطالب «إعادة التحقيق في القضايا التي تخص الرموز الدينية والوطنية داخل العراق وخارجه أمام جهات قضائية محايدة بعيدة عن التأثير السياسي». يُنظر: حيدر سعيد. «الطريق إلى سقوط الموصل» سياسات عربية. ٢٠١٤. العدد ١٠. ص ٨٥-١٠٨. ١٥ ينظر: ياسر الزعاطرة. من العدو البعيد الى العدو القريب. حوار مع الجزيرة نت. ٢٢ يناير ٢٠١٤.

١٦- حاول بوش وصف وجود القوات الأمريكية في العراق بأنه استراتيجية مقصودة لجذب الجهاديين للمنطقة: «إذا لم نحارب هذا العدو وندمره في العراق فإنه سوف لن يقف ساكنا بلا

العراق

في الوثائق السرية لوزارة الخارجية الآ

1957 - 1955



لجنة

أحمد صادق الخاطمي



2017

الآن في الأسواق



لحوار الفكر

العراق

في الوثائق السرية
لوزارة الخارجية الأمريكية

أمريكية

الاشكاليات السياسية والاقتصادية في تنفيذ البرنامج الحكومي

أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله
استاذ الاجتماع السياسي
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

“

اولاً :- آلية تشكيل الحكومة وآلية كتابة المنهاج الوزاري .
ان آلية تشكيل الحكومة العراقية حسب المادة 76 من
الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ فيها خلل كبير
ويتوضح هذا الخلل في ان رئيس الجمهورية يكلف
مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء
خلال 15 يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية .
وفي الفقرة رابعاً من نفس المادة : يعرض رئيس مجلس
الوزراء المكلف اسماء اعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على
مجلس النواب وبعدها تعرض نفسها عند الموافقة على
الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة كما
يوجد خلل في المادة 76 من انها تفرق ما بين الموافقة
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء وهذا يخالف الأصل
بالموافقة على رئيس الوزراء والمنهاج وبالتابعة الوزراء .

”



(سنوات ؟)

ثانياً :- برنامج للحكومة ام برامج للكتل السياسية الحزبية .

الأصل في اي برنامج ومنهاج وزاري - حكومي ان يكون منبثقاً من الجهة الفائزة في الانتخابات (الحزب - القائمة - الكتلة - الائتلاف) والذي سيعكس حتماً التوجهات العامة لها وحدود تصوراتها للمشاكل الموجودة في الحياة السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية الخ ونوع الحلول اللازمة لمعالجة تلك المشكلات .

والملاحظ عن المنهاج والبرنامج المقدم من السيد عادل عبد المهدي ان السيد رئيس الوزراء لا ينتمي لكتله حزبية - برلمانية - انتخابية ولا مدعوم من قواعد اجتماعية معينة او حزب سياسي محدد (باستثناء تاريخية المجلس الاعلى) ولذلك فان اي برنامج ومنهاج يقدم وهو فاقد لأجنحة مهمة وقوية من شأنه ان يكون خاضعاً للضغوطات الممارسة من قبل الكتل السياسية والتي تؤمن من انها صاحبة الفضل الأول والأخير (وخاصة القوية والأساسية) في ايصال السيد عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء والمشكلة هنا هي ان المنطلقات التي اسهمت في اعداد المنهاج الوزاري ، وهذا حسب توصيف السيد عادل عبد المهدي ، منطلقات رسمية وثائقية ومنطلقات غير وثائقية . والمنطلقات الوثائقية شملت احد عشرة فقرة وثيقة رسمية اما المنطلقات غير الوثائقية فهي رغبات وتوجهات ومواقف الكتل البرلمانية والقوى السياسية والحزبية .

والمشكلة تتجسد في المنطلقات غير الوثائقية ، إذ كيف يمكن ان نتحدث عن منهاج وزاري حكومي مع الخليط من الرؤى ووجهات النظر التي تتشابه في بعضها او تتفق لكنها موضع تنازع وتصارع

ومن اوجة الخلل ايضاً ان المادة ٧٦ تبحث عن تسمية الاسم كرئيس الوزراء وليس المنهاج الوزاري والدليل هو الفقرة خامساً من المادة التي تنص على ان يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح اخر بتشكيل الوزارة خلال خمسة عشرة يوماً في حال عدم نيل الوزارة الثقة وهنا نجد التركيز على رئيس الوزراء والوزراء قبل المنهاج الوزاري مع التنويه على كيفية كتابة منهاج وزاري مابين رئيس وزراء وآخر خلال المدة الدستورية المحددة في المادة ٧٦ .

ونعتقد انه من الأوجب قبل الأفضل ان يكون المنهاج الوزاري أنما هو البرنامج الانتخابي الذي يقدم للشعب اثناء الحمله الانتخابية باعتبار ان البرنامج يكتب بتأني وعلى وفق رؤية موضوعية واضحة والذي سيصوت عليه من قبل الشعب بالانتخابات سواء قدم البرنامج من قبل مرشح واحد او قائمة ائتلافية او حزب معين من الاحزاب المتنافسة .

والمشكلة أكبر في الحكومة السيد عادل عبد المهدي ، لانه مرشح التسوية الذي حظي بالقبول من القوائم الفائزة (الكتلة النيابية الاكثر عدداً او التي هي موضع خلاف وجدل مع تشكيل اي حكومة عراقية)

ومرشح التسوية الذي حظي بالقبول لم يكن مرشحاً للانتخابات وهذا يعني انه لم يطرح برنامجاً انتخابياً معيناً للمواطنين ، ماعدا بعض مقالاته في الصحف او لقاءاته الاعلامية ، والذي توجب عليه ان يقدم المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي بعد تكليفه وعن المناخ والتوقيت الكافي لاعداد البرنامج والمنهاج بالصيغة التي قدمها السيد عادل عبد المهدي والتي انتظمت في ٢٦٣ صفحة و ١٩٥ فقرة لابد من تنفيذها في اربع سنوات (وبعض منها تجاوز الاربع

النواب (المادة ٧٨ من الدستور)

وهنا ستوجد جدلية واشكالية الاقالة والاستقالة . فرئيس الوزراء مطالب (وهذا حسب برنامجه ومنهجه الوزاري) بمحاربة الفساد والفاستدين . والذي يقتضي اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة لتحقيق هذا الهدف الكبير ولكن السؤال الذي يثار هو هل يستطيع ان يقلل وزيراً في حالة وجود رغبة منه لتعديل مسارات عمل الوزارات سواء لوجود فساد او شبهه فساد او حتى لوجود تلك في العمل ؟ وهل ستؤيد الكتل البرلمانية اجراءات رئيس الوزراء لاسيما اذا كان الوزير مدعوماً او ممثلاً او مرشحاً من كتله برلمانية . وبافتراض انه حصلت الموافقة على الاقالة فهل ستمضي اجراءات ترشيح الوزير الجديد بانسيابية عالية ام ستصطدم بمعوقات المحاصصة ورغبات الكتل وقادتها واستنزاف الوقت من دون اي جدوى وماهي الضمانات ان يكون الوزير الجديد حائز على المواصفات الايجابية بالشكل الذي يمنع الاستمرار في حلقة مفرغة جديدة .

وبالمقابل فان سحب الثقة من الوزراء من قبل مجلس النواب ليس فيه الضمانات القانونية والسياسية المناسبة بان تكون العملية كلها او جزء منها عملية لي الانزع لسلطات رئيس مجلس الوزراء لوجود خلاف شخصي او خلاف على المكاسب والمغانم والدرجات ومن الضامن ايضاً الا تقود عملية سحب الثقة لاضاعة الجهد والوقت وليكون البديل مرشح من كتله برلمانية لديها المقاصد والرغبات الخاصة بها ولتخرج عملية سحب الثقة من سياقاتها الدستورية - القانونية الصحيحة .

والأخطر هو اقالة او استقالته رئيس مجلس الوزراء . فالسيد عادل عبد المهدي صرح ولوح لاكثر من مرة بان ورقة الاستقالة في جيبه يقابلها تلويح وتصريح من كتل برلمانية وقادتها بالرغبة في تعديل والتصحيح وهذا التعديل والتصحيح ، اما يكون جزئياً لمحاسبة واقاله بعض الوزراء او كلياً ليشمل اقاله عبد المهدي عبر سحب الثقة من وزاراته .

وهنا ستظهر جدلية جديدة مفادها هل ان اقاله عبد المهدي سيقود لانتخابات جديدة هادئة موضوعية نزيهة وغير مشكوك فيها وهل سيشارك المواطن العراقي ، الذي عزف عن المشاركة بفعالية في الانتخابات ٢٠١٨ ، وهل ستكون عملية تكليف مرشح لرئاسة الوزراء عملية يسيرة ولا تتأثر بحسابات الكتلة النيابية الاكثر عدداً (واختلاف اراء المحكمة الاتحادية حولها) ولا تكون عرضة لضغوطات اقليمية ودولية كما جرت عليها العادة عند كل عملية تكليف لرئيس الوزراء .

والسؤال الجوهرى الذي سيطرح اين الانجاز الخدمى الذي ينبغى

من حيث تحديد الاولويات والتي ربما تُضعف من صفه الحكومى للبرنامج لان الجمع والتركيب (في اطار الترضيات الحزبية - الكتلوية) مابين خليط من الاراء والمواقف تفقد المضمون الحقيقى للمنهج . إذ ليس من الضرورى ان يعكس المنهج كل الاراء والافكار للقوى السياسية والحزبية ولكن من المهم ان يعكس ماهو في ذهن المواطنين وليّ احتياجاتهم الاساسية ويقدم الحلول الناجعة (والسريعة) لمشاكلهم اليومية - الجبرية .

ثالثاً :- طبيعة المشاكل المؤلمة وطبيعة الحلول الرقمية . الشيء الجيد والجديد الذي يُكتب للسيد عادل عبد المهدي تقديم البرنامج والمنهج الوزاري المشفوع بخارطة رقمية لونية (اخضر ... اصفر الخ) ومحدده بالنسب . ومما لاشك فيه ان الصبغة الرقمية هي صبغة ترتبط باساسيات الحوكمة والتقدم العلمى والتنموي . ومع ذلك فانه يمكن القول ان الصبغة والصبغة الرقمية لا تتناسب مع طبيعة المشاكل التي تعاني منها المواطن العراقي والاحتياجات التي يريد المواطن من الحكومة ان توفرها وبشكل حقيقى وواقعى فالمواطن الذي يسكن دار مؤجرة ولديه اولاد لم توظفهم الدولة او وفرت لهم فرص عمل ، اما بسبب الفساد او المحاصصة ، ويعاني من مشاكل صحية من دون علاج مناسب لايهم بالنسب المطروحة ، والتي بعضها وهمى او مخادع ، بقدر اهتمامه بحلول واقعية تخفف من الأمة وتزيد من آماله .

والمشكلة ان كل الكتل ومن دون استثناء أصبحت هي الاخرى تتحدث عن نسب بديله ، تعديلاً او تصحيحاً ، سعياً منها اما كسب ود المواطن او للنأي بنفسها عن حالات الخلل الحاصلة وتناست هذه الكتل انها هي التي صوتت لصالح الحكومة وهي التي لم تصوت على استكمال الكابينة الحكومية وهي التي تتفاوض وتتنازع على حصص الدرجات الخاصة والعامة والمناصب بكافه اشكالها ولكنها تطرح رأياً مغايراً بالوسط الاعلامى والمهم هو التأكيد على ان أي حكومة عراقية تعمل في وسط مناخات غير مؤاتية او ملائمة بالكامل مع التنوية ان المشاكل التي يعاني منها المواطن العراقي تحتاج لتكاملية البرامج والمناهج مع وضع اولويات موضوعية ترتبط بعملية بناء الدولة وتعزيز المواطنه وليس بعملية المغانمة والمحاصصة الحاصلة اليوم والتي يتحملها الجميع ماعدا المواطن البسيط .

رابعاً :- الاقالة ام الاستقالة .

تعد الوزارة مستقيلة في حال سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ، كما ان لمجلس النواب سحب الثقة من احد الوزراء بالاغلبية المطلقة (المادة ٦١ من الدستور الفقرة ثامناً : أ ، ب ، ج) الا انه ليس من صلاحية رئيس مجلس الوزراء اقاله الوزراء الا بموافقة مجلس

ان يقدّم للمواطن من كل هذه الجديليات والاشكاليات .

خامساً :- متطلبات الخارج واحتياجات الداخل .

لعلنا لانجانب الصواب اذا ما قلنا ان للعامل الاقليمي والدولي دوراً مهماً في مسألة تكليف رئيس الوزراء واختيار الشخص الذي يحظى بمقبولية من الجميع (على اقل تقدير عند بدايات التكليف والاختيار) ولذلك نعتقد ان المزايا الشخصية وطبيعة التفكير والنسق العقائدي والكفاءة لوحدها لا تكفي للتكليف مالم تكون هناك مراعاة للوسط السياسي الاقليمي والدولي وتأثيرات هذا الوسط واضحة على وجه الخصوص في الملفّات الأمنية والاستراتيجية اكثر من تأثيرها على الملفّات الاخرى ورئيس الوزراء في العراق يعمل في بيئة حرجة وغير مستقرة وفيها من المتغيرات الشيء الكثير والتي يمكن توضيحها بما يلي :-

أ - رئيس وزراء مقيّد داخلياً واقليمياً ودولياً .

ب - رئيس وزراء يدعم داخلياً ودولياً لكنه ينتقد اقليمياً .

ج - رئيس وزراء يدعم داخلياً واقليمياً لكنه ينتقد دولياً .

د - رئيس وزراء يدعم اقليمياً لكنه ينتقد علياً ودولياً .

هـ - رئيس وزراء يدعم من جزء من الاقليم وجزء من الداخل وجزء من الدولي .

وكل هذه الحالات فيها من المصاعب والعقبات امام صانع القرار (رئيس الوزراء) لاتخاذ القرارات السياسية الأمنية المناسبة والتي تجعله بين حدود الشد والجذب من هذا الطرف وذاك وليكون منطق التوازن مابين الحلقات الداخلية والاقليمية والدولية صعبة للغاية وذلك لسبب اساسي يتمثل بظاهرة التخاصم والتصارع الحاصلة في الوسطين الاقليمي والدولي والذي يترك اثاره السلبية على الاستقرار السياسي الاقتصادي في العراق .

ولذلك يصبح من الموضوعية الانحمل رئيس الوزراء وزر السلبيات الحاصلة ضمن هذه الملفّات لانها خارج القدرات العراقية وان امتلك العراق بعض من القابليات ، مذكرين هنا ان المواقف السياسية للكتل السياسية - البرلمانية العراقية ازاء التفاعلات الحاصلة في الوسطين الاقليمي والدولي ليست منسجمة بل متصارعة هي الاخرى تبعاً للمصالح المقصودة او للنسق العقائدي - السياسي .

سادساً :- البرنامج ويوصلة الاقتصاد النائية .

للاقتصاد دور مهم وأساسي في ادارة الدولة والسلطة ولكن بشرط ان تكون هناك رؤية واضحة لادارة الاقتصاد العراقي بكل مفاصله . المشكلة الاساسية في العراق هو غياب الرؤية الاقتصادية والهوية الاقتصادية والسبب الاساسي لغياب الرؤية والهوية هو مزاحمة البعد السياسي والادارة الفاشلة لملفات الاقتصاد العراقي من كل الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ والذي كان يفترض ان تقدم رؤية

ناجحة بديلاً عن مركزة ومركزية الاقتصاد في ظل استبداد النظام السياسي قبل ٢٠٠٣ ، وليس ان تضع الرؤية والهوية ولا يخفى على القارئ ان العراق هو دولة ريعية تعتمد النقط المصدر الرئيس والاساسي كمصدر للدخل القومي والتي تتفاوت نسبته من ٩٤-٩٧ ٪ مع اهمال المصادر الاخرى التي من الممكن ان تتنوع من مصادر الدخل القومي .

ومما لاشك فيه ان هناك هدر للمال العام في العراق والمرتبط بالفساد ومنظومته التي تتقوى يوماً بعد يوم . وللاسف الشديد قد طرح بعض وجهات النظر فكرة ان هناك نقص بالأموال في العراق وانه لابد من تعظيم الموارد المالية لسد هذا النقص . وهذه فكرة مفلوطة ومغرضة وانما هي مرتبطة بعقم العقل الرسمي الاقتصادي في العراق لايجاد الحلول المناسبة ، ومع الذهاب لمبدأ تعظيم الموارد المالية ولتنتهي العملية بتعظيم موارد جيوب الفاسدين وليس جيب الدولة كما ان مبدأ تعظيم الموارد المالية يهمل ويتغاضى عن مبدأ مهم واساسي هو ضرورة تعظيم موارد التنمية البشرية لانها الاكثر اهمية للعراق وليس حصر الموضوع بزيادة رقمية للمال لارتبط معها اي زيادة في الخدمات او التنمية الاقتصادية .

ولذلك نقول ان الموضوع الاساسي ليس هو نقص في الاموال بل هو كيفية توفير الادارة الصالحة للمال العام لان هناك سوء في ادارة المال العام وسوء تخصيصه في الحقول الانتاجية والخدمية والاستثمارية .

وتجدر الاشارة هنا الى القيود التي تفرض على العراق من قبل المؤسسات المالية الدولية والتي تترك اثارها السلبية على المستوى ايجاد رؤية عراقية واضحة تقود الاقتصاد العراقي لخدمة المواطن العراقي وليس الانصياح لتوجهات ورغبات تلك المؤسسات والتي لا نحسب انها حريصة بشكل جدي على احتياجات ومطالب الشعب العراقي ولنا في علاقة بعض الدول مع تلك المؤسسات دليل على ذلك . ونحن مع كل مؤشرات ومعايير الحوكمة العالمية والدولية التي تسهم في تقدم الاقتصاد ولكن ليست تلك التي تضرب أساسيات المضمون الاجتماعي للمواطن العراقي .

ونعتقد ان هناك حقول من الممكن ان تسهم بشكل اساسي في توفير المال العام والعوائد الجديدة والكفيلة بتحقيق عبء الاقتصاد الريعي ومثال ذلك المنافذ الحدودية في كل العراق وان عجز الحكومة عن إدارتها بالشكل الصحيح وعجزها عن منع الفساد في ادارة المنافذ ، او بعض منها ، من شأنه ان يُثقل من الأعباء على كاهل الدولة العراقية وان استمرارها بهذا الشكل سيدفع الباحثين الى شطب التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من قاموس الحياة السياسية في العراق .

الاقتصاد والمشكلات الاقتصادية في العراق

ا.د. ستار جبار علي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

“

يعد الجانب الاقتصادي بمؤسساته وافكاره ومنهجيته وطبيعة النظام الاقتصادي الملائم، احد المحاور البنيوية للمسيرة الديمقراطية، واهم معايير تحسين دخل ومستوى معيشة الناس بصورة مستمرة ومكافحة مختلف اشكال البطالة، وتقليص فجوة الدخل - الثروة وخلق بيئة تقوم على تكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية واعتماد معيار الكفاءة الانتاجية كونه المعيار الاشمل للمشاركة في التنمية وثمارها، وخلق المصالح الاقتصادية المشتركة بين جميع الاطياف الاجتماعية لتحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي والمصالح المشتركة المتبادلة.

”



والسبعينيات على قدر كبير من المتضمنات الاشتراكية، وتحولت في ما بعد نحو سيادة المناخ المحفز للنشاط الخاص، ثم وضع الاقتصاد العراقي بعد مطلع عقد التسعينيات ضمن محددات الحصار الاقتصادي، وانتهى به الأمر الى نزع ملكية موارده الرئيسية (النفط والمياه) من خلال الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، وتزايدت أعباء أفراد المجتمع العراقي من ذوي الدخل المنخفض وذلك وفقاً للعديد من القيم والقياسات المعيارية، ما ترتب عليه تدهور رأس المال البشري وتزايد الأفراد الذين أصبحوا تحت خط الفقر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة. (١) وسوف نتناول ذلك كما يأتي:

أولاً، طبيعة الاقتصاد العراقي

لعب النفط دوراً أساسياً في بناء العراق المعاصر، وتطويره ووضعه على أسس عصرية، وتوفير القاعدة المادية لهذا البناء والتحديث، واختلقت التوجهات الايديولوجية للحكومات العراقية المتعاقبة الا انها لم تتمكن من بلورة استراتيجية اقتصادية لتحرير الاقتصاد العراقي من الأحادية التي عانى منها، ولم تستقد من عوائد الصادرات النفطية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل اعتمدت سياسات اقتصادية خاطئة في ادارة الاقتصاد العراقي إذ مثل الربيع النفطي حجر الزاوية في تشكيل سياسة مركزية منفردة تتبع الأهواء والآراء الشخصية أكثر مما كانت تنطلق من الحاجات الفعلية لتحقيق النمو المتوازن في الحياة الاقتصادية. فقد أدى سوء استخدام قوة النفط والانتفاع منه، وتوزيع الإيرادات النفطية السيئ الى تغذية جذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في

إذ لا يمكن عزل ممارسات التنمية في العراق بمختلف جوانبها عن ابعاد الصراع بمختلف جوانبه، الى جانب تأثير النفط، وقد حكمت هذه القوى مسيرة التنمية في البلاد، وما تميز به الاقتصاد العراقي من قطبية أحادية ممثلة في الاهمية الضخمة للقطاع النفطي بوصفه محور تمويل ميزانية البلاد بمختلف جوانبها.

بداية اعتمد الاقتصاد العراقي على الثروات الزراعية بعد قيام الدولة العراقية في عام ١٩٢١، وكانت المهمة الاولى للحكومة العراقية الفنية تحفيز وتنشيط الانتاج الزراعي والحيواني، إدراكاً منها لأنه يمثل قاعدة التنمية الاقتصادية في ظروف العراق وقتذاك، ولذلك زادت مبالغ صادرات العراق الزراعية من ٨٩ الف دينار في عام ١٨٦٤ لتصل الى ١٠٣١ الف دينار في عام ١٩٢١، وهذه الاموال هي المصدر الاساس لتمويل تخصيصات الموازنة العامة للدولة، واتخذت الحكومة حزمة من التدابير لتنظيم الزراعة، وتوفير مستلزمات نموها، وتشجيع المزارعين، واستحدثت وزارة الزراعة والري في عام ١٩٢٧ لتتولى ادارة العملية الزراعية في العراق، ونتيجة للسياسات الزراعية الفاعلة للحكومة، حققت المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية فوائض كبيرة صدرت الى خارج العراق خلال مرحلة ١٩٢١ - ١٩٥١، ولعل اهم ما ميز العقود الثلاثة الاولى من العهد الملكي هو اعتماد الحكومة في تمويلها على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، متمثلة في الإيرادات الضريبية التي شكلت نسبة ٩١،٥٪ من إيرادات الموازنة العامة لعام ١٩٥١، مقابل ٨،٥٪ للإيرادات النفطية. شهد الاقتصاد العراقي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجارب تنموية متباينة اعتمدت نسبياً سياسات ليبرالية في معظم سنوات عقد الخمسينيات، في حين استندت في عقدي الستينيات

في الوقت الحاضر ثلثي حاجاته من الاغذية والجزء الاعظم من السلع الاستهلاكية وكل السلع الرأسمالية. فضلاً عن ان العوائد النفطية من العملات الصعبة هي السند الوحيد للعملة المحلية أي الدينار العراقي وبدونها تنهار قيمته، والحصار الاقتصادي خلال حقبة (١٩٩١-٢٠٠٣) مثال واضح لذلك.

أدت الحروب المتكررة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي الى تدهور حاد في وضع الاقتصاد العراقي، واقترن ذلك بفشل جهود التنمية في تنويع الهيكل الانتاجي، وتعزيز الأمن الغذائي، وعدم الوصول الى استقرار نسبي في الدخل ومستويات المعيشة، وصولاً الى الانهيار الاقتصادي الكامل بعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣. ويشير البعض الى ان الحروب التي خاضها العراق منذ بداية عقد الثمانينيات وصولاً الى الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣، بلغت خسائرها ما يتجاوز ٥ ترليون دولار، فضلاً عن تدمير الاقتصاد العراقي وتشويه بنيته الاجتماعية.

لقد اصطدم التخطيط للتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار لمعالجة هذه التركة الثقيلة وتحقيق اصلاحات هيكلية للاقتصاد العراقي بمجموعة مختلفة من الفرضيات والتقديرات القاصرة للأوضاع المستجدة في العراق، وبرزت الحاجة الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد مغلق ومركزي الى اقتصاد مفتوح ومتنوع وقائم على الاستفادة من آليات السوق ودور أكبر للقطاع الخاص، ومحاولة إنماء الاقتصاد العراقي ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة. الا ان الخلاف كان في المقاربة الواجب اعتمادها لبلوغ هذه الغايات، وبرزت مقاربتان، الأولى وهي المقاربة الايديولوجية، وتركز على ان انتهاء الحرب وسقوط النظام، قد وفر الشروط اللازمة والمناخ المطلوب لوضع خطط جذرية لإصلاح الوضع العام وتطبيق وصفات جاهزة من تجارب بلدان اخرى، واستندت الى استخدام مصطلح مرحلة ما بعد النزاع، الا ان تطور الاحداث أظهر قصور هذه الرؤيا والتقديرات، إذ تفاقم الصراع الداخلي واتسعت موجات التمرد وأعمال العنف والارهاب وما اقترن بها من نزاعات طائفية. أما المقاربة الثانية فهي الموسومة بالبرغماتية وتنطلق من اعطاء تقدير سليم للتطورات الجارية في الواقع الحي، وتفهم وملاحظة المتغيرات الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط النظام. وتأخذ في الحسبان ان العراق ما زال يعاني من نزاعات داخلية، ولم تتوفر له بعد أسباب الأمن والاستقرار على نحو يسمح بوضع برامج واقعية وطموحة للتنمية وإعادة الإعمار. وهناك من يرى ان السياسة النفطية كانت وراء قوة وشعبية النظام العراقي بين الشعوب العربية، وعاملاً مهماً في استمرار الحرب العراقية- الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، بفعل وقودها من أموال النفط، وكان استغلال الكويت لحقل النفط العراقي الواقع على حدود

العراق، وادى الانفاق الحكومي الزائد، وتطبيق نظام سعر الصرف الثابت الى تقوية الأزمات الاقتصادية الهيكلية الخفية، ولم يخففاً من حالة الانزعاج الاجتماعي والسياسي المنتشر. وبينما وفرت الثروة النفطية فرصة ذهبية تاريخية للتقدم والرفاهية، أصبح الاعتماد العالي المستمر على الإيرادات النفطية بمثابة كعب أخيل للاقتصاد الوطني العراقي.

لقد سعت الدولة الى توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية، الا ان المتضمنات الريعية للدولة قد غيّبت دور المجتمع المدني في المساهمة في ادارة الشأن الاجتماعي، ما أفقد ذلك تحقيق الترابط بين مكونات التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، وأصبحت الخدمات الاجتماعية مسألة إجراءات أكثر من كونها سياسات، وقد ساعد على سيادة هذا المناخ غير المتوازن بين ادارات الرفاهية الاجتماعية (الدولة والسوق والمجتمع المدني)، التحولات المتسارعة لمتضمنات الدولة الريعية نحو مركزية القرارات الاجتماعية. وشكل الريع النفطي الركن الاساسي في سياسة الدولة وخصوصاً بعد تأمين النفط في عام ١٩٧٢ وغاب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في القطاعات الاخرى باستثناء بعض المشروعات التنموية التي نفذت خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، واستخدم الريع بعد ذلك في سداد فواتير شراء الاسلحة والمستلزمات العسكرية. (١) ولذلك يرى البعض ان عوائد النفط ساعدت على الاستبداد السياسي وظهور رابطة جديدة بين تسيد عوائد النفط واستبداد النخبة الحاكمة أطلق عليها الاستبداد النفطي، والذي يعني خضوع الاقتصاد والمجتمع لإرادة منفردة، حتى لا يكاد يتبين أي الكفتين أرجح في صياغة الاستبداد: الاقتصاد أم السياسة، وأعطى ذلك تأثيراً مباشراً لعوائد النفط على الاستبداد السياسي الذي يستشري بزيادتها وطمعها على الاقتصاد العراقي، فيما تهتز أركانه بتراجع أو انحسار تلك العوائد.

تراجع التخطيط الاقتصادي في العراقي منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وبرز فشل السياسات الاقتصادية في زيادة النمو والتشغيل والاسراع بالتنمية، وتباينت الاسباب لذلك بدءاً من الحروب والاعتماد الكبير على الريع النفطي، والتوسع الكبير في الملكية العامة للأصول الانتاجية، وتدني كفاءة مشاريع القطاع العام، والهيمنة المطلقة لسلطة الحكم الدكتاتوري والحصار الاقتصادي، وبقي الاقتصاد العراقي متخلفاً بسبب السياسات الحكومية اللامسؤولة وبسبب الحروب والحصار الاقتصادي، فصارت العراق النفطية تشكل ٩٥٪ من الصادرات الكلية مما يعني ان العوائد النفطية (الريع النفطي) هي المصادر الاساسية للعملات الصعبة وبدونها سوف لن يتمكن العراق من الاستيراد، إذ يستورد

البلدين سبباً في غزو العراق للكويت في اب (اغسطس) ١٩٩٠، واندلاع حرب الخليج في عام ١٩٩١، ولعبت الثروة النفطية دوراً مهماً في استعادة النظام العراقي الدعم السياسي الواسع لعدد من الدول العربية، وغير العربية، ومن السياسيين، والمتقنين، وذلك بإعطائهم جزء من الثروة النفطية كمنح أو بشكل أسعار تفضيلية تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) في حقبة ١٩٩٦-٢٠٠٣، وأخيراً كان النفط عاملاً رئيساً في سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. ولا يزال التقدم الاقتصادي السريع في العراق يشكل ضرورة لضمان الحريات، والاستقرار السياسي، والتعايش الاجتماعي، ولتأمين تجهيز الطاقة للأسواق العالمية. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بقي النفط هو العامل الرئيس في تقدم العراق الاقتصادي واستقراره الاجتماعي- السياسي، وتنميته خلال العقود الخمسة الماضية.

ثانياً، الوضع الاقتصادي العراقي قبل عام 2003

تركت الأحداث التي أملت بالعراق منذ ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٩٠، وما أعقبها من حصار شامل، وقصف أمريكي أطلسي، أثاراً مدمرة في معظم نواحي الحياة، ولا سيما الاجتماعية والاقتصادية، فالحرب لم تستهدف البنى العسكرية فقط، بل استهدفت البنى التحتية للمجتمع، فحرم الشعب من توفير احتياجاته الحياتية، وشلت حركته التنموية، وأدت آثار الحصار المتراكمة إلى تفاقم حاد في معدلات الوفيات، كما إن انهيار البنى الاقتصادية اثر في جميع جوانب الحياة، إذ كان الارتباط وثيقاً بين الأوضاع السائدة في المجتمع واتجاهاته من ناحية، والأوضاع الاجتماعية والثقافية والصحية التي يتسم بها السكان بمختلف فئاتهم من ناحية أخرى (وأصيب الاقتصاد العراقي بتشوّهات واسعة نتيجة سياسات غير متسقة وغير عقلانية، ومالية ونقدية وصناعية وزراعية وتجارية، أدت إلى تشوّهات هيكلية وضريبية وسعرية ومالية، وتشوّهات في نظام الصرف الاجنبي وفي هيكل اسعار الفائدة، ونظام الاسعار والنظام النقدي والمصرفي). الا ان القطاع العام مارس دوراً مهماً في تحديد البنية الفوقية سياسياً، وفي تحديد البنية الاجتماعية ايضا مثل البيروقراطية في أجهزة الدولة، وبغياب المراقبة والمساءلة من الشعب، والشفافية من قبل الدولة، واستمرار سعي الدولة للسيطرة على الاقتصاد مما جعلها مطلقة اليد في توجيه الموارد، الوجهة التي ترأى، وكانت أداة التنفيذ هي البيروقراطية الحكومية، ولم يمنح القطاع الخاص فرصة ملائمة ومناسبة للقيام بدور انتاجي وتحقيق تراكم رأسمالي مستقل.

وتدهور الوضع الاقتصادي أكثر بعد ان جمد قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الصادر في ٦ اب (اغسطس) ١٩٩٠ الأصول المالية

العراقية في الخارج وفرض حظراً على الواردات والصادرات العراقية، سامحاً بالإمدادات الطبية فقط وبدون قيود، وسمح كذلك في ظروف إنسانية باستيراد الأغذية، ومن ثم صدر القرار رقم ٧١٢ في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١ متضمناً التصدير الجزئي للنفط على ان يتم استقطاع ٥٪ ودفعها كتعويضات عن احتلال الكويت وهذا ما سمي بمشروع النفط مقابل الغذاء، حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذي سمح للعراق باستيراد المواد الغذائية، والمواد والتجهيزات الأساسية للحاجات المدنية. وكان بالإمكان رفع جميع القيود إذ نفذ العراق أربعة شروط رئيسية، هي:

- تحديد وإزالة أسلحة الدمار الشامل.
- إعادة رسم الحدود العراقية- الكويتية، والقبول بسيادة الكويت.
- إطلاق سراح الكويتيين والآخرين من جنسيات أخرى المحتجزين لدى العراق.
- إنشاء لجنة تعويضات لتقوم بتقدير الدمار الناجم عن الحرب ودفع تعويضات لذلك الدمار بتخصيص نسبة ٣٠٪ من عائدات النفط العراقي لذلك الغرض.

وتوالت قرارات مجلس الأمن، التي سعت الى التخفيف من قسوة العقوبات ولو نظرياً على الأقل، وكان هناك القرار رقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٩٥، والذي قبله العراق في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦، والقرار ١١٣٥ في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٨ اللذين سمحا للعراق بتصدير نفطه تحت إشراف الأمم المتحدة أولاً بقيمة ٢ مليار دولار (بالقرار ٩٨٦) ومن ثم بقيمة ٣,٥٥ مليار دولار صافية (بالقرار ١١٥٣) مقابل الأغذية لكل ستة اشهر، أي تتم مراجعة آليات تنفيذ هذين القرارين كل ستة اشهر. أما الفرق البالغ ١,٧١ مليار دولار فقد خصص لدفع تعويضات الحرب، ولرسوم خط الأنابيب المار عبر تركيا وما الى ذلك، وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٩ رفع مجلس الأمن سقف العائدات ليصل الى مبلغ ٨,٣ مليار دولار. لكن السياسات المتشددة لمجلس الامن بقيادة الولايات المتحدة، كانت مؤشراً لكارثة إنسانية، فالاعتمادات المالية غير كافية، والبرنامج تحكمه بيروقراطية شاملة وشروط على مستوى عال معرقة للإمدادات الانسانية، وخلال نحو سبع سنوات من برنامج النفط مقابل الغذاء كانت قيمة نصيب الفرد من الامدادات التي تصل الى الشعب العراقي تبلغ ١٨٤ دولاراً سنوياً فقط، في الوقت الذي يعتبر فيه البنك الدولي الشخص الذي يعيش على اقل من دولار واحد في اليوم شخصاً يعيش في حالة فقر مدقع.

كان برنامج النفط مقابل الغذاء أكبر برنامج في تاريخ الأمم المتحدة يتناول الاحتياجات البشرية الاساسية في بلد واحد، من خلال السماح للعراق ببيع النفط لشراء سلع إنسانية لتخفيف

العراقي، وانخفاض الانتاجية وتدهور البنى التحتية نتيجة ارتفاع تكاليف المنتج المحلي، فضلاً عن تدني مستوى وكفاءة خدمات البنى الارتكازية المجتمعية منها والاقتصادية.

- الاعتماد الكبير على النفط في توفير الإيرادات المالية، والتعامل مع القطاع النفطي كمورد مالي لاقتصاد ريعي أكثر مما هو مورد مالي يمكن استثماره للنهوض بالقطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني. - ان تجربة الاقتصاد العراقي والمراحل التي مر بها تطرح حقيقة ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد سياسة وليس سياسة اقتصادية، والسبب هو تعاقب العديد من الحكومات على ادارة البلاد وكل لها ارتباطاتها السياسية، وتؤكد هذه الحقيقة بالنقاط الآتية: - عدم وجود سياسات اقتصادية ناجحة في إطار استراتيجية بعيدة المدى.

- خضوع الاقتصاد العراقي للتقلبات السياسية وانزواءه تحت تأثيرها.

- فشل السياسات الاقتصادية في توفير متطلبات المجتمع العراقي.

ثانياً، الوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

عبرت السياسات الاقتصادية لسلطة الائتلاف المؤقتة عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من رؤية المحافظين الجدد للهيمنة على السياسة الاقتصادية الدولية، وتحول الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لدى هذه السلطة الى حديث عن إعادة البناء والاعمار بمفهومه الهندسي، دون مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبدون تقييم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي.

قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بمحاولة جريئة على نحو متساو لإعادة هيكلة العراق طبقاً لاقتصاد السوق الحر. وكان حكام العراق الجدد يأملون بتفكيك الاقتصاد البعثي وإبداله بنظام رأسمالي، واقترضوا ازدهاره إذا ما كان العراقيون قادرين على ممارسة المبادرة الفردية. وشرعت سلطة الائتلاف المؤقتة في محاولة خصخصة الصناعات التي تملكها الدولة، وتحرير التجارة من سيطرة الحكومة، وتشجيع الاستثمار الاجنبي، وانهاء الحماية للصناعة المحلية. وكان النفط والموارد الطبيعية المجال الوحيد الذي لم تتدخل فيه سلطة الائتلاف المؤقتة، إذ اعترفت بأن هذا المجال يمثل مسألة حساسة ومن الأصوب تركها لحكومة عراقية قادمة.

وسرعان ما تعثر الجهد. فقد كان ينبغي التعامل مع مقايضات صعبة تخص الحاجة الى النهوض باقتصاد محطم، وإصلاح سريع للبنية التحتية، والأهم، توظيف القوة العاملة العراقية، وهي اهداف اساسية قصيرة الأمد. فضلاً عن العديد من الخطوات الرامية الى اقامة اقتصاد السوق صعبة التنفيذ وكان ينبغي في الغالب

معاناة العراقيين العاديين في ظل العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة، وكانت مهمة انجازه واحدة من أكبر المهام التي أسندت للأمانة العامة وأكثرها تعقيداً ومخالفة للمعتاد على الاطلاق، فقد اشار الأمين العام للأمم المتحدة في بيان أدلى به امام مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣، الى ان هذا البرنامج الذي بدأ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٦، هو برنامج المساعدة الانسانية الوحيد الذي مَوَّل بأكمله من موارد البلد الذي خصص لمساعدته، وفي إطار توجيهات مجلس الأمن، خصص ٧٢٪ من عائدات صادرات النفط العراقي لتمويل البرنامج، ورصد ٥٩٪ منها لاقتناء الحكومة العراقية لإمدادات ومعدات للمحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة وخصص ١٣٪ منها للمحافظات الشمالية الثلاث، ونفذت الأمم المتحدة البرنامج باسم الحكومة العراقية، وخلال ما يقرب من سبعة اعوام من عمل البرنامج، كان عليه ان يواجه مجموعة تكاد لاتعد ولا تحصى من التحديات، مستخدماً زهاء ٤٦ مليار دولار من عائدات الصادرات باسم الشعب العراقي. وبموجب البرنامج، قامت تسع وكالات وبرامج وصناديق مختلفة تابعة للأمم المتحدة بإنشاء وإدارة عمليات المساعدة الانسانية في العراق، ملبية احتياجات السكان المدنيين التي شملت نحو ٢٤ قطاعاً اقتصادياً واجتماعياً، وانتهى تطبيق البرنامج في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣. الا ان الصورة الاجمالية لبرنامج النفط مقابل الغذاء توضح انه من المبلغ الكلي البالغ ٦٤ مليار دولار، فإن مبلغ ٢٨ ملياراً فقط قيمة إمدادات انسانية وصلت فعلياً الى العراق، وأن ١٧ مليار دولار دفعت للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، وكان بالإمكان إنقاذ أرواح كثيرة لو ان هذا المال كان متاحاً لأغراض تخفيف الابعاء الانسانية في العراق. وانتهى تطبيق البرنامج رسمياً بصدر قرار مجلس الامن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٠١٠ والذي تحفظت عليه فرنسا لأن المصرف الفرنسي كان يتولى ادارة الارصدة العراقية.

والواقع ان هذه المرحلة طرحت العديد من المميزات المهمة التي ميزت الوضع الاقتصادي العراقي، ويمكن تحديد أبرزها بما يأتي: الشمولية والتي ميزت الحالة العراقية سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي بل وحتى الثقافي والاجتماعي، وهي أزمة هيكلية تعاضمت بشكل كبير في عقد التسعينيات بسبب الحصار الاقتصادي ومن ثم الحرب الامريكية والتي أفرزت اقتصاداً مدمراً ومتقلاً بتركات النظام السياسي.

- الفوضى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اليوم هي نتاج سياسات اقتصادية خاطئة قامت بها وسلكتها ومارستها النظم السياسية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي.

- عدم فاعلية القطاعات الانتاجية أو ضعف تأثيرها في بنية الاقتصاد

النفطي وتوزيع مصادره وارتفاع اسعاره من ٨-١٠ دولار الى ٦٠-٧٠ دولار، كما اعاققت عمليات التخريب المتكررة وضعف ادارة المشروعات وعدم الاستقرار السياسي في العراق وتأجيل مشروعات إعادة تأهيل منشآت النفط، بعد معاناة طويلة من العقوبات الدولية والحروب امكانية رفع الانتاج النفطي الى ثلاثة ملايين برميل يومياً ليمائل المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٠. فيما عبرت السياسات الاقتصادية للاحتلال في العراق عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من المصالح الاستراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الادارة الامريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على الاقتصاد العالمي. وفي إطار هذا المشروع سيصبح مستقبل الاقتصاد العراقي، ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام، فحسب، بل حتى لهيمنة شركات محددة بعينها، كما حصل في اعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في بداية القرن الماضي.

أكد المشرع الاقتصادي لسلطة الاحتلال والمعروف بـ (قانون بريمر) على كيفية ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي، وضرورة انفتاح العراق على العالم دون تحديد طبيعة وجهة هذا الانفتاح، وتفترض استراتيجية الانفتاح الاتي:

١- فتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية من رؤوس اموال وتقنيات ادارية وتكنولوجيات حديثة، وان يوضع ذلك ضمن البرامج التنموية للحكومة، وإعداد الموازنات والبرامج الاستثمارية، وتوفير مناخ استثماري جاذب لاستضافة الاستثمار الاجنبي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، الا ان هناك مجموعة من العوامل التي تجعل من بيئة استثمارية معينة جاذبة ومحفزة، وهنا نجد ان ابرز مقومات هذه البيئة ما يأتي:

- الاستقرار السياسي والأمني، فالبيئة الامنية المستقرة توفر بيئة استثمارية جاذبة، وكان غياب الأمن في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سبباً رئيساً في احجام المستثمرين عن الاستثمار في البلاد، وتسبب أيضاً في هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج.

- التشريعات القانونية، وتتضمن كافة الجوانب القانونية التي تسهل عملية الاستثمار وضمان حقوق المستثمر الذي خصص جزءاً من ثروته في الاستثمار، وإعادة رأس المال المستثمر أو تحويل الارباح المتحققة أو جزء منها أو بيع جزء من الموجودات التي اكتسبها بعد الاستثمار في البلد المضيف، وتعد التشريعات الضامنة عاملاً مهماً في جذب الاستثمار.

- التشريعات الاقتصادية، وتتضمن كل ما تقدمه الحكومة من إعفاءات أو سماعات ضريبية كعامل تشجيع للمستثمرين ورجال الاعمال للاستثمار في البلد، وفي كثير من الاحيان تلجأ الحكومة الى منح اعفاء ضريبي في قطاع اقتصادي معين أو تخفيض نسبة الضريبة

القيام بالتراجع عنها. وكانت محاولة خصخصة مشاريع الدولة خير مثال على ذلك. إذ كان واضحاً أن أياً من هذه المشاريع لم يكن قابلاً للنجاح من الناحية الاقتصادية . ويصف بول بريمر صورة الوضع في العراق بعد الاحتلال بالقول: (النظام الكهربائي دون المستوى القياسي، وهامشي وكثير الاخطاء، ولا يمكن الركون الى مورد الماء في واحدة من أخصب المناطق في العالم، والنظام الصحي وصمة عار، ونظام الاتصالات والمواصلات من نوعية العالم الرابع، وبالإجمال، إن نوعية البنية التحتية للعراق أسوأ مما هي عليه في البلدان الأخرى التي نجحت في إدارة الانتقال). وبدعم من الولايات المتحدة أقر مجلس الأمن في ٢٢ ايار (مايو) ٢٠٠٣ مشروع قرار لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد مرور حوالي ٢٣ سنة، ولكن في إطار شروط والتزامات نص عليها مشروع القرار الامريكي- البريطاني، واعترف مجلس الأمن في قراره المرقم ١٤٨٣ بمشروعية الاحتلال الامريكي- البريطاني للعراق، ويشير اليه في المتن باعتباره السلطة، وهو اجراء غير مسبوق في تاريخ مجلس الأمن، خاصة أن الحرب على العراق التي انتهت باحتلاله لم تكن مشروعة بنظر القانون الدولي، أو تحظى حتى بموافقة مجلس الأمن؛ الأمر الذي يضيف الشرعية بموجب القرار على الاحتلال الامريكي- البريطاني للعراق. الا ان جلسة مجلس الامن ابرزت عدة جوانب مهمة هي:

- الجانب الاجرائي، وتمثل في ان المجلس نظر في موضوع الاحتلال وما بعده ضمن البند نفسه الذي بدأ النظر فيه منذ ٢٠ اب (اغسطس) ١٩٩٠، وهو الحالة بين العراق والكويت، وهذا يؤكد ان الاحتلال ضمن الاهداف المرجوة من ادراج البند في جدول اعمال المجلس منذ ذلك التاريخ.

- الجانب الموضوعي، ان المجلس اصدر قراراً عالج واقعة الاحتلال المخالفة للقانون الدولي والميثاق دون ادانتها أو استنكارها بل اكتفى بتوصيف الدول التي قامت بالاحتلال ومسؤوليتها بموجب القانون الدولي الانساني.

- دور الولايات المتحدة الواضح في الاتفاق على الجلسة واصدار القرار، وخصوصاً بعد اعلان الرئيس الامريكي انتهاء العمليات العسكرية في العراق. ولم يتطرق أي وفد من الدول الاعضاء الى اي تحفظ بصدد امكانية اعتبار هذا القرار إضفاء للمشروعية على الاحتلال، كما في الجلسات السابقة.

وبموجب القرار ١٤٨٣ أصبح العراق تحت المطرقة الأمريكية لنهب ثرواته النفطية، إذ فوض القرار واشنطن ولندن إدارة وبيع ورهن الثروات النفطية العراقية بتوكيل شامل وغير محدد المدة وبغطاء من الشرعية الدولية. وحصلت امريكا على ساحة التسويق

عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه في غياب الضوابط الوطنية ومن دون إمكانية تقييد رؤوس الأموال الأجنبية عند الحاجة، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، وأيضاً التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعنيه من السيطرة الأجنبية الشاملة على الاقتصاد العراقي. يضاف إلى ذلك توجيه الإيرادات النفطية - قدر الامكان - نحو المجالات الاستهلاكية - التبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي، ناهيك عن بناء اقتصاد عراقي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

لكن أهم مشكلات الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي غياب الرؤية الواضحة، (وعلى السياسيين إن يعوا بأن أهم مقومات نجاح إقامة دولة حديثة لابد أن يستند إلى قواعد اقتصادية متينة وهذه القواعد تحتاج إلى منظومة إدارية متقدمة ومنضبطة لإدارة جميع أوجه الحياة لاسيما المجال الاقتصادي، وتأكيد على حقوق الفرد الاقتصادية. وعلى الرغم من تفهم واضعي الدستور لهذه الحقيقة، نجد أن الدستور العراقي الجديد (عام ٢٠٠٥) قد أشار إلى أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفرد لكن لم يشر بوضوح إلى استراتيجية الدولة في إدارة مواردها الاقتصادية. سوى الإشارة إلى بعض المواد التي قد لا تعطي للمخطط أو المتابع مما هو المطلوب في إدارة الاقتصاد الوطني مثل ما أشارت المادة ٢٥ في الدستور العراقي الجديد... التي يسود عليها اللفظ العمومي، إذ لم توضح المادة المذكورة ما هي الأسس الحديثة، وأي استراتيجية يمكن أن تعتمد في إدارة الاقتصاد العراقي. وإن ما يعد حديثاً اليوم يصبح قديماً بعد عقد من الزمن. لذلك كان ينبغي أن يشير الدستور بشكل واضح إلى الاستراتيجية المطلوبة لإدارة الموارد الاقتصادية بما يحقق النمو والتقدم لخدمة أفراد المجتمع. ولذلك لابد لاستراتيجية الاستقرار والتقدم الضرورية للعراق أن تجعل قوة النفط العامل الاستراتيجي في تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي المستمر، والاستقرار السياسي، والاحتياجات الاجتماعية. لكن واقع السياسات الاقتصادية الليبرالية السائدة بعد عام ٢٠٠٣، لم تنتفع بكفاءة من الثروة النفطية لتحقيق نمو وتشغيل مستدام، وكذلك في تقليل اعتماد البلاد الكبير على الإيرادات النفطية). كما أدت السياسات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ إلى أفرز عدة طبقات هي:

- الطبقة العليا، وهي تمثل الطبقة التي مارست الحكم في العراق والتي تمكنت من الحصول على رواتب كبيرة جداً فضلاً عن الرواتب التقاعدية التي تستمر إلى ما لانهاية. وطبقة التجار. وتعد هذه الطبقة مشكلة بحد ذاتها وذلك بسبب تجدد الدورة كل أربع سنوات بالنسبة

على الأرباح المتحققة، ورسوم الاستيراد على المعدات والمكائن وما يحتاجه المشروع الاستثماري.

- الأسواق المالية الفاعلة، ويقصد بها توافر المعلومات عن سوق البلاد بما يسهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وتحقيق سعر عادل للاسهام المتداولة في السوق المالية، أو ما يسمى بالقيمة العادلة، وتساعد الأسواق المالية في تعبئة المدخرات الوطنية وتخصيصها واستثمارها في المجالات الاستثمارية التي يرى المستثمر أنها تحقق أفضل عائد بأقل مستوى من المخاطرة.

- وجود شبكة اتصالات، إذ تقوم بتأمين الاتصال مع مختلف الأسواق الإقليمية والأجنبية لتبادل المعلومات والبيانات التي تسهل عملية اتخاذ إجراءات أو قرارات معينة أو استخدامها للدراسات التحليلية، وتعد جزءاً من البيئة الاستثمارية الجاذبة.

٢- ربط الإصلاح المحلي بالإصلاح العالمي، لأن الإصلاح العالمي هو تلك البرامج التي يتم تطبيقها في البلدان التي تخضع لوصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية.

إن ما يواجه الاقتصاد العراقي اليوم من مشكلات إنما هي ناتجة عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال التي تم بموجبها خلخلة بعض أركان الاقتصاد العراقي، مثل التحول من النظام المركزي إلى نظام رأسمالية السوق الحرة وما ترتب عليه من الخصخصة دونما دراسة ولا مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي وما يشهده من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظة. فالصورة المترتبة للاقتصاد العراقي الآن لا تنطبق لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق. فالقطاع الخاص وبعد مرور سنوات عدة على تصنيف الاقتصاد العراقي على أنه اقتصاد سوق، وبرغم اقرار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، لم ينشط إلا في قطاع التجارة جرياً وراء حافز الربح الكبير، والقطاعات الحقيقية لم تنشط إلا بالقدر اليسير أمام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية. والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي، ما زالت معطلة مثل قانون النفط والغاز وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المستهلك، وما زالت البرامج الاقتصادية غير واضحة وما من تشريعات تُفعل لحماية المستهلك، وما من قوانين لحماية العمال، والحصل أن منظومة الحكم الحالية أزاء فوضى اقتصادية وليس أزاء اقتصاد حر.

(إن ما طرحه السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة إعمار البلاد بسياسات الانفتاح، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام، والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وإطلاق الاسعار، وتخفيض ضرائب الدخل على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات، وإلغاء التمييز الذي كان قائماً لصالح الشركات الوطنية في

الى رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومة العراقية إذ تضيف هذه الدورة أعباءاً جديدة لأن الدورة تبقى تستلم مخصصات التقاعد البالغة ٨٠٪ تبعاً للقانون العراقي لعام ٢٠٠٥ بالنسبة الى مجلس النواب ورئاسة الجمهورية والحكومة ومجالس المحافظات.

– الطبقة المتوسطة، وتتمثل بطبقة الافراد الذين وظفوا على ملاك مؤسسات الدولة.

– الطبقة الفقيرة، وتمثل عموم الشعب ممن لا يصنفوا على المستويين السابقين.

ويمكن تفسير ذلك التفاوت في توزيع الثروة والدخل العائلي، بما تتمتع به عوائل الموظفين من الدرجات العليا ومنتسبي الدفاع والاجهزة الامنية من مستوى معيشي مرموق وأعلى من المتوسط بفارق واضح، كذلك الذين يعملون للدولة بصفة مجهزين ومقاولين ينعمون أيضاً بمدخولات عالية، ويعتمد اغلب الفقراء من العوائل التي تعتمد على مصادر الدخل غير الحكومية والمتقاعدين، وهنا يبرز تقسيم أوضح بين مجموعتين تكسب الاولى دخلاً من الدولة بشكل أو بآخر، ومجموعة ثانية لا يكتسب منها ابداً وبضمنهم مستلمي رواتب الرعاية الاجتماعية، وتظهر هذه المجموعة تفاوتاً شديداً وفارقاً جوهرياً في متوسط الدخل بين المجتمعين.()

وبعد مرور سنوات على الاحتلال، هناك تراجع واضح للاقتصاد العراقي في قطاعاته كافة. وما زال الاقتصاد يزداد تراجعاً نتيجة الصراع على السلطة ومحاولة الإمساك بها. ولم تطالب السلطات العراقية ما قبل الاحتلال وبعده بحقوق العراق الدولية في نهري دجلة والفرات، بسبب مشاكل الحروب والحصار، الأمر الذي أدى الى تراجع القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً، وزاد الاعتماد على الاستيراد لمختلف المنتجات الزراعية، وما زالت المطالبة بحقوق العراق المائية الدولية ضعيفة، إن لم تكن معدومة. أما القطاع الصناعي، فهناك نحو ١٥٢ شركة صناعية تكاد تكون متوقفة عن العمل، بسبب فتح باب الاستيراد على نحو غير منظم، مما جعل السلع الاجنبية منافسة للسلع المحلية من حيث السعر، لا من حيث النوعية، رغم انه ثبت ان المنتج العراقي متفوق في جودته على السلع المستوردة.

ولا تزال الميزانية الحكومية بشقيها الاعتيادية والاستثمارية تعتمد بشكل شبه كلي على ما توفره المصادرات النفطية من اموال الى الدولة. إذ مولت العوائد النفطية أكثر من ٩٨٪ من ميزانية الحكومة عام ٢٠٠٥، وسيستمر الاعتماد على النفط لكي يتمكن من الاستيراد وإعادة البناء وتمويل الميزانية الحكومية. وقد يستمر هذا الاعتماد لمدة ١٥ – ٢٠ عاماً قادمة حتى يتم بناء قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة قادرة على نمو ذاتي مستدام بقيادة قطاع خاص كفوء. لتتحول الدولة خلال هذه المدة تدريجياً من الاعتماد على

العوائد النفطية الى الاعتماد على الضرائب بأنواعها من اجل تمويل الميزانيات الحكومية والتوسع في توفير الخدمات والبنى التحتية وصيانتها، ويتطلب ذلك جهوداً جبارة ومخلصة ونزيهة.

لقد شهد الاقتصاد العراقي توسعاً في الموارد بسبب العائدات النفطية الكبيرة، لكنه ظل اقل تكاملاً وتنوعاً، الى جانب تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورفاهية سكانه، إذ لم يتجاوز نصيب الفرد ٨٣٠ دولاراً في السنة حسب بيانات عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع فلسطين ١٣٦٧ دولاراً، والاردن ٣٩٧٣ دولاراً، وبالرغم من تراجع نسبة البطالة الى ١١٪ الا انه لم يوازيه نمو اقتصادي يتماشى مع التغيرات في سوق العمل، وقد تقلص مستوى الفقر من حوالي ٢٣٪ في عام ٢٠٠٧ الى حوالي ١٩٪ في عام ٢٠١٢، لكن مسار الديمقراطية ظل اقل رسوخاً وأكثر تعثراً، فضلاً عن ضعف الحكومة في مختلف المجالات.

وتبرز الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦ مثلاً تركيزاً واضحاً على وضع معالجة موضوعية لموضوع النازحين والحشد الشعبي والأخذ بنظر الاعتبار الوضع المالي الذي يعيشه البلد وضغط النفقات، وبدأت الموازنة في اغلبها موازنة حرب، إذ ركزت في اغلبها على دعم الاجهزة الامنية والمتطوعين والحشد الشعبي واستمرار الحرب ضد تنظيم داعش. ويوضح رئيس اللجنة الاقتصادية البرلمانية جواد البولاني ان الموازنة ركزت على ضرورة تأمين الدواء والغذاء والمشتقات النفطية للشعب، وتأكيد صعوبة الظرف الاقتصادي الذي يعيشه العراق. بعد انخفاض اسعار النفط، مما يتطلب تفعيل الخيارات الاقتصادية الاخرى التي من شأنها إسعاف ميزانية البلاد وعدم الاعتماد على مورد النفط فقط.

الا ان مشكلة العجز المالي التي تمر بها الموازنة الاتحادية ما تزال ماثلة أمام الحكومة العراقية وهي تحاول البحث عن سبل سد هذا العجز بأقل الاضرار التي تعظم من التكاليف الاقتصادية وما صاحب ذلك من انتقادات لطرق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية وخاصة ان موازنة عام ٢٠١٦ أتت في الظروف نفسها التي أدت الى تعاظم عجز ميزانية عام ٢٠١٥، واستمرار تدهور اسعار النفط العالمية التي هي أقل بكثير مما تم تقديره في موازنة عام ٢٠١٥، وتواصل التوقعات بتدهور الاسعار في عام ٢٠١٦. ولذلك يبدو ان العجز أكبر مما كان، وهذا ما يضع الحكومة امام معضلة كبيرة تدعوها للبحث عن مصادر بديلة لتمويل الموازنة المقبلة. وهنا يمكن ان نؤشر على سياسة الحكومة ما يأتي:

– ان التدابير الحكومية المتعلقة بزيادة الايرادات من المصادر المحلية غير النفطية مرتبكة ومحاطة بالضبابية سواء فيما بالضرائب بمختلف انواعها أو الرسوم على السلع والخدمات الاستهلاكية

ورسوم الكمارك وجباية اجور بيع الطاقة الكهربائية.

- انحسار الموارد المالية المحلية في تمويل العجز من الودائع المصرفية الفائضة عن الائتمان، والاقتراض من الجمهور مازال في اول خطواته لمحدودية الادوات المستخدمة.

- العملة الاجنبية وما متوافر منها لا يغطي حجم الاستيرادات الحكومية والتزاماتها الخارجية.

- ضعف التحويلات النقدية من العراقيين في الخارج، وبقاها دون اي محاولة جدية للتطوير مقارنة بالدول الاخرى .

- ضعف موارد سياسة الاستثمار الداخلي الناتجة عن قروض البنك المركزي، وغياب دورها في تطوير الانتاج في الصناعة والزراعة والانشاءات للقطاع الخاص، وحاجتها الى وقت طويل لاستكمال دورة رأس المال.

- اهمية اتخاذ الاجراءات الفعالة في محاربة تهريب العملة الاجنبية الى خارج العراق، ومراقبة التدفقات النقدية في القطاع المصرفي والمضاربة التي تؤدي الى ارتفاع سعر الدولار.

- تفعيل نظام الضريبة التصاعدية وفق معايير مالية دقيقة وتحسين ادوات الجباية بعيدا عن الطرق التقليدية المشوبة بالفساد وتحولها الى شكل من اشكال الاتاوة في الاسواق دون رقابة وضبط.

وبعد إجراء عدة تعديلات على مسودة قانون الموازنة الاتحادية الذي قدمته الحكومة، أقر البرلمان الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ وذلك

في الثالث من آذار (مارس) ٢٠١٨، وتضمنت الموازنة إجراء تقليص في الإنفاق في مجالي الأمن والدفاع؛ وزيادة الاستثمارات في قطاعات الكهرباء والصحة؛ وتغيير مهم في حساب مخصصات إقليم كردستان. فقد ارتفع إجمالي الإنفاق إلى ١٠٤ تريليونات دينار بنسبة ٣،٥٪ مقارنة بالعام الماضي، وقد قدرت الحكومة سعر بيع النفط عند

٤٦ دولاراً للبرميل، مع افتراض أن معدل الصادرات ستصل إلى ٣،٨٨٨ مليون برميل يومياً. وبما أن أسعار النفط تجاوزت ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد ومع اقتراب الإنتاج من الوصول إلى ٣،٨ مليون

برميل في اليوم، فمن المرجح أن تتجاوز العائدات النفطية الأهداف المحددة في الموازنة. وعلى الرغم من انخفاض الإنفاق للمشاريع الاستثمارية عن السنة الماضية إلى حوالي ٢٤٪، فقد انخفض العجز

المتوقع بنحو كبير بنسبة ٤٢٪ بسبب زيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية. وشكلت الرواتب الحكومية حصة أصغر من الإنفاق هذا العام بنسبة ٢٣،٤٪ مقارنة بالعام الماضي إذ كانت نسبتها ٣٥،٥٪.

بينما تم تقليص الإنفاق على الرواتب التقاعدية والدعم الاجتماعي بدرجة قليلة. ومن بين أبرز القطاعات التي تلقت زيادات كبيرة في الإنفاق هما قطاعا: الكهرباء والصحة، إذ تضاعفت موازنة وزارة الكهرباء بأكثر من الضعف، إذ ارتفع الإنفاق على المشاريع

الاستثمارية من ٨٤٤ مليار دينار في عام ٢٠١٧ إلى ٣،١٤٨ مليار هذا العام؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى الاستثمارات الخارجية كالحصول على قرض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من شركة جنرال إلكتريك. وقد عُرِزَت موازنة وزارة الصحة والبيئة عبر زيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، انخفض الإنفاق على النازحين نظراً إلى أن عدداً كبيراً قد عادوا إلى مناطق سكناهم خلال العام الماضي، وأثر تخفيض موازنة وزارة الهجرة والمهجرين بنسبة ٥٠٪ بشكل أساسي على الإنفاق التشغيلي. ويوجد ٧٠٠،٠٠٠ نازح أقل مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، وقد ازداد عدد العائدين إلى ديارهم من ١،٦ مليون في شهر آذار عام ٢٠١٧ إلى ٣،٥ مليون اليوم. ويمكن القول إن طبيعة موازنة ٢٠١٨ تؤشر لحقيقتين في العراق: أولاًهما: نهاية الحرب على داعش وما تبعها من اهتمام حكومي متزايد في ملف الإعمار والخدمات، وثانيهما: محاولات أعضاء مجلس النواب لإرضاء قواعدهم الجماهيرية مع قرب موعد الانتخابات النيابية.

والواقع ان الوضع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، طرح العديد من المميزات المهمة والتي يمكن تحديد أبرزها بما يأتي:

- عدم الوضوح الذي ميز توجهات النخبة الحاكمة التي تولت السلطة بعد عام ٢٠٠٣، ولم تكن تمتلك برامج اقتصادية واضحة المعالم، فقد قدمت اشارات اقتصادية ضمن برامجها السياسية لكنها لم تضع برامج اقتصادية محددة.

- غياب الفلسفة الاقتصادية للدولة، وما طرح لا يتعدى التوجهات العامة في اعتماد آليات نظام السوق والدعوات الى الخصخصة دون وجود رؤية واضحة للتعامل مع كل هذا الموروث في ابعاده المختلفة والدور المهيمن للقطاع العام في حركة المجتمع منذ اكثر من نصف قرن.

- استمرار اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر ريعي وحيد دون تنويع جوانبه الهيكلية، وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة واهمال القطاع السياحي.

- اختلال موازنة الدولة في رجحان التخصيصات التشغيلية وبنسبة كبيرة مقارنة بالتخصيصات الاستثمارية، فضلاً عن ثنائية التنمية قطاعياً ومكانياً في تركيز الاستثمار في مناطق ونشاطات معينة دون أخرى.

- تدني كفاءة الجهاز الاداري الحكومي وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وشيوع النزعة البيروقراطية والمعتمدة على قوانين وتشريعات لا تتلاءم والواقع الجديد للعراق.

- استمرار اتكالية الانسان العراقي على الدولة وسيادة ظاهرة الاسراف واللامبالاة في التعامل مع المال العام، مع تدني مستويات المعيشة بمؤشرات التنمية البشرية.



حوار بغداد

BAGHDAD DIALOGUE

خيارات ما بعد الانتصار

15-14 كانون الثاني 2017

وقائع المؤتمر الاول



التحولات الاقتصادية الدولية في عهد الرئيس ترامب

أ.م.د. احمد عدنان الميالي

“

تتلخص السياسة الاقتصادية الامريكية وتحولاتها العالمية في عهد الرئيس ترامب على عاملين رئيسيين في النطاق الدولي ، اولاً : العمل على تحقيق مكاسب في قطاع الطاقة وتحديدًا في مجالي النفط والغاز عبر الاستمرار بعملية التكسير الهيدروليكي للنفط الصخري ، بما يسمح بالاكفاء الذاتي ويعمل على تخفيض اسعار النفط العالمية، ثانياً : استخدام الحروب التجارية الدولية كأداة للسياسة الخارجية الامريكية في مواجهة واضعاف الخصوم. ولذلك سنبحث في العاملين وكالاتي:

”



العامل الاول :قطاع الطاقة

ربما يعد مجال الطاقة والاستثمار فيها سواء كانت الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح او قطاع النفط والغاز، من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وايضا في الجغرافية السياسية المعاصرة، والولايات المتحدة عملت على اجترار متقدم في قطاع الطاقة وتحديد النفط الصخري الذي يعد مصدرا كذلك للغاز الطبيعي، اذ حولت هذا المنتج العالمي نحو تغيير يعد بمثابة ثورة شاملة على صعيد الاقتصاد الدولي والداخلي بما يحقق مكاسبها وينجز لها تحولات اقتصادية وجيوسياسية مهمة وكبيرة.

فترجع وانخفاض أسعار النفط الخام العالمي من اكثر من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد إلى نحو ٦٠ إلى ٤٠ دولاراً أو أقل احيانا خلال الاعوام القريبة الماضية، وبذات الوقت تصاعدت قدرة الولايات المتحدة على استخراج النفط الصخري من خلال عملية التكسير الهيدروليكي للصخور، بمثابة اهم العوامل والمتغيرات التي نقلت الولايات المتحدة من كونها من أكبر الدول المستهلكة للنفط الخارجي في العالم، إلى دولة باتت تتمتع بوضع حقق لها اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال بما سمح لها ان تكون دولة طاقة قدرة على مضاعفة نفوذها الاقتصادي والسياسي العالمي.

اذ ان عملية استخراج النفط الامريكي من الصخور النفطية ادى الى قلب موازين أسواق النفط والغاز العالمية، وأفرز تداعيات ومتغيرات جيوسياسية مهمة جداً. لان مستوى الصراع الدولي خاصة بين الدول الغربية الكبرى في القرن الماضي كان محموماً على النفط وكانت هذه القوى تتهاافت على استعمار الدول المنتجة للنفط من اجل استخراج النفط، وانخرطت تلك القوى بالسيطرة

على شركات النفط الوطنية للدول المصدرة للنفط، لكن الان فمما لا شك فيه أن المعادلة الدولية اقتصاديا تجاه هذا القطاع تغيرت بعد أن ساعد تقدم التكنولوجيا وتحديدًا في مجالات الاستخراج والبحث والتقيب على إيجاد إمدادات مهمة من الطاقة في السوق الأميركية المستهلكة للطاقة بشكل كبير واساسي.

هذا التحول الجيوسياسي كان وسيبقى جد مفيد للولايات المتحدة الامريكية، بعد ان عملت على استغلال ثورة الطاقة الجديدة استغلالا براغماتياً على الصعيد الاقتصادي بما ضمن لها احرار الاستقلال التام في هذا القطاع، اضافة الى استخدامه كاستراتيجية دولية في مجال التحولات الاقتصادية التنافسية. اذ ان امتلاك إمدادات النفط والغاز داخلياً يعمل على تقوية وتعزيز قدرات الاقتصاد الأميركي، اضافة الى ذلك أيضاً يعمل على توفير نفوذ عالمي للولايات المتحدة، إذ من شأنه ان عمل على تقليص النفوذ الروسي على اوروبا اقتصاديا، واضعف اعتماديته على امدادات الطاقة، وقلص المردودات المالية لروسيا بعد تراجع اسعار النفط، وحال دون تحول روسيا إلى قوة عظمى في مجال الطاقة.

كما انه عمل على كبح جماح وتداعي فنزويلا الغنية بالنفط، يمنع مواصلتها سياسات الانغلاق المعادية للولايات المتحدة وعمق من ازمتها الداخلية الاقتصادية مما سمح لواشنطن بهوامش اوسع للتأثير والتدخل ضد نظامها الرافض لسياسات الغرب.

وايضا اسهم في تكريس سياسة الضغوط القسوى ضد ايران فرغم ان الولايات المتحدة عملت على حظر شراء النفط الإيراني الا ان تراجع اسعار النفط قبل مدة الحظر عمل على زعزعة الاقتصاد الإيراني بهذا القطاع وايضا سيعمل على عدم الاستفادة من الموارد

توجه انتقادات متزايدة ضد ترامب، لاستعدائه المكسيك من خلال مطالباته بشكل مستمر ببناء جدار اسمنتي عازل على الحدود بين البلدين منعا للهجرة غير الشرعية الى الولايات المتحدة. لكن في هذا الامر مردودات سلبية لان هنالك حجم مبادلات تجارية كبيرة بين البلدين تخدم واشنطن بشكل اساس، اذ في عام ٢٠١٥ سجل حجم التبادل التجاري مثلا أكثر من مليون دولار من السلع والخدمات في كل دقيقة، اضافة الى وجود شراكات انتاجية بين البلدين فيما يخص وجود مصانع امريكية كبرى في المكسيك تستخدم في انتاج السلع وايضا استهلاكها بين البلدين بشكل يتجاوز تبادل المنتجات الى تحريك الاسواق وتقليل كلف الانتاج، وايضا تقليل كلف عبور الحدود ذهابا وايابا، كما أنه توجد بينهما شبكة نقل تشمل ٢٠ خط لأنابيب الغاز الطبيعي، تخدم واشنطن في منطقة الجانب الأمريكي من خليج المكسيك باستخدام وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال يعطي امتياز لها لتحويل هذا الغاز الى الشكل الغازي الجاهز للاستخدام.

فعندما يتم شحن الغاز الطبيعي على شكل مسال، يتم العمل على تحويله إلى غاز من جديد لدى وصوله بحراً من أجل الاستخدام الفعلي. وهذه الوحدات الانتاجية تسهم في مساعدة دول شرق ووسط اوربا على استيراد هذا الغاز، وبالتالي يخدم كل هذا الولايات المتحدة والمكسيك ودول اوربا المشار اليها عبر تخفيف اعتمادها

المالية الناجمة عن النفط في حال رفع الحظر.

وفي هذا الصدد ايضا من التداعيات التي ادى اليها استخراج النفط الصخري بعد انخفاض اسعار الطاقة والنفط تحديداً، هو استقرار اقتصادي لاوروبا حليفة الولايات المتحدة وشريكها في حلف الناتو، مما ساعدها في تخطي الازمة الاقتصادية العالمية التي ضربتها عام ٢٠٠٨، مما اسهم في امكانية زيادة الابعاء المالية على دول اوربا في الناتو والهجرة وملفات اخرى.

كذلك ادى الى مساعدة اليابان وكوريا الجنوبية حلفاء واشنطن في الاستفادة من هذا التراجع باعتبارهما مستوردين كبيرين للنفط من الشرق الاوسط، اضافة الى مساعدة الهند اقتصاديا وهي حليف لواشنطن ايضا. كما ان هذا عمل على اضعاف التطلعات الاقتصادية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الغنية بالطاقة ويعزز من احتمالات ارتباط مصالحها بواشنطن.

وبالتوازي كل ذلك، يمكن القول ان اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة عبد الطريق امام تعزيز وضع قارة امريكا الشمالية كاحد اهم المعطيات الجيوسياسية الاقليمية، بأن تكون قارة أكثر تكاملاً من الناحية السياسية والاقتصادية. ولهذا السبب تورد الكثير من الانتقادات سواء على ادارة اوباما حينما دخل بسباق الاستعداد الاقتصادي مع كندا عبر تأجيله المتكرر لتنفيذ مشروع مد انابيب نقل الطاقة المعروف بمشروع (كيستون إكس إل) كما ايضا



على روسيا في مجال الطاقة ويعزز أيضا فرص إقامة نظام عالمي للطاقة أكثر تكاملاً. ونتيجة لذلك، بات الآن بوسع هذه البلدان عدم الاعتماد على روسيا بهذا المجال والاعتماد على استقبال الغاز بحراً من الولايات المتحدة والمكسيك، وهو ما أدى، بالمقابل إلى تراجع أسعاره أيضاً عالمياً، وافرز بذلك تداعيات جيوسياسية مهمة في أضعاف روسيا بما يخدم الأجندات الأمريكية. ولكن أيضاً تبرز إشكالية أخرى قبال واشنطن بهذا الصدد لأن هذا الوضع تستفيد منه الصين التي إذ أنها تعتمد على الغاز القادم من روسيا تحديداً وفي الوقت الذي كانت تراهن فيه روسيا على اتمام صفقات تصدير غازها الطبيعي إلى بكين بأسعار مرتفعة، ولكن التأثيرات السلبية بسبب طفرة النفط الصخري الأمريكي، دفع روسيا إلى تقديم تنازلات للصين بخصوص الأسعار ما كانت لتقدمها روسيا لولا النفط الصخري الأمريكي وارتباطات الغاز الطبيعي المصاحب له. وهذا الوضع جعل روسيا في سياق لا يخدم مصالحها فيما يتعلق بالتنافس مع الصين على الأسواق والنفوذ في وسط آسيا، رغم أن روسيا لازالت تحافظ على امتيازاتها بقطاع الغاز من ناحية الاحتياطات، لكنها خسرت إمكانية توظيف هذا الامتياز لأغراض سياسية بشكل واضح على نحو ما كانت تفعله في شرق أوروبا سابقاً، إذن روسيا قد ضعفت لكن الصين باتت أكثر قوة وأصبحت لاعبا عالمياً بشكل أفضل في بعض النواحي، مما يسهم في قدرات التنافس في النفوذ والاقتصاد مع الولايات المتحدة.

بشكل عام فإن اكتشاف النفط الصخري الأمريكي عمل على تدعيم الاقتصاد الصيني المستورد الأكبر للنفط والغاز عبر الاستفادة من الأسعار المنخفضة لتتقدم خطوات واسعة على صعيد النمو الاقتصادي، والصين غريم اقتصادي تقليدي للولايات المتحدة إضافة إلى عدم الاتفاق بالملفات السياسية تجاه الازمات الدولية سواء في سوريا واليمن والقضية الفلسطينية وملفات أخرى خاصة في عهد ترامب، إذ سمحت هذه المتغيرات المتعلقة بتراجع أسعار النفط للصين على التركيز على تنفيذ استراتيجية ما يعرف بطريق الحرير الجديدة عبر أوراسيا بشكل قوي وفعال كما عملت على التخفيف من تأثيرات التباطؤ بالنمو الاقتصادي بل عزز هذا النمو.

ولكن واشنطن لديها رهان يعد كإجابة على تلك الإشكالية السلبية وهي أن مزيداً من الضغوط التجارية تجاه الصين سيعزز طبيعة علاقتها مع واشنطن إضافة إلى رهانها على قطع الصين عن الأنظمة السلطوية وتراجع صداقتها مع تلك الأنظمة الغنية بالنفط عبر توفير غاز رخيص وهذا يعمل على تعزيز ثقة الصين بالنظام الدولي الليبرالي واحترام أحد أهم عناصره ووحداته الأساسية ألا هو سياسة السوق الحر والتبادل التجاري، بدلاً من العزلة والمركزية

الاستراتيجية كما يحصل في كوريا الشمالية، وهذه من الثوابت المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية. وأيضاً من المساوئ المتحصلة من انخفاض أسعار النفط هو تضرر اقتصاديات دول الشرق الأوسط ومنها دول صديقة وحليفة لواشنطن كدول الخليج والعراق، إلا أن هذا المتغير يحمل في طياته عدداً من المفارقات حسب وجهة نظر واشنطن، ومن تلك المفارقات التي تراهن عليها أن تراجع أسعار النفط لايغني تضرر أو انتهاء الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، مثلما يروج ويظن البعض، وإنما بالعكس سيعمل في الواقع على تعزيز عنصر المنافسة في السوق الدولية مع النفط الأمريكي والكندي عالي الكلفة ويزيد من الصادرات النفطية وتحقيق مبيعات مضمونة نتيجة رخص أسعار النفط في تلك المنطقة عن خام برنت، وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة، التي باتت مكتفية ذاتياً في مجال الطاقة لن تكون لديها طموحات الانتفاع والسيطرة على نفط هذه المنطقة، وسيتمتع على تلك الدول أن تكون مطمئنة أن وجود وحضور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط إنما من أجل محاربة الإرهاب، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية، ودعم حلفائها في المنطقة لا أكثر. ومن جهة أخرى، تعتقد واشنطن أن تراجع أسعار النفط سيحفز انظمة بعض هذه الدول على احراز الإصلاحات الاقتصادية ويشجعها ويوقى نظم الإدارة ويقين من الفساد السياسي والانصياع للمطالب الاجتماعية. كما أنه يعمل على احتواء المطالب الانفصالية للأقاليم الغنية بالنفط لأن الطاقة المحرزة للقدرة الاقتصادية أحد أهم مقومات تحفيز الأقليات والمناطق الغنية بالنفط على المطالبة بقيام دولها المستقلة، ورغم أن الطاقة أنها ليست كل شيء لكن تعد عاملاً ضرورياً في الجغرافيا السياسية ومن متغيرات القوة المباشرة لقيام الدول.

في النهاية يمكن اعتبار اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المتغيرات النادرة في التاريخ المعاصر الذي عمل على تغيير الأوضاع الاستراتيجية لهذه القوى العظمى بأن تستمر أن تكون متفوقة في النظام الدولي والتحكم بقواعده، إذا وفرت الطاقة مجالات نفوذ أوسع لواشنطن وكانت بمثابة نعمة وهبة وقوة لمواجهة الركود الاقتصادي الأمريكي كما كانت مصدر قلق وإزعاج لروسيا المندفعة.

ورغم أن واشنطن تعد اليوم أكبر قوة في مجال الطاقة والتحكم عالمياً، إلا أن نعمة النفط الصخري والغاز تورد عدة تحديات في هذا المجال منها: عدم قدرتها بأن تكون منتجة للنفط بشكل مؤثر يعمل على نحو مستديم على تحديد الأسعار العالمية للنفط، نعم قد يعمل على استمرار وضع الاكتفاء الذاتي وما يرتبط بذلك من معطيات تم ذكرها، إلا أن أمريكا تبقى دولة محدودة الانتاج الذي لا يسمح لها

الانتخابية ولا يمكن ان يفسر ان تلك السياسة قادرة على تحقيق المطالب على الصعيد الدولي والداخلي. فالحروب التجارية تحرز الخسائر في كثير من الاحيان على حساب المكاسب وإلى جانب ذلك تسهم في الإضرار بسوق الأسهم المالية، فهي لا تساعد على خفض العجز في الميزان التجاري الذي تفاقم قليلاً في فترة ولاية ترامب لأن الحروب التجارية تؤدي عادة إلى الحاق الضرر بالصادرات والواردات. والصادرات، كنسبة من الإنتاج المحلي الإجمالي، التي شهدت مستويات ادنى خلال هذا العام.

ان فرض الرسوم ورفع التعريفات الجمركية على الصين كلف دخل العوائل الأميركية متوسطة الدخل أكثر من ٤٠٠ دولار في العام الماضي. اذ ان الحروب التجارية باتت واسعة ولم يكن مخطط لها ان تستهدف الصين وروسيا وفنزويلا ولبنان وتركيا وكوريا الشمالية والمكسيك وكندا وكوبا وايران وكل من يتعاون معها، فعلى سبيل المثال باتت الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع الصينية مهددة للاقتصاد الأمريكي وهذه الاجراءات الحمائية كلما توسعت كلما ادت الى زيادة مساحة الضرر على الداخل الأمريكي، مما ادى الى ارتباط هذه الحرب التجارية مع الصين فقط الى نقطة تحول وعائق كبير بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. اضافة الى ان الصين يبدو انها لم تتضرر الى حد كبير نتيجة هذه الحرب فهم لم يتسولوا بالولايات المتحدة من اجل ايقاف هذه الحرب كما انهم لجأوا الى مبدأ المعاملة بالمثل وفرضوا رسوم وقيود على البضائع الأمريكية بمقايير واسعة، وبالنسبة فان العجز التجاري الصيني لم يصل الى حجم العجز التجاري الأمريكي رغم انه أخذ بالارتفاع، ومن المحتمل ان لا يتمكن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تعويض الاضرار الناجمة عن الحروب التجارية ويبدو انه غير مستعد لما بقي من ولاية ترامب المحاولة حتى لتحقيق بدائل لهذه التعويضات.

ومن المتوقع ان ترامب ان يواصل حروبه التجارية ويصعد منها في ماتبقى من ولايته لاعتقاده انها من الادوات الناجحة في ادارة العلاقات الدولية والحفاظ على النظام الدولي الذي تتسيده الولايات المتحدة، لكن هذا التصعيد سيكون مخيباً للامال في حال التواصل في زيادة فرض الرسوم على السلع والبضائع من الدول المنافسة، خاصة في حال انكار وجود مردودات كارثية على مستوى الاقتصاد، ولا يمكن ان ننسى ان الاستمرار بهذا النهج سيدفع بالدول المتضررة للميل الى الانتقام والمعاملة بالمثل وهذا سيكرس احراجا متزايدا للولايات المتحدة التي يأمل مواطنيها من تحقيق انفراجات اقتصادية سواء على مستوى الخدمات الصحية مثلا او حل ازمة الرهن العقاري او التعليم الجامعي او زيادة الوظائف ورفع الاجور وحماية العمال وزيادة الاجور لساعات العمل الاضافية. اصف الى

لغاية الان بان تمتلك شركات نفط وطنية لتصدير النفط و انتاجه والتحكم بالسوق العالمية واسعاره بشكل مستمر، مع بقاء وضع الانتاج لديها خاضع لشبكات من المنتجين المحليين الذين يتخذون القرارات فرديا ويتحملون المخاطر بانفسهم. الصين متراجعة اقتصاديا، ولن تنهار ايران الغنية بالنفط، وفي ظل هذا الوضع لن تصبح روسيا هشة.

رغم ان الواقع يشير على اعتماد هذه الدول اقتصاديا على سعر النفط في السنوات والعقود المقبلة وهذا ينذر بمتغيرات جديدة على صعيد الجغرافية السياسية، فعالم يبلغ فيه سعر برميل النفط ما بين ٤٠ الى ٦٠ دولاراً، سيكون مختلفاً جداً عن عالم بلغ فيه سعر البرميل اكثر ١٠٠ دولار.

ثانياً : الحروب التجارية :

يعتقد الرئيس ترامب بان الحروب التجارية تجاه الخصوم والاعداء افضل وسيلة للضغط وتعمل بشكل فعال كأداة للسياسة الخارجية وكبديل للحروب والتدخلات العسكرية، فهي اقل كلفة وخسائر ويعتقد انها تحقق مردودات اقتصادية على مستوى الوظائف والحمائية تخدم سوق العمل الأمريكية، كما ان الاقتصاد يلعب دوراً مباشراً في الانتخابات الرئاسية نهاية عام ٢٠٢٠، اذ يعد الإنتاج المحلي الإجمالي والوظائف والأجور والتضخم، من النقاط المهمة في السياسة المتعلقة بالسباق الرئاسي.

هذا الإدمان الأمريكي على ممارسة العقوبات، ولعب دور الضاغط لتصحيح أساليب الخصوم والمنافسين بما ينسجم مع المصالح الأمريكية، يعد أحد أهم أدوات السياسة الخارجية في عهد ترامب القائم على التهديد وفرض العقوبات التجارية الأحادية من قبل واشنطن المهيمنة على النظام المالي العالمي، وأصبح من الأساليب الناجزة لتطويع الآخرين ومعاقبتهم، ويعد أيضاً أهم الأدوات التي تحافظ من خلالها أمريكا على الغلبة والسيطرة على النظام العالمي الذي يفتقد إلى قواعد إدارة الصراع والتعاون الدولي والإقليمي. ووجهة نظر إدارة ترامب من خوض هذه السياسة الاقتصادية المبنية على الحروب التجارية ومعاقبة حتى الحلفاء، لأن مزايا ومكاسب الحرية التجارية وعدم فرض القيود والرسوم التي تضمنها العولمة أتاحت لدول أوروبا والصين وروسيا ودول أخرى منافسة الإستفادة من الإنفتاح لتعزيز اقتصادياتها الداخلية، وتعزيز النفوذ السياسي الدولي والإقليمي لتلك الدول مما يقلص هامش المنافسة ويجعل فرص بقاء (أمريكا أولاً وأمريكا الأقوى) في خطر ويعمل على تراجع النفوذ السياسي الأمريكي وفاعليته.

ولكن سياسة الحروب التجارية لترامب المتصاعدة اضررت بالاقتصاد الأمريكي لغاية الان وبالتالي لا يمكن ان يشيد ترامب بها في مناظراته

لكن رغم ذلك هناك من يدافع عن سياسة الحروب التجارية لترامب، ويبرر هؤلاء ان واشنطن من خلال عملتها العالمية الدولار لازالت تملك الأسواق وتتحكم بالإقتصاد العالمي ويتضح أن العالم لازال يحتاجها كثيرا، وتبين أن الولايات المتحدة لازالت تمسك بخيوط النظام الدولي وتتحكم بوضع قواعده، مما يؤكد أنها قوة عظمى مهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، وأن النظريات التي قالت أن العالم أصبح متعدد الأقطاب وبدأ أقول القوة الأمريكية الذي ظهر بعد التعثر الأمريكي في أفغانستان والعراق والآن في سوريا وعدم النجاح في اخضاع ايران، وعودة الدب الروسي وصعود الإتحاد الأوروبي والصين وكذلك الهند والبرازيل و بروز النمر الآسيوية، لم تتبلور حتى الآن ولا تزال مجرد تكهنات واحاديث سياسية ودبلوماسية.

اذ يبدو حسب هؤلاء أن أميركا ستبقى لفترة طويلة، القوة التي يدور حولها العالم، إذ تريد أميركا تمرير التغييرات والصيغ التي تريدها على النظام الدولي الحالي وتبقى فيه أميركا زعيمة العالم. ولكن مع ذلك فإن أميركا إذا أستمرت بالتعامل مع دول العالم بهذه الكيفية، وتجاوز القواعد الاقتصادية والقانونية المتفق عليها وتجاهلها سيؤدي إلى إندلاع الصراعات والإرتباكات ويدفع دول العالم البحث عن نظام جديد تعمل فيه وفقاً لقواعد متعددة، وتجاهل أميركا التي تتبنى مبدأ الأحادية، وبدأت ملامح التقارب الروسي الصيني الإيراني التركي تتبلور بهذا الجانب.

الخلاصة

خلاصة مايمكن قوله إن دعم ترامب ووصوله للرئاسة يمثل مصالح لوبيات وتجمعات المال والنفط والأسلحة والتيارات اليمينية الأصولية المتشددة ومصالح إسرائيل، وهذه التوجهات هي التي جعلت من وصوله للبيت الأبيض مسألة قاتلت عليها تلك النخب العنصرية، لأن توجهاته ترتبط أولاً بمصالحهم الشخصية، قبل الحديث والبحث عن مصالح المجتمع الدولي. وفي ظل إدارة ترامب القائمة على نمط هذه التحولات الاقتصادية اضافة الى السياسية ، يبدو أن واشنطن في العديد من سياساتها الخارجية والداخلية سترسخ خيارات خطيرة ومخيفة لتأريخ الديمقراطية والليبرالية النازمة للمجتمع الأمريكي وتدفع لتبني مفهوم يجعل أميركا تسير ضد العالم برمته، وهو طرح وخيار يتعارض ويتنافى مع صورة أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، تحديدا في الولاية الاولى لرئاسة لدونالد ترامب.

ذلك ان زيادة الرسوم على البضائع والسلع المستوردة من الصين او اي دولة اخرى فأن العبء سيتحمله المستهلك الأمريكي، خاصة ان مستوى الزيادة على سبيل المثال وصل الى ٢٠٪ على البضائع الصينية وعند المقارنة بين الاسعار الخاضعة للرسوم مع البضائع الاخرى سيتشكل الفرق، مما يشكل ذلك ضررا على دافعي الضرائب بواقع ١٠٠ مليار دولار من قيمة بضائع مستوردة من الصين بقيمة ٥٠٠ مليار دولار سنويا.

وحتى عند التفكير ببدائل عن السلع الصينية فأن اللجوء الى الاستيراد من دول اخرى ايضا يثقل عاتق الشركات الامريكية التجارية وبالتالي المستهلك، فمثلا أن تحويل وتنويع مصادر الواردات الامريكية من الصين الى فيتنام يصدم الشركات الامريكية التجارية بأن مصادر التكلفة من فيتنام مرتفعة قياسا بالصين، ونتائج هذا التحويل التجاري زيادة كبيرة ايضا على الضرائب تسبب فيما بعد اضرارا انكماشية بالسياسة المالية، مما يدفع الى التخوف والتحوط التجاري والصناعي داخل الولايات المتحدة لان صاحب رأس المال الانتاجي لا يبنئ مصنعا جديدا اذا كان يتوقع ان ترامب قد يقرر في اي لحظة نبذ السوق الخاص به كسلع تصديرية او توريدية او كليهما.

وايضا من التداعيات السلبية للحروب التجارية الامريكية هو تزايد نسبة الواردات بقوة بينما بدأت الصادرات بالتقلص، اذ لم تعمل زيادة الرسوم على تقليص العجز التجاري ، لان الميزان التجاري لا يرتبط فقط بالرسوم والتعريفات الجمركية وزيادة الضرائب انما يرتبط بالاقتصاد الكلي، وطالما ان الصين واثقة من ادارة هذه الحرب التجارية، لان تكلفة السلع منخفضة فانها قادرة على التغلب على تلك العقوبات مما يجعلها لاتميل للتهدة حاليا، ولهذا لابد لترامب من التروي في عملية التصعيد واعادة التفكير بالتقارب مع الصين وعدم فرض جولات اخرى من الرسوم الجمركية، لان احتواء الصين ايجابيا يخدم الاجندات الامريكية سياسيا واقتصاديا في مواجهة روسيا وتفكيك التقارب بينهما.

هذه التداعيات والإنقذات والأحتجاجات الصادرة من الداخل الأمريكي ومن عدة دول لإدارة ترامب وسياساته، لهذه الاستراتيجية والسياسات تجاه دول اوربا وامريكا الشمالية والصين وروسيا وسياساته الداخلية، جعلت المراقبين يقيمون ويتنبئون بتراجع مكانة الولايات المتحدة ، فمثلا هنري كيسنجر قال: " إن بريق أمريكا يتضاءل مع الرئيس ترامب، ووصف أفعاله بأنها غريبة. اذ يكاد ضوء المصباح الأمريكي أن ينطفئ شرق أوسطياً وعربياً وإسلامياً من جراء قرارات سياسية فوقية تمثل طعنات قاتلة ...".

النمطية الاقتصادية واستقرارية النظام السياسي في العراق

أ.م.د. سلام جبار شهاب / الجامعة
التكنولوجية / قسم العلوم التطبيقية

“

كثير تلك التوجهات التي تحاول تاطير المجال الاقتصادي بحدود المعطى العددي بجعله عبارة عن قيم تخضع شروطه لمتغيرات عديدة حاله كحال العلوم التي لا يمكن ان تخرج الى حدود الوصف، او ان تكون متغيراته محصورة بحدود العلم ذاته، ولكن الاقتصاد علم شديد الحساسية من الجوانب الاخرى ، كالاقتصادية والسياسية والسلوكية ... اكثر من حساسيته لعناصره الاقتصادية ذاتها، وطوال تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية كان الاقتصاد الوطني ضحية للتقلبات السياسية، فكان مساره يتأثر بالاكراه مع التقلبات السياسية، او لاهواء الانظمة الديكتاتورية الحاكمة، ويتم صياغة شروطه وفق ما يشتهي النظام السياسي الحاكم. فطرح الكثير من الممارسات منها التاميم بصيغة الاحتكار.

”



الابقاء على الوضع الراهن، منها ان هياكل النظام الاستبدادي ضلت قائمة حتى بعد عام ٢٠٠٣، بمعنى المؤسسات السابقة لادارة الدولة بقيت محافظة على حالها بعد عام ٢٠٠٣، ولذلك كان من السهولة ان يتم ملئها بعد انهيار النظام بأناس جدد، يضاف الى ذلك ان النخب السياسية المعارضة للنظام السابق لم تكن تحمل فكرا اقتصاديا ينسجم مع الوضع الجديد، ولذلك كان ملء هياكل السلطة السابقة امرا مستساغا الى حد مقبول من قبل النخب السياسية الجديدة لتكون الشكل الجديد لهذه المؤسسات، ويضاف الى ذلك ان الحالة المجتمعية السائدة والظروف المتراكمة من الازمات والصراعات والتقلبات رسخت السلوك القائم على نهج الرعاية او الهبات ، فلم تكن هناك قدرة في السلوك المجتمعي عامة في استقلالية النشاط الاقتصادي بعيدا عن الدولة. وليأخذ النظام الجديد ونخبة السياسية الجديدة ذات المنهج القاصر في ادارة الدولة ، وهو ما جعل الاقتصاد العراقي اكثر معاناة مما سبقه في الماضي، وهذا حصل لانه لايمكن ان تجمع بين نظام سياسي قائم على التعددية وخاصة في ضوء الديموقراطيات التمثيلية القائمة على اساس التوزيع "المحاصصة" والتي تعد من اشد انواع الديموقراطيات تعقيدا واجحافا في السلوك الاقتصادي في الدول الريعانية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية . والذي ادى الى ان تتحول مؤسسات الخدمة العامة للدولة ووزاراتها من خدمة المجتمع الى خدمة الحزب او المكون ، في بيئة اجتماعية تتسم بالانقسام والصراع .

عمليا، تؤكد الدراسات الى ان المجتمعات المعتمدة على تصدير نوع واحد من المصادر الطبيعية كالنفط ، تميل الى الارتباط بفساد اكبر، اذ ان المصادر الطبيعية تميل الى تكوين ريع اقتصادي كبير،

ومحاربة رواد الاعمال بحجة الخيانة والاستثناء على قوت الشعب والاستيلاء على الممتلكات العامة، هذا الامر ولد لصورة برجوازية تعتاش وتبرز في بيئة الاحتكار يمكن تسميتها ببرجوازية الطبقة الحاكمة التي استولت على مسارات الحركة الاقتصادية من الاستيراد الى التحكم بعرض السوق .

معادلة الاحتكار هذه انسجمت الى حد كبير مع تعزيز النمط الريعي في الاقتصاد، فلم تعد هناك حاجة فعلية لان تنتقل سلطة الاقتصاد من الاسفل الى الاعلى وانما العكس ، فالدولة لم تعد بحاجة لا للمجتمع ولا الى السوق ولا الى الكفاءات والمستثمرين واصحاب رؤوس الاموال، وانما الدولة هي التي تمسك بخيوط السوق ، لتتشكل لدينا دولة الرعاية او دولة الهبات "Patronage State"، او "دولة الثواب والعقاب" هذه الصورة التي اعتاد عليها المجتمع محت من ذاكرته اي جدوى للابداع او العطاء ، فاذا اردت ان تصبح غنيا او على اقل تقدير العيش على حد الكفاف كلما ما عليك فعله هو الانتماء الى حزب السلطة او ان تجهز بموالاتك الى النظام الديكتاتوري، لتضمن الحصول على الوظيفة او الامتيازات الاخرى. وهذه الطريقة في الادارة امنت للنظام العمل بدون معارضين داخل هياكل الدولة، يقابله اعتماد مفرط على الموارد الريعانية لم تسمح بنشوء ايرادات اخرى.

هذه الصورة كانت مهياة تماما لان تملء من قبل النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، بالرغم من ان ادارة الاقتصاد كان يفترض ان تترافق بإصلاحات وتغييرات فيها بمسار موازي مع الاصلاحات السياسية القائمة على المدارس الليبرالية الحديثة، وهناك ثلاث اسباب اساسية ساهمت في ابقاء الهياكل الاقتصادية على حالها بل التصارع من اجل

على اربع سنوات، وكذلك تعظيم الجانب المؤسسي يحتاج الى انفاذ القانون وتعظيم الايرادات الحكومية من ضرائب ورسوم ، بمعنى اخر تقليل الانفاق العام وتعظيم الايرادات الحكومية وهو امر اذا طبق فانه لا يضمن بقاء المسؤول في السلطة في حال النحو بهذا المنحى، ولذلك فان الطريقة الايسر لكسب المؤيدين وشراء الاصوات هو توفير الوظائف في القطاع العام وتمويلها عبر رفع الايرادات من عائدات النفط، وتقليل تنويع الايرادات الحكومية ، فمثلا في عام ٢٠٠٦ انخفض الدخل الحكومي بصورة غير متوقعة دفع الحكومة الى تقليل وسحب النفقات المخصصة للاستثمار لصالح النفقات التشغيلية اذ قامت الحكومة بزيادة التعيينات في القطاع العام، وفي عام ٢٠١٤ على اثر انهيار اسعار النفط لجأت الحكومة الى حزمة قرارات تقشفية، كان احدى ادواتها تخفيض النفقات الاستثمارية في الموازنة الاتحادية لتأمين الرواتب والاجور .

الاحادية المفرطة في الاقتصاد العراقي لا يمكن ان تدوم، واذا كانت الموارد الطبيعية قد ساهمت في بدايات العملية السياسية في تثبيت استقرارها، فانها لا تستطيع المحافظة عليها، بل على العكس ربما ستكون سببا في اهترازها ، فالزيادة في السكان لايمكن استيعابها والقطاع العام كلما اضفت اليه وظائف كلما يعني مزيد من الاخفاقات في الخدمة العامة وتعظيم فرص الفساد، يقابل ذلك على الجانب الاخر قطاع خاص ضعيف طفيلي حصته من الناتج المحلي الاجمالي لا تتعدى ٢٩٪ في احسن صورتها، بل حتى ان هذا القطاع ينشط على العقود الحكومية والتي لا تخلوا ربما من شبهات الفساد. وهذا القطاع يحاول التهرب دائما من السجلات الحكومية خصوصا اذا كان عمله بعيدا عن الالتزامات الحكومية.

في الحين ذاته، شكلت العلاقة بين اقليم كوردستان والحكومة المركزية عائق امام تحقيق تنمية مستدامة، فطريقة الحصص من الموازنة عمقت الالية الريعية في تشكيل الموازنة الاتحادية، واضعفت الجهود امام الاستثمار في المناطق المتنازع عليها، كونها تعد من المناطق الغنية بحقول النفط. كما ان التنازع حول النسب المحددة في حصة الموازنة للاقليم هي الاخرى تسهم في ضعف الانفاق التشغيلي او الاستثماري في الموازنة الاتحادية ، كون ان الموازنة تعد من الواجهة المهمة في تحريك النمو وتنشط الحركة الاقتصادية، باعتبارها تشكل اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي.

حدود الشراكة بين الاقتصاد والسياسة متداخل ومختلقة لصالح النخب السياسية القائمة في البلاد، وامكانات النمو بقيت رهينة للقطاع النفطي المتدرج، والسؤال الاهم هل بالامكان ان تستمر العلاقة بين الديمقراطية والشكل الاقتصادي الحالي؟ في حقيقة الامر يرتبط الاستقرار السياسي بالتنمية، وي طرح صامويل هانتغتون

ويؤدي هذا الى وجود محفزات كبيرة الى التصرف الفاسد ، وهذا ولد ميكانيكية جذابة ومحفزة في الاعتماد المفرط على النفط، اذ كلما ارتفعت إيرادات النفط كلما كانت مولدا اكثر لنمو السلطة ، وهذه العلاقة بين النخب السياسية والموارد الاقتصادية القائمة على النفط اصبحت شديدة التفاعل، كونها تؤمن انشاء قاعدة كبيرة من الموالين الى الحزب ، فكلما كانت السيطرة اكبر على الهياكل الحكومية كلما زادت الفائدة او المنفعة من تلك الهياكل، ولذلك تحولت القضية الاساسية للسلطة من الخدمة الى الانتفاع ، ودور الوزارات يكون اقرب الى خدمة الحزب منه الى الخدمة العامة. هذه العلاقة عززت من الاجواء التي كانت سائدة في العهود الدكتاتورية القائمة على دولة الهبات، لتتحول الى دولة الرعاية الاجتماعية الحزبية، لترتفع على اثر هذه العلاقة المتغيرات والمؤشرات السلبية في الاقتصاد العراقي وابرزها انعدام اي دور للإيرادات الحكومية في الموازنة العامة للبلاد ، وارتفاع حصة إيرادات النفط في الناتج المحلي الاجمالي الى ثلثي الناتج المحلي الاجمالي او اقل من ذلك بقليل ليتحول العراق الى اكثر البلدان اعتمادا على المصادر الطبيعية في العالم .

في حقيقة الامر استخدمت عائدات تصدير الموارد الطبيعية في تثبيت استقرار العملية السياسية في فترة نشوءها، ولكن هذا الامر خلق حالة شاذة بين الطرفين، اذ لا يمكن لمنهج سياسي قائم على الحرية ان يغيره منهج اقتصادي اخر، فاذا كانت السلطة السياسية تنبع من الاسفل الى الاعلى، فانه ليس بالامكان الابقاء على السلطة الاقتصادية ان تسير بالعكس اي من الاعلى الى الاسفل، لان الاصطدام سيكون حتمي، وكانت احدى الصور الاساسية لهذا التناقض هو في الوقت الذي يجب ان يتحول دور الدولة الى أنشطة محددة تتخلى فيها عن كثير من الادوار التي كانت تقوم بها في العهود الاستبدادية وخصوصا في الجانب الاقتصادي، الا ان حجم القطاع العام ارتفع من ٨٥٠ الف نسمة في عام ٢٠٠٣ الى ٦,٥ ستة ملايين ونصف نسمة في الوقت الحاضر بين موظف ومتقاعد ، ويقابله ايضا ارتفاع الانفاق الحكومي على الرواتب والاجور من ١٣٪ من اجمالي الانفاق الحكومي في ٢٠٠٣ الى ٦٠٪ في ٢٠١٨، وهذا ولد قطاع عام منتفخ ومترهل يتسم بعدم الكفاءة وضعف الانجاز ومحدودية دوره في تقديم الخدمات، ولذلك فان القطاع العام تحول الى اكبر نظام للرعاية الاجتماعية في المنطقة . والسبب الرئيس في ذلك يكمن في قضية جوهرية، وهي من وجهة النظر السياسية، فان الاقتصاد العراقي صار ضحية للعبة السياسية، فلا اعتقد بان هناك استعداد من اي صانع قرار في البلاد ان يعمل انجازات بعيدة المدى لا تتضح نتائجها في وقت بقاءه في السلطة، فتعزيز بيئة الاستثمار مثلا، تتطلب سنوات طوال لا تكفيها الدورات الانتخابية القائمة

مقاربتة الشهيرة بين الاستقرار السياسي والتنمية والتي تقوم على ان بقاء وديمومة الديموقراطيات يستند الى القدرة في الحفاظ على النمو، اذ كلما اتسم الاقتصاد بركود اقتصادي ونمو سالب كلما رفع من احتمالية التحول الى الاستبدادية، ولذلك ترى وحدة التحليل الاقتصادي "Economic Intelligence Unit" بان النظام السياسي في العراق حافظ على استقراره بفعل الإيرادات الريعية للموارد الطبيعية، في حين ان معدلات النمو في القطاعات الأخرى غير النفطية سجلت جميعها نمواً سلبياً وكانت هناك استثناءات في بعض السنوات في عام ٢٠١٨ مثلاً والذي كان ناتجاً بالأساس من حزمة القرارات التقشفية التي انتهجتها حكومة العبادي بعد الأزمة الاقتصادية، اذ حافظ النفط على مستوى معتدل من صمود البناء الديمقراطي خلال السنوات الماضية، لكن هل يمكن ان لهذا الصمود ان يستمر؟ هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ونمو حجم السكان، فالبلاد التي تحقق نمو سكاني على سبيل المثال بمقدار وحدة واحدة، تحتاج من اجل الحفاظ على المستوى الاقتصادي لسنتها السابقة ان تعمل على تحقيق نمو اقتصادي بنفس المقدار، اي ان يكون معدل النمو وحدة واحدة ايضاً على اقل تقدير، ولكن ما حصل من نمو في العراق فانه نمو اقتصادي غير مستدام لانه يستند على مقدار الصادرات من الموارد الطبيعية، وبالتالي فان انهيار الاسعار جعل النمو سالباً في الاقتصاد الوطني، هذا اذا ما علمنا ان معدل النمو السكاني في البلاد مرتفع جداً ويصل الى ٢,٧٪.

ان الالية الاقتصادية التي تمت الاشارة لها فيما سبق القائمة اتجاهاتها من الأعلى الى الأسفل باعتبار ان الدولة هي المحركة للناتج المحلي الاجمالي في البلاد كونها تملك الحصص الأكبر منه، لا تنسجم في تقريب العلاقة بين اتجاهات النمو الاقتصادي ونمو السكان، او على اقل تقدير مكافحة الفقر، والدليل هنا ان الفقر متعدد الابعاد قد ارتفع من ١٢٪ في ٢٠١١ الى ٣٥٪ في ٢٠١٧، صحيح ان الحرب ضد داعش والارهاب قد ساهمت بدرجة كبيرة في ارتفاع تلك المعدلات، خاصة اذا وضعنا بنظر الاعتبار ان نسبة الفقر متعدد الابعاد لدى النازحين قد بلغت ٥٠٪ يقابله ضعف في فرص النمو الاقتصادي على مستوى الاسواق المحلية في تلك المناطق يضاف لها ضعف وقصور في جهود اعادة الاعمار، مما ينذر بنمو بيئة مستقبلاً قد تكون مريحة بافكار التطرف.

جهود التحول في الاقتصاد العراقي لم تكن موفقة في الوصول الى اقتصاد السوق القائم على المنافسة واطلاق العنان للمشروعات الخاصة من قبل رجال الاعمال والمبتكرين، ويبدو ان طبيعة العمل السياسي في المرحلة السابقة وموروثات النظام الدكتاتوري قد ساهمت بشكل كبير في هذا التلكؤ، فالاحادية الاقتصادية الجذابة

الى النخبة السياسية ساهمت في رفع تكاليف الانتاج الحدية في الاقتصاد المحلي، وجعل السوق الوطني جذاباً الى المنتجين الاقليميين والدوليين، كما ان هناك صعوبة لخلق محفزات محلية لتوطين الانتاج، والذي ادى الى التنافس الاقليمي على السوق المحلي، سواء في الاستثمار في القطاعات المعززة للاحادية الاقتصادية محلياً واقتصاد حقول النفط والغاز، او من خلال تعزيز الطابع الاستهلاكي او الكمالي في السوق المحلي، ما جعل الاستيرادات يشكل ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهو معيار يدل على الاعتمادية المفرطة على المنتجات الاجنبية، وكذلك فان الحاجات الغذائية يتم انتاج فقط ١٥٪ منها محلياً والنسبة المتبقية وهي ٨٥٪ يتم استيرادها من الخارج، وهذا يعني ان العراق فقد اي قدرة على تحقيق الامن الغذائي، ويبدو ان الفساد ينسجم بشدة مع الطابع الاستهلاكي، وبالذات مع حجم الاستيرادات، فكما زادت الاستيرادات ارتفعت القدرة على تحصيل الاتاوات والرشاوى، فضلاً عن ان قدرة الحصول على الاموال الفاسدة تتناسب مع الطابع الاناني السريع، فالفساد يحاول قدر الامكان ان يبحث عن فرص الفساد في القضايا التي لا تتطلب مراحل معقدة على غرار توطين الاستثمارات كمثال كونها تستغرق مراحل ربما تكشفه مستقبلاً، وهذا الامر لا يحصل مع التجارة. الصورة المعقدة هذه انسجمت الى حد كبير مع البيئة الاقليمية والدولية، فالعراق دولة شبه حبيسة تحيطه ستة دول بحدود برية طويلة، وهذه الدول لديها نسب في بعض الاحيان تكون مرتفعة في مؤشرات الفساد، مما يسر من عملية الانسجام في الصفقات التي تكون مضرّة في بعض الاحيان في الاقتصاد الوطني.

ساهمت تلك العوامل في تفويت الفرصة على العراق من ان يكون جزءاً من الحركة الاقتصادية العالمية، بالرغم من ان موقع العراق الجيواقتصادي عالمياً والقادر على ان يربط مراكز النمو الاقتصادي في جنوب شرق اسيا بالاسواق المتوسطة والاوربية، وفي حركة التجارة الدولية، الا ان دول العالم هذه لا تصنف بيئة العراق بكونها مستقرة، فقد حصل العراق على المرتبة ١٨٩ في معيار استقرار النظام السياسي من مجموع ١٩٥ دولة في العالم. وهذا يبدو احد الاسباب التي منعت الصين من ان تنظم العراق رسمياً الى مبادرة الحزام والطريق "Belt and Road Initiative" في ٢٠١٣، فعند معاينة خارطة المبادرة فأنها تحاشت مرور طرق النقل الى داخل الحدود العراقية، في حين ان دول من الجوار كالجماهيرية الاسلامية وتركيا والسعودية وحتى الكويت وسوريا اندرجت ضمن المبادرة رسمياً.

ان الحديث عن الاقتصاد العراقي يحمل في ثناياه اخفاقات كثيرة، والقدرة على التخطيط غير متوازنة في تحقيق اصلاح بسبب

ان العراق لا زال يمتلك مقومات النهوض، ولكن نقطة الارتكاز تبدأ من تحسين الادارة، فالموارد وفيرة والقدرات البشرية كبيرة، والموقع الجغرافي ملهم، ولكن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى تحسين المؤسسة وعزل الاقتصاد عن قواعد اللعبة السياسية، وعدم جعله محركا لقواعد اللعبة الانتخابية، لان الوضع الحالي يكفي لان نفهم اي نوع من المخاطر تحيط بنا. فنمط الاحادية يعني المزيد من الطبقية، والفقراء، والاستهلاك، وارتفاع الاسعار، والبطالة، والاستيرادات، والفساد، وانعدام الخدمات، وترهل القطاع العام والضمانات الاجتماعية، وضعف الإيرادات وان استمرت هذه العناصر فأنها ستنتهي قواعد اللعبة لاننا سنكون امام هزات اجتماعية عنيفة لمجتمع يرتفع عدد سكانه، ويزداد وعيه وتتصاعد مطالبه.

الضغوط السياسية والاجتماعية، الا اننا نبقى متفائلين لاننا لا زلنا في مرحلة التحول "Transition Period"، والاستثمار في القدرات البشرية تعد من افضل اوجه الاستثمار ان احسن ادارتها، وهي متوفرة بكثافة في العراق كوننا من البلدان الفتية التي تتسع فيها نسب الشباب، ولكن تبقى المسألة الاساسية هي تحسين ادارة السياسة المالية بالتركيز على تنويع الإيرادات، ومن ثم اعادة احياء البنى التحتية وخصوصا طرق النقل البري والعمل على احياء مشروع القناة الجافة في العراق "Dry Canal" فتفعيلها يعني توفير فرص عمل لأكثر من ١٥٠ الف شخص، في عموم البلاد وتحقيق إيرادات سنوية صافية قدرها ١٢ مليار دولار، كما ان الربط الطرقي سيكون قادرا خلق فرص متساوية في التشغيل ويعمق من حالة الوحدة في البلاد وتهميش ادوات الصراع المحلي.





13 عاماً من الابداع

المحور الاول : مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له

أ.م.د. سعد عبید علوان السعيدی
استاذ العلاقات الدولية في جامعة بغداد

“

اولا : التنافس . ان مفردة التنافس في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي (نفس) والمصدر منه (نفسا) ومعناه منافسة فلان في الامر اي فاخره وتبارى معه , والمنافسة تعني المباراة والمسابقة في الشيء من غير ان يلحق الضرر فيه .
والتنافس في اللغة من اكثر المصطلحات الواضحة التي لا تقبل الخطأ او التداخل مع غيره من المصطلحات عكس التعريف الاصطلاحي الذي يتداخل مع غيره فهو يشير الى المعنى ذاته حيث هو حالة سباق بين طرفين او اكثر لتحقيق اكبر قدر من المصالح او النتائج الايجابية وعلى كافة المستويات .

”



هذه الاجتهادات ، اذ يستعير المختصون في الكثير من العلوم مفهوم التنافس للدلالة على نشاطات وسلوكيات معينة في اختصاصهم ، فمثلا في الاقتصاد يهتم التنافس بجوانب كبيرة كالتنافسية الحرة والتنافسية السعرية والتجارية وكل أنشطة الاقتصاد الاخرى ، وهكذا نجد المفهوم يوظف في كافة العلوم والاختصاصات الاخرى كعلم الاجتماع الذي يرى فيه تسابق الافراد والجماعات للحصول على شيء او تحقيق هدف ما لا يمكن لكل الاطراف الحصول عليه او تحقيقه بشكل تام والادارة وعلم الاستراتيجية وغيرها للاشارة الى معنى محدد .

ثانيا : المفاهيم المقاربة

١ - الصراع . وهو المصطلح الاكثر تداخلا مع التنافس ومن العمليات المصاحبة لعملية اعداد القرار السياسي الخارجي ، وقد يكون صراعا ذا ابعاد متخصصة او هو على الاغلب صراع عام يمنح المفهوم معناه الحقيقي يحصل عند تعارض وتصادم ارادات و اهداف الفاعلين تؤدي الى ان تحقيق احد اطراف الصراع لمكاسب معينة تقضي الى خسارة مقابلة للطرف الاخر .

ومن هنا اشار بعض علماء السياسة ومنهم هانز مورغنثاو الى هذا المعنى حينما قال (يستوي عالم السياسة الوطنية بأنه عالم الصراع من اجل القوة) والصراع بطبيعة الحال هو تعارض تام بين ارادتين مختلفتين تسعيان الى الاستحواذ على المصلحة ذاتها ، وعادة ما تكون هذه الارادات مستعدة لتوظيف مجمل عناصر القوة لفرض رؤيتها على الطرف الاخر بما في ذلك اللجوء الى الحرب ، واستخدام كافة عناصر القوة او اغلبها انما يعني ان الاطراف المتصارعة يجب

واتساقا مع هذا المعنى بالذات ذكر الله سبحانه التنافس في الكثير من المواضع في القرآن الكريم منها سورة المطففين حينما قال (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون) .

اما اصطلاحا فهناك الكثير من التعريفات لمفهوم التنافس ومنها ان التنافس الدولي هو الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي التي قد تتضخم وتأخذ صورة صراع اذا لم يتم معالجتها ، فالدول تسعى الى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد لا ينسجم مع مصالح دول اخرى مما قد يولد حالة من التنافس الذي يضيق او يتسع تبعا للظروف ليشمل التنافس على كافة المستويات الاقتصادية او السياسية والحضارية والامنية وغيرها . .

كما يعرف على انه موقف معين يكون فيه لكل الفاعلين علما مسبقا بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة على الاقل ليكون كل من الاطراف الفاعلة مضطرا لاتخاذ مواقف غير منسجمة مع المصالح المدركة للاطراف الاخرى . والتنافس كظاهرة دولية نشاط سلوكي يعبر عنه صناع القرار بين دولتين او اكثر لا تصل الى مرحلة الصراع لكنه يخرج عن نطاق التعاون الى حالة وسطية تستهدف التغلب على الاخرين في الحصول على مصلحة معينة تعد ضرورية للدول المتنافسة وهو بذلك يدخل في اطار العمليات المصاحبة للقرار السياسي الخارجي في مرحلة اعداد القرار تحديدا

والتنافس كظاهرة سلوكية يتسق مع الظواهر الاخرى في انه يحمل قدرا كبيرا من الجدل الذي يدور حول حدود تعريفه ومستوياته والحدود التي تميزه عن غيره من المفاهيم المقاربة فضلا عن اسبابه ونظرياته .

ولعل صلاحية المفهوم للدلالة والتعبير عن معان كثيرة هي السبب في

ان تمتاز بقدرات متمثلة او متقاربة في العناصر الاساسية للقوة كي تستطيع ادارة الصراع على كافة المستويات .

وفي الوقت الذي اشار فيه بعض المهتمين بالعلاقات الدولية الى ان التنافس هو الصراع نفسه لكن بشكل اخر ولا يوجد سبب للتفريق بينهما انطلاقا من ان التنافس يعمل بالنتيجة كناقل زمني حتمي من مرحلة التعاون الى مرحلة الصراع الا ان اخرين وهم الاغلبية ونحن نتفق معهم يرون ان التنافس يختلف بالضرورة عن الصراع في نقاط جوهرية ليس اقلها ان الارادات في حالة التنافس لا تسعى الى الغاء بعضها او التصادم التام بل الاحتكاك والسباق للحصول على مصالح متنوعة دون تطبيق شروط النظرية الصفرية المتعلقة بالربح التام والخسارة التامة ، فضلا عن اختلاف الاهداف والوسائل المستخدمة في ادارة كل منهما ، حيث يستدعي الصراع توظيف اغلب عناصر القوة المتاحة بينما لا يشترط التنافس هذا التوظيف.

٢ - الحرب . تختلف الحرب كظاهرة سلوكية عامة عن التنافس في جانب اساس الا وهو جانب العنف والاكراه ، حيث يعد من شروط الحرب بينما لا يعد كذلك في مجال التنافس او على الاقل هو ليس شرطا ضروريا لتوصيف نشاط ما على انه تنافس.

فالحرب اكثر صور العنف ذيوعا وشدة وظفت في الصراعات خلال مسيرة التاريخ الانساني كأداة للصراعات بين الجماعات والدول ، فهي كما يراها كارل فون كلاوزفيتز عمل من اعمال العنف يستهدف اكراه الخصوم على تنفيذ ارادتنا . وهي بذلك تكشف عن حقيقتها كونها لا تعد اكثر من كونها امتداد للسياسة بوسائل مختلفة . واذا كنا نتحدث عن الحرب والتنافس على انهما مفاهيم مختلفة من حيث المعنى فاننا لا نراها كذلك من حيث الاهداف لانهما بالنهاية لا يخرجان عن وظيفتهما النهائية الا وهي خدمة اهداف السياسة بطرق مختلفة .

٣ - النزاع . يعرف النزاع على انه تسلسل ينطلق من نشوء ازمة قد تتطور الى اختلاف وتنازع للارادات ووجهات النظر والادعاءات المستندة الى اسس قانونية او تاريخية في المجالات الاقتصادية او الجغرافية والسياسية او غيرها . كما عرفته المحكمة الدولية بأنه خلاف بين طرفين على مسألة قانونية او حادث معين او بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية او مصالحهما ، وبهذا فأن مفهوم بالنزاع يركز على الجوانب القانونية اكثر من غيرها .

لذلك فأن الفارق الرئيس بين النزاع والتنافس هو ان النزاع يخضع لمعالجات قانونية يمكن التعامل معها بشكل موضوعي مادي لتسوية اختلاف المصالح بين الاطراف اذا ما وافقت الاطراف على تسويتها كما هو الحال مثلا في موضوع التسويات القانونية حول النزاعات الدولية لتحديد السيادة على بعض الاراضي والجزر والممتلكات وغيرها في حين ان التنافس يتأثر بالطرق الكيفية التي تتصل

بمصالح الاطراف دون شرط الالتزام بالاطر القانونية الدولية.
المحور الثاني : مجالات التنافس الاقتصادي الدولي في الشرق الاوسط

مفهوم الاقتصاد في اللغة جاء في مراجع كثيرة توجها القرآن الكريم كأشتقاق من كلمة قصد والتي تعني استقامة في المسير وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى في سورة لقمان الآية ١٩ عندما اشار الى حديث لقمان الحكيم مع ابنه (واقصد في مشيك). حيث اراد لقمان في نصيحته لابنه هنا الاشارة الى جدوى مراعاة عدم الافراط والتبذير في الجهد والكلفة او التقدير وهي نصيحة ذو ابعاد سلوكية تحمل معاني كثيرة منها الاخلاقية والدينية والاقتصادية الخ .

اما مراجع اللغة ومنها معجم لسان العرب لابن منظور فقد اشارت الى الاقتصاد على انه اعتدال في الانفاق فيقال مثلا ان فلان مقتصد في النفقة بمعنى انه يتبع طريق منطقي بين الاسراف او التقدير . اما اصطلاحا فأن الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة وكيفية توظيفها التوظيف الامثل في العملية الانتاجية عبر عملية انتاج وتوزيع السلع والخدمات . فالاقتصاد اذا بهذا المعنى يدرس متغيرات الظواهر الاقتصادية ويقدم الحلول المتعلقة بمعالجة مشاكلها.

وفي الوقت الذي تكون فيه وظيفة الاقتصاد هي طرح القضايا والمشاكل والخيارات الكفيلة بمعالجتها فأن السياسة هي التي تحسمها او على الاقل تحسم الخيارات الاقتصادية لان السياسة في الحقيقة ماهي الا اقتصاد مكثف.

والنظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا ومن هنا نشأت العلاقة التداخلية المؤسسية بين النظام الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة الاحكام والقوانين التي تتدخل في مشاكل الحياة الاقتصادية تدخلا مباشرا وعمليا وبين النظام السياسي الذي هو عبارة عن نظام اجتماعي يؤدي ادوار ووظائف متعددة استنادا الى سلطة مخولة يستند اليها ، منها ادارة موارد المجتمع، وتحقيق الامن ، والحفاظ على المصالح العامة . لذلك يمكن القول ان النظام السياسي في اي دولة هو الذي يضع الحدود ويرسم الهياكل الاقتصادية ويعين اهدافها وهذا يعني ان الكثير من مؤسسات الدولة ووظائفها المحورية تتركس لوضع الخطط والقوانين والجهود الاجرائية المتعلقة بالاقتصاد فالنهج السياسي لاي دولة هو المحرك الرئيس في تحديد نجاح او فشل الاقتصاد في الدولة ،

وبنفس الوقت فأن حيوية النظام السياسي ولياته المتعلقة بالاداء والاستجابة الايجابية لمطالبات بيئة الداخلية والخارجية تتعلق

بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية وطبيعة انجازه الاقتصادي التنموي فالدول عادة تتحرك سياسيا على قدر سلامة جسدها الاقتصادي.

ومن هذا الجدل وانطلاقا من جهود المفكرين الاقتصاديين الذين اسهموا في وضع الاطر النظرية ووجهات النظر والاراء المذهبية في قضايا ومتغيرات الاقتصاد لتحديد ارضية مشتركة يقوم عليها منهج الاقتصاد وطبيعة تفسيره للظواهر الاجتماعية ومنها الظاهرة السياسية وعلاقتها بمتغيراته الاساسية نشأت النظرية الاقتصادية التي تشير الى القواعد والادوات المستخدمة لتحليل السلوك الاقتصادي الخاضع للملاحظة والتفسير والتحليل والتنبؤ وتعود افتراضاتها الاساسية الى السلوك الانساني

والدولة صارت منذ قرون خلت تعبر عن نظام سياسي ونظام اقتصادي بطريقة متزامنة وتكاملية هادفة حيث وصفت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية بأنها قديمة ومتجددة باستمرار ، فهي علاقة حتمية منذ تأسيس الدول القومية نمت وتصاعدت اهميتها عموديا وافقيا خلال مراحل التاريخ السياسي الحديث والمعاصر مرورا بكل تفاصيل تقلبات عوامل الصراع والتعاون ، والحروب الكبرى ، والمعاهدات الدولية ، والتنظيم الدولي ، ومؤسسات النظام الدولي السياسي والاقتصادي، وتطورات الحرب الباردة وما بعدها ، وصولا الى الوقت الحاضر الذي لا تملك فيه الدول وآليات ادارتها الا الاستمرار بمسيرة الربط الوثيق بين متغيرات سياستها واقتصادها بطريقة تخدمية حتمية.

غير ان التطورات المستمرة لعوامل السياسة والجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا والجوانب العسكرية والثقافية وغيرها افضت بطبيعة الحال الى اعادة ترتيب موضوعية فرضتها عوامل القوة الجديدة الناتجة عن تفاعل متغيرات النظام الدولي وتحولاته ودور عناصر القوة فيه .

ومن نتائج هذا الحراك تزايد اهمية التركيز على السياسات الدنيا ومنها متغيرات الاقتصاد والثقافة والبيئة بشكل لافت بأعتبارها عناصر بالغة الاهمية في التأثير في مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول . حيث ساد في هذه المرحلة ولا يزال نمط جديد من الصراع والتعاون الدولي اساسة القوة والنفوذ في مجال الاقتصاد في اطار ما يعرف بالجيواقتصادية .

والتي افضت بطبيعة الحال الى تكثيف وتيرة التداخل بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية والسياسية مع تداخل الابعاد الداخلية والخارجية.

وفي المعنى نفسه يذهب بروس راسيت حينما يقول ان تحولات السياسة الدولية تركزت في ثلاثة مظاهر اساسية هي انتشار

الديمقراطية عالميا ، تضايف عدد المنظمات محليا ودوليا ، تزايد دور الشبكات المتعلقة بالاقتصاد لاسيما التجارة والتمويل . في تأكيد للمكانة التي باتت تمثلها متغيرات الاقتصاد دوليا ووطنيا.

متغيرات الاقتصاد .

ان الحديث عن متغيرات الاقتصاد وكأنها امرا متفقا عليه على الاقل بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية ورواد النظريات الاقتصادية الاساسية هو امر مخالف للوقائع التي تعكس باستمرار تباين ملحوظ حول النقاط الاساسية لعلم الاقتصاد ابتداء من مفهومه ، مروراً بمتغيراته ، والعوامل المؤثرة فيه ، وطبيعة العلاقات التي تربط بينه وبين العلوم الاخرى ، فضلا عن اثاره المختلفة على مستوى الافراد او الجماعات او الدول او حتى على مستوى النظام الدولي نفسه .

ومن هنا لا يمكننا البحث في متغيرات الاقتصاد بأعتبارها مسلمات ثابتة ومتحققة فعلا يتم اخضاعها للتحليل والتفسير والقياس بطريقة متفق عليها ، انما بحثها عبر طريقة خاصة تستهدي بجملة من الاراء العقلانية التي تضع في الاعتبار مؤشرات اساسية واخرى ثانوية لتحديد اهم متغيرات الاقتصاد بشكل علمي ، بمعنى تركز على تلك المتغيرات التي تجعل منها الدول هدفا لا يمكن تجاهله في سياساتها الخارجية تسعى الى تحقيق القدر المرضي منه بما يكفل استمرار نمو وتقدم اقتصادها بشكل يجعله قادر على انجاز وظائفه الاساسية وفي مقدمتها تلبية حاجات المجتمع غير المتناهية ، ومد الدولة بشروط القوة والقدرة التي تؤهلها للحفاظ على مصالحها القومية الاساسية .

واذا ما قررنا ان نمضي قدما في دراسة كافة المتغيرات التي نراها او يراها غيرنا انها تمثل جزءا من الاقتصاد مع التأكيد على طبيعتها غير المتناهية التي جعلت من حصرها بشكل كامل مهمة صعبة وغير مجدي ولا تعكس ضرورة علمية اصلا ، فأن مفهوم المتغيرات الاقتصادية الذي نحن بصدد والهدف الكامن وراءه يمكن ان يضيع ويتلاشى . لذلك فأن التطرق الى اهم المتغيرات التي باتت تمثل ثقلها في اطار اي اقتصاد وطني او دولي مع الإشارة الى بعض المتغيرات الفرعية الناتجة عنها طريقة مجدية نسبيا في هكذا دراسات .

لكن قبل الدخول في تفصيل هذه المتغيرات من المناسب الإشارة الى ان اساس الهدف الذي تأتلف من اجله هذه المتغيرات هو النمو الاقتصادي الذي يعد الهدف الاساس لأى سياسة اقتصادية كانت بأعتبار ان ذلك يشير الى اتجاه تطور النشاط الاقتصادي .

ويعتمد النمو الاقتصادي بطبيعة الحال على معايير مختلفة منها ماهو اقتصادي مرتبط بالنواتج المحلي الاجمالي ومؤشرات التصدير والاستيراد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الخ ومنها

بالاقتصاد سواء كانوا راسماليين او اشتراكيين او غيرهم انطلاقا من انطباعاتهم حول مساهمة التكنولوجيا في مهمة الانسان بالسيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها لصالحه .
فالتقدم التكنولوجي هو الذي يحدد معدل ونمط النمو الاقتصادي عبر تنمية قطاعاته الرائدة كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي وبالتالي تنمية المجتمع ككل ومهاراته ومفهومه ونظرته ورأيه وبيئة العمل والفرص والنمط الاجتماعي والعائلي .

فالتكنولوجيا باتت تهيمن على كل تفاصيل الحياة في المجتمعات والوحدات السياسية وتفرض سيطرتها حتى على صعيد العلاقات الدولية بشكل لا يتيح لسياسات الدول خيارا في التعاطي معها ، فهي تستخدم وبطريقة قيادية في مجال التعليم والتعلم ، في مجال الاتصالات والمواصلات ، في مجال الالكترونيات ، تكنولوجيا الادارة عبر الدمج الاداري بين فروع المشروعات وقياداتها الادارية وتنفيذ القرارات ، في مجال الصحة والطب واصحاب البيئة وتنمية الموارد الاولى الصديقة للانسان وبيئة المجال الترفيهي (التنمية البشرية المستدامة) ، في مجال الاعلام والثقافة واعمام اسلوب الحياة اقليميا ودوليا بطريقة ناعمة ، في المجال العسكري والتسلح ، الصناعات المدنية المختلفة... الخ .

وبذلك فقد باتت التكنولوجيا تتحكم بالنمو الاقتصادي والتنمية بشكل كبير وفي تحديد قوة الاقتصاد ، ونظرا لان التقدم التكنولوجي يعد الحلقة الحاسمة في تحديد قوة اقتصاد الدول فقد اصبح احد اهم العناصر المحددة للمكانة الاقليمية والدولية لاي دولة . اضافة الى ان اتقان التكنولوجيا بسرعة ودينامية محددان رئيسيان لقدرة اي بلد في اللحاق بمستويات المعيشة في البلدان المتقدمة وعلى تعزيز القدرات التنافسية في الاسواق الدولية فظلا عن انها حاسمة في مجال استدامة النمو الاقتصادي السريع ، فالدول المتقدمة تكنولوجيا مثلا لا تتأثر كثيرا بأرتفاع اسعار المواد الخام حتى لو كانت مستوردة لها لان التكنولوجيا المستخدمة في صناعتها تقلل من كميات الخام المطلوبة لانتاج نفس القدر الذي تستخدم لصناعاته الدول النامية كميات اكبر من المواد الاولى وهو ما يعني تحسين المنافسة الدولية على مستوى الاسعار والجودة بعدما تحولت التكنولوجيا والمعرفة الى الاصل الجديد من اصول الانتاج .

وهكذا باتت التكنولوجيا اثن من سلعة في العالم فالكل يحتاجها لضمان الحصول على موقع مميز في المستقبل ، ومن لا يستطيع ابتكار التكنولوجيا بنفسه يحاول شرائها او سرقتها اذا تعذر عليه اقتنائها فالخيار محدود وصعب ، لذلك لا غرابة عندما نلاحظ ان الدول باتت تخصص جانب مهم من قدراتها الجاسوسية للحصول على اسرار التكنولوجيا بعد ان كانت تخصصه لمعرفة اسرار سياسية وعسكرية

اجتماعية ترتبط بنوعية المجتمع ومستوى ثقافته ودرجة تطورته في مجال الصحة والتعليم ونمط الحياة والحريات العامة السائدة في البلد وشكل النظام السياسي الخ ومنها ماهو هيكلي يرتبط بمقاييس التغير الهيكلي في الاقتصاد من بينها نسب العمالة في قطاعات الاقتصاد والوزن النسبي للصادرات الصناعية وتكنولوجيا الذكاء الصناعي وهكذا .

ومن بين اهم متغيرات الاقتصاد هي الاتي :

اولا : التكنولوجيا

يعد مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين واختلفوا في نظرته له نظرا لاختلاف اختصاصاتهم وتطور سمات التكنولوجيا ومخرجاتها عبر الزمن ، لكن ماهو متفق عليه هو ان التكنولوجيا قديمة جدا وتعود الى بدايات الاختراعات البشرية البسيطة حينما كانت احدى الوسائل التي اكتشفها الانسان عند تطويعه البدائي للطبيعة وبعدها اصبحت اداة يستعملها لخدمته ومساعدته لقضاء حاجاته المتنامية والمختلفة ثم تطور استخدامها الى الدرجة التي اصبحت فيها مهمة جدا في حياة الانسان العامة والخاصة بشكل جعل المهتمين بالتكنولوجيا يرون انها المسؤولة عن معظم التغيرات التي شاهدها ويشهدها العالم على مستوى الفرد والجماعة والدولة والنظام الدولي .

ومن حيث الاستخدام فأن مصطلح التكنولوجيا استخدم لأول مرة عام ١٧٧٠ في المانيا ويعني في اللغة اليونانية علم صناعة المعرفة النظامية او العلم التطبيقي .

والتكنولوجيا كما يفهمها الكثير ونظم نحن رأينا لهم هي فكر واداء وحلول اكثر مما هي اقتناء لمخرجاتها ، وهي بطبيعة الحال ليست مجرد علم او تطبيق للعلم او اجهزة بل اشمل بكثير تتضمن كل نشاط انساني يشمل الجوانب العلمية النظرية والتطبيقية.

لذلك فأن التكنولوجيا هي جهد انساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة في مجال معين وتطبيقها في اكتشاف وسائل لحل مشكلات الانسان واشباع حاجاته وزيادة قدراته والتحكم النسبي ببعوامل الطبيعة .

وللتكنولوجيا ثلاث معاني اساسية : الاول هو التكنولوجيا كعمليات اي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ، الثاني هو التكنولوجيا كنواتج وتعني المواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية ، والثالث هو التكنولوجيا كعمليات ونواتج معا اي العمليات ونواتجها معا كالحاسوب وتقنياته المستخدمة في التعليم او التصنيع وغيره .

ان الاهمية الاساسية للتقدم التكنولوجي امرا معترف به في ادبيات الاقتصاد ، فقد اجمع على هذه النقطة جميع المفكرين المهتمين

الى الدرجة الذي صرنا نتابع فيه تعثر جواسيس التكنولوجيا وجواسيس الاسرار العسكرية والسياسية ببعضهم وهم ماضون في اداء واجباتهم .

ثانيا : الطاقة والموارد الاولى

لا يمكن دراسة اي دولة في مجال تطورها الاقتصادي وبناء قوتها الذاتية او تقييمها بعيدا عن دراسة الموارد الطبيعية والطاقة التي تتوافر عليها كمقومات اساسية لعناصر القوة القومية ، حيث تستخدم كميات وتنوع هذه الموارد وامكانية وطريقة استثمارها بأسلوب اقتصادي او سياسي فعال للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية والدول القوية والضعيفة والدول المؤثرة والمؤثر بها .

فقد عرف الانسان الطاقة والمواد الاولى منذ بداية وجوده على الارض وصارت مكون اصيل من مكونات حياته اليومية ووسيلة اساسية من بين وسائل تطوره الحضاري ونموه العمراني والسياسي والاقتصادي بعد ان اصبحت الاداة الرئيسة التي تمد الكون بالحركة والديمومة .

وتبعاً لذلك لم يسع الانسان بأي حال الاستغناء عنها على مدى حقبة التاريخ بعد ان دخلت في كل مفاصل الحياة بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

و تطور مفهوم الطاقة الى ان وصل الى مفهومه الحالي الشائع الذي يمكننا القول ان كل قدرة على القيام بعمل سواء كان فكريا ام ماديا عبر جهد معين تحتاج الى طاقة وعليه فأنا الانسان هو الاصلح والاقدر على استخدام طاقاته المختلفة .

ومن هنا ارتبط مفهوم الطاقة والقدرة على استخدامها بمفهوم الكفاءة والاداء وارتبطت الحضارات نسبيا بمدى قدرتها على الوصول لمصادر الطاقة انطلاقاً من ان الطاقة هي المدخلات الاساسية لاي نظام انتاجي عالمي .

ومنا هنا فأنا الطاقة يمكن ان تعرف على انها القدرة على انجاز عمل ما ، او هي قدرة المادة على اعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين . وهي كذلك قدرة نظام ما على انتاج فاعلية او نشاط خارجي وهي كمية فيزيائية تظهر على شكل حركة ميكانيكية او طاقة ربط بين انوية الذرة .

اما الموارد الاولى فهي ذلك الناتج الطبيعي الذي تم استخراجه بكميات تجارية لأغراض التسويق الدولي او الاستهلاك المحلي . وللموارد الاولى اهمية فائقة في العملية التنموية ويتوقف على توفرها النمو الاقتصادي الى حد بعيد بعدما اصبحت النشاط الاقتصادي في عالم اليوم ونتيجة للتغيرات الهيكلية التي هيمنت على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي مشروط بأمتلاك او الافتقار للمواد الاولى والتي تمتلك بدورها تأثير استثنائي على السياسة

الدولية .

وهكذا اصبحت من النادر ان تنعم الدول بمستويات مميزة من جودة الحياة لشعبها او يكون لها مكانة مميزة في الشؤون الدولية اذا كانت تعاني من الافتقار الى المواد الاولى سواء عبر امتلاكها لها او تعذر شراؤها لاسباب مختلفة ، فالقوة باتت مستبعدة في ظل عالم يقوم على اساس القوة المادية والتي يشكل القطاع الصناعي النواة الصلبة فيها و يعتمد بدوره على مقدار ما يتوفر من الموارد الاولى وطريقة انتاجها او طريقة الحصول عليها واسعارها .

ومن هنا اصبحت الموارد الاولى عاملاً أساسياً من عوامل الحضارة الانسانية الحديثة لا يمكن الاستغناء عنها تحت اي ظرف من الظروف وهو الامر الذي جعل منها اهدافاً رئيسة للسياسات الخارجية للدول ولأمنها القومي وميدان للحوار والتفاوض والمساومة في العلاقات الدولية فهي اما مفتاح لدخول دول معينة او مفتاح للقوة الاقتصادية والعسكرية لدول اخرى او هي ميدان للاستثمار والتجارة للطرفين . وعلى الرغم من ان الطاقة ترتبط بشكل وثيق بالمواد الاولى الا انها اكتسبت لاسباب كثيرة ابعاداً استراتيجية بأمتياز ويأتي النفط والغاز الطبيعي في مقدمتها ، فالطاقة التي تمثل مصدراً أساسياً والوحيد لأداء جميع انواع العمل وبما ان العمل يشكل القاعدة الاساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأنا توفر الطاقة بالوقت والقدر المناسب لأداء العمل يعد اقتصادياً شرطاً ضرورياً لاجداث اي عملية تنمية او نمو اقتصادي .

غير ان توفر المواد الاولى والطاقة فحسب لا يكفي بل يجب كذلك توفر كفاءة استخدام هذه الموارد وتوظيفها في زيادة قوة الدولة وابعادها وبخلاف ذلك يمكن ان تكون مردوداتها سلبية ، وتتوفر الكفاءة عندما تتوفر القدرات البشرية والتنظيمية والسياسية القادرة على استغلال هذه الموارد وتحويلها الى منتجات مختلفة تعمل على تعزيز قدرة الاقتصاد القومي وترتقي به الى مستويات متقدمة من الرفاهية والقدرة على التنافس بشكل يضيف على قوة الدولة مزيداً من الزخم ويعزز ادائها السياسي .

ثالثاً : التجارة الخارجية

يتفق اغلب المهتمين بالشؤون الاقتصادية ان التجارة الخارجية تؤدي دوراً مميزاً في النمو والتنمية الاقتصادية ، وانطلاقاً من هذا الدور احتفظت التجارة الخارجية وعلى مر السنين بكونها مصلحة اقتصادية لا يمكن التفريط بها او التهاون في تحسين شروطها ومستواها .

فقد ربطت الكثير من النظريات الاقتصادية بين التجارة الخارجية وعملية النمو والتنمية الاقتصادية ، فهي يمكن ان تؤدي دوراً قيادياً لعملية النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والمتحررة اقتصادياً

يعرف رأس المال على انه خزين من الموارد يتواجد في نقطه زمنية معينة كاليوم او السنة بالمقارنة بتدفق يجري على مدى فترة زمنية معينة . وهو الثروة التي تشكل نوعا من انواع الاصول .

ولرأس المال وظائف اقتصادية عدة من بين اهمها توفير اساسيات الانتاج ، دعم زيادة الانتاجية ، المساهمة بالتنمية الاقتصادية ، خزن الثروة ، تكملة الدورة الانتاجية وغيرها . ويعد رأس المال شرطا ضروريا لنجاح اي عملية تنموية نظرا لانه يمثل عنصرا اساسيا من عناصر العملية الانتاجية ومن هنا لا بد من ايجاد السبل الكفيلة بتوفيره سواء عن طريق الادخار الداخلي وتحقيق مناقلات ووفورات معينة او عن طريق القروض الخارجية او المساعدات المشروطة والحررة اذا تعذر التمويل الخارجي او عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر .

ومما زاد من اهمية راس المال هو زيادة الطلب العالمي على هذا العنصر الانتاجي نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة التي زادت من انتاجية رأس المال الى الحد الذي تمليه مرونة استبداله بغيره من عوامل الانتاج وعليه فأن التقدم التكنولوجي يزيد من الفائض الاقتصادي لرأس المال وهذا يترتب عليه ان عوائد راس المال تتجه نحو التراكم على صعيد الاقتصادات الرأسمالية حيث يسود في صناعاتها قدر اكبر من التكنولوجيا مقارنة مع العمل .

فضلا عن دخول دول كثيرة صاعدة في منافسة كبيرة مع الاقتصادات التقليدية للاستحواذ على اكبر كتلة من رأس المال العالمي بما يؤهلها لقيادة النشاط الاقتصادي على مستوى العالم مقابل مشاركتها بالخسائر التي يمكن ان يلحقها رأس المال بالاقتصاد العالمي وتبعاته السياسية والاجتماعية في حالة الانهيارات المالية الكبرى.

المحور الثالث : اهم القوى المتنافسة

تتج منطقة الشرق الاوسط باعتبارها واحدة من بين اكثر مناطق العالم اهمية وحيوية لما تمثله من مخزن عالمي للثروات الطبيعية وموقع استراتيجي عالمي وقدرات بشرية مهمة وصراعات وقضايا ممتدة يمكن ان تلعب دورا اساسيا في ترتيب صعود او تراجع القوى الدولية والاقليمية ، بالعديد من اللاعبين الاقليميين والدوليين الراغبين بالحفاظ على مصالحهم الاساسية في العالم او في منطقة الشرق الاوسط عبر التحكم قدر الامكان بمفاصل القوة والنفوذ في هذه المنطقة .

ومن بين اهم القوى الدولية والاقليمية المتنافسة في منطقة الشرق الاوسط مع الاخذ بالاعتبار الفارق من حيث القوة والتأثير والاهتمام هي الاتي :

اولا : القوى الدولية .

١ - الولايات المتحدة الامريكية .

نتيجة لنمو الطلب على الصادرات في السوق العالمية ، في حين يمكنها ان تعد عاملا مساعدا او خادما في سبيل انجاح عملية التنمية الاقتصادية اكثر من كونها ماعنة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية . وتشير الدراسات الى ان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والدخل الحقيقي والانتاج وبين الرفاهية الاقتصادية عموما ، غير ان درجة هذه العلاقة تختلف من دولة الى اخرى نتيجة لاختلاف اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاد كل دولة .

ومن خلال التجارة تستطيع الدول الوصول الى الاسواق من اجل صادراتها والحصول على التكنولوجيا الجديدة عبر نقلها على الصعيد الدولي . .

وتتيح للدول النامية والفقيرة فرصة تمكنها من معالجة ضيق السوق المحلي والحصول على وفورات الحجم وتهيأ الفرصة لاستيراد السلع الرأسمالية والموارد التي تتطلبها عملية التنمية ، اضافة الى دورها في الحصول على المعرفة التي ربما تكون قيمتها اكثر من قيمة الاستيراد المباشر للسلع المادية في عملية التنمية ، فضلا عن دورها في تكوين رأس المال عبر زيادة الدخل الحقيقي ومن خلال تخصيص اكثر كفاية للموارد والذي يؤدي بدوره الى زيادة في القدرة على الادخار ، واخيرا في دورها لتشجيع الاستثمار .

وانطلاقا من هذه الاهمية التي مثلتها ولا تزال التجارة الخارجية يعد بالامكان ادراك الاهتمام الدولي الواسع بالتجارة والقواعد التجارية الدولية والسعي الى تنظيم شروط التجارة الدولية ووضع القواعد الخاصة بتحريرها وبذل الجهود في هذا المجال ، والتي من اهمها ذلك الدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية لنمو التجارة وفي مقدمة هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية والتي تعد احدث خطوة في مجال ايجاد بيئة تجارية اقدر على تهيئة المجال للتبادل متعدد الاطراف للسلع والخدمات .

وكذلك يمكن في نفس السياق ادراك الاتجاه العالمي المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي من اجل ضمان الاسواق الخارجية ، فالتنمية الاقتصادية الملائمة تتطلب اسواقا واسعة للتصدير ، وهذه الاسواق بعد ان كان يتم توفيرها عبر السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة او غير المباشرة اصبحت تتوفر عبر اللجوء الى التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى .

ومن هنا يمكننا تفسير ما تشهده العلاقات الاقتصادية الدولية من نزاعات وحروب وصراعات تجارية متفجرة تعكس طريقة تفاعل القوى التجارية الكبرى التقليدية منها والصاعدة والناشئة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة التجارية الدولية.

رابعا : رأس المال

ب - مواجهة الارهاب . بات الارهاب الشغل الشاغل لسياسات الامن والدفاع والسياسات الخارجية لكافة الدول لا سيما الكبرى منها وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، حيث اصبح قيد على صناع القرارات وسياساتهم الخارجية لا يمكن تجاهله وهو ما يحدث فعلا في اطار السياسة الخارجية الامريكية التي باتت تمنح مهمة مواجهة الارهاب اهمية استثنائية ضمن اجراءاتها على المستوى العالمي ، وتأتي منطقة الشرق الاوسط في مقدمة مناطق العالم التي تهتم بها الولايات المتحدة في اطار سياساتها العالمية المتعلقة بمواجهة الارهاب .

ومن هنا كثفت الولايات المتحدة من جهودها واجرائاتها المتعلقة بوضع الخطط الكفيلة بدحر الارهاب عبر خياراتها المتاحة ومن بين اهمها التواجد العسكري المباشر كالتواجد في الخليج وسوريا والعراق والممرات المائية الشرق اوسطية ، او عبر زيادة الاعتماد على حلفائها المحليين على الاقل على مستوى التعاون الاستخباري والمالي والدبلوماسي .

ومن خلال استراتيجيتها المتعلقة بمواجهة الارهاب لا تزال الولايات المتحدة قادرة على جني المكاسب الاستراتيجية على المستوى العالمي ومن بين اهمها : استمرار الولايات المتحدة بتقديم نفسها على انها ضامن استراتيجي لأمن حلفائها بل للحضارة الغربية بشكل عام الامر الذي يجعل استمرار تبعية حلفائها لها مسألة مضمونة ، كما انها تقطع الطريق على القوى الاخرى ومن بينها روسيا وايران للتفرد بحل واحدة من اهم واخطر قضايا العالم على طريقتها بما تحمل معها من تبعات اخلاقية ومضامين سياسية وأمنية استراتيجية . اضافة الى ضمان استمرار تحكم الولايات المتحدة بشؤون هذه المنطقة من خلال التحكم بأوراق التأثير الاساسية فيها ... الخ .

وهكذا فقد نجحت الولايات المتحدة بدرجات مهمة في توظيف موضوع مكافحة الارهاب العالمي عبر ما تدعيه بمركز الارهاب في العالم الكائن في الشرق الاوسط بفرض رؤيتها والهيمنة على المنطقة ومواجهة منافسيها وعرقلة حركتهم السياسية الخارجية بدرجات متفاوتة . بنفس الوقت الذي ارتهنت فيه سياساتها الخارجية واستراتيجيتها العالمية باسقاطات ورواسب تاريخية تتعلق بكيفية مواجهة الارهاب العالمي .

ج - حماية امن اسرائيل . تعد مهمة حماية امن اسرائيل الركيزة الاساسية في السياسة الخارجية الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط ، وقد اصبح هذا الامر ثابتا في اطار عملية صنع القرار السياسي الخارجي الامريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولا يتعلق هذا الثابت في السياسة الخارجية الامريكية بتأمين مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط فقط بل وكذلك بما

تعد الولايات المتحدة الامريكية واحدة من بين اهم القوى الدولية التي تمتلك نفوذ ومصالح في منطقة الشرق الاوسط ، وقد اولت اهمية كبرى لهذه المنطقة تاريخيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١ ، حيث حلت الولايات المتحدة كقوة دولية مهيمنة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام عبر توظيف مواردها العسكرية والاقتصادية والسياسية المتاحة لفرض هيمنتها على المنطقة .

ان الاهمية الكبرى التي اولتها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الاوسط تستند الى جانبين اساسيين الاول يتعلق بالمصالح الامريكية المتركة في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص والثاني يتعلق بالدور الوظيفي لمنطقة الشرق الاوسط في اطار الاستراتيجية الامريكية العالمية باعتباره نافذة انفتاح نحو العالم .

وتتركز المصالح الامريكية بشكل عام في منطقة الشرق الاوسط في جملة نقاط مركزية تدفع الولايات المتحدة الى ان تكون واحدة من بين اهم القوى الدولية المتنافسة فيها من بين اهمها الاتي :

أ - ادارة شؤون الطاقة العالمية . من المعروف ان منطقة الشرق الاوسط لا سيما منطقة الخليج العربي منها تعد اهم منطقة على مستوى العالم في مجال الطاقة سواء في مجال الاحتياطيات او الانتاج والتصدير والاستثمارات او في مجال المشاريع المستقبلية المتعلقة بأمن الطاقة العالمي . وقد كانت حاجة الولايات المتحدة لمصادر الطاقة عامل تأثير استراتيجي بخصوص السياسة الخارجية الامريكية المتعلقة بالشرق الاوسط منذ بداية اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة الى الدرجة التي باتت فيها الطاقة ثابت في اي استراتيجية امريكية خاصة بهذه المنطقة .

وعلى الرغم من تعاضد احتياطيات الولايات المتحدة وقدرتها على الانتاج في العديد من انواع الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي وتنويع مصادر الاستيراد من خارج منطقة الشرق الاوسط الى الدرجة التي باتت فيها لا تحتاج الى شراء النفط من الشرق الاوسط بل تسعى عوضا عن ذلك الى ايجاد وجهات جديدة لتصدير فوائض الطاقة المحلية ، الا انها لا زالت غير مستعدة للتخفيف من مستوى اهتمامها بالاستمرار بالهيمنة على شؤون الطاقة في هذه المنطقة ويعود السبب الاساس الى رغبتها بالاحتفاظ على هيمنتها المستمرة على شؤون الطاقة العالمية من خلال التحكم او النفوذ في مجال الطاقة الشرق اوسطية من حيث سياسات الانتاج والاستثمار والتصدير والتعاقد والتسعير والخطط المستقبلية والتحالفات والشراكات ... الخ بالشكل الذي يجعل من الولايات المتحدة ضامن عالمي لشؤون الطاقة بالنسبة للحلفاء او الخصوم والمنافسين على حد سواء ما يمنحها قدرة استثنائية وفائقة في مجال الهيمنة العالمية.

اقليمية ودولية معينة من بينها تعرض الامن والاستقرار الاقليمي للخطر ، الحفاظ على التوازن الاستراتيجي عبر التسلح ، مواجهة الارهاب ، السيطرة على مستويات الصراع الاقليمي ومن بينها الصراع العربي الاسرائيلي ، الحفاظ على اسعار الطاقة ، واخيرا تحولها الى بديل استراتيجي لدول المنطقة في حالة تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة .

٣ - الصين .

لم تكن الصين في فترة من فترات تاريخها الحديث مهتمة بمنطقة الشرق الاوسط اكثر من الفترة الحالية ، ويعود هذا الاهتمام الى اسباب كثيرة في مقدمتها ذلك الذي يتعلق بأستحقاقات الدور الصيني العالمي الجديد الذي ترغب الصين بتأديته للتعبير عن مكانتها الجديدة والحفاظ على مصالحها حول العالم التي تتوسع وتتكامل كل يوم تبعا لتطورها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري المتفاحم .

وهناك جملة من الركائز الاساسية التي تقوم عليها سياسة الصين الخارجية ومواقفها الاساسية حيال منطقة الشرق الاوسط من بين اهمها الاتي :

أ - الطاقة . حيث تعد الصين واحدة من اكبر القوى الدولية استهلاكاً للطاقة باشكالها المختلفة وتعتمد في تلبية جانب كبير من احتياجاتها من الطاقة على منطقة الشرق الاوسط لاسيما منطقة الخليج العربي منها .

ب - حاجة الصين الى زيادة نشاطها الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط ذات الفرص الواعدة سواء على مستوى التجارة الخارجية او الاستثمار المباشر لاسيما في مجال الطاقة والصناعات الاساسية . كما دخلت الصين الى سوق السلاح بوضوح عبر التصدير المباشر او الدخول بمشاريع انتاج وتصنيع من بعض دول المنطقة كمنافس للقوى الاخرى كالولايات المتحدة وروسيا .

ج - مشروع الحزام والطريق . حيث تعتبر الصين هذا المشروع توجه استراتيجي لا يمكن التراجع عنه وتمثل منطقة الشرق الاوسط جزءاً اساس في اطار انجاز هذا المشروع وربطه بالقارة الاوربية .

د - على الرغم من تركيز الصين على الجوانب الاقتصادية حالياً لكن هناك رغبة بتأدية دور عالمي منافس للقوى الكبرى لاحقاً ، ومن هنا لا تستبعد الصين ان تكون منطقة الشرق الاوسط ركيزتها الاساسية في هذا التوجه المستقبلي لما لها من اهمية وثقل استراتيجي عالمي . وعليه فأن الصين باتت في الفترة الراهنة واحدة من بين القوى الدولية الاساسية المتنافسة والمؤثرة في منطقة الشرق الاوسط .

ثانياً : القوى الاقليمية .

١ - ايران . تعد ايران واحدة من بين اهم القوى الاقليمية التي

تمتلكه المؤسسات اليهودية من قوة تأثير على نمط الحياة في الولايات المتحدة بشكل عام بما فيها الحياة الاقتصادية والسياسية فضلاً عن التحكم بمؤسسات انتاج الفكر والقيم والدعاية وصنع الراي العام وغيرها .

ومن هنا فقد باتت السمعة الاساسية التي تميز السياسة الخارجية الامريكية ومواقفها حيال منطقة الشرق الاوسط وقضاياها وانظمتها السياسية وقواه الفاعلة وسياسة اللاعبين الدوليين الاساسيين حياله هي مدى تطابقها او تباعدها من مواقف الولايات المتحدة من اسرائيل وامنها ومصالحها الاستراتيجية .

د - الحفاظ على الهيبة والسمعة كقوة عالمية قائمة . (من خلال منع وقوع هذه المنطقة والمناطق المتداخلة معها كمنطقة القرن الافريقي ووسط اسيا وجنوب اسيا وغيرها تحت هيمنة ونفوذ القوى المنافسة الدولية مثل روسيا والصين او الاقليمية مثل ايران وتركيا وغيرها والاستمرار بالتحكم بالخطوط العامة المتعلقة بأدارة هذه المنطقة وما تمثله من ثقل في مهمة الولايات المتحدة للاحتفاظ بهيمنتها العالمية)

٢ - روسيا الاتحادية . على الرغم من ان روسيا الاتحادية تعد لاعبا دوليا اساسيا في منطقة الشرق الاوسط منذ فترة الاتحاد السوفيتي حينما كان لها موقف خاص حيال قضايا المنطقة قائم على اساس مصالح ثابتة الى ان تلاشت هذه المواقف بعد تفككه ، الا ان الحضور القوي والبارز كقوة دولية منافسة بشكل واضح لروسيا الاتحادية بدا يتصاعد مع وصول فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا منذ عام ٢٠٠٠ .

وقد كانت الثورات والازمات العربية التي عرفت بالربيع العربي المناسبة الحاسمة التي اعادت الدور الروسي الى المنطقة كقوة دولية لها القدرة على منافسة الولايات المتحدة وفرض رؤيتها الخاصة على الاقل في بعض قضايا المنطقة الاساسية كالقضية السورية والبرنامج النووي الايراني والتعاون مع تركيا والتسلح والطاقة والملف الكردي وغيرها من القضايا .

وقد دعمت روسيا موقفها ورغبتها بتأدية دور قيادي ومنافس للولايات المتحدة والقوى الاخرى عبر شبكة تحالفات مميزة وشراكات مع بعض دول المنطقة ومن بينها سوريا وايران وتركيا ومصر بل وحتى بعض دول الخليج التي تتحرك تبعا لهواجسها الاساسية المتمثلة بالامن والحفاظ على امن ثروتها الطبيعية من النفط والغاز وتوسيع مشاريعها بهذا المجال .

حيث وجدت هذه الدول الشرق اوسطية على الرغم من اختلاف اهدافها وتضارب مصالحها في بعض الجوانب فيما بينها ان روسيا باتت تمثل خيارا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه لمواجهة تداعيات

تمتلك عناصر القوة والتأثير في منطقة الشرق الأوسط ، الامر الذي اكسبها اكثر من غيرها من القوى الاقليمية قدرة على النفوذ والتحكم في ادارة شؤون المنطقة .

حيث تمتلك العديد من عناصر القوة الصلبة ومنها المساحة الكبيرة التي تجاوزت ١٦٠٠٠٠٠ كم مربع ، وقدرات اقتصادية جيدة تقوم على اساس موارد طبيعية متنوعة وبعض الصناعات الناشئة وقطاع زراعي وسياحي ينمو باستمرار رغم العقوبات الاقتصادية ، وقدرات عسكرية كبيرة ، وشبكة تحالفات اقليمية ودولية متينة ، وقدرات بشرية كبيرة . وعناصر القوة الناعمة ومن بينها الدبلوماسية الناجحة المستندة الى العقلانية والواقعية السياسية ، ونظام سياسي قوي ودينامي وطموح ، وارث حضاري وثقافي الخ .

ان هذه السمات جعلت من ايران قوة اقليمية متطلعة ومتوثبة دوما لتأدية دور اقليمي قيادي يستهدف وضع ايران في مكانة القوة الاقليمية المهيمنة على شؤون المنطقة ، وهو الامر الذي ادخلها بوارد نزاع وتنافس مع القوى الاقليمية والدولية الاخرى التي تتقاطع مصالحها مع مصالح ايران في الكثير من الملفات الاقليمية ورتب عليها نوع من الكلف والاعباء ومن بينها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وبعض حلفائها وشركائها الدوليين والاقليميين للحيلولة دون تخطي ايران للخطوط الاساسية المتعلقة بمصالح القوى الدولية والاقليمية المنافسة لها .

٢ - تركيا . وهي من بين القوى التي باتت تحضى بمكانة اقليمية اساسية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين نتيجة للتطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من التطورات والتحولات التي غيرت من وجه تركيا وعناصر قوتها ووضعتها في محل القوى الاقليمية القادرة على التأثير بمجريات الشؤون الاقليمية .

فقد اصبحت تمتلك تركيا تبعا للمصادر الدولية ذات الصلة اكبر اقتصاد في المنطقة على الاطلاق واكثره تطورا ونموا وتنوعا ، كما تمتك اكبر واكوى جيش في المنطقة وثاني اكبر جيش في حلف الناتو وثامن اقوى جيش في العالم وقواعد عسكرية كبيرة خارج البلد من اهمها قواعدها في قطر والصومال ، وموقع جغرافي مهم جدا تم توظيفه في مجال السياسة الاقليمية لتركيا بشكل فعال .

كما انها تمتلك نظاما سياسيا طموحا ومتماسكا يستهدف وضع تركيا في مقدمة القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وواحدة من بين القوى الدولية ، فضلا عن امتلاكها لعناصر القوة الناعمة بشكل واضح ومن بينها الاعلام والثقافة ، وموقع جغرافي مهم جدا ، وعلاقات سياسية مهمة مع عدد من الدول والمنظمات المؤثرة في توازنات المنطقة منحت تركيا القدرة على التدخل في اهم ملفات

وقضايا المنطقة ، الامر الذي ادى الى ان تكون تركيا واحدة من بين اهم القوى الاقليمية المتنافسة على مسألة الهيمنة على الشرق الأوسط .

٣ - المملكة العربية السعودية . وهي الدولة العربية الوحيدة في الفترة الراهنة التي تمتلك عناصر القوة الاقليمية نظرا لما تتمتع به من عناصر قوة صلبة تتمثل في مساحة جغرافية كبيرة حيث تعد اكبر دولة شرق اوسطية من حيث المساحة وتبلغ ٢١٠٠٠٠٠ كم مربع واطلالة مميزة على الممرات البحرية ، كما تمتلك قوة اقتصادية كبيرة تتمثل بثروات طبيعية كبيرة وقدرة مالية مميزة تتمثل بأكبر احتياطي من النقد الاجنبي وخامس اكبر احتياطي عالمي وناتج محلي اجمالي هو الثاني من حيث الحجم في منطقة الشرق الأوسط فضلا عن بعض الصناعات الناشئة ومنها الصناعات البتروكيمياوية والغذائية وغيرها .

اما من الناحية العسكرية فهي على الرغم من انفاقها العسكري الكبير وامتلاكها لمنظومة عسكرية واسلحة متقدمة الا ان فاعليتها في مجال توظيف القدرات العسكرية لخدمة اهدافها السياسية الخارجية لا زالت محدودة وتعاني من عجز واضح في مجال المحتوى المحلي لانتاج اسلحتها وبالتالي دفع تكاليف اقتصادية وسياسية باهضة للحفاظ على امنها .

كما ان السعودية تمتلك قدرة على التأثير الديني عالميا عبر توظيف الحواضر الدينية المقدسة فيها متمثلة بمكة المكرمة وبيت الله الحرام والمدينة المنورة والمسجد النبوي الشريف لاطهار نفسها دولة قائدة للعالم الاسلامي .

وانطلاقا من هذه العناصر وغيرها التي وضعت المملكة العربية السعودية في مكانة مهمة من بين القوى الاقليمية في الشرق الأوسط فقد باتت السياسة الخارجية السعودية تقدم نفسها باستمرار كقوة اقليمية يجب عدم تجاهل مصالحها الاساسية ورؤيتها العامة لكيفية وطريقة ادارة شؤون المنطقة معتمدة على قواها الخاصة من جهة وشراكاتها وعلاقاتها الدولية وفي مقدمتها مع الولايات المتحدة من جهة اخرى لفرض رؤيتها ومصالحها الاقليمية .

المحور الرابع : السياسة الخارجية

ان اهم اشكالية تواجه تعريف السياسة الخارجية تعريفا جامعاً يمتاز بالتوافق بين اهم دارسيها هو ان اغلب التعاريف تنحاز الى تعريفها استنادا الى احد ابعادها او مكوناتها على مستوى السلوك او الاهداف .

وهذا ما واجهه الكثير من الباحثين في مجال تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق لا سيما منهم الباحث العرب ومنهم مثلا حامد

سمات السياسة الخارجية الحديثة . ونحن بدورنا كباحثين في مجال السياسة الخارجية نؤيد بشكل كبير هذا الاتجاه التصحيحي انطلاقا من ادراكنا ان اهم وظيفة لصناع القرار في السياسة الخارجية هو التخطيط الاستراتيجي لتحقيق اهداف الدولة الخارجية. والسياسة الخارجية هي المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من اجل التحكم في او مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية او تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها .

ونحن ايضا نفهم السياسة الخارجية بدلالاتها الواسعة على انها ذلك النشاط الذي تقوم به الوحدات الدولية وعلى رأسها الدول على شكل حركة علمية متكاملة ازاء بيئتها الخارجية يهدف الى التأثير بهذه البيئة عبر توظيف امثل للموارد المتاحة لتحقيق المصالح التي حددها الفاعلون الرسميون وغير الرسميون الذين يطلق عليهم صناع القرار . فالسياسة الخارجية تتأثر وتتعلق بحركة صناع القرار ، غير ان الاراء حول هذا التأثير ومداه تضاربت الى حد بعيد فهناك من يرى ان عملية صنع القرار ناتجة عن فعل مؤسساتي منظم يخضع لمعايير محددة ولهذا فأن دور وتأثير صناع القرار يتقلص ويتحدد بشكل واضح لان الدولة هي مجموعة مؤسسات وادارات وهيئات تتحكم بتفاصيل القرارات وبالتالي فأن سياسة الدولة الخارجية ماهي الا عبارة عن ناتج الحركة المؤسسانية الهيكلية الداخلية للدولة .

اما الرأي الاخر فيمنح صانع القرار دورا يفوق دور المؤسسات والهيئات المختلفة كونه المتحدث الرسمي بأسم الدول والمعبر عن تطلعاتها والممثل لمصالحها والمترجم لأهدافها الاساسية وقد بالغ اصحاب هذا الرأي في بعض الحالات عندما قالوا ان سياسة الدول الخارجية ماهي الا مرادف لقياداتها وصناع قراراتها او من يمثلهم وانه من المستحيل التمييز بين الدولة وصناع قراراتها كونهما متممان لبعضهما في اطار التعبير عن مصلحة المجتمع .

وعلى الرغم من كثافة الجهد العلمي في اطار كل رأي منهما الا ان اختصار علاقة السياسة الخارجية بصناع القرار بهذه الثنائية يبدو احيانا غير صائب او على الاقل غير عملي انطلاقا من حتمية العلاقة التداخلية بين صناع القرار كأشخاص اعتباريين معبرين عن مصالح الدول وبين المؤسسات والعمل المؤسساتي الذي يفضي الى صنع قرارات السياسة الخارجية حيث ان العلاقة بينهما تكاملية بحتة.

ومن هنا فأن السياسة الخارجية هي القناة الاساسية التي من خلالها يعمل صناع القرار على تحقيق اهداف ومصالح الدولة تبعا لطبيعة ادراكهم لهذه المصالح والطرق الامثل لتحقيقها ، وقد اشارت العديد من النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الى طبيعة تلك المصالح والكيفية التي يجب ان يتفاعل صناع القرار معها ومن بينها النظرية الادارية

ربيع ومازن الرمضاني ومحمد السيد سليم ، فقد اعتبر مثلا محمد السيد سليم ان عدم الاتفاق على تعريف واحد للسياسة الخارجية بسبب اختلاف ابعادها ومكوناتها واحد من بين اهم المعوقات التي تحول دون تطور نظريات صنع القرار السياسي الخارجي والسياسة الخارجية بشكل عام .

فمن الباحثين طائفة ومنهم (هاس) تعرف السياسة الخارجية بدلالة النوايا التي تدفع الدول لنمط معين من السلوك الخارجي ، ومنهم من يعرفها على انها خطط مثل (ريتشارد سنايدر) .

في حين عرفها اخرون على انها الغايات التي تتوخاها الدول او هي المبادئ العامة التي تتحكم في ردود افعال الدولة او هي النشاط السياسي للدول المتعلق بالتعامل مع البيئة الخارجية.

ان السبب الاساس لتعدد وتنوع هذه المدلولات للسياسة الخارجية تكمن بالدرجة الاولى في غياب نظرية اكااديمية عامة للسياسة الخارجية قد تكون طبيعتها الدينامية وسرعة التفاعلات الدولية هي المسؤولة عن غيابها .

او قد يكون السبب في ذلك هو ان السياسة الخارجية بطبيعتها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون تلقائيا وفلسفيا واكاديميا عن بعضهم بشكل يفضي بالنتيجة الى احداث هذا الاختلاف والتشتت في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بدقة .

وبكل الاحوال فأن السياسة الخارجية هي احدى اهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ اهدافها التي صاغها صناع القرار في اطار البيئة الخارجية ، فعبر السياسة الخارجية تسعى الدول الى حماية مصالحها الوطنية وامنها الداخلي واهدافها الفكرية وازدهارها الاقتصادي ورفاهية شعبها وسمعتها الدولية وقيمتها العامة وكل ذلك يتم عبر وسائل السياسة الخارجية المختلفة عبر التفاعل والتواصل مع وحدات النظام الدولي المختلفة وفي مقدمتها الدول .

وعلى الرغم من طبيعة الاختلاف والتباين التي اتسم بهما تحديد مفهوم السياسة الخارجية الا ان هناك العديد من التعاريف التي يمكن من خلالها تحديد مفهوم عام للسياسة الخارجية من بين اهمها الاتي : هي القرارات التي تحدد الاهداف الخارجية للدولة والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات . وهي كما يفهمها ريتشارد سنايدر منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت او تحدث او يتوقع لها ان تحدث في المستقبل .

غير ان الكثيرين من رواد السياسة الخارجية بما فيهم سنايدر صححوا لاحقا هذا الفهم الخاص بمعنى السياسة الخارجية كونه ينطلق من جوانب سلبية تتعلق بأقتصار السياسة الخارجية على ردود الافعال عبر انتظار المشاكل تحدث للتفاعل معها وهو الامر الذي ينفي عنها سمة التخطيط والمبادأة رغم انها اهم سمتين من

والنظرية العقيدية والنظرية الاقتصادية وغيرها .

ويتأثر ادراك صناع القرار لقائمة المصالح التي يجب عليهم التعبير عنها وتحقيقها بجملة متغيرات مختلفة تؤدي وظيفة مزدوجة فهي قد تكون وسائل لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الاخرى او قد تكون اهداف للسياسة الخارجية يعمل صناع القرار على تحقيقها عبر تسخير وسائل السياسة الخارجية الاخرى ومن هذه المتغيرات هي المتغيرات الاقتصادية التي باتت تمثل واحدة من بين اهم اهداف ووسائل السياسات الخارجية للدول .

اما اهداف السياسة الخارجية : فهي الحالة المستقبلية التي يرغب صناع القرار تحقيقها في اطار المصالح القومية العليا للدولة في اطار البيئة الخارجية. وهي الغايات التي يعمل صناع القرار على تحقيقها في البيئة الخارجية عبر توظيف الموارد المتاحة لخدمة مصالح الدولة ان الدول عند تحديد نماط حركتها السياسية الخارجية فأنها تحرص اولا على تثبيت هدفها بوضوح نظرا الى انه يعد من مستلزمات النجاح لكل عمل استراتيجي ومن هنا فان كل عمل يجب ان يكون مدعوما بهدف واضح ، ووضوح الهدف لا تكمن اهميته في توجيه الادارة المخططة فقط وانما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ كذلك. وتقسم اهداف السياسة الخارجية بطريقتين اساسيتين هما: الاولى الاهداف حسب اهميتها وتتكون من ثلاثة انواع هي الاهداف الاستراتيجية العليا ، الاهداف الاستراتيجية المتوسطة ، الاهداف الثانوية . اما الثانية فهي التي تقسم تبعاً للوقت اللازم لتحقيقها وتتكون من اهداف بعيدة المدى ، اهداف متوسطة المدى ، اهداف قريبة المدى او اهداف ملحة . مع التأكيد على نقطة جوهرية في مجال تحديد نوع الاهداف وطبيعتها وهي ان هناك اختلاف في معايير تحديد نوع الهدف من دولة الى اخرى تبعاً لنمط تفكير وادراك صناع القرار لمكانة وقوة وحاجات الدولة ومصالحها ، فالهدف الذي يبدو ثانوياً في دولة قد يكون هدفاً استراتيجياً في دولة اخرى وهكذا .

المحور الخامس : اليات انعكاس التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في المنطقة على السياسة الخارجية العراقية .

ان المهمة الاساسية للسياسة الخارجية العراقية حالها حال اي سياسة خارجية اخرى انما هي تحقيق اهداف السياسة الخارجية والدفاع عن مصالح الدولة ومحاولة تحقيقها ، وهي اذا تستهدف تحقيق تلك المهمة فإنها تتفاعل مع البيئتين الداخلية والخارجية معا .

حيث تحتوي البيئتين على عوامل مؤثرة في اداء السياسة الخارجية العراقية سلباً او ايجاباً ، بمعنى انهما يعملان كمحددات وفرص بنفس الوقت يجب على صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية وهم ماضون في اداء مهامهم ان يضعوهما في الحسبان لانجاز اهداف

السياسة الخارجية بالوسائل المتاحة وبأقل قدر ممكن من التكاليف . وانطلاقاً من عمق الترابط بين عناصر قوة الدول ومصالحها الاساسية فان الجوانب الاقتصادية تتأثر بشكل كبير بالجوانب الاخرى المتداخلة معها كالجوانب السياسية والامنية وتأثر بها ، ومن هنا فان طبيعة التنافس الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط ليست استثناء من هذه القاعدة حيث يتداخل هذا التنافس الاقتصادي بشكل كبير جداً مع الاهداف السياسية والامنية للقوى الاساسية المتنافسة .

ومن هنا فقد ربطت مجموعة القوى الدولية والاقليمية بكل واضح (مع الإشارة الى الفارق بين بعضها) بين نشاطاتها الاقتصادية وغيرها من النشاطات لانجاز هدفها النهائي وهو النفوذ او الهيمنة على شؤون المنطقة لتحقيق اكبر قدر ممكن من مصالحها او الدفاع عنها .

وفي هذا المجال فان طبيعة هذا التنافس الاقتصادي ستعكس بالتأكيد على الدول الاخرى في المنطقة ومن بين اهمها العراق نظراً لخصوصية العلاقة التي تربطه مع مجموعة القوى المتنافسة ، وطبيعة وضعه الداخلي ، حيث ستعكس مجريات التنافس وتداخلاته على جملة من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية العراقية والتي يجب على صناع القرار السياسي الخارجي في العراق ان يزدوا من كفاءتهم وقدراتهم للتعامل الايجابي معها والا كانت حصيلتها سلبية بشكل عام على المصالح الخارجية للعراق وعلى طبيعة البيئة الداخلية ايضاً.

ومن بين اهم المجالات التي سينعكس عليها التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط سلباً وايجاباً في العراق هي الاتي :

١ - العلاقات الخارجية للعراق . ان اهم ما يميز طبيعة التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط هو انه يقوم على اساس معيارين اساسيين الاول اقتصادي والثاني سياسي ، بمعنى ان جانب من دوافع التنافس يعود الى اسباب اقتصادية بحثة اساسها السعي لتحقيق مكاسب ومزايا تتعلق بالتجارة والاستثمار والاسواق والتكنولوجيا وغيرها .

وهذا النوع من التنافس يمكن ان يشكل فرصة للسياسة الخارجية العراقية اذا ما احسن صناع القرار توظيفها لتدنية تكاليف النشاطات الاقتصادية الخارجية مع القوى الاساسية وتعتظيم العوائد عبر زيادة الخيارات المتاحة امام صناع القرار التي تمنح العراق مرونة اكبر في التعاطي مع العروض والفرص المتاحة او المحددات التي تواجه الحركة السياسية الخارجية العراقية حيال القوى المتنافسة .

اما النوع الثاني فهو ذلك الذي يضع امام السياسة الخارجية العراقية عقبات كبيرة عبر عملية الربط المقصودة بين الاهداف والمصالح الاقتصادية والاهداف والمصالح السياسية ، بمعنى توظيف الادوات الاقتصادية لخدمة اهداف سياسية وبالعكس ، وهو الامر الذي يمكن

تفاعلات الخارج على الداخل واحتمالية تضاعف المهددات الامنية اكثر من اي وقت مضى بعد تداخل وتقاطع اهداف اللاعبين الدوليين والاقليميين وادوات تنفيذها ، وخطر ما يمكن توقعه هنا هو انزلاق موجات التنافس الى مستوى استخدام العنف او الحرب بالانابة عبر توظيف ساحات خارج حدود القوى المتنافسة تكون بمثابة البطن الرخوة للضغط على اهداف ومصالح بعضها حيث سيمثل العراق احدى اهم ساحات العنف هذه . وفي هذا المجال فأن تجارب السنين التي تلت تغيير النظام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تسعف ذاكرة المتابع والمهتم بهذا الشأن ، حيث وظفت الكثير من القوى والدول داخل وخارج منطقة الشرق الاوسط هذا الاسلوب كوسيلة للتنافس فيما بينها اقل خطرا على مصالحها من خطر الاصطدام المباشر .

ان طبيعة علاقة العراق ممثلا بالجانب الرسمي او بعض القوى السياسية والمسلحة باللاعبين الدوليين والاقليميين المتنافسين في المنطقة ستؤدي دورا حاسما في نوع وحدة وطبيعة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن في العراق ، فنوع هذه العلاقة قد تدفع الاطراف المتنافسة الى توظيف العراق كورقة للمساومة وتصفية الحسابات او لعقد الصفقات والنسويات السياسية والاقتصادية عبر العبث بالامن وتوجهاته ومستويات الاستقرار الامني والسياسي في العراق بصفة مؤقتة او دائمة .

وعلى الرغم من عدم صحة او منطقية استبعاد امكانية العراق لمواجهة هكذا احتمالات ومخاطرها ولو بدرجات متفاوتة الا ان طبيعة علاقات القوى السياسية العراقية مع بعضها والتركيبية الدينية والقومية والطائفية ومستويات الفساد السائد في مؤسسات الدولة والمخاطر الداخلية المختلفة لا تسمح بقدر عال من التفاؤل في هذا الشأن، عدى التعويل النسبي على سياسة خارجية ناضجة لها القدرة على استيعاب كامل المشهد الاقليمي والدولي وحيثياته واطرافه الاساسية والثانوية وطبيعة المصالح وموازين القوى وبالتالي ادراك طبيعة المصالح العراقية وتحديدها بدقة وتحديد نوع السلوك السياسي الخارجي الافضل والعمل على تجنب العراق المخاطر المحتملة التي يمكن ان تنجم عن سوء تعاطي العراق مع هذا التنافس .

٣ - الجوانب الاقتصادية . ان كل تنافس محلي او اقليمي او دولي يمكن ان ينطوي على نوعين من الاثار الجانبين على الاقل احدهما ايجابي والاخر سلبي ، ففي الوقت الذي يمكن ان يفرز التنافس الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط فرص حقيقية للعراق للاستفادة من مزايا التنافس لتعزيز مصالحه وزيادة درجة المرونة في التفاعل الخارجي مع الاطراف عبر توظيف العلاقات المتباينة مع القوى المختلفة واستغلال ميزات البلد الجغرافية والاقتصادية والسياسية

ان يعقد من مهمة صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية في التعامل الايجابي والاحترافي مع هكذا سلوك سياسي دولي واقليمي . وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى سلوك الولايات المتحدة الاقتصادي في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب حيال بعض القضايا الاستراتيجية على المستوى الدولي او على مستوى منطقة الشرق الاوسط ، حيث اقترن بأرادة سياسية متشددة قوامها توظيف ادوات سياسية معينة لخدمة اهداف الكفاءة الاقتصادية على المستوى العالمي عبر جملة من القوانين الامريكية ذات الاثر الدولي منها قوانين معاقبة اعداء امريكا التي تستهدف فرض عقوبات اقتصادية على دول وكيانات تضر بالمصالح الامريكية .

ان هكذا قوانين تم توظيفها في مناطق وقضايا كثيرة من بينها في منطقة الشرق الاوسط والقوى الفاعلة فيها حيث استهدفت في جانب منها كل من ايران وسياسة روسيا وحلفائها بالمنطقة بل وحتى الصين عبر عقوبات معينة تحمل اهداف سياسية استراتيجية ، وهنا سيجد صناع القرار في العراق انفسهم امام خيارات تضيق مع مرور الوقت فيما يتعلق بكيفية ادارة علاقات العراق الخارجية مع اطراف هذه البيئة المضطربة خصوصا مع اصرار بعض القوى المتنافسة على اتباع اسلوب تقليدي في ادارة العلاقات الخارجية عبر الخضوع لمنطق من ليس معي فهو ضدي .

وعلى الرغم من ان العراق يحتفظ بعلاقات جيدة مع اغلب القوى المتنافسة وهي ميزة ايجابية ومفيدة لكنها تبقى عاجزة امام حتمية التكاليف التي لابد ان تقدم للاستمرار بهذه العلاقات دون الاضرار الى الانضمام الى محور او طرف معين ضد الطرف الاخر ، كما ان طبيعة هذا التنافس وحدته قد تدفع الاطراف المتنافسة الى السعي لزيادة الضغوط على العراق والتدخل بشؤونه الداخلية او انتهاك سيادته بشكل يعرض علاقات العراق الخارجية الى اختبار صعب جدا ، وهكذا فأن علاقات العراق الخارجية تواجه وستبقى خلال الفترة القصيرة اللاحقة ظغوطا متصاعدة تتعلق بكيفية التوفيق في علاقاته بين الاطراف المتنافسة لا سيما اذا ما تصاعدت موجة التنافس لتصل الى صراع حقيقي يكون العراق احدى اهم ساحاته الاساسية .

٢ - الامن . تنقسم اهداف السياسة الخارجية الى ثلاثة اقسام اساسية هي الاهداف الاستراتيجية العليا والاهداف المتوسطة والاهداف الثانوية ، وتأتي مهمة تحقيق الامن في مقدمة الاهداف الاستراتيجية العليا ، عبر توظيف السياسة الخارجية لادواتها الرئيسية لتجنب البلد اي اسقاطات سلبية لتفاعلات البيئة الخارجية يمكن ان تلحق الضرر بالبنية الامنية ومدخلاتها الاساسية .

وفي هذا المجال وبقدر تعلق الامر بالتنافس في منطقة الشرق الاوسط فأن السياسة الخارجية العراقية تواجه مخاطر حقيقية تتعلق بأنعكاس

والدينية وغيرها لتسويق نفسه كطرف يمكن ان يمثل ملتقى للمصالح الاقليمية والدولية المتضاربة وبديل اقليمي لمرو اهداف اللاعبين الاساسيين نحو بعضها ولو بشكل نسبي .

الا ان الآثار السلبية حاضرة هي الاخرى وبقوة وتكاد تكون مهيمنة على طبيعة التنافس في المنطقة لا سيما ان الكثير من اللاعبين الدوليين والاقليميين لا يتوانون احيانا عن توظيف النظرية الصفرية في علاقاتهم الخارجية ، ويمكن ملاحظة هذا الواقع مثلا مع حالتين اساسيتين الاولى تتعلق بطبيعة العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران ونشاطاتها التجارية والتمويلية مع الدول الاخرى ومنها العراق ، فعلى الرغم من منح العراق اكثر من مرة اعفاءات معينة تتعلق بقطاع الكهرباء والغاز الا ان نهاية هذه الاعفاءات باتت وشيكة وعلى العراق ان يستعد لتحمل تكاليف هذه العقوبات وايجاد البدائل الملائمة وبخلافه الدخول تحت طائلة العقوبات الامريكية المشددة وتدهور علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة . على الرغم من ان العراق يحاول في اكثر من مناسبة اظهار عدم انحيازه لطرف معين من اطراف التنافس واثبات سياسته المعن المتعلقة بالنأي بالنفس

ولا يبدوا ابدا ان هذا السلوك السياسي الخارجي مقتصر على الولايات المتحدة سواء في فترة ولاية ترامب او قبلها بل صار اسلوبا ممنهجا منذ فترة بعيدة من قبل اغلب الدول لا سيما منها الدول الكبرى والاقليمية المؤثرة في الشؤون الدولية بعد ان ادركت ان توظيف المتغيرات الاقتصادية هي واحدة من بين افضل الطرق واكثرها امانا لزيادة تأثيرها في الشؤون الدولية عبر اتباع سياسة خارجية تدرك هذا الواقع الجديد. اما الحالة الثانية فهي شروع ايران بتطبيق سياستها الخاصة بفرض السيطرة على الملاحة في مضيق هرمز والتهديد بمنع تصدير اي شحنة نفط عبر المضيق اذا ما تم منع الصادرات الايرانية من النفط والغاز من الوصول الى الاسواق الدولية ، وهو اجراء خطير جدا بالنسبة للعراق وامنه الاقتصادي لا سيما بعد تراجع قدرات العراق التصديرية من البدائل الاخرى التي تصل الى تركيا او الاردن او البحر الاحمر عبر السعودية .. الخ وهو امر اقل ما يمكن ان يؤدي اليه هو ارتهان مصالح العراق الاقتصادية بسياسات ومصالح وقرارات الدول الاخرى التي ستمر عبرها صادرات النفط العراقي المستقبلية . حيث سيخضع العراق الى شروط ومساومات جديدة تتعلق بعلاقاته الاقليمية والدولية وطبيعة سياسته الخارجية سواء على المستوى الداخلي عبر مرور صادرات النفط عبر اقليم كردستان او المستوى الاقليمي عبر دول الترانزيت الجديدة او حتى على المستوى الدولي عبر دفع العراق الى محاور جديدة لا سيما في حالة تعقد الوضع في مضيق هرمز وتزايد احتمالات الاصطدام العسكري بين القوى المتنافسة .

وازاء هذا الوضع يجب على صناع القرار في السياسة الخارجية العراقية ان يطوروا بدائل جديدة تتعلق جانب منها بالبدائل السياسية للتعامل مع اطراف التنافس وضرورة تجنب العراق مخاطر ومخرجات الاصطدام بين القوى وتقديم نفسه على انه طرف محايد بشكل ايجابي وعدم اقحام نفسه بالتنافس القائم ، او البدائل الاقتصادية والفنية التي تتعلق بتطوير خيارات اخرى تتعلق بتوسيع خطوط النقل نحو تركيا والاردن او سوريا والسعودية والتوسع بالصناعات البتروكيمياوية كصناعات تحويلية وزيادة الاعتماد على صادرات الغاز فضلا عن تنوع الاقتصاد العراقي للاعتماد اكثر على قطاعات منتجة ومضمونه مثل قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والنقل الجوي والسياحة وغيرها .

التوصيات

١ - من الافضل لمركز القرار في العراق استحداث وحدة خاصة مهمتها الاساسية متابعة شؤون وحيثيات والتداعيات الممكنة والمحتملة للتنافس الدولي والاقليمي على الوضع الداخلي العراقي وعلى مصالح العراق الخارجية .

٢ - يجب التوصل الى توافق في الاراء على المستوى الوطني بخصوص طريقة التعاطي مع تداعيات هذا التنافس وعدم التفرد من قبل اي طرف بأي اجراء ممكن ان يعرض مصالح العراق للخطر .

٣ - ان السياسة الخارجية التي تمتاز بكفاءة الاداء القائم على اساس المصلحة والواقعية في السلوك الخارجي قادرة على تحويل المحددات الناتجة عن طبيعة التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط اقتصاديا وسياسيا وعسكريا الى فرص بناءة وهذا ما يجب على السياسة الخارجية العراقية ادراكه والعمل بموجبه عبر العمل على تدنية مخاطر التنافس على المصالح العراقية وتفعيل الفرص المتاحة التي توفر مرونة معينة لصانع القرار العراقي .

٤ - على صناع القرار في العراق ان يدركوا ان هذا التنافس الذي ينطوي على نسب عالية من احتمالية الاصطدام او الصراع بين القوى المختلفة يقوم ايضا على مساحات للتفاهم والالتقاء حول مصالح وتفاهات معينة يمكن ان تحدث بأي لحظة على غرار الاتفاق الخماسي حول البرنامج النووي الايراني وبالتالي يجب على العراق ان يبني موقفه على اساس واقعي يستبعد حتمية الانجرار وراء رغبات الالتحاق بأحد المحاور المختلفة .

٥ - استنادا الى المنطق الاقتصادي البحت فأن فرص العراق جراء هذا التنافس اكبر من المحددات حيث سيمنح العراق فرصة للمناورة الاقتصادية وحماية اسواقه وتنمية صناعته بعد تراجع نسب الصادرات الاقليمية التي تمتاز بقدرة عالية على التنافس لا سيما اذا ما نجح صناع القرار بتوفير البدائل الممكنة .

ترجمات

تنشر الترجمات بالتعاون مع شبكة
الاعلام العراقي - جريدة

الصباح
Assabah

تحديات وفرة المياه بعد تحديات الجفاف

صحيفة نيويورك بوست/عن وكالة
اسوشيتد بريس
ترجمة - انيس الصفار

“

بعد سنوات من شحة المطر ومواسم القيض المحرقة
حل شتاء كان الأوفر ماء في عمر جيل كامل فأعاد الحياة
الى نهري العراق الشهيرين وملأ البحيرات وأثلج الصدور
في بلد يواجه اقصى التحديات المائية في عصر التغيرات
المناخية.

أعادت الامطار تغذية أهوار جنوب العراق بالمياه العذبة،
وهي المنطقة التي يعتقد بعض الباحثين أنها جنات
عدن التي ورد ذكرها في الانجيل، وحولت الارض العطشى
الى حقول انتجت الحبوب والمحاصيل المختلفة.
بيد أن المياه الدافقة وضعت تحت الاختبار بلداً ألف
مواسم الجفاف اكثر من مواسم السيول واثارت اسئلة
حول ما اذا كانت بنى عراق القرن العشرين التحتية
ستتمكن من التجاوب مع مناخات القرن الحادي
والعشرين التي لن يمكن التنبؤ بها.

”



هذا الوقت من السنة الماضية عندما كان انخفاض مناسيب المياه يندر بعواقب وخيمة جعلت الحكومة تمنع المزارعين من زراعة المحاصيل خلال اشهر الصيف.

في اليوسفية، وهي منطقة زراعية تقع الى الجنوب من مدينة بغداد، تبدو القنوات التي كانت ضحلة في السنة الماضية مترعة بالماء، والابار التي كانت تحفر الى عمق يتجاوز ٢٠ متراً للوصول الى الماء صارت تعطي ماءها من عمق لا يزيد على ٦ أمتار.

يقول صلاح السعيد ان محصوله من القمح في هذا العام يعادل ضعفي ما كان ينتجه عادة، ولكن الامطار الكثيفة وبرودة الطقس اتلقت جزءاً من محصولي الخيار والطماطم.

يضيف السعيد مشيراً الى اوراق جافة مصفرة العروق: "العفن أخذ بالنمو ايضاً، لم تكن نتوقع ذلك وقد حاولنا مكافحته ولكنه اسرع منا."

في الماضي كانت سيول الربيع من الامور المألوفة في العراق، فعلى مدى آلاف السنين كان المزارعون يعتمدون على السيول في غمر حقولهم لزراعة الرز والقمح وسواهما من محاصيل الحبوب. بيد أن السيول تأتي بغير موعد وعلى غير توقع، وبين حين وآخر كانت مياه النهر تطفح فتغرق بغداد واماكن اخرى بنتائج كارثية.

في القرن العشرين أقيمت في العراق مشاريع عمرية شهدت بناء سدود على امتداد نهر دجلة وروافده وفتح قنوات لتصريف المياه. وفي اعالي النهر كانت تركيا وإيران وسوريا تفعل الشيء نفسه واصبح الفيضان وغرق المدن ذكرى من الماضي، لاسيما أن ارتفاع درجات الحرارة صار يأتي معه بأمطار أقل مع تسارع في عملية التبخر من البحيرات والخزانات المائية.

رفعت الامطار المحلية والثلوج الذائبة الاتية من تركيا وإيران مناسيب المياه في دجلة والفرات والعديد من روافدهما فتجاوزت الضفاف في بعض المناطق وتعرضت سهول ومدن عراقية للغرق رغم شبكة السدود والقنوات الواسعة التي يمتلكها البلد. ومع ان التوجه المناخي المعتاد يميل عادة نحو السخونة والجفاف حل برد طارئ خارج موسمه خلال شهر نيسان وارتفعت رطوبة الهواء فتضررت المحاصيل في المزارع المحيطة ببغداد.

نبه رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي الى ضرورة تجديد وتحديث البنى التحتية واصلاح السياسات المائية استعداداً لمزيد من حالات تطرف المناخ، حيث تسببت الامطار في هذه السنة بمأزق لدى محاولة رسم سياسة معينة نظراً للتقلبات الشديدة التي احدثت جفافاً تارة وسيولاً مغرقة تارة اخرى خلال عام واحد.

قال عبد المهدي في مؤتمر صحفي عقده في شهر نيسان: "سيكون هذا درساً مهماً لنا في السنة المقبلة والسنوات التي تليها."

خارج بلدة بهرز شرقي محافظة ديالى، حيث يجري نهر سيروان الى داخل العراق آتياً من إيران، يخوض نوري خضير في المياه التي غمرت بساتين حمضياته ليرى ما قد يمكن انقاذه في موسم القطاف هذا.

يقول نوري: "لقد طالبنا الحكومة بتعويضات عن الاضرار التي لحقت بنا، فهذا هو مصدر رزقنا الوحيد."

تفيد وزارة الموارد المائية بأن العراق لم يشهد مثل هذه الكمية من الامطار والسيول خلال موسم شتاء واحد منذ العام ١٩٨٨، حيث تفيد التقارير بتجمع ٤٧ مليار متر مكعب من الماء في خزانات المياه داخل العراق، وهذا يعادل ثلاثة اضعاف ما كانت تحتويه في نفس

يقول العادلي: للعراقيين حق في المياه، والانهار موجودة هنا من قبل ان توضع الحدود.

مع امتلاء الخزانات بالمياه حتى التخمة يكون هذا هو افضل وقت للشروع بمناقشات جدية. ويقول وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو ان بلده سوف يوفد على وجه السرعة ممثلاً خاصاً عن الرئيس رجب طيب اردوغان الى بغداد لمناقشة مسألة ادارة المياه.

في هذه المرحلة، وبينما العراق يسعى الى توسيع انتاجه النفطي، يجد ايضاً ان من الواجب عليه صرف اموال ملحوظة وموارد لدفع المفاوضات المائية قدماً. تتوقع تركيا أن تضطر لإعادة موازنة امداداتها النفطية بعدما اعلنت الولايات المتحدة أنها ستنتهي العمل بالاستثناءات التي كانت تسمح لتركيا باستيراد النفط من ايران رغم العقوبات التي تفرضها واشنطن عليها.

العراق هو احد مجهزي تركيا المهمين بالنفط الخام، ويقيم البلدان تجارة ثنائية فيما بينهما بقيمة ١٠ مليارات دولار.

يقول العادلي: يجب أن يكون الماء أصرة وصل للتجارة المفتوحة بين بلدينا، وتركيا سوف تخرج بفوائد من شراكتها مع العراق.

في السنة الماضية ادت الشحة الحادة في الماء العذب الى خروج الاهالي بتظاهرات احتجاجية في مدينة البصرة، قطب العراق النفطي واكبر مدينة في الجنوب. ضعف الجريان في نهر دجلة والفرات بلغ حداً سمح لمياه الخليج بالزحف صعوداً الى ان وصلت الى احوار الجبايش على بعد نحو ١٨٠ كيلومتراً اعلى المجرى وتلويثها بالاملاح.

في هذه السنة لن تكون هناك مشكلة، كما يقول رئيس المجلس المحلي لمدينة البصرة، فاستعادة الانهار حيويتهما المائية سوف تساعد على ازالة الاملاح وملء الاهوار بالمياه العذبة.

يقول صباح البرزوني: "لدينا وفرة من المياه سنكتفيها لهذه السنة والسنة التالية إن شاء الله."

لكن جمال العادلي، وزير الموارد المائية العراقي، يقول أن تأمين المياه للأجيال القادمة سوف يتطلب أكثر من مجرد الاعتماد على مجيء ظروف جوية مواتية، فهو سيقضي بذل جهود تعاونية بين العراق وتركيا وسوريا وإيران. تأتي ٧٠ بالمئة من مياه العراق من البلدان الثلاثة الواقعة اعلى النهر، ولكن لا توجد اتفاقية اصولية لتقاسم المياه بين هذه البلدان.



من اصداراتنا





نؤسس لبناء الدولة



لحوار الفكر

أنهار الغبار: الشرق الأوسط والمياه

كون هالينان/عن موقع مجلة «كاونتر باننش» ترجمة - انيس الصفار

“

ذكر في الآثار أن الملك إيناناتوم حاكم لكش قتل 60 جندياً من مدينة أوما. نشبت الحرب بين هاتين الدولتين القديمتين قبل ما يقارب 4500 عام في موقع لا يبعد كثيراً عن نقطة التقاء النهرين العظيمين دجلة والفرات فيما صار يسمى اليوم دولة العراق. ما السبب الذي أدى الى ذلك النزاع؟ كانت المياه هي السبب. مرت أكثر من أربعة آلاف عام منذ التحم الجيشان بسبب محاولة إحدى الدولتين الاستيلاء على مياه الدولة الأخرى. قد تكون وسائل الحرب تغيرت بعد كل هذا الزمن ولكن المشكلة باقية كما هي: أن الطرف الذي يتحكم بالنهر يتحكم بالأرض أيضاً.

”



والكويت والبحرين والسعودية.

بالنسبة للعراق وسوريا تتمثل المشكلة بتركيا وهوسها بإنشاء السدود. فمنذ العام ١٩٧٥ قلّصت السدود التركية كميات الماء المنحدرة الى سوريا بنسبة ٤٠ بالمئة، والى العراق بنسبة ٨٠ بالمئة، وتفيد بيانات اتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق أن نحو ٥٠ بالمئة من الأراضي الزراعية هناك قد تنتهي بالحرمان الكامل من المياه، وهذا معناه تعطيل ١٢٤ مليون أكر من الاراضي الزراعية عن الانتاج.

إيران وسوريا تقيمان السدود أيضاً، وهذه تؤدي بدورها الى خفض الجريان في الانهار التي تمتد دجلة والفرات بالماء فتتجح بذلك الفرصة لتغلغل مياه الخليج المالحة الى نهر شط العرب، وهو ملتقى النهرين التوأمين. هذه الملوحة دمرت اراض زراعية خصبة في الجنوب وقضت على معظم مزارع النخيل الغناء الواسعة التي اشتهر بها العراق.

قبل نصف قرن من الزمن انشأت اسرائيل ما يطلق عليه "القناة الوطنية لنقل المياه" وبذلك حولت مجرى الماء من بحر الجليل الذي يتلقى مياهه من نهر الأردن. أدى ذلك الى تحويل الجزء الجنوبي من نهر الأردن في الجليل الى جدول موحد تمنع اسرائيل الفلسطينيين من استخدامه. ثم اضافت السدود الأردنية والسورية التي انشئت على روافد الانهار الى المشكلة إذ خفضت جريان نهر الاردن بنسبة ٩٠ بالمئة.

بالاضافة الى ما سبق تشير تقارير البنك الدولي الى أن اسرائيل تستحوذ على نسبة ٨٧ بالمئة من مياه الطبقات الجوفية في الضفة الغربية، وهذا لا يبقي للفلسطينيين سوى

بيد أن النهرين اليوم سائران الى الجفاف، جانب من السبب يكمن في الاسراف والهدر، أما جانبه الآخر فمردّه التغيرات المناخية التي تدك المنطقة وتعاقبها بمواسم جفاف تدوم سنيناً. المشاكل قائمة بخصوص نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى، وعلاقات مصر بالسودان واثيوبيا تشوبها التوترات بسبب نهر النيل، والاردن والفلسطينيون يتهمون اسرائيل باختلاس مياه النهر لسقي صحراء النقب الى جانب سطوها على معظم مياه المخزونات الجوفية الثلاثة الممتدة تحت اراضي الضفة الغربية المحتلة.

تظهر بيانات الاقمار الاصطناعية التي ترقب تغيرات المناخ أن حوض دجلة والفرات، الذي يحتضن تركيا وسوريا والعراق وغرب إيران، يفقد مياهه أسرع من أي مكان آخر في العالم، باستثناء شمال الهند.

مشكلة المياه في الشرق الأوسط ليست حالة فريدة، فجنوب آسيا، وشبه الجزيرة الهندية على وجه الخصوص، يعاني من ضائقة المياه هو الآخر، واستراليا ومعظم اجزاء افريقيا الجنوبية تعانيان ايضاً من موجات جفاف لا ترحم. حتى أوروبا تقارع اليوم ضغوطاً بسبب تدني مناسيب المياه في بعض أنهارها الى حدود باتت تعيق حركة النقل النهري.

بيد أن الضربات الثقيلة هوت على الشرق الأوسط بشكل محدد، حيث يستقرأ من "مؤشر ضائقة المياه" أن ١٥ بلداً من أصل ٣٧ بلد في العالم تعاني من "شحة قصوى" في المياه تقع في الشرق الأوسط، وعلى رأس القائمة تظهر دول مثل قطر



بين مصر واثيوبيا متسمة بالتوتر بسبب مشاكل المياه، ولكنها أخذت بالانفراج قليلاً حين اتفق الطرفان على اجراء محادثات للتقاسم.

بيد أن مشكلة المياه، أو بالاحرى مشكلة نقصها، سوف تبقى تتطور نحو الأسوأ بسبب تسارع التغيرات المناخية، وبالتالي فإن حل هذه المشكلات يتطلب أكثر من الجلوس لإبرام معاهدات ثنائية بشأن التقاسم، وهنا لا يكاد يكون هناك اتفاق بخصوص كيفية التحرك الى أمام.

احدى الاستراتيجيات المعول عليها هي الخصخصة. فمن خلال مؤسسة التمويل الدولي التابعة له كان البنك الدولي يحث على الخصخصة وحجته في ذلك هي أن رأس المال الخاص لديه القدرة على الارتقاء بالأنظمة وضمان النتائج. ولكن ثبت أن الخصخصة، من حيث الواقع العملي، تنتج نوعيات من المياه ادى جودة وبأسعار مرتفعة عموماً، لذا أقدمت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، مثل سويس وفيوليا، على قطع الموارد المالية عن الشرق الأوسط والجزء الجنوبي من الكرة

الـ ١٣ بالمئة لا غير. كانت نتيجة ذلك حصول الاسرائيلي في الضفة الغربية على ٢٤٠ لتر من الماء، وحصول المستوطنين الاسرائيليين على ٦٠ لتراً اضافية أخرى، في حين لا يتبقى للفرد الفلسطيني سوى ٧٥ لتر يومياً. المقدار الذي تحدده منظمة الصحة العالمية هو ١٠٠ لتر يومياً للفرد الواحد.

يعد نهر النيل أطول أنهار العالم بطوله الذي يتجاوز ٦٧٣٠ كيلومتراً، وهو يمر اثناء جريانه بعشر دول افريقية. يمثل نهر النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر حيث يؤمن كلا الماء والتربة الخصبة للزراعة في هذا البلد، إلا أن تضايف عاملي الجفاف والسدود أدى الى تقليص كميات الجريان على مدى العقود العديدة الماضية.

تقيم اثيوبيا حالياً سدّاً عظيماً لتوليد الطاقة وتوفير مياه الري على نهر النيل الازرق الذي ينبع من بحيرة تانا في المرتفعات الاثيوبية. من التقاء نهري النيل الازرق والنيل الابيض (الذي ينبع من بحيرة فكتوريا في أوغندا) يتشكل نهر النيل بالقرب من مدينة الخرطوم في السودان. لبعض الوقت كانت العلاقات

الارضية.

الماء اليوم أخذ بالتحول، وبصورة متزايدة، الى سلعة أما من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية والتوزيع أو من خلال محاصرة السوق ودفعه باتجاه المياه المعبأة في قناني.

لبنان خير مثال على ما نقول. فقد عرف عن هذا البلد تاريخياً أنه يمتلك ما يكفي من الموارد المائية، رغم هذا أضيف الى قائمة البلدان الثلاثة والثلاثين التي ستواجه نقصاً حاداً في المياه بحلول العام ٢٠٤٠.

جزء من الازمة الحالية منشأها محلي، حيث ينشط ما يقارب ٦٠ ألف بئر غير مرخصة في سحب المياه من الطبقة الجوفية التي يتربع فوقها هذا البلد، ولم تجد السدود في حل مشكلة نقص المياه المزمنة، لاسيما بالنسبة لـ ١,٦ مليون انسان يعيشون في منطقة بيروت الكبرى. شيئاً فشيئاً تزايد عدد الذين يتحولون للاعتماد على موارد المياه الخاصة، لاسيما المياه المعبأة.

هنا أخذت الشركات متعددة الجنسيات، مثل شركة نستلة، تسحب الماء من مناطق كاليفورنيا ومشيغان لتبيعها في لبنان، وتهيمن شركة نستلة اليوم على نحو ٣٥ بالمئة من المياه المعبأة في لبنان. المياه المعبأة ليست أغلى سعراً فقط وأردأ نوعياً بمرات من مصادر المياه المحلية، أضف الى ذلك أن البلاستيك الذي تتطلبه يفاقم مشكلة التلوث المتنامية.

ثمة حلول لهذه المشكلة، ولكنها تقتضي مستوى معيناً من التعاون والاستثمار لا نجدهما اليوم إلا في قلة قليلة من البلدان. بعض البلدان لا تملك الاموال اللازمة لإصلاح البنى التحتية المائية أو الارتقاء بها، بذات تهديد كميات هائلة من المياه عن طريق التسرب من الانابيب. أما السدود فإنها تضعف قوة الجريان في الانهار، وهذا يؤدي الى ظهور مشاكل التلوث الملحي عند مصبات الانهار، كما هي الحال في العراق ومصر. بيد أن السدود بدورها تتعرض للانطمار في النهاية جراء تراكم الترسبات.

الابار، سواء ما كان منها شرعياً أم غير شرعي، تستنزف المياه الجوفية سريعاً، وهذا يجبر المزارعين والمدن على النزول الى اعماق أكبر عاماً بعد عام. في كثير من الاحيان تأخذ هذه الابار العميقة بسحب مياه الرشح الملوثة بالملوثات وهذا يجعل استخدامها للشرب او الزراعة أمراً مستحيلاً.

ثمة حلول هنا أيضاً. فقد حققت ولاية كاليفورنيا نجاحاً مشهوداً من خلال إعادة ملء الطبقات الجوفية الهائلة القابعة تحت منطقة الوادي الأوسط الخصب بالمياه عن طريق إنشاء بحيرات صغيرة وإعادة تعبئة الأحواض خلال مواسم المطر

ثم ترك المياه بعد ذلك تتغلغل عائدة الى أعماق الارض. الري بالتنقيط اسلوب فعال ايضاً في خفض استخدام الماء ولكنه يتطلب استثمارات تتجاوز قدرة كثير من الدول، ناهيك عن صغار المزارعين.

ازالة الاملاح سترراتيجية ناجحة هي الأخرى، ولكنها باهظة التكاليف وتتطلب حرق كميات كبيرة من الوقود الهيدروكربوني، وبذلك تضخ في الغلاف الجوي مزيداً من غاز ثاني أوكسيد الكربون وهذا سيعجل بالتغير المناخي ويزيده تسارعاً.

كلما ازداد الشرق الاوسط جفافاً، وكلما واصلت أعداد السكان فيه تصاعدها، سينحدر الوضع نحو مزيد من السوء خلال العقود القادمة.

ربما كان الشرق الاوسط يسير نحو الجفاف، ولكن الأمر كذلك ايضاً بالنسبة لكاليفورنيا ومعظم مناطق الجنوب الغربي من أميركا وجنوب افريقيا وانحاء من أميركا اللاتينية وحتى جنوب أوروبا بأكمله في واقع الأمر. وما دامت الأزمة عالمية الى هذه الدرجة فإن الستراتيجيات القائمة على اساس أفقر جارك ستنتهي بالبشرية كلها الى الفاقة في آخر المطاف. الحل الآن منوط بالمنظمة الدولية الوحيدة القادرة على وجه هذا الكوكب، وهي الامم المتحدة. ففي العام ١٩٩٧ احتضنت الامم المتحدة مؤتمراً يتناول المجاري المائية الدولية، وقد افرز ذلك المؤتمر خطوات اجرائية بخصوص تقاسم المياه وحل الخلافات. بيد أن العديد من الدول الكبرى، مثل الصين وتركيا، عارضت تلك المعطيات وامتنعت دول أخرى عن الحضور، مثل الهند وباكستان. هذا المؤتمر كان طوعياً تماماً ولم يتضمن آليات تنفيذ مثل التحكيم الملزم.

المؤتمر المذكور مجرد بداية، ولكن مسألة ما اذا كانت الأمم المعنية ستتوحد معاً لمواجهة الازمة الواسعة التي يتعرض لها الكوكب سوف تبقى مفتوحة. بدون ذلك سوف تنضب المياه في الشرق الأوسط الذي لن يكون وحده في ذلك. بحلول العام ٢٠٣٠، كما تقول الأمم المتحدة، لن يكون بوسع أربعة اشخاص من بين كل عشرة أن يحصلوا على الماء.

لقد وقعت سابقة في الماضي البعيد فأنتجت حلاً، سابقة عمرها ٤٥٠٠ عام على الأقل. ففي متحف اللوفر يمثل لوح عليه كتابة بالخط المسماري تستعرض بنود اتفاقية مائية وضعت نهاية للحرب بين أوما ولكش. وإن يكن اسلافنا القدماء قد توصلوا الى مثل هذه الاتفاقية فمن المنطقي عقلاً أننا قادرون على ذلك نحن ايضاً.

تعقب كنوز العراق المسلوبة

ريتشارد هال/عن صحيفة الاندبندنت
بانتش» ترجمة - انيس الصفار

“

في العمق هناك، في المكاتب الخلفية بمبنى المتحف العراقي الوطني وسط بغداد عند نهاية ممر جانبي يمتد مبتعداً عن المسلات البابلية والثيران الاشورية المجنحة، توضع الاستعدادات لانطلاق عملية على نطاق دولي لملاحقة كنز ثمين. جلست وفاء حسن وراء مكتبها تدقق النظر في رزمة كبيرة من الاوراق مطلقة حسرة كلما قلبت احدى الصفحات. ذلك الذي بين يديها هو كتالوج يضم صور لقي أثرية عثر عليها اصلاً في العراق ولكنها اليوم متناثرة في انحاء الأرض.

”



القوات الاميركية لتأمين الحماية له، تعرض المتحف الوطني (حيث تعمل وفاء حسن) لعمليات نهب شملت من اسفله الى اعلاه. أكثر من ١٥ ألف قطعة اثرية نُهبت، تراوحت احجامها بين الاختتام الاسطوانية الصغيرة الحجم وتمثال الملك السومري إنتمينا عديم الرأس. كانت تلك احدى اعظم الجرائم التي ارتكبت على الاطلاق بحق هذا الإرث الثقافي.

عن ذلك اليوم تقول وفاء: لقد حزننا حزناً ما بعده حزن. اناس كثيرون اقتحموا المكان ودمروه تماماً.

في العام ٢٠١٥ أعيد فتح المتحف، ولكنه بدا شبحاً باهتاً عن الاصل الذي كان. وبينما هو يخطو خطواته الأولى نحو التعافي هوت الكارثة الثانية. ففي العام ٢٠١٤ استولى تنظيم داعش على ثالث اكبر مدن العراق، ومعها استولى على آلاف المواقع الاثرية والمتاحف. تأويلات هذه الجماعة الصارمة لتعاليم الاسلام تجعلها تحرم تبجيل التماثيل والقبور، لذا دمرت كثيراً من التماثيل التي لا تقدر بثمن وهربت ما تبقى الى الخارج لتمويل حملتها الارهابية. ابان ذروة تجبرها بلغ مقدار ما تحققه العصابة في السنة الواحدة من خلال بيع الاثار والتحف المنهوبة في السوق السوداء قرابة ٨٠ مليون جنيه استرليني.

بيد أن حب وفاء لآثار بلدها يساوي كره المتطرفين لها ويزيد. في كل يوم تتمشى في قاعات المتحف مرتين، متوقفة هنا للحديث مع الزائرين شارحة لهم عن كل قطعة من المعروضات، مسترسلة معهم في التفاصيل قدر ما يحبون. كل رقيم في نظرها وكل اسطوانة تستخرج من ارض العراق يجب أن يكون مكانها هنا

تقول وفاء: تجدها في الولايات المتحدة .. في بريطانيا .. في سويسرا ولبنان والامارات العربية واسبانيا .. في كل مكان. كلها تعود لنا، ونحن نسعى بأقصى جهدنا لاستعادتها.

وفاء حسن متخصصة في الاثار ومحقة في أن معاً، وبصفتها رئيسة قسم الاسترجاع في المتحف تكون المسؤولة عن إيجاد واسترجاع عشرات الالاف من القطع الاثرية التي نُهبت من العراق ثم هربت سرّاً الى متاحف ومجموعات خاصة يملكها اشخاص في الخارج.

تجارة الاثار العراقية واستعادتها أشبه بلعبة قط وفار مستمرة منذ عقود، فحدود هذا البلد تحتضن ما قد يكون اهم منطقة أثرية في العالم كله، هي منطقة بلاد ما بين النهرين الواقعة بين نهري دجلة والفرات. في هذه البقعة ولدت الحضارة، وفيها شيدت اول المدن وكتبت أول الكلمات، على تلك الارض قامت أول الامبراطوريات ثم اليها هوت.

بيد أن الحروب والقتال جعلت من هذه الارض نهباً سهلاً للصوص. في مطلع القرن العشرين كان علماء الاثار الاوروبيون ينقلون ما يعثرون عليه الى اوطانهم بصورة روتينية، والتنقيبات غير المشروعة كانت ممارسة شائعة في زمن الرئيس السابق صدام حسين، لاسيما بعد حرب الخليج الاولى. لكن ابواب الطوفان لم تنفتح على مصاريحها إلا بعد الغزو الذي قاده الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣ وما ساق في ركابه من فوضى.

بعد فرار الجنود العراقيين في ١٠ نيسان ٢٠٠٣، وقبل أن تصل

في هذه القاعات.

تقول وفاء: نحن بلد غني بتاريخه، وهنا عاشت شعوب قديمة كثيرة. إذا ما ذهبنا الى بابل سوف تجد الارض تغطى بالقطع التاريخية .. مثل الازهار. ولكن المفقود ايضا كثير.

على الجدار خلف مكتبها ملصق كتبت عليه بأحرف كبيرة كلمتان: القائمة الحمراء. على هذا الملصق عشرات الصور لقطع مفقودة تحاول الوصول اليها، ومن بينها رقيم يعود تاريخه الى نحو ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد نقش عليه كتابة مسمارية من مدينة الوركاء السومرية القديمة، واسطوانة من بابل عليها اسم الملك الاشوري آشور بانينبال تعود للقرن السابع قبل الميلاد.

تقضي وفاء وفريقها المؤلف من سبعة صيادي كنوز وقته في الطواف عبر الانترنت مفتشين عن أية اشارات ترشدتهم الى قطع منهوبة من بلاد ما بين النهرين. الوصول الى كل قطعة يعثرون عليها يتطلب منهم اسلوباً مختلفاً، فتلك المودعة في متاحف العواصم الاجنبية يستعان عليها بالدبلوماسية، ولكن استعادة القطع من المجموعات الخاصة المملوكة لاشخاص لها قصة مختلفة.

تقول: المزايدات هي الأهم، فنحن نبقى ننظر ونتابع كل ما يعرض للبيع، ومتى ما عثرنا على شيء بدأنا معركة قاسية لاسترجاعه. عمل وفاء يضعها في تماس مع وكالات حكومية واجهزة شرطة والبوليس الدولي وهوارة جمع التحف والمتاحف والسفارات في أي مكان من العالم. تقول أن الوكالات الحكومية تكون متعاونة معها في عملها وتبذل جهدها لمساعدتها، ولكن معظم عملها تؤديه من مكتبها في المتحف، وهذا يقيد قدرتها.

تقول: كثير من القطع لا أتمكن من الوصول اليها ورؤيتها. موضحة أن دور المزايدات واصحاب المجموعات الخاصة كثيراً ما يحولون بينها وبين الاطلاع على القطع التي تهتم بها وفحصها. تمضي مستطردة: عندئذ لا نجد بداً من دفع المال للمحامين في ذلك البلد للوصول اليها، وفي بعض الاحيان نضطر الى التخلي لأننا لا نملك المال المطلوب.

لم يسترجع من القطع التي نُهبت في العام ٢٠٠٣ إلا نحو نصفها، وكثير من ذلك كان بمساعدة من الحكومات الاجنبية والشرطة. في آذار من هذا العام اعادت الحكومة البريطانية لوحاً حجرياً بابلياً نادراً يحمل كتابة مسمارية ضبط في مطار هيثرو خلال محاولة لتربيته الى خارج البلد، وسوف تعيد الينا قريباً مجموعة من ١٥٤ لوحاً مسمارياً تم ضبطها في ٢٠١١.

بيد أن هناك آخرين أكثر ممانعة في التخلي عما لديهم من قطع أثرية. البلدان المختلفة لديها قوانين مختلفة بطبيعة الحال فيما يخص حيازة القطع الأثرية، وبالتالي تكون هناك طرق وأساليب قانونية متاحة امام الجامعين والهواة للحصول على تلك القطع الوافدة من بلاد ما بين النهرين القديمة، الأمر الذي يجعل من الصعب استرجاعها منهم.

تقول وفاء: احياناً يقولون لنا هذه القطع ملكي! ففي هذه البلدان قوانين تمنحهم حق التملك. إنه شيء يصيب المرء بالجنون، يجب أن يفهموا أن هذه المواد مسروقة.

بين الاوراق التي على طاولة وفاء هناك ملف يعلو شأنه على كل ما سواه. هذا الملف يخص احد كبار مقتني تحف وادي الرافدين القديمة، وهو رجل اعمال نرويجي ومليونير اسمه مارتن شويين.

في ١٠ تموز الماضي بيعت قطعتان من مجموعة هذا الرجل في مزاد كرستي بلندن. احدهما رقيم طيني من بلاد ما بين النهرين عمره ٥٠٠٠ عام عليه كتابات مسمارية أولية مع صور منقوشة ترمز الى حصص غذاء شهرية. يقول وصف القطعة أن هذا هو أقدم سجل معروف لنظام كتابة ابتدعه الانسان، وقد بيع بمبلغ ٦٢,٥٠٠ جنيه استرليني. القطعة الثانية رقيم بابلي يعود تاريخه الى العام ١٨١٢ قبل الميلاد وهو سجل بأسماء الملوك البابليين الذين توالوا على الحكم لعدة قرون. بيع هذا الرقيم بمبلغ ١٨,٧٥٠ جنيه استرليني.

تقول وفاء معلقة على الرقيمين: هذه قضية جديدة في قسمي. ولكن شويين معروف تماماً بالنسبة لها، وكذلك مجموعته.

كان شويين على مدى سنوات محور جدل يتعلق بمجموعة مقتنياته المؤلفة من ٦٥٤ وعاء طقوس من الفترة الآرامية ادخلت الى بريطانيا في التسعينيات. هذه القضية مثال معبر عن مدى التعقيدات والصعوبات التي تواجهها وفاء في عملها.

أفاد تحقيق أجرته مجلة ساينس، وهي مجلة أكاديمية دورية يعمل فيها متخصصون في المجالات العلمية المختلفة، أن شويين حصل على ٤٤٤ وعاء من تاجر أثريات مقره لندن اسمه كرس مارتن. ثلاثمائة من هذه الاوعية على الأقل كان مصدرها تاجر اردني اسمه غسان ربحاني، وتضيف المقالة أن شويين بدأ بعد ذلك بالحصول على الاوعية مباشرة من ربحاني.

في وقت لاحق أعار شويين مجموعة أوعيته الى جامعة لندن كوليغ لغرض دراستها، وعندما أثار فيلم وثائقي نرويجي

تساؤلات بشأن مصدر المجموعة شكلت الجامعة لجنة تحقيق لاكتشاف المصدر.

نتائج تلك الدراسة لم تعلن أبداً، ثم أقام شويين دعوى قضائية على جامعة لندن كوليح لاستعادة أوعيته. كسب الرجل الدعوى وتلقى مبلغ تعويضات لم يعلن مقداره، وبعد ذلك بفترة نُشر تصريح أعلن فيه أن ما من مطالبات تطعن بحقوق ملكية مجموعة شويين أو نسبته، قد وجهت بشكل صريح أو ضمني. تحفظت جامعة لندن كوليح على التقرير في حينها، وكان ذلك جزء من التسوية. ولكن توصلات اللجنة نشرها علناً فيما بعد البروفسور كولن رينفرو، وهو متخصص بالاثار من جامعة كامبردج وكان من بين اعضاء لجنة الخبراء التي اعدت التقرير. قال رينفرو متحدثاً امام مجلس اللوردات، وهو عضو فيه ايضاً، أن التحقيق توصل على أساس موازنة الأرجحيات أن الأوعية منقولة من العراق وأن عملية النقل وقعت بعد تاريخ ٦ آب ١٩٩٠، وبالتالي تعتبر غير شرعية.

بعد ذلك أشارت لجنة الخبراء، وفقاً لمراجعة اجريت على تقرير مجلة ساينس، الى قانون في العراق يعود تاريخه الى العام ١٩٣٦ يحظر تصدير المقتنيات الأثرية إلا لأغراض العرض في المعارض أو البحث العلمي. ولكن اللجنة لم تطرح شرعية ملكية شويين للطعن، وبالتالي خلصت الى عدم وجود ادلة مباشرة تتعارض تعارضاً مؤكداً مع مصداقية شويين أو تخل بها. رغم هذا أوصى الخبراء بإعادة أوعية الطقوس الى وزارة الاثار في دولة العراق.

بيد أن مؤسسة مجموعة شويين رفضت الاعتراف بما توصل اليه التقرير على النحو الذي كشفه رينفرو، وقال متحدث باسم المؤسسة: بعد بحث وتحريات اجراها الخبراء وتحقيقات جامعة لندن كوليح بشأن المنشأ الذي جاءت منه أوعية الطقوس تأكد للأخيرة أن أي تصور بعائدية حقوق ملكيتها الى جهة أخرى غير مؤسسة مجموعة شويين تصور لا يقوم على اساس. وأية تأكيدات على أن مجموعة شويين يمكن ان تكون منهوبة أو مهربة لا يمكن أن تكون صحيحة. كانت الأوعية جزءاً من مجموعة تأسست وجرت تكملة اجزاءها عبر السنوات على يد أجيال من الجامعين والمقتنين في الاردن قبل تاريخ ١٩٦٥ بكثير (في أعوام الثلاثينيات) ثم حصلت من السلطات الأردنية على رخصة إخراج سليمة في العام ١٩٨٨.

يقول علي الطائي، وهو موظف قضائي يعمل في قسم

الاسترجاع مع وفاء حسن، أنهم لم يجروا أي اتصال مباشر مع شويين، ويضيف: لقد قمنا بمحاولات عديدة لاسترجاع تلك القطع الاثرية عن طريق القنوات الدبلوماسية الرسمية، ولكننا لسوء الحظ لم نلق أي استجابة جديدة. من المؤكد أننا سنضطر للجوء الى وسائل اخرى، مثل المؤتمرات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي. من المهم ألا ندخر وسعاً في هذا الأمر.

الشيء المهم بالنسبة لوفاء هو أن هذه اللقى اشياء تخص العراق. تقول: يجب أن يتخيلوا الحال لو كان الموقف معكوساً، لو كان وطنهم هو المحتل .. ثم جاء الناهبون وداعش فسلبوهم كل شيء وباعوه للعراقيين. كيف سيكون شعورهم؟ هذه قضية من قضايا عديدة تلاحقها وفاء، ولكن مهما بلغ عدد القطع التي تسترجعها فإنها تخوض معركة شبه ميؤوس منها لأن يد السلب والنهب التي امتدت الى تاريخ العراق لم تتوقف بعد.

هنالك في العراق أكثر من ١٠ آلاف موقع أثري لم تغطّ التنقيبات منها سوى ١٠ بالمئة. آلاف من تلك المواقع لا تزال تحت الأرض، بلا حراسة وهي سهلة امام اللصوص والسلب.

يقول برونو ديسلانديز وهو مهندس صيانة في منظمة اليونيسكو: استمرار التنقيبات اللامشروعة هي أكبر خطر يهدد الآثار العراقية اليوم. انها عملية مستمرة الحدوث كل اسبوع في المواقع الأثرية وفي كل مكان من العراق.

يقول ديسلانديز أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة وقواعد البيانات المركزية لتعقب اللقى المفقودة يعيق اعمال من يحاولون إعادة الاثار المفقودة الى موطنها. كذلك فإن البعض يحتفظون بالقطع لفترة أطول مما يجب.

يمضي ديسلانديز موضحاً: الدول الاجنبية ليست لديها مبادرة كافية لإعادة تلك المواد الى العراق. يعتقد هؤلاء أنهم يقومون بحمايتها إذ يبقونها عندهم لفترة أطول مما يتطلبه الأمر.

كل يوم يمر دون عودة آثار العراق الى بلدها تمثل عمراً كاملاً في عين وفاء. فبينما هي تتمشى في المتحف تجدها تتوقف امام خزانة عرض مخصصة لأوعية طقوس أرامية من القرن السابع أو العاشر الميلادي. تقول هنا ستوضع اوعية مجموعة شويين، إذا ما قدر لها أن تعود الى العراق.

تقول: بالنسبة لي ستكون عودتها انجازاً عظيماً جداً، لقد دفع هذا البلد ثمناً باهظاً .. دفع بالدم .. أعيدوا لنا تاريخنا وهذا أقل ما ينبغي عليكم أن تفعلوه.

حروب الغرب بالوكالة سرّ حياة داعش

باتريك كوكبرن/عن صحيفة الاندبندنت
ترجمة - انيس الصفار

“

كانت الحكومات الغربية سريعة للغاية في اطلاق التعهدات بضرب "داعش" حالما تكشف أن التنظيم المذكور هو المسؤول عن التفجيرات الانتحارية التي ضربت سريلانكا واودت بحياة 253 شخصاً. أظهر شريط فيديو بثته "داعش" عقب تلك الهجمات زهران هاشم، وهو إمام إسلامي يدعى انه زعيم الانتحاريين الذين نفذوا التفجيرات، وهو يعلن بيعته مع ستة رجال آخرين (يعتقد انهم ايضاً من الانتحاريين) لأبي بكر البغدادي زعيم "داعش" والخليفة المعلن.

”



كما هي العادة دائماً اختار الزعماء الغربيون الاجراء الأسهل تطبيقاً والابعد عن الحسم الذي لا يرجى منه الحاق أذى جدي بقدرات داعش (كمحاولة الحد من دخولها الى شبكات التواصل الاجتماعي) وحرصوا كل الحرص على تجنب السياسات التي قد تكون أكثر فعالية (ولو أنها أصعب تطبيقاً) في اقتلاع داعش وإزالتها جدياً خوفاً منهم أن تتعارض تلك السياسات مع مصالحهم القومية.

افضل سبيل لإضعاف داعش بحيث لا تعود قادرة على التنسيق لعمليات قتل جماعي، مثل العملية التي وقعت في سريلانكا مؤخراً، هو انتهاء الحروب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي تمخضت عبر السنوات الاربعين الماضية عن ولادة تنظيم القاعدة وتشعباته التي كانت داعش أكثرها شهرة وخطورة.

تنكر الحكومات انها مسؤولة بأي شكل عن بقاء داعش قادرة على العمل، مذكرة دائماً بالهجمات التي شنت على التنظيم بدعم غربي الى ان اسفرت عن اجتياح آخر بقعة من دولته في ٢٣ آذار الماضي.

داعش قضي عليها ككيان على الأرض، ولكن هذا لا يعني انها لن تكون قادرة على تنفيذ هجمات ارهابية أو خوض حرب عصابات، وهذا هو ما حصل على مدى الاشهر القليلة الماضية في العراق وسوريا. هذه العمليات لا تحظى بتغطية اخبارية كبيرة، أما لأنها تقع في الصحارى الواسعة على الحدود بين العراق وسوريا أو بسبب استهدافها انظمة لا تروق لنا، مثل الحكومة السورية في دمشق.

القوى الغربية ترغب في قهر داعش، لا شك في هذا، ولكنها في

ولكنها لا تنطفئ أبداً.

السبب الكامن وراء هذه الحروب (التي تعتبر عش التنفيخ الحقيقي لداعش وأضرابها) هو أن القوى الخارجية تبقي خط الاتصال قائماً بينها وبين هذه الحروب الاهلية المحلية، فهي تريد النصر لوكلاءها، أو على أقل تقدير ألا تراهم مهزومين. ليبيا مثال جيد هنا، فالجنرال خليفة حفتر، الذي يتلقى الدعم من السعودية والامارات ومصر وفرنسا وروسيا يخوض معركة مع الحكومة في طرابلس التي تدعمها قطر وتركيا وايطاليا وتونس والجزائر.

مثل هذه الانقسامات والخصومات يتكرر ظهورها في الصراع تلو الصراع وهذا معناه أن داعش سوف تبقى قادرة على دس نفسها وسط هذه الفوضى.

في الوقت ذاته على المرء ألا يفقد حس النسبة والتناسب فيما يتعلق بقدرات داعش. فالفضائح التي ارتكبتها التنظيم في كولومبو وبغداد وباريس ومانشستر وويستمنستر وأماكن أخرى قد أعدت على نحو مدروس يجعلها تنصدر نشرات الاخبار وتثير الخوف وتعكس صورة القوة. ولكن أي من هذه لن يكسب حرباً، والهزيمة التي لحقت بالخلافة في وقت سابق من هذا العام حقيقة واقعة لا مجال لعكسها أو انكارها. ليس معنى هذا أن داعش لن تحاول العودة الى الحياة كحركة مقاتلة تعتمد بشدة على اسلوب الهجمات الارهابية على أهداف رخوة، فداعش في صميمها آلة عسكرية يقودها عسكريون محنكون تعلموا كيف يكيّفون استراتيجيتهم وتكتيكاتهم وفقاً لأملاءات الظروف. اما حديث الغرب عن منع داعش من الوصول الى شبكات التواصل الاجتماعي، كما لو أن ذلك سينزل بالتنظيم طعنة نجلاء، فإنه رمية بعيدة عن الهدف.

قد تكون شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة فعالة بالنسبة لداعش، ولكن التنظيم يبقى قادراً على مواصلة الحياة بدونها. فالحركات الوحشية التي سبق أن انتهجت اسلوب العصبية الذي تنتهجه داعش، مثل النازية في المانيا والخمير الحمر في كمبوديا، كانت موجودة ونشطة من قبل ظهور الانترنت وقد تمكنت من نشر رسالتها المسمومة دون الحاجة اليها.

الطريقة الفعالة الوحيدة لإنهاء داعش هي إنهاء الحروب التي تمدها بأسباب وجودها. لقد تحولت اجزاء واسعة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى مناطق صراع يخوض المتنافسون المحليون والخارجيون فيها معاركهم عن طريق وكلاء محليين. وداعش سوف تبقى ما بقي هذا الوضع واستمر.

الوقت نفسه لا تريد أن تفعل ما يصب في مصلحة خصومها ومنافسيها، روسيا وإيران وحكومة بشار الاسد، وتمكينهم من تحقيق نصر حاسم في الحرب السورية. فهم قد طالبوا الاسد بالرحيل قبل أن يتبين أنه سيحقق النصر بفضل المساعدة العسكرية الروسية في ٢٠١٥ بوقت طويل.

تحريك الاحداث في سوريا بنية احباط جهود روسيا وإيران والاسد جاء في خدمة داعش تماماً، التي بادرت الى استغلال واقع تشتت المعارضة بمواجهتها.

تكون الفرصة متاحة لداعش حيثما كانت سلطة الحكومة ضعيفة أو غائبة.. هناك تتمكن الحركة من ضرب جذورها. فعندما لاحت الهزيمة في الجزء الشرقي من سوريا هذا العام قامت داعش بنقل الوف من مقاتليها الذين نجوا من القتال الى غرب العراق المجاور. أما في الموصل والرققة، اللتان كانتا يوماً العاصمتين الفعليتين لداعش في العراق وسوريا، فقد بدأت عمليات الاغتيال والتفجيرات الانتحارية مجدداً، كما عادت القوات التي يقودها الكرد تتعرض للكماثن بشكل منتظم. وفي الجزء الخاضع لسيطرة الحكومة السورية قرب تدمر شنت داعش سلسلة من الهجمات خلال شهر نيسان اسفرت عن مقتل ٣٦ شخصاً وأسر عشرة جنود تابعين لقوات الاسد. في العراق تستعيد خلايا داعش نشاطها في المناطق السنية المحيطة ببغداد، والتي كانت في الماضي غير البعيد منطلقات لحملة من العمليات الانتحارية المدمرة التي أسفرت عن مقتل الالوف.

لعلها مسألة وقت لا اكثر قبل ان تنجح داعش في شن حملة من الهجمات المتعددة على العاصمة العراقية، مشابهة لهجمات سريلانكا. وقع آخر هجوم بالقنابل على بغداد في ٣ تموز ٢٠١٦ عندما انفجرت شاحنة تبريد محملة بالمتفجرات فقتلت ٣٤٠ مدنياً واصابت مئات بجراح. الان هي اللحظة المناسبة كي تبذل الولايات المتحدة غاية وسعها لمقاومة الهجمات المقبلة، ولكن واشنطن بدلاً من ذلك جعلت الاولوية لممارسة الضغوط على الحكومة العراقية لفرض العقوبات الاميركية على إيران، وهذا من شأنه احداث انقسام بين العراقيين وخدمة مأرب داعش.

ثمة نمط مشابه يعتري عموم منطقة الشرق الاوسط الاوسع وشمال افريقيا حيث تدور رحى ما لا يقل عن سبع حروب، كبيرة وصغيرة، على اراضي افغانستان والعراق وسوريا واليمن وليبيا والصومال وشمال شرق نيجيريا. هذه الحروب تستعر تارة وتهدأ تارة في تناغم مع الاحداث،

من اصداراتنا



فرقة العراق الذهبية مستعدة لمعركة طويلة

ريتشارد هول/عن صحيفة الاندبندنت
ترجمة - انيس الصفار

“

في صيف 2014 كان العراق ينظر أمامه فلا يرى سوى الهاوية. كانت "داعش" يومها تسيطر على ثلث البلد والجيش في حالة ضعف .. قوة واحدة كانت تمتلك القدرة على قيادة معركة الرد. قوة جهاز مكافحة الإرهاب المنتخبة، المعروفة باسم الفرقة الذهبية، أخذت موقع رأس الحربة في الهجوم لاستعادة القرى والبلدات والمدن تباعاً إلى أن تمكنت في النهاية من انتزاع مدينة الموصل، آخر معقل لـ "داعش"، والسيطرة عليها. كان ثمن النصر مريعاً، فخلال معركة الموصل خسرت هذه الفرقة نحو نصف مقاتليها بين قتيل ومصاب بسبب أدائها المهمة بأسلوب قوات المشاة النظامية بدلاً من أسلوب الغارات عالية التخصص الذي تدربت عليه وأعدت له.

”



مع ارتفاع عدد المعارك التي كسبتها الفرقة الذهبية نمت شعبيتها في قلوب الناس. كان ذلك تحولاً مؤثراً وعظيماً لمؤسسة كان يطلق عليها ذات يوم اسم الفرقة القذرة.

أسس الجيش الأميركي الفرقة الذهبية بعد فترة قصيرة من غزوه العراق، جنودها هم نخبة من أفضل ما استطاعت ان تقدمه اجهزة الأمن الأخرى، بعد ذلك تعرضوا لعملية انتقاء مشددة أشرفت عليها قوات القبعات الخضراء الأميركية. منذ أول تأسيسها كان يوكل الى هذه القوة تنفيذ عمليات مدمرة استخباراتية متخصصة، وكانت تقوم بها على خير وجه.

ولكن مع بدء القوات الأميركية بالانسحاب من العراق في ٢٠٠٧ أخذت الأمور تتداعى، وتسلسل الى الفرقة الذهبية الفساد وسوء الإدارة اللذين ابتليت بهما سائر الاجهزة الأمنية، واتهمت القيادة السياسية آنذاك بأنها تستخدم هذه الفرقة لملاحقة خصومها ومعارضيه.

يقول ديفد ويتي وهو عقيد متقاعد في القوات الخاصة بالجيش الأميركي ومستشار سابق للفرقة الذهبية: في العام ٢٠٠٩ كان ينظر الى الفرقة الذهبية على انها فرقة من الحرس الخاص. فقد كان هناك استهداف للخصوم السياسيين، وكان هذا يجري حتى ابان فترة وجود المستشارين الأميركيين. كانت الفرقة تتبنى منظوراً مفاده أن كل أمر صادر عن رئيس الوزراء واجب التنفيذ

بيد أن هذه النظرة تغيرت بمجيء داعش، كما يقول ويتي الذي كان مستشاراً للفريق الكناني على مدى دورتين قضاهما في العراق. يقول: ارتفعت شعبية الفرقة الى أن ضاهت شعبية رواد فضاء وكالة ناسا في الستينات.

منذ ذلك الحين صار ينظر الى الفرقة الذهبية على أنها المؤسسة الوحيدة في العراق المتطهرة من الطائفية، فمقاتلوها وقادتها

الخلافة اليوم قد هزمت، ولكن داعش تحاول إعادة بناء قواتها من جديد، وكذلك تفعل الفرقة الذهبية، ومساعدتها خلال السنوات القليلة المقبلة سوف تكون حاسمة في تحديد ما اذا كانت داعش ستنتجح في النهوض مرة أخرى لتهدد العالم.

الشخص المسؤول عن منع ذلك من الحدوث يدعى الفريق طالب شغاتي الكناني، قائد الفرقة الذهبية. هذا الرجل محارب قديم خاض الحرب مع إيران ومن بعدها حرب الخليج، وخلال الحملة ضد داعش اصبح الكناني وجهاً معروفاً لكثرة ظهوره على شاشات التلفزيون وهو يدلي بأخر التقارير عن سير المعارك.

مؤسسات قليلة فقط يمكنها أن تفخر بمثل هذا الدور في الاجهز على الجماعة الارهابية والحيلولة دون عودتها. تحدث الفريق الكناني الى صحيفة الاندبندنت من مقر فرقته في المنطقة الخضراء وسط بغداد فقال أن اتخاذ القرار بإرسال قواته، البالغ تعدادها ١٠ آلاف رجل، لمقاتلة داعش كان تحركاً منطقياً معقولاً.

يقول: داعش ليست بالعدو التقليدي، والشرطة والجيش ليسا مدربين على التعامل معها، أما الفرقة الذهبية فإنها قوة ذات تخصص في محاربة الارهاب. كانت القوات الأمنية بحاجة الى مزيد من الزخم المعنوي، لاسيما بعد سقوط الموصل، وأنا كان عندي هؤلاء المقاتلون المدربون تحت أمرتي، فكان لا بد لي من تحمل مسؤوليتي

بمجرد اندفاعها من بغداد أخذت الفرقة الذهبية تحرز سلسلة من الانتصارات السريعة مدعومة بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والمستشارين على الارض والطائرات المقاتلة في السماء. خاضوا مع داعش حرب مدن في ميادين تكريت والرمادي والفلوجة على طول الطريق الى الموصل. بعد ذلك جاءهم السند القوي من قوات الحشد الشعبي المشكلة حديثاً، وهي وحدات تنضوي تحت مظلة موحدة معظم مقاتليها من الشيعة الذين ناهز تعدادهم ٦٠ ألفاً.

فتتحاشاها، اما الفرقة الذهبية فإنها تشن عمليات مدمرة مباحة بناء على معلومات استخبارية.

تلعب الفرقة الذهبية اليوم دوراً مسانداً في عملية كبرى تشمل مناطق مختلفة من العراق لاستهداف خلايا داعش النائمة. تأتي هذه العملية في خضم تقارير أفادت بأن المئات من مقاتلي داعش يعبرون الحدود عائدين الى العراق من سوريا للانضمام الى خلايا التنظيم في محافظة الانبار.

عندما استعادت مدينة الموصل في العام ٢٠١٧، وبعدها بفترة قصيرة حين سقطت آخر قطعة من دولة الخلافة في مدينة باغوز شرق سوريا في وقت سابق من هذه السنة، لم يتوهم أحد من المخططين العسكريين بأن داعش قد هزمت وانتهت الى الابد.

في الواقع ان داعش كانت تنهياً منذ بعض الوقت استعداداً لخسارة ارض خلافتها. لذلك كان مقاتلوها يتسللون عبر الخطوط في العديد من المعارك الكبرى ثم يعيدون التجمع في مناطق نائية من الصحراء العراقية، ومن هناك عادوا الى شن حملة من الهجمات الخاطفة. فمثلاً فعلت الجماعة الارهابية حين كانت في طور التمهيد لصعودها الصاروخي في العام ٢٠١٤ بدأت تستهدف بعمليات الاغتيال القادة السياسيين والعشائريين والأمنيين المحليين، وبشكل أعم كل من تعتقد أنه متعاون مع الحكومة العراقية.

في شهر حزيران الماضي ورد في تقرير تناول قدرات داعش نشره معهد دراسات الحرب أن الجماعة المذكورة قد نفذت ١٤٨ عملية اغتيال، على الأقل، في محافظات ديالى والانبار وصلاح الدين وبغداد خلال الاشهر العشرة الاولى من العام ٢٠١٨. وأضاف كاتبو التقرير أن داعش اليوم أقوى مما كان عليه سلفها تنظيم القاعدة في العراق في العام ٢٠١١، عند انسحاب الولايات المتحدة من العراق، وأن انطلاقها التالية ربما ستكون أكثر دماراً من حملتها في ٢٠١٤.

يمضي التقرير مستطرداً: من المحتمل أن تكون لدى داعش القدرة للاستيلاء مرة أخرى على مراكز مدن في العراق أو سوريا، ولكنها بدلاً من ذلك تختار سلوك السياسة ومراعاة الأوضاع الأمنية التي ستتمكنها مستقبلاً من السيطرة على اجزاء اكبر من الارض وبشكل أثبت. لكن الكناني يبدي تشككاً في هذا القول، لأن احد العوامل الرئيسية التي أدت الى نجاح داعش في ٢٠١٤ كان الدعم الكبير الذي حصلت عليه من قبل اعداد كبيرة من السنة الشاعرين بالغبن. ولكن الحال تغير الان.

يقول الكناني: هم اليوم لا يحصلون على أي قدر من الدعم، ومواطنو تلك المناطق لا يحبونهم. هم الان مختبئون في الصحراء ولم ينجحوا في تحقيق شيء مطلقاً.

يمضي اللواء مبيناً أن أكبر تهديد يعترض طريق دحر داعش هو انعدام الاستقرار السياسي الذي ينطوي على خطر اعادة خلق الظروف التي سمحت بقيام التنظيم أصلاً.

مختلطون، يضمون بين صفوفهم سنة وشيعة وكرد. كانت بالنسبة لكثير من العراقيين نفساً من هواء نظيف منعش في بلد قطعت الطائفية أوصاله. صارت قصص البطولة النادرة تتوالى من ساحات المعارك، ويستعيد الفريق الكناني ذكرى مهمة معينة بالتحديد كلف بها جندي في الفرقة الذهبية أبادت داعش عائلته بأكملها.

يقول: لم يبق لهذا الجندي أحد، لذلك عزم على التغلغل بين صفوف داعش فأطال لحيته وارتدى لباسهم. قضى معهم اسبوعاً حتى سحنت الفرصة المواتية ففجر المكان بمن فيه. لقد قدم أبطال الفرقة الذهبية مفاجراً كثيرة. ولكن ثقل المعركة سرعان ما بدأ يظهر. ففي معركة تحرير الموصل اضطرت الفرقة الذهبية للاشتباك مع العدو في قتال من شارع الى شارع، وقد كلفها هذا خسائر كبيرة.

يقول وبتي: فقدوا معظم ضباطهم، لقد كانوا القوة الضاربة التي تتقدم الصفوف في جميع العمليات. لم يخطر ببالنا يوماً أن الفرقة الذهبية سوف تستخدم بهذه الكيفية، فمثل هذه العمليات من طبيعة تخصصات الجيش العادي. بقيت الفرقة الذهبية منكممة على حجم الخسائر التي لحقت بها، ولكن وثيقة صادرة عن وزارة الدفاع الاميركية قدرت تلك الخسائر بنحو ٤٠ بالمئة من الجنود بين قتيل ومصاب، وهناك تحليلات تدعي أن الرقم ربما يناهز ٦٠ بالمئة.

ولكن الفرقة أعادت تعويض ما خسرت من أعداد خلال السنتين اللتين اعقبنا استعادة الموصل على يدها. يقول الفريق الكناني أن الفرقة الذهبية اليوم عادت كما كانت في العام ٢٠١٤. ثم يمضي مستطرداً: ذات مرة طلبنا ١٠٠٠ متطوع فتقدم الينا ٣١٢ ألفاً. لقد احب الناس الفرقة الذهبية وهم يعلمون أنها القوة القادرة على قصم ظهر داعش. هذا الشعور ذاته موجود لدى الجيش الأميركي. تقول التقارير أن واشنطن أرادت رفع حجم الفرقة الذهبية الى الضعفين، أي ٢٠ ألف مقاتل، بعد ان رأت شدة فعاليتها كسلاح اساسي في المعركة ضد داعش. ولكن المهمة نفسها بدأت تتغير، أو بالأحرى ان الفرقة الذهبية أخذت تعود الى جذورها الاصلية.

يقول الكناني: بعد أن هزمت داعش في المدن باتت تتواجد اليوم على شكل جيوب صغيرة في الصحراء قرب الموصل أو في الجبال. المعلومات الاستخبارية عن هذه الخلايا تردنا طول الوقت فنبادر الى القضاء عليها. لقد عدنا الآن الى مهمتنا في مكافحة الارهاب.

هذا النوع من العمليات القتالية هو الذي أعده جهاز مكافحة الارهاب من الأساس، كما يقول مايكل نايتس وهو خبير في الشؤون العراقية وزميل أقدم من معهد واشنطن.

يضيف نايتس: انهم قوة الإغارة الرئيسية في جهاز مكافحة الارهاب، فهم يستقلون المروحيات الأميركية أو العراقية أحياناً لمهاجمة اهداف تعود لقيادة داعش في مناطق نائية، وهذا يجري ليلاً في اغلب الاحيان. ما من قوة أخرى يمكنها تنفيذ هذا النوع من المهام بصورة روتينية. من السهل على العصابة الارهابية أن تستشعر التحضيرات لأي عملية تطهير ينوي الجيش العراقي القيام بها

من اصداراتنا



الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية

د.حسن الياسري

“

بعيداً عن المفاهيم الاصطلاحية للتنمية الاقتصادية
، يمكن القول إنها مجموعة إجراءات جذرية تتخذ في
سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردى الحقيقى.
وهي عملية تروم إلى تحقيق مجموعة أهداف ، من
أهمها :

زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى المعيشة للأفراد ،
وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، فضلاً عن إشباع
الحاجات الرئيسية للأفراد .

وغني عن البيان أن الفساد يسبب آثاراً وخيمة على
مختلف الصعد ، سياسية واقتصادية واجتماعية. تلك
الآثار التي أسهب الكتاب في الإشارة إليها ، وباتت
معلومة للغالبية ، وقد ذكرناها مراراً في كتاباتنا حول
الموضوع .

”



تفكّكه ونشوء دول جديدة مستقلة نزعت نحو الخصخصة . ولئن كانت التنمية الاقتصادية وازدهارها وتحقق الرخاء المعيشي لدى الأفراد تفضي إلى انخفاض بعض أنماط الجرائم المرتبطة بصورة أو بأخرى بالفقر والمستوى المعيشي المتدني ، فإن هذه التنمية وهذا الرخاء سيفضيان في الوقت ذاته إلى نشوء أنماط جديدة من الجرائم والانحرافات ، ومن أبرزها الاحتيال والسرقة والرشوة والتلاعب بالأسعار والكسب غير المشروع وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والكمركي . وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة ، التي تؤكد أن معدل الفساد يتزايد بالفعل ويتزامن مع عملية تطوير الاقتصاد والنمو الاقتصادي ، وهكذا تتزايد فرص الاعتداء على الأموال العامة مع تزايد عملية التنمية .

وإن مما لا شك فيه أن كل ما تقدم قد وقع في العراق ، إذ ازدادت معدلات الفساد مع زيادة الدخل والإنفاق ، ومع الانفتاح على سياسة السوق ونذب سياسة الاقتصاد الموجه .

– الفساد المعوق للتنمية الاقتصادية :

كما أن الفساد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية ، فإنه في الوقت ذاته يعدّ معوقاً رئيساً لها ، إذ تتحوّل معظم الأموال المخصصة لبرامج التنمية إلى مصلحة الفاسدين ؛ وبذلك تتعطل التنمية . فالفساد يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية ، تلك الموارد التي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها ؛ إذ يعدّ الفساد سبباً لارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضيق الاجتماعي ؛ وكل ذلك يمثل أسباباً لتكبد الدولة تكاليف باهظة مباشرة . كما أن بعض الفاسدين وفي محاولة لإخفاء جرائمهم قد يلجأون إلى تعريض المرافق أو المؤسسات التي يرتكبون فيها جرائم الفساد إلى الحرق أو التخريب المتعمّد ؛ وأن هذا سيؤدي إلى إنفاق المزيد من الأموال من أجل إعمار هذه المرافق ؛ الأمر الذي يزيد من تكاليف

بيد أن ممّا لم يُسلط عليه الضوء عن كثب ، ولا سيما في بلدنا ، تلك الآثار الخطيرة التي يُخلّفها الفساد على صعيد التنمية الاقتصادية . وفي مسعى لسدّ هذا الفراغ جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الجزئية . وبغية الإحاطة بالموضوع ، سأقوم بالحديث عن محورين رئيسيين :

أما الأول فسأشير فيه إلى العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية ، وأما الآخر فسأبين فيه الآثار التي يترتبها الفساد على التنمية الاقتصادية في البلد .

المحور الأول

العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية

لبيان هذه العلاقة لابد من التطرق إلى مسألتين اثنتين :

الأولى هي النظر إلى الفساد حينما يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية ، والثانية هي النظر إلى الفساد حينما يكون معوقاً للتنمية .

– الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية :

قد لا يعلم الكثيرون أن العلاقة بين الفساد وازدهار التنمية الاقتصادية هي علاقة طردية أحياناً ، فكلما ازدهرت وتوسعت التنمية الاقتصادية في البلد كان ذلك عاملاً من عوامل زيادة نسب الفساد ؛ إذ إن زيادة معدلات هذا النمو وما يرافقه من زيادة الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية ؛ كل ذلك يفضي إلى زيادة معدلات الفساد . وهذا ما حصل في بعض الدول الآسيوية التي شهدت تطوراً ونمواً اقتصادياً واضحاً ، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا .

وكذا الحال يزداد الفساد في الدول التي تتحوّل من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ؛ كما حصل في بعض دول الاتحاد السوفيتي بعد

كما أنَّ الفساد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية ، فإنه في الوقت ذاته يعدُّ مُعوِّقاً رئيساً لها ، إذ تتحوَّل معظم الأموال المخصصة لبرامج التنمية إلى مصلحة الفاسدين ؛ وبذلك تتعرقل التنمية . فالفساد يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية ، تلك الموارد التي يكون المجتمع بأمرس الحاجة إليها ؛ إذ يعدُّ الفساد سبباً لارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضيق الاجتماعي ؛ وكل ذلك يمثل أسباباً لتكبد خزائن الدولة تكاليف باهظة مباشرة . كما أنَّ بعض الفاسدين وفي محاولة لإخفاء جرائمهم قد يلجأون إلى تعريض المرافق أو المؤسسات التي يرتكبون فيها جرائم الفساد إلى الحرق أو التخريب المتعمد ؛ وأنَّ هذا سيؤدي إلى إنفاق المزيد من الأموال من أجل إعمار هذه المرافق ؛ الأمر الذي يزيد من تكاليف الفساد ، في الوقت الذي كان بالإمكان دفع كل هذه الأموال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ومن الأمور الأخرى المهمة التي توضَّح مدى تأثير الفساد في تعويق عملية التنمية ما يتعلق بالتهرب الضريبي والكمركي . فمن المعروف أنَّ واردات الضرائب والكمارك تعدُّ مصدراً مهماً من مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة ؛ وبالمحصلة تتأثر التنمية بسبب انخفاض هذه الإيرادات .

ولعلَّ من نافلة القول أنَّ الرشوة ، وهي صورة مهمة من صور الفساد المتفشية في أكثر دول العالم ، تؤثر تأثيراً مباشراً في إعاقه عملية التنمية في أي مجتمع تسود فيه . ويمكن إجمال أهم النتائج الخطيرة للرشوة في هذا الباب بالآتي :

- تفضي الرشوة المتفشية في المشاريع الخدمية ومشاريع الاستثمار إلى التأخير في الوقت المحدد لتسليم هذه المشاريع ؛ وفي هذا هدرٌ وتبذيرٌ لجزءٍ من موارد الدولة .

- انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمشاريع .

- سوء توزيع الدخل ؛ إذ تؤدي الرشوة إلى حصول بعض الأفراد على مكاسب بطرق غير مشروعة ؛ ما يؤدي مع مرور الزمن إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل .

- ضعف كفاءة الجهاز الحكومي ؛ إذ تفضي الرشوة إلى نشوء جهاز إداري ضعيف لا كفاية له ؛ ما يجعل بتبديد طاقة البلد وتخلِّفه !!

وإنَّ أخطر ما يقوم به الفساد في إعاقه عجلة التنمية ليمثل بالشعور بالإحباط الذي يولده في نفوس الناس ، الذين سيحجمون عن تقديم أفضل ما لديهم في العمل بسبب هذا الشعور النفسي وضعف المعنويات ؛ إذ يسهم ذلك كله في إعاقه برامج التنمية الاقتصادية .

المحور الثاني

أثر الفساد في التنمية

قبل الولوج في بحث الآثار التي يربتها الفساد على التنمية الاقتصادية ، لابد من طرح السؤال الآتي :

هل يولد الفساد أثراً سلبية تؤثر في التنمية الاقتصادية فحسب ؟ أو

بيد أنَّ ممَّا لم يُسلط عليه الضوء عن كثب ، ولاسيما في بلدنا ، تلك الآثار الخطيرة التي يُخلِّفها الفساد على صعيد التنمية الاقتصادية . وفي مسعى لسدِّ هذا الفراغ جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الجزئية . وبغية الإحاطة بالموضوع ، سأقوم بالحديث عن محورين رئيسين :

أما الأول فسأشير فيه إلى العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية ، وأما الآخر فسأبين فيه الآثار التي يربتها الفساد على التنمية الاقتصادية في البلد .

المحور الأول

العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية

ليبيان هذه العلاقة لابد من التطرق إلى مسألتين اثنتين :

الأولى هي النظر إلى الفساد حينما يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية ، والثانية هي النظر إلى الفساد حينما يكون مُعوِّقاً للتنمية .

- الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية :

قد لا يعلم الكثيرون أنَّ العلاقة بين الفساد وازدهار التنمية الاقتصادية هي علاقة طردية أحياناً ، فكلما ازدهرت وتوسعت التنمية الاقتصادية في البلد كان ذلك عاملاً من عوامل زيادة نسب الفساد ؛ إذ إنَّ زيادة معدلات هذا النمو وما يرافقه من زيادة الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية ؛ كل ذلك يقضي إلى زيادة معدلات الفساد . وهذا ما حصل في بعض الدول الآسيوية التي شهدت تطوراً ونموً اقتصادياً واضحاً ، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا .

وكذا الحال يزداد الفساد في الدول التي تتحوَّل من الاقتصاد الموجَّه إلى الاقتصاد الحر ؛ كما حصل في بعض دول الاتحاد السوفيتي بعد تفكَّكه ونشوء دول جديدة مستقلة نزعَتْ نحو الخصخصة . ولئن كانت التنمية الاقتصادية وازدهارها وتحقق الرخاء المعيشي لدى الأفراد تفضي إلى انخفاض بعض أنماط الجرائم المرتبطة بصورة أو بأخرى بالفقر والمستوى المعيشي المتدنّي ، فإنَّ هذه التنمية وهذا الرخاء سيفضيان في الوقت ذاته إلى نشوء أنماط جديدة من الجرائم والانحرافات ، ومن أبرزها الاحتيال والسرقة والرشوة والتلاعب بالأسعار والكسب غير المشروع وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والكمركي . وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة ، التي تؤكد أنَّ معدل الفساد يتزايد بالفعل ويتزامن مع عملية تطوير الاقتصاد والنمو الاقتصادي ، وهكذا تتزايد فرص الاعتداء على الأموال العامة مع تزايد عملية التنمية .

وإنَّ مما لا شكَّ فيه أنَّ كل ما تقدم قد وقع في العراق ، إذ ازدادت معدلات الفساد مع زيادة الدخل والإنفاق ، ومع الانفتاح على سياسة السوق ونبذ سياسة الاقتصاد الموجَّه .

- الفساد المعوِّق للتنمية الاقتصادية :

الإيجابية على مستوى التنمية الاقتصادية ، التي يمكن إيجازها بالآتي :

١- يُسهم الفساد في تفادي الضوابط التنظيمية المرهقة والجهد القانوني والإداري المصاحب لنشأة الاستثمار.

٢- تساعد الرشى التي تُدفع من قبل المستثمرين في التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية ؛ ما يعني أن الرشوة تفتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي ؛ وكل ذلك يُسهم في توفير فرص العمل وتنشيط الحركة التجارية .

٣- تخلق هذه الرشى نوعاً من التنافس بين الشركات ، إذ سيتم استبعاد الشركات الأصغر وستبقى الشركات الأكبر والأكفأ والأقوى ، وهي أفضل للدولة من حيث التعامل .

٤- أن الفساد في هذه الصورة سيُسهم في استغلال الوقت للشركات والأفراد الذين يقيمون للوقت وزناً ، إذ سيقوم أولئك الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبةً في قضاء مصالحهم والحصول على الموافقات والتراخيص في أقل وقت ؛ ما يعني أن الفساد أسهم بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت .

٥- يُخفف الفساد العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية ، الأمر الذي يُشجع النمو الاقتصادي ؛ وذلك لأن الحكومة في ظل وجود الرشى والفساد لن تكون بحاجة إلى زيادة الضرائب لتمويل الزيادة في رواتب الموظفين . كما أن ذلك سيساعد ، بحسب رأيهم ، في رفع المستوى المعيشي للموظفين ذوي الدخل المنخفضة .

٦- وأكثر من ذلك كله ، يذهب البعض إلى أن الفساد قد يؤدي إلى

بالإمكان أن يكون له بعض الآثار الإيجابية ؟

ولربما يستغرب الكثيرون من طرح هذا السؤال ؛ بالنظر لكون الإجابة عندهم واضحة ومعروفة ، وهي أن للفساد آثاراً سلبية فقط ، ولا يمكن أن تكون له أية آثار إيجابية ؟

بيد أن هذه الإجابة ليست دقيقة ، فعلى الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على الآثار السلبية للفساد ، وعلى أنه معوق رئيس للتنمية الاقتصادية ، وأن وجوده في دولة ما سيؤثر في اقتصاد تلك الدولة سلباً ، وسيعيق النمو الاقتصادي فيها ، ويعرقل خطط التنمية . لكن الحقيقة أن ثمة اتجاهات في العالم تجنح للقول بوجود بعض الآثار الإيجابية للفساد . وبناءً على ذلك يغدو مهماً التطرق في هذا المقام إلى الاتجاهين المتقدمين ، الاتجاه القائل بوجود الآثار الإيجابية للفساد في التنمية الاقتصادية ، والاتجاه القائل بعدم وجود مثل هذه الآثار البتة ، بل بوجود الآثار السلبية فقط .

الاتجاه الأول :

الأثر الإيجابي للفساد في التنمية الاقتصادية :

يذهب هذا الاتجاه إلى أن عدم وجود الفساد إنما يكون في ظل النموذج المثالي لمجتمع ما ، وهو غير متحقق ؛ ومن هنا فإن الفساد بحد ذاته لا يضر بالمجتمع دائماً ، ولا يكون مناوئاً للتنمية الاقتصادية ، وخصوصاً إذا كان الفساد يستشري في دولة تسود فيها البيروقراطية والموظفون الإداريون غير الكفوئين ، أو إذا كان حكم القانون فيها ضعيفاً ، كما حدث سابقاً في روسيا والصين . وإن وجود مستوى معين من الفساد في بعض الحالات لا يمثل عائقاً ، بل على العكس قد يُسهم هذا المستوى من الفساد في تحقيق بعض المزايا



دراسات

الإرهاب: التاريخ - المعنى - الدلالة

إيناس عبد السادة علي
أستاذ الدراسات الدولية المساعد، كلية
العلوم السياسية/جامعة بغداد، العراق -
بغداد

“

يعد الإرهاب من الظواهر شديدة التعقيد التي تثار حولها الكثير من الجدل والنقاش، ويرجع ذلك لخصائصه العديدة وأبعاده المتداخلة وتنوع آلياته، علاوة على تاريخه الممتد وأختلاف السجل حول معناه ومدلوله وعلاقته بالظواهر الأخرى ذات العلاقة باستخدام القوة أو التهديد بها، يحصل الإرهاب داخل الدولة بين الأفراد والجماعات، بين الحكام والمحكومين، فيؤدي دوراً كبيراً في عملية التحولات السياسية، كما أنه يحصل خارج الدولة من قبل أفراد وجماعات قد تدعمهم أحياناً دول، فقد وظفت دول وأنظمة سياسية عدة الإرهاب واستفادت منه عبر مراحل التاريخ. بحثنا هذا وصفي أكثر منه تحليلي، فما الذي من الممكن قوله بعد كل الذي قيل عن الظاهرة، وكما الأدبيات السياسية والاجتماعية التي كتبت لتفسيرها ورصد حركتها التاريخية وصيرورتها، لذا فإن هذا البحث رحلة قصيرة لسبر غور هذه الأدبيات ولمحة موجزة عما توصلت إليه، مع تسجيل رؤيتنا الخاصة التي قد تكون صائبة لدى البعض، وخاطئة بالنسبة للبعض الآخر.

”



التي كتبت لتفسيرها ورصد حركتها التاريخية وصيرورتها، لذا فإن هذا البحث رحلة قصيرة لسبر غور هذه الأدبيات ولمحة موجزة عما توصلت إليه.

موجز تاريخ العنف البشري

أن لظاهرة الإرهاب تاريخ طويل، مر خلاله بمراحل، أصطبغ في كل مرحلة من هذه المراحل بصيغتها وأسهمت في صيرورته، ولطالما أرتبط الحديث عن الإرهاب بالحديث عن اللجوء لأعمال العنف سواء من فرد بعينه أو مجموعة، منظمة أو غير منظمة، من الأفراد، أو استعمال نظام حاكم له لتوطيد أركان حكمه أو لقمع معارضيه، لكل ذلك، صاحب فعل العنف البشرية منذ القدم، فقد كان له دور تاريخي مشهود تقريباً في كل أنواع الصراع بين الأفكار والإرادات أو المجموعات مختلفة الانتماء، ويمكن تعقب نشأته جنباً إلى جنب مع نشأة المجتمع الإنساني، السياسي منه على وجه الخصوص، حيث شهدت العصور القديمة والوسطى العديد من مظاهر اللجوء للعنف كأداة للتعامل السياسي، وللمتدّد ضد القوى الحاكمة.

وإذا ما كان هذا العنف قد أخذ مسمى الإرهاب فيما بعد، فإن الكثير من باحثي العلوم السياسية والاجتماعية يرون إنه من غير الممكن حصر صور الإرهاب، فيما يذهب بعضهم إلى القول إن الصورة الوحيدة التي ظهرت لتدل على الإرهاب طوال أكثر من ألفي عام على الأقل، أي منذ ورد النص على حظرها دون تسميتها في أول اتفاقية عرفها التاريخ وهي اتفاقية قاش (١٢٥٨ ق.م)، هي جريمة الاغتيال السياسي خاصة الاعتداء على حياة الملوك في صورته الأولى التي ظهر بها، إذ شددت الاتفاقية المبرمة بين رمسيس الثالث وحاتوسيل ملك الحيثيين في آسيا الصغرى على ضرورة تسليم مرتكبي جرائم الاعتداء على الملوك وأسره في البلدين، (الأشعل، ٢٠٠٥) ويسجل

الإرهاب ظاهرة تاريخية ممتدة، لم يرتبط ظهورها واستمرارها بزمان معين، وهو ليس بالظاهرة العرضية أو وليدة الصدفة، أنه من الظواهر شديدة التعقيد التي ثار حولها الكثير من الجدل والنقاش، ويرجع ذلك لخصائصه العديدة وأبعاده المتداخلة وتنوع ألياته، علاوة على تاريخه الممتد وأختلاف السجال حول معناه ومدلوله وعلاقته بالظواهر الأخرى ذات العلاقة باستخدام القوة أو التهديد بها.

كل هذا، جعل من مسألة تناول الإرهاب بالبحث والدراسة من قبيل السهل الممتنع، فعلى الرغم من وضوح تنامي الظاهرة على مدى حقبة طويلة من الزمن، إذ أصبح ثابتاً نسبياً في تاريخ البشرية، إلا أن الإرهاب مركب تركيباً معقداً بشكل لا يخفى على ذي علم ودراية، فهو يحصل داخل الدولة بين الأفراد والجماعات، بين الحكام والمحكومين، فيؤدي دوراً كبيراً في عملية التحولات السياسية، إذ له علاقة وطيدة بالممارسة السياسية وبتحويلات المتوقعة والمتنظرة أحياناً، هذا فضلاً عن دوره في الانقلابات الاجتماعية، فهو صنيع المجتمعات المدنية، كما أنه يحصل خارج الدولة من قبل أفراد وجماعات قد تدعمهم أحياناً دول، فقد وظفت دول وأنظمة سياسية عدة الإرهاب واستفادت منه عبر مراحل التاريخ.

وعلى الرغم من كل الدراسات والأبحاث التي تعاملت مع الإرهاب، والتعريفات المتعددة والمختلفة التي أعطتها لهذه الظاهرة التاريخية الممتدة المتجددة، إلا أن الاتفاق لم يحصل بين الدارسين والباحثين حول تعريف جامع مانع للإرهاب يغطي كل أشكاله ومظاهره، لذا لجأ المجتمع الدولي عوضاً عن ذلك إلى دراسة طرق مكافحته وهو وباقي أشكال اللجوء للقوة والعنف.

بحثنا هذا وصفي أكثر منه تحليلي، فما الذي من الممكن قوله بعد كل الذي قيل عن الظاهرة، وكما الأدبيات السياسية والاجتماعية

حوالي مائة وخمسون ألف شخص، إلا أن حالات الإعدام لم تتجاوز الثلاث آلاف.

في أواخر القرن الثامن عشر، ظهر نوع آخر من الإرهاب يمكن تسميته بالإرهاب الثوري، الذي ارتبط بالثورة الفرنسية ١٧٨٩، (العكرة، ١٩٨٣) وقد نتج عن إرهاب هذه المرحلة التي يطلق عليها "Reign of Terror" أعتقال ما يزيد عن ٣٠٠ ألف مشتبه وأعدام حوالي ١٧ ألف، بالإضافة إلى موت الآلاف في السجون بلا محاكمة، (صالح، ٢٠١٤) بالكيفية ذاتها ارتبط الإرهاب أواخر القرن التاسع عشر بالثوريين الروس الذين مهدوا الطريق للثورة البلشفية ١٩١٧. (العكرة، ١٩٨٣)

على الرغم من أن أبرز مؤيدي الإرهاب "من أعلى" كانت الحكومات الاستبدادية القمعية والديكتاتوريات، أو أنظمة ثورية متطرفة مثل البلاشفة خلال الحرب الأهلية الروسية، فقد عمدت الدول الدستورية أيضاً، في وقت الأزمات، إلى إطلاق أعمال قمعية شرسة، كما في فرنسا خلال سحق كميون باريس في عام ١٨٧١ وأيام شهر حزيران من عام ١٨٤٨، كما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب الممنهج والمستمر لمجتمع السود في الجنوب الأمريكي من قبل جماعة كوكلوكس كلان، فضلاً عن الاستخدام الأقل وضوحاً للعنف الإرهابي من قبل الشركات ضد التنظيمات العمالية. (تاوونز، ٢٠١٤)

كذلك شهد القرن التاسع عشر تحول الإرهاب نحو آفاق جديدة من خلال ثورة تكنولوجية جعلت كل شيء تقريباً ممكناً؛ إذ تم اختراع الديناميت، وقد بدا أن هذه المادة الشديدة التفجير توفر إمكانية لعكس خلل ميزان القوة التاريخي المدمر بين القامعين والمقموعين، وكان اللاسلطويون في مقدمة من اختبروا كفاءة الديناميت، ففي عام ١٨٨٦ مثلاً، أدى إلقاء قنبلة على الشرطة خلال مظاهرة للعمال كان يقودها لاسلطويون في شيكاغو، وهو ما أسفر عن مقتل ضابط شرطة وعن أعمال شغب قتل خلالها آخرون، إلى ضجة هائلة، وقد كان أثر الواقعة على العامة كبيراً، (تاوونز، ٢٠١٤) وتزامناً مع هذا الحدث، كان أول استخدام للقنبلة في ثمانينات القرن التاسع عشر، إذ استخدمها الثوار الإيرلنديين في عملية فرار من سجن كلير كنوبل في لندن. (شعيب، ٢٠٠١)

بدايات القرن العشرين اتخذ الإرهاب بُعداً قومياً عرقياً، إذ شهدت الفترة ما بين ١٩١٤-١٩٢٠ واحدة من أسوأ المذابح في تاريخ الإنسانية، تمثلت بالصراع بين الأتراك والأرمن، التي خلفت مئات الآلاف من القتلى على الجانبين التركي والأرمني، وما زالت الاتهامات المتبادلة حاضرة إلى يومنا هذا، كما كُتب عنها الكثير، واحدة من هذه الكتابات كانت للشرقاوي (٢٠١٦) وهي دراسة لوثائق عثمانية وروسية وأمريكية.

كما شهدت هذه المرحلة قيام شخص قومي صربي باغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث عرش الإمبراطورية النمساوية-المجرية، في سراييفو في حزيران من العام ١٩١٤، وهي الحادثة

التاريخ حوادث كثيرة للأغتيال السياسي ابتداءً من اغتيال يوليوس قيصر في قلب ميدان كوري في روما، وأغتيال هنري الرابع، والملك الاسكندر ملك يوغسلافيا. (شعيب، ٢٠٠١)

وفي جانب إرهاب الدولة، فقد استخدم حكام رومان أمثال Caligula (٣٧-٤١ ق.م) و Tiberius (٣٧-١٤ ق.م) العنف ومصادرة الممتلكات والاعدام كوسائل لإخضاع المعارضين لحكمهما. وهناك من يرجع بهذا النوع إلى أقدم من هذا التاريخ كثيراً، فقد كتب المؤرخ الأغريقي Xenophone (٤٣٠-٣٩٤ ق.م) عن المؤثرات النفسية للحرب والإرهاب على الشعوب. (صالح، ٢٠١٤)

أما في أوروبا العصور الوسطى فقد أنتشر نوع آخر من الإرهاب الذي اتخذ هذه المرة غطاءً دينياً بأسم محاربة الهرطقة والسحر والبدع والانحراف عن الدين، ولعل محاكم التفتيش كانت أهم صورة لهذه الحرب، وقد أنشئت في النصف الأول من القرن الثالث عشر بقرار من البابا غريغوري التاسع وذلك عام ١٢٣٣، (Smith، ٢٠١٠) (Rey & Rey-Debove، ١٩٩٣) وأشهر من مثل أمامها غاليلو وكوبرنيكوس وجوردانو برونو وغيرهم من العلماء والفلاسفة، (مظهر، ١٩٤٧) كما أنها استخدمت في كثير من الأحيان كأداة سياسية، فقد استخدمها فيليب ملك فرنسا ضد فرسان الهيكل. (L'inquisition) أنشأت هذه المحاكم في كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال وإسبانيا، (Le Petit Larousse، ٢٠٠٥) وكانت محاكم الأخيرة من أشهر هذه المحاكم، أسسها الملوك الكاثوليك فرناندو الثاني ملك أراغون وإيزابيلا الأولى ملكة قشتالة في العام ١٤٧٨ بموافقة البابا سيكستوس الرابع، لتحل محل محاكم التفتيش القروسطية، التي كانت تحت السيطرة البابوية، كان الهدف من تلك المحاكم الحفاظ على العقيدة الكاثوليكية في الممالك الإسبانية وضمان العقيدة من أولئك الذين تحولوا من اليهودية والإسلام، وقد صدرت العديد من المراسيم الملكية بين عامي ١٤٧٨ و ١٥٠٢ طالبة من اليهود والمسلمين إما تحويل دينهم أو ترك أسبانيا، (Prien، ٢٠١٣) (بيريز، ٢٠١١) (مظهر، ١٩٤٧) واستمرت محاكم التفتيش حتى تم إلغاؤها باختفاء الديوان المقدس عام ١٨٣٤ في عهد إيزابيلا الثانية، بعد أن تراجع نفوذها في القرن السابق. (بيريز، ٢٠١١)

وعلى الرغم من أن التاريخ ينقل عن محاكم التفتيش الإسبانية بأنها الأسوأ في القمع والتعصب الكاثوليكي، إلا أن بعض المؤرخين المعاصرين يميلون للتشكيك بذلك، إذ يذهب المؤرخ Kamen إلى القول بأن "أسطورة" جنون التعذيب التي قامت بها محاكم التفتيش، اخترعها في القرن التاسع عشر إلى حد كبير الكتاب البروتستانت كحيلة أو أجندة لتشويه سمعة البابوية، ومن جانبها ترى كارين أرمسترونغ (٢٠٠٥) أنه قد تمت المبالغة في نقل أعمال هذه المحاكم وعدد ضحاياها الذي لم يتجاوز، حسب رأيها، الثلاثة عشر ألفاً، في حين قلل Monter (٢٠٠٣) من هذا العدد، فحسب ما ذكر أن هذه المحاكم منذ تأسيسها حتى إلغاؤها وجهت التهم إلى

التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الأولى، التي من نتائجها ظهور الأنظمة السلطوية التوليتارية القمعية في كل من إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتي متمثلة بموسوليني وستالين وهتلر، إذ مثلت هذه الأنظمة الصورة الحديثة لإرهاب الدولة.

رسمت الحرب العالمية الثانية لدى البعض نقطة تحول وخطاً فاصلاً عميقاً بين تاريخين للإرهاب في القرن العشرين، إذ نسب البعض بروز الأعمال الإرهابية، أساساً، إلى نتائج الحرب العالمية الثانية، حيث عرف العالم أكثر من موجة من العنف أطلق عليها، من وجهات نظر متباينة، أسم الإرهاب، وفي كل مرة كانت لكل من هذه الموجات خصوصيتها التي اختلفت باختلاف الأطراف المضطلة بها، فضلاً عن أختلاف الهدف وإيضاً السياق المحلي والدولي الذي تتحرك في إطاره. (عز الدين، ١٩٩٤)

في سبعينات القرن العشرين، اتخذ الإرهاب بعداً دولياً مميزاً، وعلى نحو لا يمكن إنكاره، إذ أدى ترسيخ صور عمليات اختطاف الطائرات، باعتبارها أكثر الأعمال الإرهابية الجديرة بالتغطية، تلقائياً إلى تدويل الموضوع. (تاوونز، ٢٠١٤) أما تسعينات القرن فقد أذنت بظهور ما يسمى في الأدبيات "الإرهاب الجديد" الذي أنطلق مع تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك ١٩٩٣، ثم الهجوم بغاز السارين في محطة المترو في طوكيو ١٩٩٥ والذي نفذته طائفة دينية تدعى (Spencer)، (Aum Shinrikyo ٢٠٠٦) وفي نهاية القرن العشرين، واجه العالم عملية إحياء للأصولية الدينية، وهو تطور محير للكثيرين ممن افترضوا أن عملية العلمنة، مهما كانت غير متساوية، كانت عملية لا رجعة فيها، فجأة أصبح الافتراض الليبرالي الراسخ، القائل إن صعود المجتمع الحديث وأقول نجم الدين كانا وجهين لعملة واحدة، محلاً للشك، ظهرت آثار الصدمة جراء ذلك في الكتابة حول الإرهاب؛ حيث دُفع الدين في ثقة إلى مقدمة دوافع الإرهاب. (تاوونز، ٢٠١٤)

ومع ظهور ثورة المعلومات وعصر التكنولوجيا، شهد القرن الحادي والعشرين نقلة نوعية للإرهاب، إذ أنتقل إلى ساحة جديدة تتلائم مع مستجدات العصر، فأصبحنا نسمع بالإرهاب الإلكتروني أو السيبراني "Cyber Terror".

أما على مستوى التنظيم، فيشار إلى أن "السيكاري" "Sicarii"، وهي جماعة دينية عالية التنظيم تتألف من رجال من الرتب الدنيا من طائفة الزيلوت الذين وفدوا إلى فلسطين في نهاية القرن الأول قبل الميلاد، بعد أن كان البابليون قد شتتوهم عام ٥٨٦ ق.م، بهدف إعادة بناء الهيكل الذي عرف بالمعبد الثاني، هي أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ، جاءت تسميتها من سيوف قصيرة تسمى سيكا كان أعضاؤها يخبئون تحت عباءاتهم ويقتلون بها خصومهم وضحاياهم في وضوح النهار أثناء الاحتفالات العامة لينشروا الرعب بين الناس. (Laqueur، ٢٠٠١) (شعيب، ٢٠٠١) (عز الدين، ١٩٩٤) كما تشير مصادر أخرى إلى منظمة إرهابية ذائعة الصيت ظهرت

في القرن الحادي عشر عرفت بجماعة "الحشاشين"، وهي فرع من الأسماعيلية، أنشأها الحسن الصباح في أواخر الدولة العباسية وأخذت من قلعة "الموت"، ذات المكان العصي، في بلاد فارس، مقراً لها، وامتدت إلى سوريا، وقد قمعها المغول في القرن الثالث عشر، بلغت الجماعة درجة عالية من التنظيم ويرجع إليها ابتكار الإرهاب كبديل للحرب نتيجة لقلّة عددها مما لا يؤهلها الدخول في حرب مع خصومها، ومن ثم وجهت فرق الاغتيال إلى الولاة والحكام من الخصوم لإجبارهم على الرضوخ للمطالب السياسية لهذه المجموعة، كما قامت باغتيال (Conrad of Montferrat) حاكم القدس الصليبي. (رياض، ٢٠٠٥) (Laqueur، ٢٠٠١) (عز الدين، ١٩٩٤)

وفي الهند، منتصف القرن الثالث عشر، ظهرت جماعة سرية من نوع مختلف تدعى "الخنّاقين" "Thugees" لأنهم كانوا يقومون بخنق ضحاياهم بربطة حرير. أنكرت السلطات الأنجلو-هندية وجود الجماعة إلى أن قام حاكم الهند السير (William Sleeman) بدراسة الموضوع ودمر الطائفة في القرن التاسع عشر، كان اختيار الجماعة للضحايا عشوائياً تماماً، كما أن أهدافهم السياسية، إن وجدت، لم يكن من السهل التعرف عليها ولم يسجل على أفعالهم أنهم كانوا يريدون إرهاب الحكومة أو السكان. (Laqueur، ٢٠٠١)

ويشير تحليل مقارن عميق، أجراه David Rapoport، بين هذه الجماعات الدينية الثلاث: السيكاري، والحشاشين، والخنّاقين، إلى وجود أوجه اختلافات قدر وجود أوجه تشابه بينها، لا سيما في مسألة القصد، إذ كانت جماعة السيكاري تهدف إلى إثارة انتفاضة يهودية عامة ضد الحكم الروماني، ومن ثم مزجت بين (باستخدام عبارة لاكور) الأمل في الخلاص والإرهاب السياسي، بالمثل، تبنت جماعة الحشاشين، التي وصفها أحد الإسلاميين البارزين بأنها أول جماعة تستخدم الإرهاب السياسي، بصورة منهجية مخططة، أسلوباً فداًئياً وانتحارياً في قتل الحكّام، والخلفاء، وملك صليبي، بالطنع علناً في الأيام الدينية الهامة، في حين تبدو جماعة الثاكي أكثر بعداً عن العمل السياسي، في أن اختيارها لضحاياها كان يُعدّ مسألة غامضة بالنسبة لأي غريب عن الجماعة، وربما لأعضاء الجماعة أيضاً، فالهندوسية لا تقدّم أي مؤشر على الاعتقاد بإمكانية تغيير المجتمع، ومن ثم اتخاذ خطوات سياسية؛ أي إنه على أقصى تقدير يمكن اعتبار أن جماعة الثاكي، في تصورهم لأنفسهم بأنهم مُلزمون بالحفاظ على توازن العالم، مدافعون عن النظام القائم. (تاوونز، ٢٠١٤)

في الصين ظهرت جماعات سرية مسلحة أنتشرت بين قراصنة الأنهار والخارجين عن القانون القاطنين في التلال، كذلك بين سكان المدن حسني السمعة، وكان لكل جماعة عضو مدرب ينفذ العمليات (Boxer)، أنخرط بعضهم بعمليات الابتزاز، كما كان بينهم قتلة مأجورين يبيعون خدماتهم للذي يدفع أعلى أجر، أدارت هذه الجماعات بيوت القمار وعمليات تهريب الملح، كذلك كانت لبعض

الانتباه، إلا أنه بقي واحداً من أقل المصطلحات فهماً، وبدون تعريف دقيق أو مقبول على نطاق واسع، تم استخدام مصطلح "الإرهاب" بعدة معانٍ مختلفة لدرجة أنه أصبح بلا معنى تقريباً، كما تفاقمت مشكلة التعريف من خلال حقيقة أن الإرهاب قد أصبح كلمة "موضة" تستخدم بدون تمييز وغالباً ما يتم تطبيقها على مجموعة متنوعة من أعمال العنف التي هي ليست أرهاًباً بالمعنى الدقيق للكلمة، وليس بالضرورة أن تكون سياسية. (Jenkins, 1980, Laqueur, 2001)

تتمتع صعوبة تعريف الإرهاب، حسب Schmid (1992)، في إن ما نرغب بتعريفه ليس كياناً مادياً ذي أبعادٍ يمكن قياسها ووزنها وتحليلها، إنه بناء اجتماعي، بمعنى، يتم تعريف الإرهاب من قبل أشخاص مختلفين ضمن الواقع الاجتماعي والسياسي المتغير، بهذا المنطق لا يمكن الحديث عن معنى قياسي للإرهاب، لذلك نجد Cooper (1978) يذهب إلى القول بأن هناك "مشكلة في تعريف المشكلة"، إذ توجد إمكانية لأن نتفق على أن الإرهاب مشكلة، لكن لا يمكننا الاتفاق على ماهية الإرهاب.

في العلم، يكون التعريف في الأساس عبارة عن معادلة: مصطلح جديد أو غير معروف أو غير مفهوم (التعريف) يتم وصفه (يتم تعريفه) بمزيج من مصطلحين على الأقل معروفين وقابلين للفهم (التعريفات)، التعريف، على عكس المعادلة الرياضية، عبارة عن تصور ليس بالأرقام والرموز الجبرية، لكن باستخدام لغة يومية على الأغلب، تعريف يوضح معنى الكلمة. (Schmid, 2011)

الإرهاب مصطلح حديث العهد نسبياً، إذ ترجع معظم الدراسات أصل المصطلح إلى نتائج الثورة الفرنسية ونظام الرعب الذي أقامه روبسبير بين عامي 1792-1794 (Greene, 2017) إلا أن الإرهاب في ذلك الوقت كانت له دلالة إيجابية تماماً، إذ تم اعتماد نظام الترويع (régime de la terreur)، كوسيلة لإرساء النظام خلال المرحلة الانتقالية الفوضوية التي أمتازت بالاضطرابات والهيجان ما بعد ثورة 1789، والعديد من الثورات اللاحقة الأخرى. (Hoffman, 2017)

وهكذا فقد استخدم مصطلح "Terror" لأول مرة في عام 1795 كسياسة لحماية الحكومة الهشة للجمهورية الفرنسية الجاكوبية من المناهضين للثورة من الملكيين والبرجوازيين، (Spencer, 2006) (صالح 2014) ويذكر White (2014) أن مصطلح الإرهاب ظهر خلال هذه المرحلة، إذ استخدم إدmond بيرك (Edmund Burke)، الفيلسوف السياسي البريطاني الشهير في القرن الثامن عشر، الكلمة لوصف الوضع في باريس الثورية، وأشار إلى العنف بعده حكم الترويع (Reign of Terror)، واستخدم كلمة الإرهاب لوصف تصرفات الحكومة الجديدة، في الوقت الذي نجد فيه تاونزند (2014) يذكر أن أول تعريف لكلمة (الإرهاب) في القاموس، قدمته الأكاديمية الفرنسية في عام 1798 في ضوء تجربة فرنسية حديثة

هذه الجماعات الأكثر أهمية أهداف سياسية واضحة، فقد كانوا معادين للمانشو وللأجانب، كما أنهم كانوا وراء تمرد بوكسر وساعدوا (Sun Yat-sen) في الأيام الأولى من حياته المهنية، بالمثل كان لجماعة "الرمح الحمراء" "Red Spears"، التي ظهرت في عشرينات القرن العشرين، نشاطات سياسية، لكن السياسة لم تكن سوى واحدة من أنشطتها العديدة، وهي بهذا تشبه المافيا أكثر من الحركات الإرهابية السياسية الحديثة. (Laqueur, 2001)

ظهرت في روسيا منظمة الأرض والحرية عام 1876 ومنظمة الإرادة الشعبية عام 1879، وشكلت ظهور أول بوادر الإرهاب الحديث في روسيا بحيث جعلت منه جزءاً متكاملًا من العملية الاجتماعية الروسية. (شعيب، 2001)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما تكون جماعة كو كلوكس كلان (Ku Klux Klan) هي الأشهر، وقد كان أهتمامها بالسياسة أكثر وضوحاً، مع ذلك لم يكن ضمن التيار الرئيسي للحركات الإرهابية، وبحسب Laqueur (2001) فإنه غالباً ما تم تجاهل أن هناك ثلاث مجاميع ظهرت بهذا الاسم، لا مجموعة واحدة، لم يكن لديهم الكثير من القواسم المشتركة مع بعضهم البعض، أحداها كانت نتاج مرحلة إعادة الإعمار، كانت رابطة سرية وعنفية، تجرم وتلاحق الزوج الذين تم تحريرهم مؤخراً، وأخرى (حوالي 1915-1944) كانت تدافع عن تفوق البيض.

بعد الحرب العالمية الثانية وصدور وعد بلفور ظهرت عدة تنظيمات صهيونية، وهي عبارة عن فرق عسكرية، في فلسطين، استخدمت العنف وسيلة لتصفية خصومها والقضاء عليهم، ومن أشهر هذه الفرق الشتيرن، الهاجانا، الإريجون، البالماخ، وغيرها، حيث أرتكبت هذه العصابات مذابح عدة كان أشهرها مذبحة دير ياسين.

وفي القرن العشرين، عُدّت منظمات وجماعات مثل، على سبيل المثال لا الحصر، منظمة إيتا الباسكية (1959)، الجيش الجمهوري الإيرلندي (1969)، بادرمينيهوف الألمانية (وهي مجموعة يسارية تسمى أيضاً الجيش الأحمر الألماني، تأسست في العام 1970 في ألمانيا الغربية)، الألوية الحمراء الإيطالية (وهي أيضاً منظمة يسارية تأسست في العام 1970)، الجيش الأحمر الياباني (1971)، الدرب المضيء البيروفيه، القاعدة، وغيرها من أشهر المنظمات التي صُنِفَت في خانة المنظمات الإرهابية في تاريخ القرن العشرين، أما القرن الحادي والعشرين فقد شهد ولادة جماعات أخرى، قد يكون بعضها أنبثق من جماعات سابقة، ومن هذه الجماعات بوكو حرام وداعش.

الإرهاب: إشكالية التعريف.

في النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت ظاهرة الإرهاب واحدة من الأمور التي تشكل قلقاً متزايداً للحكومات وتحظى باهتمام متزايد من الباحثين، وكانت واحدة من أكثر القضايا التي نوقشت على نطاق واسع، ومع استمرار المصطلح الاستحواذ على

قطعاً، هو (نظام أو حكم الترويع)، في حين يرجع Greene (٢٠١٧) الاستخدام الأول للمصطلح في العام ١٧٩٥ في قاموس أوكسفورد الإنجليزي، بعد مدة وجيزة من هذه الأحداث العنيفة.

ومن الباحثين من ذهب إلى أن المصطلح مأخوذ في أصله عن اللغة الفارسية، إذ استخدم الفرس مصطلح "Terroris" منذ زمن طويل، واشتقت منه الفارسية الحديثة مصطلح (ترساندن) الذي يعني تخويف/خلق رعب، وانتقل إلى ساحة التداول الأوربي بحدود ١٨٧٠، (صالح، ٢٠١٤) في حين يذكر شعيب (٢٠٠١) إن كلمة إرهاب "Terreur" ظهرت لأول مرة في اللغة الفرنسية عام ١٣٥٥، وهي مشتقة من الأصل اللاتيني "Terror"، الذي يعني "خوفاً أو قلقاً متناهياً من تهديد غير مألوف وغير متوقع".

قد يكون الإرهاب المصطلح الأكثر تسييساً من بين مفردات اللغة السياسية، وبعد ما يقارب الثمانين عاماً من اقتراح عصابة الأمم لأول مرة، في عام ١٩٣٧، تعريفاً قانونياً للإرهاب، لا يزال الاتفاق على "تعريف" بعيد المنال، فلا يوجد تعريف واحد للإرهاب يحوز على قبول دولي كامل، بل هناك المئات من تعاريف الإرهاب المستخدمة، (Schmid، ٢٠١١) وقد أعتقد Laqueur (١٩٧٧) أن التعريف الشامل للإرهاب غير موجود ولن يتم العثور عليه في المستقبل المنظور، وبعد مرور عقود طوال على اعتقاده هذا يرى الأشعل (٢٠٠٥) صعوبة في الادعاء بأن أدبيات الإرهاب على كثرتها قد عرفت نظرية شاملة تفسر الظاهرة الإرهابية بمختلف تنوعاتها وأتجاهاتها، وذلك لأختلاف المفاهيم والمعتقدات والتفضيلات لدى الباحثين، في الوقت الذي يتوجب فيه الموازنة بين الحاجة إلى تحديد القسّمات العامة في مواجهة الحاجة إلى الاعتراف بالقسّمات الخاصة بالحالات الفردية، الأمر الذي قد يغلف مسألة تعريف الإرهاب بطابع شخصي وعاطفي حساس.

ليس ثمة شك في إن واحداً من أهم أسباب غموض الاصطلاح وصعوبة تعريفه هو ما يلجأ إليه كل طرف من أطراف العديد من الصراعات المعاصرة من وصف لبعض أوجه نشاط الطرف الآخر بأنها من أعمال الإرهاب، حتى غدا من المستطاع القول بأن الإرهاب هو حرب الآخرين، (عامر، ١٩٨٧) فما يُعدّ إرهاباً من عدمه يختلف من دولة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى، وهناك قول شائع يتكرر وروده في أغلب المؤلفات عن الإرهاب مفاده "إن الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين، وما يُعدّ في نظر البعض عملية إرهابية أو أعمال إجرامية دنيئة وغادرة يُعدّ في نظر البعض الآخر عملية فدائية أو عمل من أعمال المقاومة أو التحرير". (عز الدين، ١٩٩٤)

وتدل هذه العبارة، ضمناً، على عدم وجود تعريف موضوعي للإرهاب، وعدم وجود معايير عالمية للسلوك في الصراع، كما إنها لا ترسم حدوداً بين ماهو شرعي وماهو غير شرعي، بين الطريقة الصحيحة وغير الصحيحة للقتال، علاوة على طرحها رهانات

سياسية على مهمة التعريف، (Jenkins، ١٩٨٧) وهكذا فإن استخدام المفهوم غالباً ما يرتبط بأنحيازات قيمية وإيديولوجية وسياسية، (إبراهيم، ١٩٩٢) فكان المصطلح عرضة للاستغلال لأغراض سياسية، كما اتضح من أحداث كثيرة، سواء سابقاً أو حالياً، (Bimbere، ٢٠٠٣) إذ لم تتوان الدول على الإطلاق في وسم خصومها، الذين يمارسون أعمال عنف، بهذا الوصف. (تاونزند، ٢٠١٤)

وقد أدى الخلاف في وجهات النظر وهذا الخلط والتشويش إلى نتائج أهمها: (عز الدين، ١٩٩٤)

١. أصبح تعريف الإرهاب مشكلة عصية الحل، إذ من العسير التوصل إلى تحديد مجرد للإرهاب دون إدخال عناصر خارجية عنه تمثل كل الآراء المتباينة.

٢. نتج عن ذلك صعوبة التوصل إلى اتفاقيات أو معاهدات دولية لأختلاف مصالح الدول، الأمر الذي يجعل أهداف ومضمون هذه الاتفاقيات محل أختلاف.

٣. أختلاط صور العنف السياسي المختلفة بالإرهاب بأنعدام الفاصل بينه وبين بعض صور الجرائم السياسية والجريمة المنظمة وديكتاتورية الدولة، بالإضافة إلى صور الحرب والجرائم العادية.

٤. أختلاط مفهوم الإرهاب ومعنى الإرهاب كظاهرة في الصراع السياسي مع أنماط أخرى من العنف السياسي مثل حركات التمرد والعصيان والانتقالات، إلى حد وصل فيه الأمر أحياناً إلى عد بعض وسائل الضغط السياسية نوعاً من الإرهاب.

لذا يرى بعض المحامين الدوليين، ولتجنب اللبس والخلط، إمكانية الاستعانة بقوانين الحرب كحل ممكن لمعضلة التعريف، بينما يرى آخرون إمكانية تعريف الإرهاب موضوعياً وفقاً لنوعية الفعل، وليس بحسب هوية مرتكبيه أو طبيعة دعواهم، (Jenkins، ١٩٨٧) ويرى آخرون إمكانية تحديد الإرهابيين لا عن طريق دراسة أهدافهم، إنما عن طريق دراسة كيفية اختيارهم تحقيق تلك الأهداف، ونتيجة لذلك تظهر عدة مدارس تحاول العثور على مدخل للتعريف: (Byford، ٢٠٠٢)

الأولى: مدرسة ترعى نهجاً شرعياً، أستاذنا إلى إن كلا القانونين الداخلي والدولي يخولان الدولة أحتكار العنف المنظم، وعليه، قد تستنبط تعريفاً بسيطاً للإرهابي بأنه فاعل من غير الدول يوظف العنف لأهداف سياسية، وطبقاً لهذا المنطق، فإن العنف الذي يمارسه القادة على شعوبهم لا يُعدّ إرهاباً، بينما ذلك العنف الذي يمارسه خصومهم المحليين على شكل ثورة أو نحوها يُعدّ كذلك.

الثانية: مدرسة تركز على الخوف الذي يروم الإرهاب طبعه في النفس بالتدريج، وهذا هو الاستخدام المبتكر لكلمة رعب "Terror" في البيئة السياسية، وطبقاً لمنطق هذه المدرسة، يُعدّ الإرهابيون أناساً يهدفون إلى نيل ما يريدون بترويع خصومهم للوصول إلى إنعائهم، والحقيقة المؤلمة هنا إن استخدام القوة لأغراض سياسية،

الثالث: الإتجاه السلوكي، الذي يؤكد على إمكانية صياغة قناعات الفرد أو التأثير عليها عبر إشراكه في أنشطة ومهام محددة، ويمتد إلى أصل فكرة النشاط، وبذل الجهد، بدافع الحفاظ على رؤية معينة، أو تعزيزها وتفعيل حضورها، ولا ترتبط هذه المقاربة بفئة عمرية معينة، لكنها تعنى على نحو مبدئي بالفتوة والشباب.

الرابع: الاتجاه التنموي، الذي يحيل ظاهرة الإرهاب إلى جذور اجتماعية - اقتصادية، ويرى أن العلاقة بين التنمية والإرهاب تسير وفق معادلة صفرية، بمعنى أن صعود مؤشر التنمية يعني بالضرورة انخفاضاً مقابلاً في مؤشر ظاهرة الإرهاب، وهذا الاتجاه هو السائد على نحو مجمل في الدراسات الغربية.

خصائص الإرهاب.

أدى إقرار الكثير من المختصين بأن مشاكل تعريف الإرهاب ترتبط بكون الإرهاب مشكلة معنوية، وإن تعريفه مسألة نسبية، وإن ليس من الحكمة البحث عن تعريفه، بالعديد منهم إلى العزوف عن محاولة التعريف، وإتباع منهج آخر في دراسة الإرهاب، إذ دفعت صعوبة التعريف إلى أن يكتفي البعض بوصف خصائص الإرهاب والإرهابيين، وتحديد عدد من الأسئلة التي تؤدي الإجابة عليها إلى تحقيق غرضه، وتتعلق بأسباب الإرهاب وإنعكاساته، وهل يمكن تبريره من الناحية الأخلاقية، وما إذا كان يشهد في مرحلة معينة مداً أوجزاً أم لا، ومستقبل الإرهاب كمهدد للسلم الدولي، والمشاكل المتصلة بالرد على الإرهابيين ومبادئ مكافحة الإرهاب والأدوار الرئيسية للسياسات والدبلوماسية والدروس المستفادة من الدراسة المقارنة، وغيرها من الأسئلة. (الأشعل، ٢٠٠٥)

لتفادي مسألة عدم الإتفاق على تعريف مانع جامع للإرهاب، تم اعتماد تكتيك للاستدلال عليه من خلال خصائصه التي بلغت العشرات، إلا أننا نستعرض هنا أهم تلك الخصائص وهي:

أولاً: خوصصة التنظيم، فالفعل الإرهابي فعل منظم ومخطط أي إنه فعل تحكمي لنشاط متسق ومتصل، فالتنظيم المتصل بالعنف يُسجل على أنه خوصصة مهمة من خصائص الأعمال الإرهابية؛ فإذا لم يكن العنف من خلال سلسلة لإحداث التأثير، فلن يكون قادراً على إحداث أثر في العمل الإرهابي بخلق حالة التهديد المطلوبة. (الدليمي، ٢٠٠٤)

ثانياً: الطابع السياسي، إذ تتميز العمليات الإرهابية بخوصصة الهدف السياسي الموجه إلى القرار السياسي، وذلك بالعمل على إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الامتناع عن اتخاذ قرار أو تعديله أو تحويله، ما كانت تتخذه أو تمتنع عنه أو تعدله لولا الإرهاب. (عز الدين، ١٩٩٤) لذلك فهو ينطوي على استبعاد للوظيفة العسكرية التي تغدو ضئيلة للغاية، فالإرهاب ليس بنزاع عسكري تقليدي بالإضافة لعدم أملاكه أهدافاً عسكرية، على عكس حروب العصابات، على سبيل المثال، التي قد يكون لها أهداف عسكرية محدودة، فهو، عادة تكتيك الخيار الأخير لا واحد من

سواءً في سياق حرب معلنة أو أي طريقة أخرى، يتصل اتصالاً لا سبيل إلى الخروج منه بالرعب "Terror".

الثالثة: مدرسة تنظر إلى تكتيكات الفعل، حيث تحاول برهنة إن الطرق المتفق عليها مجرد خطأ محض يتوجب عدم الأخذ بها، إن قوى الأمر الواقع "Status Quo Powers"، والتي حازت على السلطة بالطريقة القديمة في أنجاز الأمور، ترى بالابتكارات التكتيكية، في أحوال كثيرة، أموراً لا أخلاقية، إلا إن القبول العام للابتكارات الناجحة، مع الوقت، يرفع، مع ذلك، من هكذا استعمال إلى حد الاستقرار، وقد حرمت الطرق العسكرية غير التقليدية من قلب أولئك القادرين الاعتماد على القوة العسكرية التقليدية.

من جانبه يدعو White (٢٠٠١) إلى ضرورة عدم حصر فهمنا بالمداخل السياسية فقط، إذ يرى أن علم الاجتماع ذو أهمية كبيرة في هذا السياق، لذلك فهو يقترح أن يتم تعريف الإرهاب من خلال سياقات مختلفة:

١. بسيط يقرن الإرهاب بالعنف أو التهديد، ويهدف إلى خلق أجواء من الخوف أو إحداث تغيير في السلوك.
٢. تعريف قانوني يجعله قريناً للعنف الإجرامي الذي ينتهك القانون ويستلزم العقاب من الدولة.
٣. تعريف تحليلي بدراسة عوامل سياسية واجتماعية معينة تقف وراء السلوك الإرهابي.
٤. نمط رعاية الدولة للإرهاب، وهنا يعني تعريف الإرهاب بدلالة جماعات توظف من دول للهجوم على دول أخرى.
٥. نمط إرهاب الدولة، وهو تعريف بدلالة استخدام سلطة الدولة لإرهاب مواطنيها.

ويؤكد المرون (٢٠٠٧) على جدارة المنظور السوسيولوجي في مقاربة ظاهرة الإرهاب وسبل معالجتها، وقد كتب الكثير عن الإرهاب ومُحفزاته على صعيد الفرد والمجتمع، بيد أنه لا يزال يشوب القراءة السوسيولوجية للظاهرة قدرٌ ملحوظ من التشويش، ويورد أربع مدارس، أو إتجاهات منهجية، في المقاربات السوسيولوجية الراهنة لظاهرة الإرهاب:

الأول: تقليدي يُرجع الإرهاب إلى الجذور الأولى لتنشئة الفرد، وهي الأسرة والمدرسة والمحيط القريب، كما يُعبر درجات متفاوتة من الاهتمام للمؤثرات الإعلامية، المرتبطة أساساً بالشبكات الاجتماعية للفرد والأسرة، ويتضح إن الاتجاه التقليدي قد تأثر كثيراً في مدركاته التحليلية بمنهج انثروبولوجيا المجتمع.

الثاني: سيكو-سوسيولوجي يحلل البيئة النفسية للفرد، ضمن محيط متداخل الدوائر، يقع مركزه في أكثر المؤثرات قوة وراهنية، وقد يكون هذا المركز بعيداً عن الأسرة، وعن الحي أو المدينة، وربما عن الدولة التي يعيش فيها الفرد، إن هذا الاتجاه ليس إتجهاً سيكولوجياً خالصاً، بل هو اتجاه سيكولوجي اجتماعي، يجد موقعه في علم النفس الاجتماعي.

الأولويات، (Long، ٢٠٠٢) ويترتب عليه الخصيصة الثالثة.

ثالثاً: الإرهاب وسيلة للقتال أو استراتيجية أو تكتيك، بالإضافة إلى احتواءه على عناصر استراتيجية يمكن أستعمال الإرهاب كأجراء تكتيكي من ضمن مخطط سياسي وعسكري شامل، وبعبارة أخرى الاستخدام العادي للقوة العسكرية في الصراع، وهذا ما يعطي الإرهاب أهمية في الصراع السياسي، فقد يكون الإرهاب سلاحاً للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية، أو يكون سلاحاً تستخدمه دولة أو قوة أقليمية أو عالمية لتحقيق أغراض سياسية بالنسبة لدولة أو قوة أقليمية أو عالمية حين لا تستطيع أو لا ترغب في أستخدام القوة العسكرية التقليدية، ويتم تبني التكتيكات الإرهابية عند فشل الصيغ الأخرى من الصراع المسلح أو الوسائل الدبلوماسية في أحرار أهداف سياسية، وهكذا أصبح الإرهاب عملاً يحدد صيغاً للعلاقة مع الآخرين. (عز الدين، ١٩٩٤)

رابعاً: التأثيرات السايكولوجية، ينطوي الفعل الإرهابي على تهديد ما ذي تأثيرات سيكولوجية بأعتماده على الجانب الدعائي أو الإعلاني القائم على الرمزية ذات المغزى والدلالة الأوسع من فعل الإرهاب في ذاته، (حرب، ١٩٨٧) فالإرهاب تكتيك سايكولوجي لا عسكري يتم عن طريق أستخدام أو التهديد بأستخدام العنف لإكراه الناس ومَن يحكمونهم لتبني أجراءات سياسية يرغب بها مَن يقوم بالفعل. (Long، ٢٠٠٢)

أدى العنصر السايكولوجي بالعديد من المفكرين إلى حصر خصائص الإرهاب الأساسية فيه، فعلى سبيل المثال، يشدد "Aron" على هذه الناحية الرئيسية في الإرهاب بالقول: "إن ما نسميه فعلاً إرهابياً هو فعل العنف الذي تتجاوز أهمية تأثيراته السايكولوجية أهمية نتائجها المادية البحت"، أما "Julien Freund" فقد قدّم تفسيراً دقيقاً وتحليلاً ثاقباً للإرهاب يتلخص في كون الإرهاب "فعل سياسي شامل لا يهدف إلى نتيجة عينية بناء وإيجابية بقدر ما يهدف إلى القضاء على أمكانيات الأفراد في المقاومة والتفكير"، فبواسطة التهريب يمكن للإرهاب أن يحقق غرضاً مزدوجاً: إذ يستطيع من جهة، أن يفرض على العدو حالة مستمرة من عدم الأستقرار الأمني، كما إنه يستطيع، من جهة أخرى، أن يثنيه عن الرد والمواجهة بإرغامه على عدم اللجوء إلى القوة خوفاً من أن يكون الرد أعنف. (العكرة، ١٩٨٣) خامساً: النطاق، فللإرهاب نطاق يتم في حدوده، ويتحدد من حيث الأنتماء المشترك أو المختلف، لأطراف الفعل الإرهابي؛ أي الطرف الفاعل، والطرف الذي يقع عليه الفعل الإرهابي ثم الوسط أو الميدان الذي يقع فيه الفعل الإرهابي، وبشكل عام يمكن الحديث، وفقاً لخصيصة النطاق، عن نوعين من الإرهاب:

١. إرهاب "داخلي" أو "محلي" تنتمي أطرافه كلها (أي الفاعل والضحية والوسط المحيط) لمجتمع واحد ودولة واحدة. (حرب، ١٩٨٧) ويكون له وجهان، وجه مرتبط بالأفراد أو الجماعات، ووجه له علاقة بالحكومة القائمة.

من ناحية تعلقه بالأفراد والجماعات، يهدف الإرهاب إلى إحداث فوضى عارمة، وأضعاف المجتمع وتعطيل النظام السياسي والاجتماعي، وهذه أهداف نموذجية للإرهابيين الثوريين والإرهابيين العدميين أو الفوضويين، علاوة على ذلك ربما يهدف الإرهاب، عمداً، إلى التحريض على القمع، وفق معادلة إن الحكومة، التي تتعرض لهجمات إرهابية مستمرة، ستكون مجبرة على الرد بوحشية، وربما بتهور، وستقع قسوة الرد على الشعب، الذي يمكن حينها تعباً وتحشيد عدم رضاه من قبل الإرهابيين، وهنا سيتم أستخدام الإرهاب من قبل الحكومة لفرض الطاعة بالقوة، الأمر الذي يدفع إلى ظهور ما يسمى "إرهاب الدولة" أو "الإرهاب الرسمي" (Jenkins، ١٩٨٧) أو "الإرهاب المؤسسي"، إذ يصبح الإرهاب أداة من أدوات النظام للأستمرار في السلطة، على هذا الأساس يكون الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له، (إبراهيم، ١٩٩٢) عندها يظهر الوجه الثاني للإرهاب المحلي الذي يرتبط بطبيعة النظم السياسية ودرجة الشرعية التي تستند إليها، ونجاحها أو أخفاقها في توفير الحريات العامة وتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الأطار تتعدد أسباب اللجوء للإرهاب، مثل الصراعات العرقية والدينية والصور المختلفة للتمييز والقهر المرتبط بها، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وانعدام المساواة وافتقار القنوات الملائمة للتعبير عن المطالب وغيرها، (حرب، ١٩٨٧) فمن بين معالم الإطار السياسي للإرهاب غياب أي فرصة للتطور السياسي السلمي داخل المجتمع، ولا تتحدد فرصة التطور السلمي بوجود تعددية سياسية وقدر من حرية التعبير، وإنما بإمكانية أن يكون هناك تداول حقيقي للسلطة، وأن تظهر السلطة القائمة أستعداداً لتطلعات الجماعات المحكومة. (مصطفى كامل السيد، تعقيب على حرب ١٩٨٧)

إن هدف أي نظام سياسي الأستمرار في الحكم، وإذا فشل في تحقيق هذا الأستمرار عن طريق تدعيم أسس ومصادر شرعيته، وتطويع ذاته ومؤسساته وسياساته، لتتمكن من أستيعاب القوى الجديدة الراغبة المشاركة في السلطة، والحصول على نصيب أكبر من الثروة والنفوذ، فإنه غالباً ما يلجأ إلى أستخدام القوة لضرب القوى التي تمثل تحدياً له وتحجيمها، أما القوى التي تشعر إن النظام لا يعبر عن قيمها ومصالحها ولا يحقق أهدافها، فإنها قد تسعى إلى تغييره بالقوة، وقد يكون التغيير جزئياً، أي تغيير بعض السياسات أو القرارات أو الأشخاص أو المواقف، أو كلياً، بمعنى تغيير النظام برمته (النخبة، المؤسسات، التوجهات، السياسات) وأستبداله بنظام آخر. (إبراهيم، ١٩٩٢)

وبعبارة أخرى، قد يكون العنف آخر وسيلة للتعبير عن الشعور بالأحباط في أعماق المجتمع عندما تعجز القنوات الشرعية أو الدستورية عن أستيعاب هذه المشاعر، ويعرف الجميع إن التطرف والعصبية يتغذيان من العزل الاجتماعي والفقر، (زيغلر، ٢٠٠٤)

وكون الطبقات الواقع عليها فعل العزل والقهر ضعيفة، فإنها تلجأ إلى أقل مستويات استخدام القوة عنفاً، وهي الإرهاب عن طريق المناورات والأضرابات وغيرها، إلا إن الأمر يتطور ليأخذ صيغة أكثر حدة وصرامة على شكل عنف في حالة عدم جدوى وسائل الأخافة الأقل حدة، فيتحوّل الإرهاب إلى عنف لتحقيق غاية الإرهاب وهي الإرهاب ذاته.

ويتطرق البعض في هذا الشأن إلى مسألة شرعية العنف السياسي ومشروعيته بالاستناد إلى طبيعة النظم السياسية، ففي دول التعددية السياسية يُعدّ العنف الذي يمارسه المواطنون أو فئات معينة منهم، استخداماً غير مشروع للقوة، لأنه يمثل خرقاً للقانون وتخطياً للمؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بينما العنف المشروع فقط هو الذي تمارسه الدولة، ويجب أن يكون في إطار القانون، أما في النظم السلطوية والقهرية، فإن ممارسة العنف من قبل المواطنين تعدّ عملاً مشروعاً وشرعياً لعدم وجود قنوات شرعية فعالة للمشاركة في السلطة أو لتغييرها، وعادة ما يؤدي تزايد لجوء النظام، أو القوى المناوئة له، لممارسة العنف إلى تزايد العنف المضاد، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يعيش المجتمع في دورة من العنف، وهي أسوأ الأوضاع التي يمكن أن ينزلق إليها أي مجتمع سياسي، إذ تصبح أساسيات المجتمع وشرعية الدولة مهددة، (إبراهيم، ١٩٩٢) وتلجأ الحكومات حينها إلى تصنيف كل الأفعال العنيفة الصادرة من خصومها السياسيين على أنها إرهاب، في حين يقول المناهضون للحكومة بأنهم ضحايا إرهاب الأخيرة، وهكذا يتضمن استخدام المصطلح حكماً أخلاقياً، فلو تمكنت جماعة، بنجاح، من الصاق صفة الإرهابي بخصمها، فإنها ستتمكن آنذاك من أقناع وحث الآخرين على تبني وجهة نظرها السياسية والأخلاقية، أو، على أقل تقدير، رفضهم وجهة نظر من وصفته بالإرهابي. (Jenkins، ١٩٨٧)

أن ما هو مشترك بين هذه الاستعمالات المختلفة لمصطلح الإرهاب هو المدلول "التكتيكي" أو "الفني" له، فالإرهاب بهذا المعنى "أداة" أو "وسيلة" يمكن اللجوء إليه لأغراض جنائية أو لأغراض سياسية تستند أساساً إلى علاقة الإرهاب بالسلطة السياسية وأمكانية ممارسته من قبل كلا طرفي العلاقة، الحاكم والمحكوم، ورسوخ الدولة في الحياة السياسية. (حرب، ١٩٨٧)

٢. في بعض حالات الإرهاب المحلي يمكن الحصول على دعم خارجي من جانب دول معينة، الأمر الذي يخرجها من نطاقه المحلي إلى نطاق دولي أعم وأشمل، تنتمي أطرافه إلى أكثر من دولة واحدة، إذ لم يعد الإرهاب أداة للتعامل الداخلي فقط، وإنما، وبالقدر ذاته، أداة في التعامل بين الدول بعضها البعض، (حرب، ١٩٨٧) إلا أنه، ومنذ السبعينيات من القرن المنصرم، أنحسر التمييز بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي لصالح الثاني وأصبح من النادر أن يكون الإرهاب داخلياً محضاً. (الأشعل، ٢٠٠٥)

يفرق البعض أيضاً، على هذا المستوى، بين "الإرهاب الدولي" و "الإرهاب عبر الدول"، يحدث الأول بواسطة فرد أو جماعات تتحكم فيهم دولة ذات سيادة، أما الثاني فتقوم به فواعل ليست لها صفة الدولة على الرغم من إنها تتمتع بدعم من دولة متعاطفة معها، والفرق بين النمطين هو الفارق بين التحكم والدعم، فيكون الإرهاب الدولي امتداداً لآليات السياسة الخارجية لدولة ما، ويكون الإرهاب عبر الدول، بمعنى ما، ذاتاً طابعاً مستقلاً، (حرب، ١٩٨٧) حيث تأخذ سياسة الإرهاب أشكالاً مختلفة من جماعات ذات وظائف متعددة لا تشبه أعمال التمرد ضد الغزو، فالإرهابيون غير قادرين على السيطرة على أرض معينة لأنهم لا يمتلكون سياسة الاحتفاظ بالأرض، لكنهم يفرضون سياسة الخوف والأمر الواقع على أرض معادية لهم.

وبعبارة أخرى، لا تكون أهداف الإرهاب عبر الدول من قبيل أهداف القتل التقليدي، إذ لا يعمل الإرهابيون على حيازة الأرض أو تدمير قوى خصومهم مادياً، وذلك لأفتقارهم عادة لذلك النوع من القوة اللازمة لإحراز هكذا أهداف، وعوضاً عن ذلك، يحاول الإرهابيون بأفعالهم نشر الخوف والتلاعب به، من أجل أهداف متنوعة، وقد يكون التكتيك الإرهابي الحالي هو التكتيك ذاته المستخدم من قبل الإرهابيين قبل قرن مضى، إلا إن التقدم التكنولوجي جعله أكثر فاعلية، إذ جعلت التطورات التكنولوجية من الإرهاب عبر الدول ممكناً، فحركة التدفق الحديثة توفر قابلية للانتقال واسعة النطاق، لذلك بإمكان الإرهابيون الآن ضرب أي قارة، بالإضافة إلى إن الأذاعة والتلفزيون وأقمار الاتصالات الصناعية توفر تقريباً وسيلة فورية للاتصال بالجمهور على طول العالم وعرضه، علاوة على توفر الأسلحة والمتفجرات على نحو واسع، ويمثل المجتمع الصناعي الحديث عدة أهداف قابلة للأختراق، من الطائرات إلى المفاعل النووية، ونظراً لقدرة الإرهابيين على مهاجمة أي شيء، فإن خيارهم غير محدود عملياً. (Jenkins، ١٩٨٧)

مع ذلك، وعلى الرغم من إن الإرهابي بدء باستخدام أسلحة وتكتيكات حديثة في عمله، إلا أنه ما زال يحمل الأفكار ذاتها، فالتطور الكبير الذي طرأ على الإرهاب خلال العقود الأخيرة هو تحوله إلى سياسة عسكرية منظمة ودائمة.

ويستدل البعض من كلا نطاقي الإرهاب نتيجة مفادها إن مرتكبي فعل الإرهاب لا يمكن إلا أن يكونوا أفراداً لا دول، إذ، بأعتقادهم، ليس هناك دول إرهابية، كما وإنه ليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه "إرهاب الدولة"، فالدولة، طبقاً للقانون الدولي، لا تكون إلا دولة معتدية، والأفراد والجماعات لا يرتكبون جريمة العدوان، إنما يرتكبون جرائم أخرى منها جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإرهاب. (رفعت، ١٩٩٨)

الإرهاب والأشكال الأخرى للجوء للقوة.

أحياناً يتداخل مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى تتعلق بمسألة اللجوء للقوة، من هذه المفاهيم العدوان؛ إلا أن الفرق بين الإرهاب

والعدوان هو أن الأخير حالة قائمة يمكن لمسها مادياً حيث تستخدم فيه القوة والعنف بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفق حالات تم تحديدها في المادة "٣" (١) من تعريف العدوان وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "٣٣١٤" المؤرخ في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٧٤، وأن كانت المادة "٤" من القرار أقرت بأن هذه الأعمال ليست جامعة مانعة، وأعطت لمجلس الأمن سلطة أن يحكم بأن أعمالاً أخرى تشكل عدواناً بمقتضى الميثاق.

عليه عد العدوان عملاً غير مشروع، أما الإرهاب فهو حالة لا مادية غرضها ردع الآخرين عن القيام بفعل معين، وذلك عن طريق استعراض القوة وأرسال رسائل ضمنية، وهنا يقارب الإرهاب معنى الردع، الذي يعني تقديم أدلة للعدو لا يمكن أخطاؤها "Unmistakable Evidence" عن توفر المقدرة الثأرية "Retaliatory Capacity" التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة، لقد وجد الردع دائماً، وإذا كان المفهوم جديداً، فإن الفكرة قديمة، وخير ما يعبر عنها شعار علماء الحرب "إذا كنت تريد السلام، فعليك التحضير للحرب"، والقلاع الرومانية وخط ماجينو وقول "Lyautey" "أثبتت القوة كي لا يكون ثمة حاجة لاستعمالها" تؤكد كلها بأن استراتيجي العصر ما قبل النووي كانوا يطبقون هذه الفكرة على الطبيعة. (مقلد، ١٩٨٧) (مقلد، ١٩٨٥) (كولار، ١٩٨٠) من جانبه أكد شيلينج (٢٠١٠) على معنى مقارب للردع الذي هو "المهارة في عدم استخدام القوة العسكرية"، فالردع معني بالتأثير على الاختيارات التي سيقوم بها طرف "ب"، والقيام بذلك عن طريق التأثير على توقعاته حول الكيفية التي سيتصرف بها الطرف "أ"، الذي سيواجهه بالدليل ليصدق أن سلوك "أ" سيتحدد بناء على سلوكه، وهو يرى وجوب أن تصل قوة الردع لدى "أ" إلى المستوى الذي ينتج فيه التأثير المطلوب بوسائل غير الوسيلة العسكرية، بعبارة أخرى، كلما كان الردع فعالاً، كلما تناقص احتمال استخدام القوة العسكرية إلى النقطة التي تتلاشى معها الحاجة إلى مثل هذا الاستخدام. ويتطلب مفهوم الردع، بالنسبة لشيلينج، وجود صراع ومصصلحة مشتركة في أن واحد بين الأطراف المشاركة، وهي لا تنطبق في حالات التضاد التام في المصلحة مثلما أنها لا تنطبق في حالات المصلحة المشتركة التامة.

عليه، نوافق الأشعل (٢٠٠٥) فيما ذهب إليه من رأي بأن الإرهاب، كونه ردعاً باستعراض القوة هدفه إرسال رسالة موجهة للخصوم، يكون من اختصاص الدولة في المحيط الخارجي في علاقاتها مع غيرها من الدول، وهذا رأي يستند إلى واقع ما تعنيه كلمة "الإرهاب" لغوياً ووفق ما ورد في القرآن الكريم، (٢) فالثابت أن الإرهاب حالة نفسية أو رد نفسي على عمل قد لا يكون مادياً، بل إن كلمة يُرهب في اللغة العربية، والتي أنتقلت إلينا من القرآن الكريم، تطابق هذا المعنى مطابقة تامة وتُنشئ حول المصطلح نظاماً للردع

ليس فيه أي أثر للأعتداء المادي، أنما تركز الأثر كله في الأثر النفسي الذي ينتهي ويرتد في نهاية المطاف إلى الحالة الإدراكية للمتلقى. إلا إن ما يحصل اليوم هو اللجوء الفعلي إلى العنف لغرض أحداث إرهاب في نفوس الآخرين، وهو أقصى أنواع الإرهاب التي يمكن أن نطلق عليها "الإرهاب العنيف" أو "الإرهاب بالعنف" حيث تُمارس دولة ما أشكالاً معينة من العنف يتخطى حدود الردع باستعراض القوة بقصد الإرهاب، ونتيجة لذلك أصبح للصراع السياسي أشكال وقواعد وقوانين جديدة، لم تكن معروفة من قبل، وتعاظم دور الإرهاب السياسي وأصبح ظاهرة مختلفة تماماً عن تلك الظاهرة الإرهابية التي عرفتها البشرية من قبل، حيث تم تطويع الإرهاب ليأخذ صورة جديدة كأحد أساليب الصراع السياسي، وكبديل للحروب التقليدية، ويكون الإرهاب بديلاً كاملاً للحروب التقليدية في حالتين:

الأولى: حالة التوازن بين القوة الشاملة للقوى الأطراف في الصراع بحيث لا يمكن لأي طرف منها إلحاق هزيمة بالأطراف الأخرى منفردة، (عز الدين، ١٩٩٤) وهنا تتوضح حالة الردع الذي يعطي أولوية لمنع الحرب بوصفها هدف استراتيجي يتمثل في إيقاف خصم ما من استخدام القوة العسكرية في المقام الأول، لادحر هجوم بعد بداه، الأمر الذي يحتم على الدول الإبقاء على قدرة مهمة من أجل ردع عدو محتمل، وقد تحقق هذا النوع من الإرهاب، والذي يمكن أن نطلق عليه "إرهاب الأقوياء" على المستوى الدولي، وفي أشد صوره، إبان الحرب الباردة، حيث تمكنت القوتان العظميان من ردع أحدهما الأخرى (إرهاب أحدهما الأخرى) بما عُرف بتوازن الرعب النووي، وأمتناع كليهما عن الدخول في مواجهة مباشرة مع بعضهما البعض، إذ يُستخدم الإرهاب لمنع العدوان وفي حالة الشعور بالتهديد، حيث تستبعد المظاهر العسكرية المسلحة للعلاقات ما بين هذه الدول.

الثانية: حالة التفاوت الهائل بين القوى، فلا يجد الطرف الضعيف سبيلاً لمواجهة خصمه إلا باستخدام الإرهاب بعدد حراً ليس لها مسرح محدود، ولا يمكن الدفاع ضدها دفاعاً شاملاً، (عز الدين، ١٩٩٤) ويمكن إطلاق تسمية "إرهاب الضعفاء" على علاقة من هذا النوع حيث يلجأ الضعيف إلى وسائل التهديد بالعنف والعنف المسلح لتحقيق ما يصبو إليه من أهداف، أما ما يخص علاقة القوى العظمى مع الدول الضعيفة فإن ما أكتنفها هو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلياً من قبل الأولى ضد الثانية. وهو ما يمكن أن يُطلق عليه عدواناً، في حالة الاستخدام غير الشرعي للقوة، أو عقاباً مشروعاً وفق قرار دولي، وإن كانت الشرعية هنا ليست واضحة المعالم بسبب سيطرة قوى معينة على مراكز القرار الدولي، حيث يتم توظيف الجانب العسكري لغرض سياسي، مما أعطى للإرهاب وظيفة عسكرية، وهنا يمكن ملاحظة تطور مفهوم الإرهاب الدولي إلى ما وراء استعراض القوة باستخدامها فعلاً لتحقيق الإرهاب.

المصلحة القومية للدولة المعتدى عليها أما التدخلات العسكرية ضد الحكومات المساندة للإرهاب أو ممارسة ضغوط حذرة وحكيمة على حكومات أخرى لتقديم الإرهابيين للعدالة. (Hoffmann, ٢٠٠٢) كما أن لجوء الإرهابيين إلى دولة أخرى وإيوائهم من قبل تلك الدولة يؤثر على مسألة سيادتها بجعلها عرضة للمساءلة وربما التدخل، أما إذا ما أظهرت الدولة ضعفاً في التعامل مع المسألة لعدم قدرة أجهزتها الأمنية ومن ثمّ عدم قدرتها على محاربة الإرهاب داخل حدودها، فإن هذا الأمر يشكل أقراراً بعجزها عن السيطرة على الجماعات الإرهابية، وهذا يعني الاعتراف ضمناً بفقدان قوة السيادة وتقويضها، وينسف مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لعدم وجود سيادة ممكن أن تُنتهك، وطبيعي أن تصبح هذه الدول مضيقة للعصابات، لذلك رأى Rotberg (٢٠٠٢) وجوب تقوية الدول القومية وحمايتها من الفشل والأضرار حتى تقاوم الإرهاب، وهو المطلب الذي أصبح ملحاً في الآونة الأخيرة، ويرى التيار المثالي إن التوترات الكامنة يمكن أزلتها بإقامة ديمقراطيات برلمانية، لأن الصراعات هي خيار النخبة والأوتوقراطيين. مواجهة الإرهاب.

لقد عنيت الكثير من الدراسات برصد طرق مواجهة الإرهاب على المستويين الوطني والعالمي، وسجلت هذه الدراسات عدداً من المناهج هي المناهج ذاتها المطبقة في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ويمكن تسجيل الاتجاهات الرئيسية بهذا الصدد بما يلي: (الأشعل، ٢٠٠٥) (Byford, ٢٠٠٢) (Long, ٢٠٠٢) (Jenkins, ١٩٨٧) الأول: اتجاه أمني بوليسي يركز في رؤيته للظاهرة الإرهابية على إنها ظاهرة إجرامية، وأن الإرهابي مجرم، والمواجهة الأمنية هي الأكثر فعالية، وقد ركز هذا الاتجاه على اللجوء للقوة في مواجهة العناصر الإرهابية، بل جاز بعضها ذلك في العلاقات الدولية ما دام الأمر يتعلق بمكافحة الإرهاب الذي يهدد الإنسانية.

الثاني: اتجاه قانوني يرتبط بالأول، إذ يُعدّ الإرهاب من هذه الزاوية ظاهرة قانونية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد أن تم الاعتراف بالأعمال الإرهابية على إنها جزء من الجريمة المنظمة.

الثالث: يركز على الربط بين الإرهاب وأزمة النظام الدولي، وذلك لأقتناع الدراسات الحديثة بأن مقاومة الإرهاب علامة من علامات أزمة النظام الدولي، بل عدت بعض هذه الدراسات الإرهاب أداة في السياسة الخارجية، وإن للإرهاب شبكات، أصبح معها الإرهابيون من الفاعلين الدوليين على المسرح الدولي.

الرابع: يربط بين الإعلام والإرهاب، سواء أثر الإعلام على نشر الإرهاب وتشجيعه أو التوعية به ونشر وسائل مكافحته، وخلصت هذه الدراسات إلى استخدام الإعلام في مقاومته أيضاً.

الخامس: يفسر الإرهاب على أساس إنه أداة في الصراع بين الايديولوجيات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية، والنزاعات العرقية والقومية، ومعنى ذلك إن هذه الدراسات تجد في الإرهاب

ومن جانب آخر هناك مَنْ ينتقد الذين يعتقدون إن الإرهاب الدولي يتطلب ردّاً عسكرياً، لأن ذلك يعني تعريف الإرهاب على إنه شكل بديل للحرب، (الأشعل، ٢٠٠٥) إلا إن هذا الأمر يتطلب منا الاستدراك في القول إن جعل الإرهاب بديلاً للحرب لا يعني بأي حال من الأحوال إن الحرب أقصيت من التعامل الدولي، فالعالم في حالة حرب فعلاً، على الرغم من انتهاء الحروب العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن عدة صراعات مسلحة مازالت مستمرة في الوقت الحاضر، (Jenkins, ١٩٨٧) إذ زادت الحروب الداخلية الأهلية الناجمة عن رفع الرعاية الدولية التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة وما نتج عنه من فشل الدولة، والصراعات أو الحروب الداخلية هذه لا تخلو من الاستخدام المفرط للعنف الذي وصل إلى حد المذابح والتطهير العرقي الأثني.

ويرى Shaw (٢٠٠١) أن أغلب الحروب الآن بين الدول والشعوب، إلا أنها ليست "حروباً أهلية" بالمعنى القديم للصراعات ضمن دولة واحدة، إنها حروب جديدة تدور حول تشكيل المجتمع المدني والدولة كذلك، وعليه ستكون الحرب أداة للأنظمة السلطوية وشبه السلطوية في دول شبه أمبريالية مُهدّدة بالحركات الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص من قبل المطالب الانفصالية لأقليات مضطهدة والتي تترافق على نحو يتعذر اجتنباه مع عملية الديمقراطية.

ونتيجة لذلك وضع ليس بوسع الدولة إلا أن تكون عنيفة، ولا يمكن للأفراد إلا أن يكونوا متمردين أو خارجين عن حدود الطاعة لدولتهم، وهكذا تتولد دائرة من الأفعال وردود الأفعال من العمل العنيف والإرهابي الذي يحاول أن يبرر نفسه وأن يضيف المشروعية والشرعية على ذاته في مسعاه لاستخدام القوة، فإذا كان العمل الإرهابي يركز في العادة، على التأثير في عقول وقلوب الجماهير، وهذا الأمر لا يدخل في توجه العنف السياسي، إلا إن الأفكار تولد أفعال، وإن أي مسعى لاستخدام القوة لابد أن يُبرر نفسه وأن يضيف المشروعية على ذاته، لكن إزاء هذا الوضع تفضل الدولة البقاء محكمة على نحو ثابت لمواجهة الانحطاط والمحافظة على الهوية القومية مقابل المطالب المتزايدة بالحقوق ودور أكبر في صنع القرار وبالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي يولد غيابها اللجوء إلى العنف أو الإرهاب.

لقد فشلت دول قومية كثيرة وفقدت شرعيتها بسبب عدم قدرة النظم الحاكمة بها على تقديم الخير والحماية والرعاية لمواطنيها، ولهذه الأسباب من الطبيعي أن تفقد هذه النظم شرعيتها في أعين وقلوب شعوبها، التي تقارن نفسها مع أولئك الذين يتمتعون بالحرية والرفاهية، ومن ثمّ يطالبون بالمساعدة من الآخرين الذين تربطهم بهم أشتاءات عامة أو أصل عرقي أو اعتقاد ديني، الأمر الذي يدفعهم إلى الانتقام بالإرهاب، وفي حالة كونها ضحية لفواعل خاصين كالإرهابيين، ستحاول الدولة التخلص من هذه الجماعات عن طريق حرمانهم من الملاجئ ومعاقبة الدول التي تأويهم، وعليه، ستتطلب

أداة لتأكيد الهوية في مواجهة التحديات.

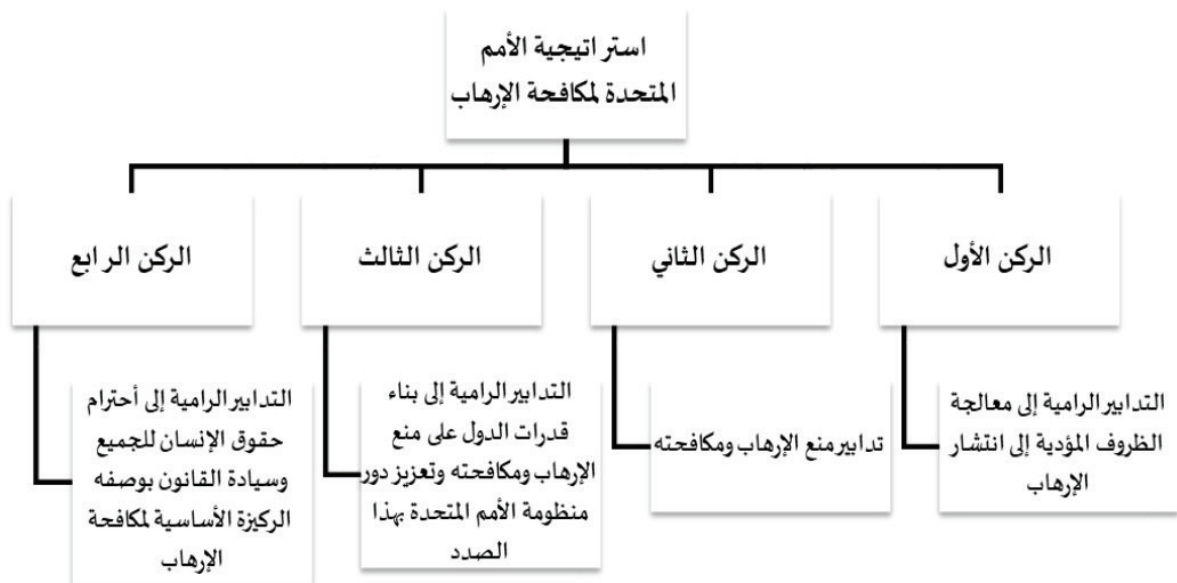
السادس: يربط بين العنف والرجولة على أساس ندرة دور المرأة في الأعمال الإرهابية، كما يربط بين الإرهاب والشباب.

ومما يذكر في هذا مجال مواجهة الإرهاب أن المجتمع الدولي، وهو يستنكر فعل الإرهاب، حاول عن طريق المنظمات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، الحد من الظاهرة بسن التشريعات والإتفاقيات التي تجرم الفعل وتعاقب عليه، وقد أبتدأت عصابة الأمم هذه المسيرة في ثلاثينات القرن العشرين.

رداً على حادثة اغتيال الملك اليوغسلافي ألكسندر الأول ووزير الخارجية الفرنسي، في وقت واحد، في مارسيليا في التاسع من تشرين الأول ١٩٣٤، ورفض إيطاليا تسليم المتهمين على أساس أن الجرائم كانت سياسية، أنشأ مجلس العصبة لجنة للخبراء لصياغة إتفاقية بشأن الإرهاب وإنشاء محكمة جنائية دولية تكون لها ولاية قضائية على بعض الأفعال المحددة في الاتفاقية بوصفها أفعال إرهابية، تكون الدول الأطراف في الإتفاقية ملزمة بها لتجريم هذه الأفعال وتضمينها في قوانينها الوطنية، إلا أن الأعراف الحكومية والإقليمية للجوء، مقترنة بالتعاطف القومي القوي، جعلت أي تفرقة بين الجرائم "الإرهابية" والجرائم "السياسية" إشكالية، ومنح اللجوء ظل ممكناً آنذاك، كما هو الحال الآن، علاوة على ذلك، لم يكن لإتفاقية الإرهاب لعام ١٩٣٧، بوصفها نتاجاً لعصرها، أي قانون جنائي "دولي" تستند عليه، لذا فإن القانون الواجب التطبيق في أي محاكمة جنائية عن الأفعال التي يشار لها كجرائم بموجب الاتفاقية هو قانون الدولة التي أحالت القضية، وأقامت الدعوى، وبسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد فترة وجيزة، لم تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ. (2018UNODC)، بعد أنتهاء الحرب

العالمية الثانية، وإنشاء الأمم المتحدة، أعتمد المجتمع الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين جملة من المعاهدات لمواجهة ظاهرة الإرهاب، تتعامل هذه المعاهدات مع أنواع محددة للإرهاب تحددها المعاهدة نفسها، علاوة على أنها تحدد التزامات الدول تجاه الأفعال التي تُعد إرهاباً، كما كانت هناك إتفاقية دولية لمنع تمويل الإرهاب صُكت عام ١٩٩٩، وفي العام ١٩٩٦ شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة مخصصة لدعم جهود اللجنة السادسة من أجل صياغة معاهدات جديدة لمناهضة الإرهاب، وقد ركزت اللجنة جهودها منذ العام ٢٠٠٥ على صياغة إتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. (أودونيل، ٢٠٠٦)

في نيسان ٢٠٠٦ أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره المعنون "الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب" قدم فيه توصيات ساعده على صياغتها فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التي أنشأها في العام ٢٠٠٥، لتجمع العناصر الفاعلة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وشركاءها المعنيين بمسائل مكافحة الإرهاب، سعى في توصياته إلى أن توفر هذه الاستراتيجية للمجتمع الدولي التوجيه وتوحد صفوفه بالتركيز على العناصر التنفيذية المتمثلة في الإقناع والحرمان والردع وتطوير قدرات الدول والدفاع عن حقوق الإنسان، وأكد على أن القاسم المشترك بين كل هذه العناصر هو أن سيادة القانون أمر لا غنى عنه وطنياً ودولياً في مواجهة خطر الإرهاب. (الاتحاد في مواجهة الإرهاب، ٢٠٠٦) عملاً بتوصيات الأمين العام، أصدرت الجمعية العامة في الثامن من أيلول ٢٠٠٦ قرارها A/RES/٦٠/٢٨٨، وهو استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي أرتكزت على أربعة أركان موضحة في الشكل أدناه.



تأكيد عدم إمكانية أي تعريف للإرهاب أن يغطي جميع أنواع استخدام القوة والعنف، ذات الدلالات الإرهابية، التي ظهرت عبر مراحل التاريخ البشري.

في واقع الحال، ما قيل عن اللبس والغموض والخلط الذي يكتنف مسألة التعريف بالإرهاب والاستدلال عليه، حسب رأينا، ونحن هنا نتكلم عن الأدبيات العربية حصراً لأن معنى "Terror" في الأدبيات ذات اللغات المشتقة من اللاتينية، يختلف عن معنى "أرهاب" في اللغة العربية، سببه أن الأدبيات العربية لم تقدم فهمها الخاص وتعريفها الخاص للمظاهرة، بالاستناد والرجوع إلى أرثها اللغوي الثر الغني.

حسب المدلول القرآني، يعني الإرهاب عملية استعراض للقوة، لجعل الطرف الموجه له الفعل يحجم عن نيته، أي رده عن الأتيان بما ينوي القيام به، يعطينا هذا المدلول معادلتين للأتيان بالفعل الإرهابي، المعادلة الأولى قوامها اختلاف موارد القوة بين الأطراف المعنية، وهي بدورها ذات مسارين (أعلى-أدنى) و (أدنى-أعلى)، أما الثانية فهي معادلة التساوي، معادلة الأنداد.

يمكن تطبيق مساري المعادلة الأولى داخل الدولة، فالمسار الأول يتم توجيهه من جهة أقوى إلى جهة أقل قوة (Top-Down) أو ليس له مصادر قوة تضاهي القوة التي يحوزها القائم بالاستعراض، جهة عليا لها القدرة على استخدام القوة إلا أنها تستخدمها بطريقة ردعية لا تتضمن استخداماً مادياً للقوة، أي العنف، وهنا يمكن أن نطبق ذلك على الدولة في تعاملها مع مواطنيها، قوة الدولة تتأتى من وظيفتها التشريعية القانونية، التي تصدر بموجبها قوانين العقوبات الرادعة لحفظ الأمن والاستقرار، أو القوانين التي تبين الحقوق المكفولة لكل من الحاكم والمحكوم، والواجبات المترتبة عليهم، فالوظيفة التشريعية القانونية هي وظيفة ردع، وبعثنا، وحسب المعنى اللغوي، فإن هذا هو ما يسمى إرهاب الدولة، لكن متى ما قمعت الدولة مواطنيها واستخدمت العنف والقوة في التعامل معهم لكسب طاعتهم، فإنها هنا تكون دولة طغيان، دولة قمعية.

أن الأفراد والجماعات داخل الدولة القمعية متى ما شعروا بالظلم والغبن نتيجة تقصير الدولة بإداء وظائفها وضمائم حقوق مواطنيها، يلجؤون إلى الإرهاب بدافع المطالبة بالحقوق واستردادها، فيكون الإرهاب المصحوب بالعنف حينها مجرد رد فعل على سياسات الحكومة الموجهة ضدهم، إذ إن الفرص البديلة أمامهم تكون محدودة وغير متوفرة خارج نطاق موارد القوة، عليه فإن المسار الثاني يقع من قبل من هو أضعف أو أدنى تجاه طرف أقوى (Bottom-Up)، كآلية يتم اللجوء إليها رداً على حالة ظلم قائمة ولاسترداد حقوق مسلوكة.

مشكلة الدول القمعية الشمولية التي تولد سلسلة عنيفة من

وعملاً بالتوصية الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (الركن الثاني، الفقرة ٩)، أنشأت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٩١/٧١ والمؤرخ في الخامس عشر من حزيران ٢٠١٧ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يشكل إنشاءه أول إصلاح مؤسسي رئيسي يضطلع به الأمين العام، ويضطلع المكتب بخمس مهام رئيسية هي: (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب)

(أ) قيادة جهود مكافحة الإرهاب من خلال الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب سابقاً) وعددها ٣٨ لضمان التنفيذ المتوازن للأركان الأربعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛

(ج) تعزيز تقديم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب؛

(د) تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب؛ و

(هـ) ضمان أن يتم إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون العمل الهام في منع التطرف العنيف متجذراً بقوة في الاستراتيجية.

تزامناً مع جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أعلنت القوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، حرباً ضد الإرهاب، رأى البعض أن الدول غير الليبرالية والأكثر فقراً والتي فقدت الكثير من سيادتها مؤخراً، هي المستفيد، من هذه الحرب، فاتخاذ إجراءات صارمة ضد الإرهاب سمح لهذه الدول أن تحكم سيطرتها على شعبيها ومنتجاتها وأموالها، وأصبح بإمكانها إعطاء أسباب جديدة لانتهاك الحقوق الفردية بأسم الدفاع العام ضد انعدام الأمن، وهكذا يتوقف السير المؤيد والمتردد تجاه عدالة جنائية دولية. (Hoffmann, ٢٠٠٢)

الخاتمة.

ظاهرة الإرهاب من الظواهر الحديثة نسبياً التي حازت على اهتمام المجتمع الدولي عموماً، والباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص، ونظراً لحداثة المصطلح فقد قُدمت له تعريفات عدة تنوعت وتعددت بتعدد العلوم والمدارس التي تناولت الظاهرة بالدراسة والتحليل، الأمر الذي أنتج كمّاً من التعاريف ربما تصل إلى المئات، أثار هذا الكم بعض الخلط واللبس عند التعامل مع الظاهرة، لاسيما بعد شيوع استخدام المفهوم على نطاق واسع، وهذا أحد جوانب مشكلة تعريف الإرهاب التي لا تزال واحدة من أكثر المشكلات لبساً وتعقيداً، ومع التسليم بعدم وجود تعريف جامع مانع للإرهاب، يتوجب

مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لأقليم دولة أخرى أو لجزء منه بأستعمال القوة.

٢. قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف أقليم دولة أخرى بالقنابل، أو أستعمال دولة ما أية أسلحة ضد أقليم دولة أخرى.

٣. ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.

٤. قيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.

٥. قيام دولة ما بأستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل أقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة، وعلى وجه يتعارض مع الشروط التي نص عليها الاتفاق، أو أي تمديد لوجودها في الأقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق.

٦. سماح دولة ما وضعت أقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدم هذه الدولة الأخرى لأرتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.

٧. إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو بأسمها تقوم بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعدة أعلاه، أو أشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "٣٣١٤" المؤرخ في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٧٤ والخاص بتعريف العدوان، <http://06/503/daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/pdf?OpenElement.PDF/N0050306>

(٢) ورد فعل وأسم الإرهاب في القرآن الكريم مرات عدة تنحصر في سبع مواضع كالآتي:

١. "يا بني إسرائيل أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وأياي فأرهبون". البقرة ٤٠.

٢. "قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس وأسترهبوهم وجأؤ بسحر عظيم". الأعراف ١١٦.

٣. "ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون". الأعراف ١٥٤.

٤. "وأعدوا لهم ما أستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم". الأنفال ٦٠.

٥. "وقال الله لا تتخذوا الهين أثنين إنما هو اله واحد فأياي فأرهبون". النحل ٥١.

٦. "إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهبا". الأنبياء ٩٠.

٧. "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله". الحشر ١٣.

الأفعال وردود الأفعال، يطلق عليها إرهاب، حفزت المنظرين على ابتكار نظرية "الدمقرطة" (Democratization) التي يرى متبنوها إن تشجيع الديمقراطية في هكذا دول من شأنه إنتاج كم من القيم والأفكار التي تطرح بديلاً فاعلاً للتعبير عن المطالب، فالمنطق يقول إن المؤسسات والإجراءات الديمقراطية من خلال تفعيل التسوية السلمية للمظالم وتوفير قنوات المشاركة في عملية صنع السياسة، بإمكانه المساعدة في التعامل مع الظروف التي ولدت العنف، فالعملية الديمقراطية إذا ما تم أنتهاجها كجزء من أستراتيجية أوسع، يمكن أن تساعد على إعادة تشكيل الأجواء التي ينبت فيها الإرهاب، حيث ينتفي وجود الإرهاب إذا كانت هناك عدالة سياسية وأجتماعية.

المعادلة الثانية هي معادلة الأنداد، ويمكن القول أنها تنطبق على العلاقات ما بين الدول، فالدول جميعها متساوية من الناحية القانونية، متساوية بالسيادة، فأرهاب بعضها بعض يكون من خلال التسلح واستعراض القوة، وأحياناً يكون إرهاب غير مادي لا علاقة له بقوة الأسلحة، إنما يكون إرهاباً ناعماً بالسياسة والدبلوماسية.

من ناحية أخرى، قد لا تقدر بعض الدول على الأتيان بالإرهاب الصلب، التسلح واستعراض القوة، وبسبب إمكانية أن تترتب عليها المسؤولية القانونية الدولية إذا ما قامت بالفعل مباشرة، عوضاً عن ذلك تستخدم أسلوب دعم أفراد أو جماعات تسمى إرهابية، إذ يقتصر هذا الاستخدام في علاقات ما بين الدول التي يكون فعل الإرهاب لديها مغالي أو مفرط إلى هذا الحد، وهذه حالة تنطبق على إحدى صور العدوان إذا ما ثبتت.

من كلا المعادلتين نستنتج أن الإرهاب ليس هدفاً في ذاته، وليس ظاهرة مستقلة بحالها، وإنما هي دائماً وسيلة لخدمة أهداف معينة، سياسية أو اقتصادية أو دينية، مشروطة بسياساتها الاجتماعية والسياسي والتاريخي، وسيلة وصلت اليوم إلى حد الاستخدام العنيف لموارد القوة، الهدف منها جعل الطرف الآخر يمتنع عن الأتيان بفعل معين نتيجة ضغط العامل النفسي، فاللجوء الفعلي إليها لا يتم إلا في حالات الضرورة التي لا ينفع فيها الغرض الردعي لهذا الاستعراض في إجبار الخصم على ترك ما يرمي فعله.

الهوامش

(١) نصت المادة "٣" على: تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواءً بأعلان حرب أو بدونها، وذلك دون أخلال بأحكام المادة "٢" وطبقاً لها: (قرار الجمعية العامة ٣٣١٤، ١٩٧٤)

١. قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو أقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً، ينجم عن

المصادر

زيغلر، ج. (٢٠٠٤). سادة العالم الجُدُد/العولمة - النهابون - المرتزقة - العجر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشرقاوي، أ. ع. (٢٠١٦). مذابيح الأرمن ضد الأتراك في الوثائق العثمانية والروسية والأمريكية. دار البشير للثقافة والعلوم.

شعيب، م. (٢٠٠١). الإرهاب. موسوعة الشباب السياسية (١٤)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

شيلنغ، ت. (٢٠١٠). استراتيجية الصراع. ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

صالح، ج. م. (٢٠١٤). الإرهاب الفكري أشكاله وممارساته. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

عامر، ص. (١٩٨٧). العنف والقانون: التكيف القانوني للعنف على الصعيدين الوطني والدولي. في أسامة الغزالي حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي.

عزالدين، أ. ج. (١٩٩٤-١٩٩٥). مداخل لتعريف الإرهاب ودوره في الصراع السياسي: التطور التاريخي ومشكلات التعريف. أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣، نوفمبر - مارس، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

العكرة، أ. (١٩٨٣). الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

كولار، د. (١٩٨٠). العلاقات الدولية. ترجمة د. خضر خضر. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

المرهون، ع. ز. (٢٠٠٧). الإرهاب من منظور سوسيولوجي. صحيفة الرياض، العدد ١٤٢٨٤ في ٣ أغسطس، شوه في ٢٠١٩/٨/٩ على الرابط <http://www.alriyadh.com> #٢٧٠٠١٢/com

مصطفى، ه. (١٩٩٤-١٩٩٥). مداخل لتعريف الإرهاب ودوره في الصراع السياسي: رؤية سياسية اجتماعية. أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣، نوفمبر - مارس، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

مظهر، ع. (١٩٤٧). محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال وغيرها. القاهرة: المكتبة العلمية.

مقلد، أ. ص. (١٩٨٥). الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. ط٢، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

مقلد، أ. ص. (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، شوه في ٢٠١٩/٨/١٠ على الرابط: <https://www.un.org/ar/counterterrorism>

إبراهيم، ح. ت. (١٩٩٢). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب-تقرير الأمين العام (٢٠٠٦)، A/٦٠/٨٢٥، شوه في ٢٠١٩/٨/١٠ على الرابط: https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.Lang=A&825/60/asp?symbol=A

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/٦٠/٢٨٨ في الثامن من أيلول ٢٠٠٦، شوه في ٢٠١٩/٨/١٠ على الرابط: https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.Lang=A&٢٨٨/٦٠/asp?symbol=A/RES

الأشعل، ع. (٢٠٠٥). مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة. السياسة الدولية، العدد ١٥٩.

أودونيل، د. (٢٠٠٦). المعاهدات الدولية لمناهضة الإرهاب واستخدام الإرهاب أثناء النزاعات المسلحة ومن قبل القوات المسلحة. المجلة الدولية للصليب الأحمر ٨٨ (٨٦٤)، ص ص. ٢٢٩-٢٠٣.

إيفانز، غ. ونوينهام، ج. (٢٠٠٤). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

أرمسترونغ، ك. (٢٠٠٥). النزعات الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام، ترجمة محمد الجورا، دمشق: دار الكلمة.

بيريز، ج. (٢٠١١). التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا، ترجمة مصطفى أمادي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة.

تاوونزد، ت. (٢٠١٤). الإرهاب: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد سعد طنطاوي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

حرب، أ. غ. (١٩٨٧). الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً. في أسامة الغزالي حرب، العنف والسياسة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي.

الدليمي، ن. م. (٢٠٠٤). مفهوم الإرهاب الدولي وأسباب انتشاره، مجلة النبأ، العدد ٧١، حزيران-تموز، شوه في ٢٠١٩/٨/٩ على الرابط <https://annabaa.org/mafhoom.htm/nbaa71>

رفعت، أ. م. (١٩٩٨). الإرهاب الدولي. باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي.

رياض، م. (٢٠٠٥). الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتيكي الغربي. السياسة الدولية، العدد ١٥٩.



السنة الحادية عشر - العدد 36-37 رجب 1436 هـ - نيسان 2016 م



فصلية، فكرية تصدر عن المعهد العراقي لحوار الفكر

37-36

تنمية الثروة السمكية كمورد بديل للنفط .. د. دلال حسن كاظم
الخدمات السياحية في العراق واثرها في تنوع الاقتصاد العراقي .. د. علي لفتة و. د. وسام عبد الله
تطور حرية التعبير عن الرأي في ظل المتغيرات السياسية بعد 2003 .. د. مالك منسي صالح
دور الحشد الشعبي في تعزيز الوحدة الوطنية .. د. أحمد عدنان عزيز
الانتحاريون او كلاب النار، المتهمون بجنة لم يحصلوا عليها .. عباس عيود
السياسات اللغوية في العالم العربي، العراق انموذجا .. د. حسن منديل
مقومات السياسة الخارجية السعودية واهدافها .. السقيسر د. جواد الهنداوي

الاقتصاد العراقي
بين الرعية والتنوع

مجموعة باحثين

ملف العدد

السنة الحادية عشر - العدد 36-37 رجب 1436 هـ - نيسان 2016 م

آليات الوصول الى تحقيق منهج الأعتدال

أ.م.د سناء كاظم كاطع
كلية العلوم السياسية / الفكر السياسي

“

أن قضية الأعتدال من القضايا المهمة التي لابد من التركيز عليها والبحث في حيثيات أرسائها ومحاولة تجاوز كل ما يمكن أن يعيقها ليتم استبدالها بقضايا معاكسة أخرى كالتشدد والتطرف ، وأذا كان العنف بكل أشكاله أسلوب لتحقيق منهج التشدد والغلو والتطرف ، وما تشكله المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية من خطرا رئيسا على الفرد والجماعة بل وكيان الأمة عموما ، كونه عائق امام العقل الأنساني في التسامح والانفتاح على الآخر لانتاجه صورا واضحة من الجمود والتحجر على مستوى الفكر والممارسة ، فأن البحث في أساليب وآليات الوصول الى تحقيق منهج الأعتدال يعد من الأمور الضرورية التي لابد أن تأخذ صداها في مجال البحث العلمي لأن الأعتدال ليس لفظة تطلق بشكل عشوائي ، وتبحث كمفردة عائمة توضع مع باقي المفردات حينما يتم البحث عن حالة مجتمعية مستقرة ، كونها مرتبطة بقضية اساسية ألا وهي (الأنا والآخر) الذي يعد كلاهما التعبير عن المحتوى الضمني للإنسان الذي كان وما زال المحور الأساس الذي تدور حوله جميع مسائل الفلاسفة (القدامى منهم والجدد) .

”



المختلف والذي بوجوده تختفي سلبيات الأمور كالعنف والأرهاب وما لها من تجليات على المجتمع وأستقراره بشكل عام .

ان سمة الاعتدال وترسيخه كمنهج أساسي متبع لا يكون الا باتباع منهج صحيح أيضا يحقق ذلك من خلال اتباع مجموعة من الآليات تسهل إمكانية الوصول الى ذلك .والاعتدال أما أن يتحقق عن طريق سلطة قهرية شاملة تفرض على المؤسسات والمناهج ، أي يتحقق من خلال استخدام أدوات السلطة القائمة القهرية والقسرية ، وأما أن يتحقق برغبة ذاتية وطموح حقيقي يسعى اليه الفرد وهو المبتغى المرتجى ، الأمر الذي يحتم ضرورة القيام بعملية بث مفاهيم جديدة للحياة . وبما أن الاعتدال في حقيقة الأمر قضية مرتبطة بالفرد أولا وأخرا سواء بمفرده أو ضمن البيئة المجتمعية المنتمي إليها ، فلا بد من التركيز على النوازع الفردية الحقيقية لبحث إمكانية تحقيق الاعتدال كمنهج أم لا..

فمن بديهيات الأمور ، أن النفس الإنسانية تتنازعها رغبات متعددة مما يجعل مبدأ الرغبة مبدأ أساسيا فيها بل ومسيطر ، يدأب الإنسان الى دوم تحقيقه....ولذلك لابد من البحث عن كيفية جعل الاعتدال رغبة فردية ، أي بمعنى آخر ، كيفية تحويل الاعتدال الى منهج فردي سلوكي وفق سيطرة فلسفة مبدأ الرغبة . وهذا يعني البحث عن إمكانية تدخل العقل الذي هو مبدأ آخر يفترض أن يسود عند الفرد لأجل أن يرسخ السلوكيات الإيجابية في المجتمع ، كون العقل قوة مدركة بوسعها تجاوز مبدأ الرغبة عند الذات والتأمل في المصالح والمتطلبات الاجتماعية الأمر الذي يفرض علينا البحث عن مناهج منطلقة من مصلحة الفرد ونوازعه ورغباته تعزز الآليات التي يستخدم لتحقيق فضيلة الاعتدال لديه. وهذا يحتاج أن يصل الفرد الى درجة عالية من النضج الإدراكي لمصالح المجتمع دون مصالحه الشخصية .

بعبارة أخرى، طالما أن الفرد هو عنصر دائم البحث عن مصالحه

هذه القضية التي ترتبط بحقائق الوجود في الاختلاف والتنوع طالما تتجسد في ذلك مسألة الانتماء للإنسانية ومناقشة حيثيات الكيفية لإقامة علاقة تفاعلية سلبية كانت أم ايجابية ، لذلك كان لابد من البحث عن كيفية الوصول الى فحوى الاعتدال وممارسته ، ليتم إنتاج أيجابيات الأمور على الأصعدة كافة ، وعلى أساس ذلك جاء موضوعنا لبحث ماهية الأساليب والآليات الممكنة للوصول الى الاعتدال والتي ستنصب ورقتنا البحثية هذه عليها والتي من أهمها :-

١ . المؤسسة التربوية والتعليمية

٢ . النخبة الفكرية

٣ . المؤسسة الدينية

٤ . المؤسسة الإعلامية

والتي يعد الفرد في كل واحدة منها عنصرا أساسيا قائما بذاته لترسيخ القيم التي يريد بثها وزرعها في مجتمعه بالتعامل مع الآخرين نظرائه . وبدءا ، يعرف المنهج على أنه مجموعة الأسس التي ترسم مسلك الفرد أو المجتمع وحتى الأمة لتحقيق غايات أساسية ، بمعنى آخر ، هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة . أي الطريق المؤدي الى الكشف عن حقيقة ما ، من خلال مجموعة من القواعد العامة التي يعتمدها الباحث لتنظيم ما لديه من أفكار ومعلومات من أجل الوصول الى نتائج مطلوبة مقبولة.

أما الآليات فالمقصود بها الطرق المستخدمة (أو التي ستستخدم) للوصول الى النتائج المبتغاة.

وعليه ، فإن الاعتدال (موضوع بحثنا) يعد إحدى السمات الأساسية الإيجابية التي يسعى الفرد والمجتمع عموما الوصول إليها ، حيث أنه الهدف الأسمى والغاية القصوى بل أنه وكما وصفه قدماء الفلاسفة يمثل السعادة والفضيلة الكبرى ، كمنهج سلوكي للتعامل مع الآخر

ورغباته الشخصية ساعيا في ذلك لتحقيق لذة الحياة لديه، فأذن، لابد من ايجاد آليات تتبع مناهج تربط منهج الاعتدال كسلوك لديه بمنفعة يترجها، مما يعني أن تحقيق الاعتدال كمنهج في الواقع لا يكون الا بالتقاء تجليات فكرة الاعتدال كسلوك مع مصلحة الفرد لتنعكس من ثم، على المجتمع وأستقراره ككل، أي لابد أذن من التركيز على تحقيق منهج البرغماتية المعتدلة (وهو أمر سيكون معلق بالفرد ذاته).

واذا كان سيادة المفهوم السلبي للاختلاف والتعصب مع سيادة الانتماء للهويات الفرعية دون الهوية الوطنية، هي معوقات تحد من إمكانية تحقيق الاعتدال في المجتمعات التي تضم أطراف وهويات مختلفة وانتماءات متعددة والتي بمجملها تؤدي الى سيادة عدم الأستقرار المجتمعي وغياب السلم الأهلي مع سيادة التشدد والعنف والعنف المضاد، وأذا كان مبدأ الإقصاء هو الأساس في تعزيز كل ذلك، فإن حضور مبدأ العقل والأحكام اليه يمثل قوة مؤثرة وفاعلة في تعزيز قضية الاعتدال وترسيخها في المجتمعات المتعددة الانتماء لما يلعبه من دور أساسي في تحقيق حياة أجماعية متوازنة بين المكونات المتعددة المختلفة، والذي يعني غيابه خلق أزمات مجتمعية أكيدة تطال الفرد أولاً وأخراً، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة الاعتبار للمنهج العقلي للوصول الى الغاية الأسمى لحقيقة وجود التعددية وليساهم في ترسيخ الاختلاف كسمة نوعية تسم بها المجتمعات المتعددة التكوينات والانتماءات، ولتحقق من ثم على أرض الواقع سمة التعايش السلمي، أن اللجوء الى المنهج العقلي المشترك بين البشر كافة سيكون ضامنا وأداة أساسية للتخلص من الصراعات غير المبررة بين المختلفين، وهذا يعني أن حضور العقل هو مقدمة للاعتدال وتحقيق حياة مستقرة كونه يسبق المشترك الديني والطائفي والقومي. أن الأفعال الإنسانية ممكن ضبطها طالما كانت أفعال اختيارية لا جبرية والتي من خلال العقل الاختياري يضبط إيقاع الصراع الذي قد ينشأ من جراء الاختلاف.

أما الآلية الأخرى التي ستلقى عليها مسؤولية زرع وبث روح الاعتدال عند الفرد البسيط فهي المؤسسة الدينية من خلال خطابها الاجتماعي الديني والسياسي. فضلا عن تغيير المناهج المعتمدة عليها في طرح القضايا المتبادلة. بمعنى آخر، ضرورة عدم اعتماد المؤسسة الدينية على المنهج الأرسطي ودحضه في توصيف القضايا العامة المثارة لاسيما في عدم اجتماع النقيضين، فعلميا ثبت أن النقيضان ممكن أن يوجد في حقيقة واحدة، فعلى مستوى المادة فالسالب والموجب وجدا في ذرة واحدة، كما أن الخير والشر يوجد في أنسان واحد. والاعتماد على المنهج الأستقرائي في ذلك، فمن مميزات تعريفات المنهج وفق المفهوم الحديث أنه متغير ومتطور تبعا لتغير المجتمع حيث يعكس المنهج الواقع الاجتماعي ولا يعير أهمية للتراث الثقافي والمعرفي، حتى في أوروبا الحديثة كان للتحويلات الثقافية فيها دورا مهما في فسخ المجال أمام العقل الفلسفي الحر ليعيد النظر في جملة المسلمات التي عدت بديهيات لا يمكن التنازل عنها، فسيطرة المنهج الارسطي على مجالات المعرفة المختلفة أدى الى تخلف ظهور علوم الطبيعة وتطورها

حتى عد المنطق الأرسطي أورغانونا للمعرفة الى ان جاء فرانسيس بيكون بالمنهج التجريبي في القرن الخامس عشر، والذي رفض المنطق الأرسطي وبحث عن طريقة مجدية وقابلة للتطبيق في كل مجالات المعرفة، وبما أن العلوم التجريبية والإنسانية لا يمكن أن تحتكر بل هي مكتسب من مكتسبات البشرية، فإن المؤسسة الدينية ممكن أن ترسخ الاعتدال كسلوك عن الفرد وفي المجتمع من خلال أتباعها للمنهج الأستقرائي في خطاباتها الذي يعتمد على استخدام مجموعة من الاستنتاجات القائمة على الملاحظات والتقدير والتجارب، مما يعني ضرورة التركيز على الجانب الايجابي في خطبها دون الجانب السلبي، فعلى سبيل المثال، قضية استخدام الأسلحة، فالسلاح قاتل ولكنه يصنع لأنه يتم التركيز على الجانب الايجابي في ترسيخ الفكرة، حينما يكون آلية لتحقيق الأمن في المجتمع، فالأستقرار الأمني سيكون على حساب ايدولوجية تخلف الدمار. الى جانب ذلك ضرورة دعوة علماء الدين لمحاربة تيارات الألحاد والتطرف والغلو والأرهاب والوقوف ضد كل تيارات الفساد الديني والاجتماعي والفكري، الى جانب تصحيح المفاهيم والمصطلحات وتنقيتها من المصطلحات المشبوهة والمغلوطة وابرار مسألة أن الخط في المفاهيم سببا رئيسا في الانحراف الفكري والانزلاق في الغلو والتكفير بدعوة الجهاد.

وانطلاقا من ان الوظيفة الأساسية للتربية والتعليم تعديل السلوك الفردي وتعزيز القيم الايجابية في التعامل مع الآخر داخل المجتمع والدولة اثراء لقضية التفاعل الاجتماعي الايجابي بعيدا عن الصراعات السلبية التي تنشأ بين الأفراد، فإن على المؤسسات التربوية والتعليمية تلقى مسؤولية خلق وتعزيز وترسيخ منهج الاعتدال عن طريق أقرار المناهج التعليمية الهادفة والمعلمة لمبدأ وأسس التعايش بين الآخرين المختلفين، تلك المناهج التي ستلعب دورا أساسيا في تحقيق الأمن الفكري الذي بدوره ستلعب دورا أساسيا آخر في تعزيز الاعتدال والذي بدوره سيرسخ الأمن الاجتماعي الذي سيلقي تبعاته بكل تأكيد على الأمن العام.

كما وجب على المؤسسات التربوية والتعليمية اعتماد المنهج التجريبي، حينما ندعوها الى عدم الأكتفاء بما هو موجود والسعي نحو تنمية القدرات الذهنية لدى الأفراد عن طريق بحث التجربة والشك لديهم في أن كل ما يصلهم ليس هو المطلق الكامل، بل هناك إمكانية كبيرة جدا للبحث في كل شيء، بمعنى آخر، أن يكون هدف المؤسسات التربوية التعليمية تقليل وتحجيم المطلقات وزيادة الاحتمالات والتساؤلات، حيث لا توجد نظرية مطلقة متكاملة تملئ على العقل الفردي، ليكون ذلك خطوة في توجه ذلك الفرد نحو المنهج التجريبي في تناوله للأفكار والنظريات، على سبيل المثال لا الحصر، وفي مادة التاريخ، يجب عدم اعطاء وصف عاطفي للشخصيات التاريخية المختلف عنها من حيث، المدح والذم، مما يجعل الفرد يقرأ التاريخ بدون وجود فكرة مسبقة، وانما بناء على نزعة موضوعية بحثية تجريبية، تجعله يتجنب التعجل بالأحكام المسبقة، كون

استخدام المنهج التجريبي سيقضي على الأعدادات الذهنية المسبقة التي تؤدي في واقع الحال الى اتخاذ موقف مسبق دون دراسة وفحص وتدقيق ، وأن التخلص من الأعدادات الذهنية المسبقة جديرة بتعزيز منهج الاعتدال عند الفرد والتي من الممكن تحقيق ذلك من خلال اتباع مناهج التقنيات الحديثة كـ (تقنية محامي الشيطان ، العصف الذهني) والتي يعد تطبيقها في المؤسسات التربوية والتعليمية هدفا لتخليص المعلمين والباحثين والأكاديميين والنخب الفكرية بشكل عام من أية مفاهيم مسبقة تجاه الآخر ، مما يعزز من الخطاب الاعتدالي حينما يتم التخلص من الأفكار السلبية المطروحة ، في مقابل تعزيز الفكرة الإيجابية المضادة . وأيضا لابد من القول ، أن تحقيق ذلك يلزم بأخضاع النخب الفكرية الأكاديمية لدورات تطويرية تثقيفية واسعة ومركزة في هذا الجانب .

وأذا ما كان للمنهج العقلي دورا في سيادة الاعتدال ومن ثم تعزيز السلم على كافة مستوياته فعلى النخب العلمية الأكاديمية والمؤسسات ان تفتح المجال لثورة في فلسفة الاختلاف تعيد معنى وأنتاج القيم على أساس جديد يتجاوز حدود الحصر الأخلاقي الذي تؤمنه الأخلاق المهنية ، والتأكيد على ضرورة الابتعاد عن الميول التعسفية في الآراء والمواقف والدعوة الى اتباع اسلوب الحكمة والموعظة الحسنى وبذل الجهد في سبيل تكوين العقلية الواعية ، الأمر الذي يجعلها تطرح كآلية مهمة من آليات تعزيز الاعتدال عن طريق تأكيدها على ضرورة توثيق الصلات الإنسانية المجتمعية والعلمية بين الباحثين والأكاديميين والعلماء ، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية الثقافية الأكاديمية التي تحمل موضوع العلاقة مع الآخر لتطرح السلوك الاعتدالي كضرورة من ضرورات الواقع المعاصر ومتطلباته في تحقيق الأمن والسلم مع الآخر.

والى جانب ذلك كله ، تبرز المؤسسات الإعلامية كآلية أخرى لتلعب دورا أساسيا في تحقيق منهج الاعتدال من خلال عدها سيف ذو حدين ، فمن جانب ممكن أن تستخدم لدعم العناصر العنيفة والأرهابية ، وقد تكون داعمة في سبيل ترسيخ الأمن العام كون أن وسائل الإعلام أصبحت المصدر الرئيس للكثير من الأفكار والتصورات ، وقد تقوم بتصنيع الصور النمطية السلبية والتشويه المتعمد للحقائق والتعميم المفرط لتحقيق أغراض ومصالح الإرهابيين أو الناس السليبيين داخل وخارج المجتمع .

لذلك على المؤسسة الاعلامية ولاجل ان تكون آلية تخدم ترسيخ الاعتدال لابد ان تتبع المنهج الوسطي في المواد الاعلامية المعروضة كافة ، من خلال صياغة خطاب اعتدالي يفكك نزعات التطرف والغلو ويبين حقائق الامور والاحداث والمواقف ، ولعب دور اساسي ومركزي في ادارة الصراع بين المختلفين ، من خلال اتسامها بالحياد وعدم الانحياز لاي طرف ، خدمة للرسالة الاعلامية الحقيقية ، مع حزمها بتشكيل الوعي الهادف من خلال انتاج برامج اعلامية متنوعة تدعم فكرة الاعتدال وتنبذ العنف والتشدد ، فضلا عن ابرازها رموز الاعتدال

والوسطية واجراء حوارات موسعة معهم بشأن ضرورة النظر الى الآخر بشكل ايجابي يعزز سمة الاعتدال معه ، مع ضرورة تاسيس ميثاق اعلامي ينبذ العنف ويمنع بشكل قاطع جميع المواد الاعلامية التي تحت على الكراهية والعنف بين المختلفين ايا كان نوع ذلك الاختلاف .

الهوامش

- للمزيد ينظر: محمد جواد لاريجاني ، التدين والحداثة ، ترجمة - علي رضائي ، ط ١ (بيروت ، دار الغدير للدراسات والنشر ، ٢٠٠١) ، ص ٢٧-٣٣ .

- عبد الهادي الفضلي ، أصول البحث ، ط ١ (ايران ، مطبعة شريعة ، ١٩٩٠) ، ص ٥٤-٥٥ .

- سناء كاظم كاطع ، دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي مجلة القادسية للثانون والعلوم السياسية ، العدد الأول ، ٢٠١٧ ، ص ٣٩ .

- المصدر السابق .

- مزي عبد القادر ، الفلسفة وسؤال المنهج - مقارنة نقدية لمقولة الأنأ فكر الديكارتي www.Kalema.net

- محامي الشيطان تعبير غير شائع، وفي الغالب له وقع سئ على الأذن، ولكنه في الواقع لفظ يطلق على الشخص الذي يحمل آراء مختلفة، ربما يراها البعض لا تتوافق مع المنطق أو الاجماع، وهذا الرأي بالطبع لا يبتعد عن الحقيقة كلية، كون البعض بالفعل يعارض لمجرد المعارضة في محاولة منه لاثبات الذات وتسجيل الحضور ليس الا دون أن يكون مستندا الى فكر نير وثقافة عميقة، وفي التاريخ عرف محامي الشيطان في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وهو وفي عالم اليوم نجد أن مفهوم محامي الشيطان لايزال يستخدم في التسويق بحيث يتم جمع كل الأعضاء ويتعين على واحد منهم بأن يقوم بمعارضة أي فكرة يتم طرحها حتى يحث بقية الأعضاء على الخروج بأفكار أكثر عمقا وفاعلية. والعصف الذهني: يطلق عليه أيضا اسم القدرح الذهني، هو عبارة عن طريقة إبداعية جماعية، حيث يتم بها محاولة إيجاد حل لمشكلة ما عن طريق إطلاق حلول عفوية ضمن إطار المجموعة، وتدوين تلك الأفكار والحلول.

أنظر: رؤى صبري، محامي الشيطان ، موقع عكاظ www.okaz.com.sa وكذلك: www.kalema.net

- أدريس هاني ، أخلاقنا - في الحاجة الى فلسفة أخلاق بديلة ، سلسلة الدراسات الحضارية (٣٥) ، (بيروت ،

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، ٢٠٠٩) ، ص ٢١٥

- تعد الصور النمطية من أخطر ما تقوم بها وسائل الأعلام والاتصال الجماهيري والذي يقوم بوضع الناس والأفكار والأحداث في قوالب عامة جامدة غير قابلة للتغيير لتلصق صفات معينة على افراد او طبقة او مجموعة لتعطيلها صفة العمومية الجامدة ليتلاقها المتلقي جاهزة غير قابلة للنقاش او التغيير.



فصلية، فكرية تصدر عن المعهد العراقي لحوار



السنة الثالثة عشرة - العدد 44 شهر ذي الحجة 1439 هـ - ايلول 2018 م

شقاء الدولتية في العراق ... د. عامر ح
التحليل الاقتصادي لازمة الانموذج الريعي
تحديات القوى السنية .. من الانقسام الى ا
مشكلة الفساد في العراق بعد 2003 .. د.
اطفال الشوارع، احدى انتهاكات حقوق الص
مأسسة السلطة وبناء الدولة .. د. وليد س
الجاسوس العراقي الذي اخترق صفوف داء
تداعيات الحرب التجارية بين بكين وواشن

15 عاماً من التغيير

مسارات البناء واشكالية النكوص

44

السنة الثالثة عشرة - العدد 44 شهر ذي الح



من اصداراتنا



44

سن فياض

ي/ الليبرالي في العراق.. د. مظهر محمد صالح

لتحالفات.. د. احمد محمد علي

ستار جبار علاي

لفل.. د. انتصار هاشم الزبيدي

الم محمد

عش.. مارغريت كوكر

وطن.. احمد فؤاد حسن

ملف العدد

مجموعة باحثين

جدة 1439 هـ - ايلول 2018 م

تغير الهيكل العمري لسكان العراق
وعلاقته بالنافذة الديموغرافية

وامكانية استثمارها التحدي الديموغرافي امام مفترق طرق الهبة ام النقمة

أ.د. علي عبد الامير ساجت

كلية الاداب / جامعة بغداد

“

يتركز اهتمام العالم بتحسين اوضاع السكان ورفع مستويات المعيشة وفق التعامل مع معادلة الخصائص الديموغرافية والسكانية من جهة والخصائص المكانية الاقتصادية والتنموية من جهة اخرى ، وتاثر احدهما بالآخر ووفق دراسات الحالة في البلدان ذات الحالات المشابهة لا يمكن التعامل مع طرف من هذه المعادلة بمعزل عن الآخر فلا يمكن تحقيق تغييرات تنموية دون احداث تغييرات سكانية منطلقين من المبدء العالمي ربط قضايا السكان بالتنمية ، يواجه العراق اليوم تحدي كبير يتمثل في هناك تغييرات ديموغرافية يتعرض لها سكان العراق خلال العقود القادمة تتمثل في اختلافات معدلات نمو الفئات العمرية الثلاث بسبب اختلافات معدلات النمو العام المعتمدة على المواليد والوفيات

”



الخصائص السكانية في تغير ، و اذا اريد له التطور و تنمية القطاعات فلا بد ان يولي لهذه التغييرات اهتماما بغية استثمارها لمصلحة الانسان .

جاءت هذه الدراسة عن الوضع الديموغرافي في العراق وتحولاته المستقبلية و على مستوى المحافظات لتتبع مسارات التغير الديموغرافي واثره في الهيكل العمري و دخول العراق الى النافذة الديموغرافية ودورها في ارتفاع النمو الاقتصادي بعد استثمارها على ضوء التجارب الدولية وبالتحديد تجربة دول جنوب شرق اسيا .

يعتبر السكان متغيرا كميا ونوعيا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والمتغيرات الديموغرافية في تفاعل مكاني مستمر فيما بينها ، ومن هذه المتغيرات ما يؤثر في التركيبة العمرية للسكان ومنها على الاخص المواليد والتي تتاثر بالخصوبة السكانية ،

التطور الذي تمر به هذه المتغيرات وتأثيرها في التركيب العمري للسكان في العراق سيؤدي الى ظهور الهبة الديموغرافية والتي تمثل تغيرا للعلاقة بين نمو السكان في سن العمل ونمو السكان المعالين ، وبما ان المتغيرات الديموغرافية يمكن التنبؤ بها وبدورها الاستراتيجي في التنمية فيمكن حينها التنبؤ بدخول العراق ومحافظاته الى هذه النافذة وتهيئة مستلزمات استثمارها لحصد نتائجها الاقتصادية والديموغرافية .

يتركز البحث على دراسة ما هية التغيرات الديموغرافية المستقبلية لسكان العراق والمحافظات وعلاقة هذه التغيرات بالتحول الديموغرافي (النافذة الديموغرافية) وعلاقة الاخيرة وانعكاساتها على الادخار والاستهلاك ونصيب الفرد من الدخل والتنمية بشكل عام وستكون في نفس الوقت سببا في رفع نوعية الحياة للسكان

هذا التباين في معدلات النمو السكاني للفئات العمرية سيخلق عدد من النتائج الديموغرافية اهمها اختلاف حجم السكان للفئات العريضة وبالتالي ارتفاع نسبة السكان للفئة الوسطى (سن العمل) لتصل الى ٦٠٪ من سكان العراق ، وترتبط هذه النسبة بمتطلبات الفئة السكانية المذكورة واهم هذه المتطلبات هو العمل فسيرتفع الطلب على العمل بنسب كبيرة تفوق قدرة البلد على عرض العمل مما سيزيد من فجوة البطالة ، وللنافذة الديموغرافية اثار ايجابية كبيرة لا ترتبط بارتفاع نسب السكان في سن العمل بل تتعداه الى زيادة الادخار وتحسن نوعية الانفاق وارتفاع مستوى المعيشة للسكان وانعكاساتها على اغلب المتغيرات السكانية وترتبط هذه العمليات بالنمو الاقتصادي للبلد حيث ستسهم بشكل كبير في زيادة نموه الاقتصادي ، وسيكون للنافذة الديموغرافية اثر سلبي في حال لم يستطع سوق العمل استيعاب الطلب على العمل وما لهذه الحالة من تداعيات سكانية واقتصادية وسياسية واجتماعية وامنية ، يتلخص المشروع في الكشف عن التغيرات الديموغرافية والسكانية وبناء السياسات السكانية والتنمية الموازية لها والتي ترتبط باستثمار هذه التغيرات حيث يبحث السيناريوهات المتعددة ويرسم خطوات عملية للاستثمار عبر تسليط الضوء على تجارب عدد من الدول شهدت التغيرات ذاتها ونجحت في بناء تلك السياسات السكانية والتنمية .

مقدمة

للمتغيرات الكمية والنوعية للسكان دور في عملية التنمية الاقتصادية ولذلك قبل الانسان محور التنمية والسكان هم هدف التنمية واداتها ، في الوقت الذي يعاني فيه العراق من مشاكل في النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة والتنمية بشكل عام فان

ومستوى المعيشة وتغييرات ديموغرافية أهمها ما يتعلق بالنمو السكاني .

ان هناك تطورا ديموغرافيا خلال المدة القادمة يتمثل في تغير اتجاه معدلات النمو السكاني للسكان وللأفئات العمرية بفعل تغير اتجاهات الخصوبة ، هذا التغير سيكون له الاثر في تباين معدلات نمو السكان صغار السن والفئة الوسطى وهم السكان في سن العمل مما سيتيح للعراق الدخول في الهبة الديموغرافية ، وكذلك تدور مشكلة البحث حول تحديد وقت دخول العراق للهبة الديموغرافية عبر التنبؤ بالتغيرات الديموغرافية ذات الصلة .

ومع دخول العراق هذه المرحلة يجب ان يكون مستعدا لاستثمارها والا ستكون عبء ديموغرافيا ثقيلًا وتتطلب عملية استثمارها تهيئة واستعدادات تتعلق منها بسوق العمل ومرونته وقدرة العراق على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل اي زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل .

يتناول البحث هذه الفرضيات والتحديات التي تواجه العراق في استثمار النافذة الديموغرافية عبر اتباع استراتيجيات للنمو الاقتصادي وسياسات عامة واصلاحات اقتصادية وسياسية يجب القيام بها للحيلولة دون الفشل او عدم استثمار هذه الفرصة .

كما يتطرق البحث الى تجارب عدد من الدول وأهمها دول شرق اسيا في مجال الاستثمار لهذه المتغيرات ودورها في رفع مستوى التنمية البشرية .

ان استثمار هذه الهبة له اثار مهمة تدخل في اطار تحقيق اهداف الالفية ومن أهمها القضاء على الفقر ورفع مستوى التعليم والبطالة والجوع والتي تعد مشاكل يعاني منها سكان العراق اليوم فالبحث يعكس في النهاية المنافع التي يمكن ان يجنيها العراق من استثمار للتحوّل الديموغرافي وانعكاساته على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع والدولة ووفق الاهتمام العالمي بدمج قضايا السكان بالتنمية .

ان السكان متغيرا نوعيا وكما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ويتأثر بها خاصة وان هذه التغيرات الديموغرافية يمكن التنبؤ بها و بدورها الاستراتيجي في عملية التنمية .

و يعاني العراق اليوم من اثار المؤشرات الديموغرافية ويحاول جاهدا اجراء تغييرات على هذه المؤشرات و اهم اليات النجاح في هذا التغير هو انعكاس الاتار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية عليها وتأثيرها فيها ويحاول تقليل الفقر والجوع وغيرهما من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها سكان العراق اليوم و استثمار الهبة الديموغرافية هو الحل لهذه المشاكل .

مفهوم النافذة الديموغرافية (The Demographic Window) :- تعرف على أنها تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الانجاب بحيث يتحول غالبية من الأطفال و

صغار السن و المعالين الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل و الانتاج المجموعة الاكبر ، وعندما يكون معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً في الفئات العمرية (١٥-٦٤) أعلى من معدل نمو الفئات السكانية المعالة وهم صغار السن دون الخامسة عشر و كبار السن خمس و ستون عاماً فأكثر (١) .

كما تعرف على انها منحة مؤقتة تستمر لمدة تتراوح ما بين ٣٠-٤٠ عاماً و يترتب عليها خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي الاصيلي القريب و المتوسط باعتماد اساسيات مواتية لهذا الحدث الهام (٢) لذا فالهبة الديموغرافية تتحقق في شرطين كما عرفت الامم المتحدة ، الاول ان تقل نسبة السكان دون (١٥) عاماً عن ٣٠٪ من اجمالي السكان و الثاني ان لا تزيد نسبة المسنين فيها (٦٥ فأكثر) عن ١٥٪ من اجمالي السكان

ميزة الديموغرافية وفرصة تنموية تظهر في البلدان التي تتميز بأتساع قاعدة هرمها السكاني و تفتح الباب امام عملية التحول الديموغرافي لذلك فهي فرصة تتيحها عملية التغير النوعي في التركيب العمري (٣) .

اهمية النافذة الديموغرافية :

تتمثل اهمية هذه النافذة في اثارها في بعدين هما الادخار و الاستثمار وما يرافق ذلك من انعكاسات ايجابية تعد هبة للبلد ، وقد تكون عبء في حال عدم الاستجابة لها و الفشل في التهيئة لها ، ترتبط مسألة تحويل العبء الديموغرافي المتمثل في ارتفاع حجم السكان و زيادة حجم السكان في سن العمل الى هبة ديموغرافية بقدرة العراق على رفع نسبة المشاركة في العمل او لا لكي يجني ثمار هذه الهبة .

ان زيادة نسبة السكان في سن العمل و زيادة القوى العاملة يعمل على انخفاض معدلات الاعالة وما يترتب عليها من اثار لارتفاع معدلات الادخار والاستثمار ومع انخفاض معدلات الاعالة و الخصوبة و زيادة متوسط دخل الفرد سيتولد زيادة في الطلب على السلع والخدمات يعمل السوق على زيادة الاستثمار بتلبيةها مما يؤدي الى زيادة في الطلب على العمالة و عرض فرص العمل اي قدرة السوق في التشغيل و انخفاض معدلات البطالة .

اي ان توازناً ديناميكياً لسوق العمل سيتولد مع بداية ارتفاع دخل الافراد نتيجة انخفاض معدلات الاعالة و استيعابهم ضمن سوق العمل في الاول

ستتأثر عملية الادخار لدى السكان بهذه التغيرات و ظهور الهبة الديموغرافية و ذلك لان معظم السكان سيكونون ضمن الفئة (١٥-٦٤) وهي اقل الفئات في معدلات الاستهلاك حيث تتحقق فيها هذه المعدلات نتيجة ميل هذه الفئة الى زيادة معدلات الادخار مع ارتفاعها لدى صغار السن وكبار السن و هي أعلى ما يكون عند سن الخامسة و الاربعين عاماً كضمان لما بعد ترك العمل او التقاعد (٤)

و ترتبط هذه العملية في زيادة الانفاق على التعليم و تحسين نوعيته و ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم و زيادة سنواته و تشجيع الاستثمار في القطاع التعليمي .

يؤثر انخفاض معدل الخصوبة على عرض العمل من خلال خفض معدل المعالين الى غير المعالين و زيادة فرصة مشاركة الاناث في قوة العمل نتيجة لانخفاض حجم الاسرة و تغير التركيب العمري يؤثر على سوق العمل و بالتالي على النمو الاقتصادي ايجاباً في حال استوعب هذا السوق الطلب على العمل نتيجة وصول الفئة العمرية ما دون (١٥) سنة الى سن العمل و سيؤدي انخفاض معدل الاعالة الى زيادة الادخار و ارتفاع مستوى المعيشة و ما يتضمنه من تحسن في نوعية الحياة .

سينعكس التغير الديموغرافي بخالته على تمكين المرأة و تقليل التفاوت في مشاركتها بالعمل حسب النوع عن طريق انخفاض عدد سنوات الرعاية الاولى بالاطفال و ما يشهده المجتمع من تطور في فرص العمل الجديدة المرتبطة بنوعية التربية و الرعاية التي يتلقاها الاطفال .

ويمكن ايضا ان تؤثر في عدد من المجالات واحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة من خلال :

- ارتفاع الدخل الفردي.
- ارتفاع دخل الاسرة .
- ارتفاع قدرة الفرد و المجتمع على الادخار.
- ارتفاع القدرة على الاستثمار.
- تحسن النمو الاقتصادي و القدرة التنافسية .
- تحسن في القدرة على الابتكار .
- تحسن في نوعية الخدمات الصحية و الاجتماعية .
- احداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري يؤدي الى :
- تحسن في ظروف الاسرة الصحية و التعليمية .
- تحسن ظروف تجدد قوة العمل .

- قدرة واسعة على الحراك و المشاركة .
- قدرة عالية على العطاء و الانتاجية .
- توفر فرص افضل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

اما عدم استثمارها فان لها اثاراً عكسية و عبء كبير ينعكس باثاره على السكان وخاصة بعد انتهاءها و تصبح عبئاً يتمثل في البداية بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد الى سوق العمل و عامل دافع باتجاه المزيد من المشاكل السكانية و تدهور الخصائص السكانية من صحة و تعليم و و تدني مستوى الخدمات الصحية و التعليمية و الاجتماعية .

حجم سكان العراق و اتجاهات النمو لسكان العراق حتى عام ٢٠٥٠ :-
يلاحظ من جدول رقم (١) تطور حجم السكان في العراق و ارتفاعه بشكل متسارع حيث بلغ ٣٤,٢٠٧,٢٤٨ نسمة عام ٢٠١٢ بعد ان كان ٢٢,٠٤٦,٢٤٤ نسمة عام ١٩٩٧ ، و ٢٩,٦٨٢,٠٨١ نسمة عام ٢٠٠٧ ، ومن المتوقع ان يصبح سكان العراق ٣٦,٩٣٣,٦٨٤ نسمة عام ٢٠٢٥ اي بعد ١٣ عام فقط .

و سيتضاعف ثلاثة مرات في عام ٢٠٥٠ ليصل الى ٦٣,٦٩٣,٠٠٠ نسمة عن عام ٢٠١٢ و شكلت الزيادة السنوية ٢,٧٪ للمدة ٢٠١٢-٢٠٢٥ ، اما للمدة الثانية ٢٠٢٥-٢٠٥٠ فستتخفض بشكل كبير لتبلغ ١,٣٪ سنوياً.

و الملاحظ من الجدول ايضاً أن مسار التحول الديموغرافي يعكس انخفاض معدلات النمو السكاني في المستقبل حيث تراوحت معدلات النمو ما بين ٣٪ للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧ و ٢,٨٪ للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٢ و تنخفض الى ١,١٪ للمدة ٢٠٢٥-٢٠٥٠ ، نتيجة انخفاض الخصوبة التدريجي رافقه الانخفاض التدريجي في التغير السنوي للسكان و معدلات النمو السكاني .

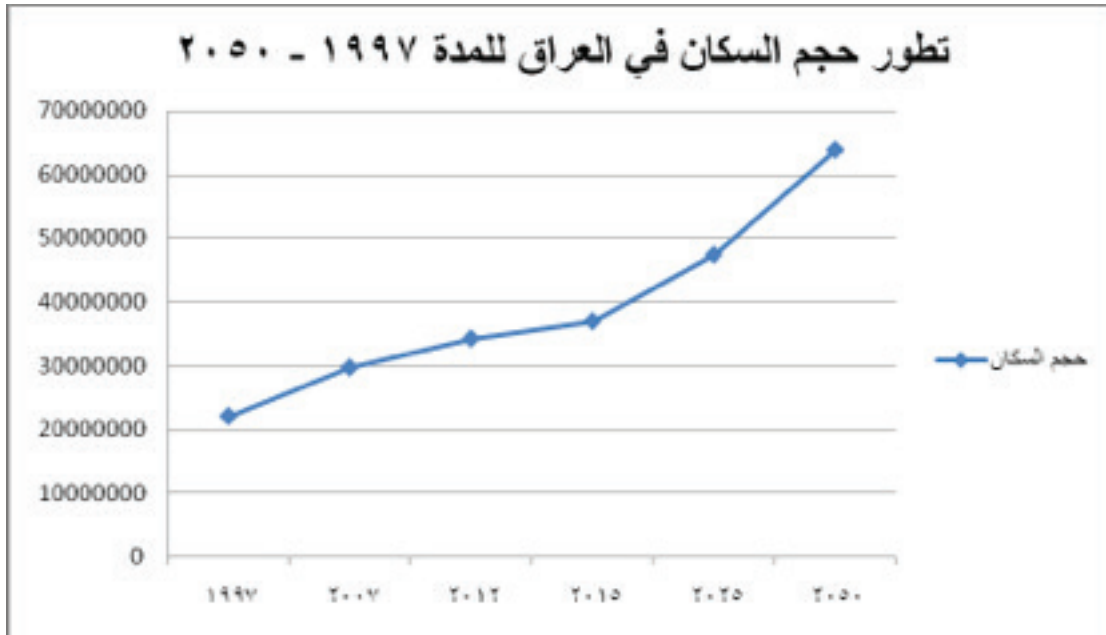
جدول (١) تطور حجم السكان في العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٥

السنة	حجم السكان	التغير السنوي %	معدل النمو السنوي
1997	22,046,244		
2007	29,682,081	3,4	3
2012	34,207,248	3,0	2,8
2015	36,933,684	2,6	2,5
2025	47,356,736	2,5	2,5
2050	63,693,000	1,3	1,1

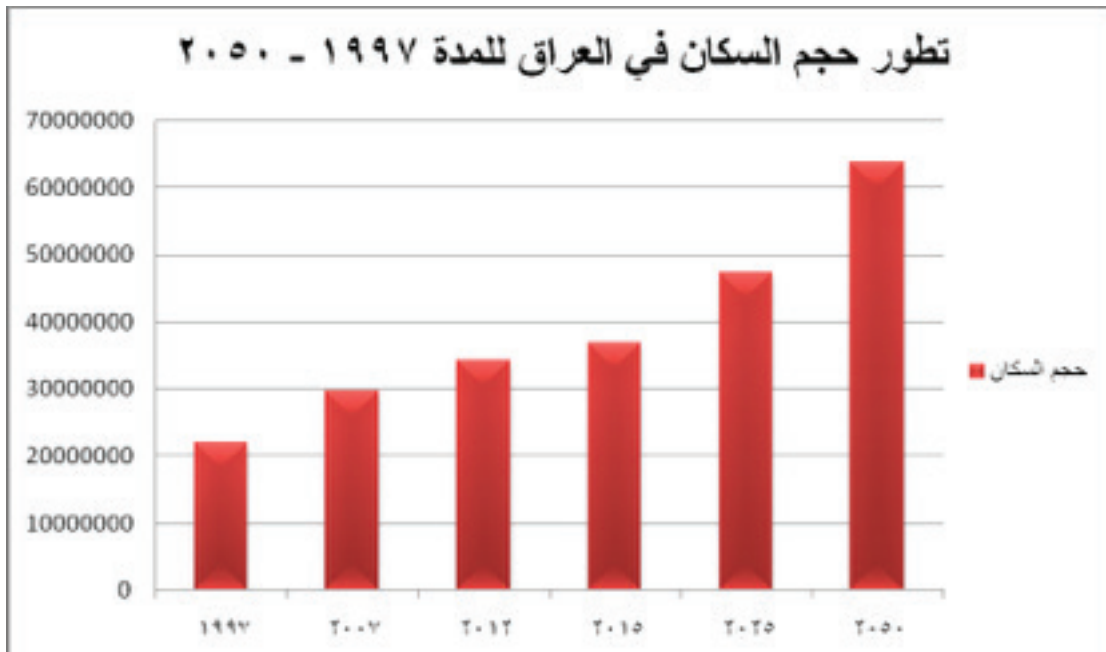
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان وتقديرات السكان للاعوام 2007 ، 2012 ، 2015 ، 2025 ، 2050 .

و سيؤدي الاستمرار في الزيادة السنوية السكانية و معدلات النمو السكاني خلال المدة ٢٠١٢-٢٠٢٥ الى اضافة ما يقارب مليون نسمة تقريباً سنوياً كمتوسط حتى عام ٢٠٢٥ كما يلاحظ انخفاض المستمر في معدلات النمو السكاني نتيجة لانخفاض معدلات المواليد الخام

شكل (١)



المصدر : من عمل الباحث باعتماد جدول (١) .



٢٠٢٥ ، و ٢٦ ٪ للعام ٢٠٤١ و يعود هذا الانخفاض في نسبة هذه الفئة من السكان الى تغير مسار الخصوبة و اتجاهه نحو الانخفاض التدريجي وانخفاض معدل نمو هذه الفئة كما يلاحظ في جدول رقم (٣) حيث بلغ المعدل ضمن المدة الاولى ١٩٩٧-٢٠٠٧ (٢,٧٪) و انخفض الى (١,٧٪) في ٢٠٠٥ ، مقابل ارتفاع في نسبة السكان للفئة العمرية (١٥-٦٤) عاماً وهي فئة السكان في سن العمل و يلاحظ من جدول رقم (٢) الارتفاع التدريجي لهذه النسبة لتصل الى ٥٩,٧٪ من السكان لعام ٢٠٢٥ بعد ان كانت ٥٢,٤٪ عام ١٩٩٧ ، و بمعدل نمو مرتفع عن معدل نمو الفئة السابقة بلغ ٣,٣٪ للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧ و ٤٪ ٢٠٠٧-٢٠١٢ ليصل الى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٥ ، و ذلك الارتفاع في معدل النمو ناتج عن عملية انتقال السكان في الفئة العمرية الدنيا الى هذه الفئة و تراكم عملية الدخول بشكل مستمر .

جدول رقم (٢) تطور البنية العمرية للسكان للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٥

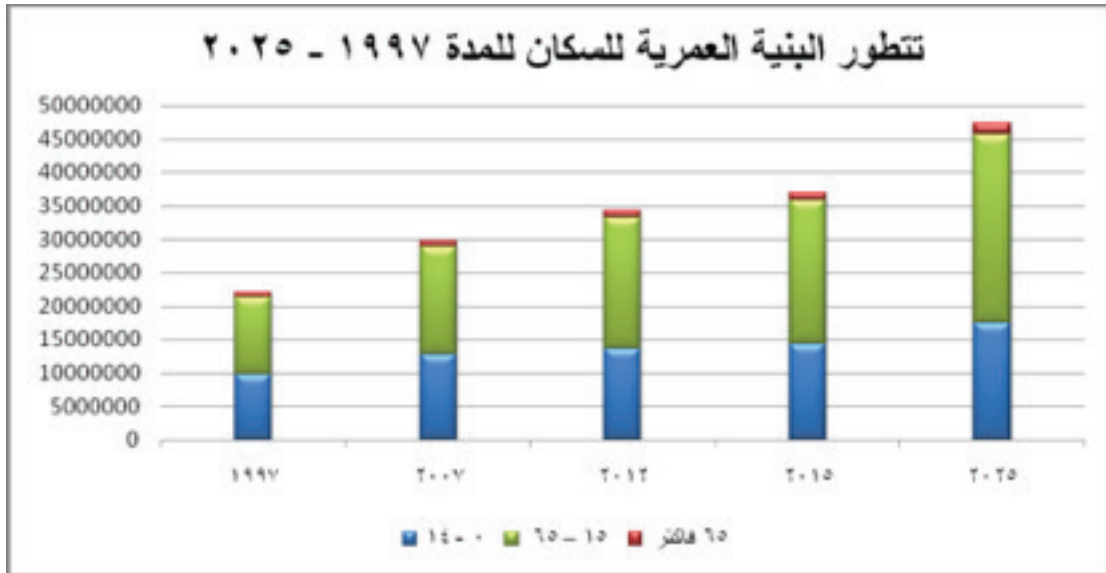
حيث ستبلغ المعدلات (١,١)٪ و سيتأثر هيكل التركيب العمري للسكان على المدى البعيد نتيجة لاختلاف معدلات النمو بين الفئات العمرية للسكان .

تغير هيكل التركيب العمري للسكان و علاقته بظهور النافذة الديموغرافية :

يلاحظ من جدول (٢) تطور حجم السكان حسب الفئات العمرية للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٥ ، ويتباين حجم التغير السكاني في كل فئة سنوياً و على مستوى الفئات الثلاث لاختلاف معدل النمو و الزيادة السنوية في كل منها ، كما تختلف نسبة كل فئة من مجموع السكان ، و يلاحظ من جدول رقم (٢) و (٤) تغير نسب هذه الفئات تدريجياً ، فبعد ان كانت الفئة العمرية للسكان (٠-١٤) تمثل ٤٤,٢٪ من سكان العراق لعام ١٩٩٧ فانها بدأت بالانخفاض لتصل الى ٤٢,٤٪ في عام ٢٠٠٧ و ٣٩,٨٪ لعام ٢٠١٢ وصولاً الى ٣٦,٧٪ عام

السنة	الفئة العمرية	14-0	64-15	65 فأكثر
1997		9,744,440	11,552,232	749,572
2007		12,798,813	16,048,638	834,630
2012		13,637,632	19,579,918	989,698
2015		14,333,435	21,463,757	1,136,492
2025		17,417,178	28,252,735	1,686,823

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام في العراق وتوقعات السكان حسب الفئات العمرية للسنوات ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠٢٥ .



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢).
 الديموغرافية فسيتيح للعراق الدخول في الهبة الديموغرافية
 وحلول عام ٢٠٣٠-٢٠٣٥ رغم ان هناك بوادر اولية للانتقال الا انه
 لن يتحقق قبل هذه المدة .
 جدول (٣) تطور معدل نمو الفئات العمرية لسكان العراق
 ٢٠٢٥-١٩٩٧
 النسبة ٦٠- ٦٥ ٪ من السكان وطبقا لتعريف الامم المتحدة للهبة
 ومما سبق فأن هذه التوقعات بتجاوز معدل نمو الفئة (١٥- ٦٤)
 و هي فئة السكان النشطين اقتصادياً معدل نمو الفئات المعالة
 اقتصادياً (اقل من ١٥ سنة و اكثر من ٦٤ سنة) والوصول الى
 نسبة ٦٠- ٦٥ ٪ من السكان وطبقا لتعريف الامم المتحدة للهبة

الفئة العمرية	1997-2007	2007-2012	2012-2015	2015-2025
0-14	2,7	1,2	1,6	1,7
15-64	3,3	4	3	2,5
65 فأكثر	1,0	3,4	4,6	4

المصدر : بالاعتماد على جدول رقم (٢) .

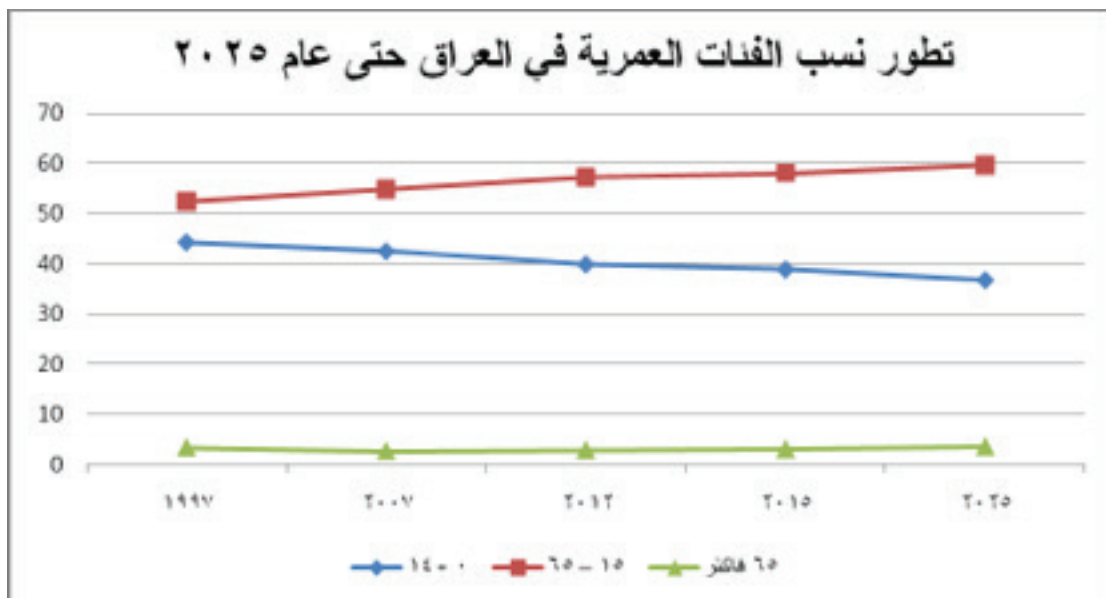
حيث تشير التوقعات الى ارتفاع نسبة هذه الفئة لتصل الى ٦٢ ٪ عام ٢٠٣١ و ٦٤٪ عام ٢٠٤١ (٥)

يلاحظ انخفاض معدل نمو السكان صغار السن وبشكل بطيء جدا للمدة ٢٠١٢ - ٢٠٢٥ سينعكس على استمرار النافذة لجيلين وليس جيلا واحدا كما في باقي الدول ، يغذي هذا النمو الفئة الوسطى للسكان حيث يرتفع معدل نموها الى ٤٪ يبدأ بالانخفاض التدريجي نتيجة انخفاض معدل نمو السكان صغار السن ، والامر مختلف للسكان كبار السن حيث سيرتفع نمو هذه الفئة ويستمر بالارتفاع لارتفاع نسبة الفئة العمرية الوسطى للسكان وارتفاع امد

الحياة ايضا ينظر جدول رقم .
و يستمر معدل نموها بالارتفاع ليتجاوز معدل نمو الفئتين الاخرتين في السنوات القادمة لتصل الى اعلى معدل لها ٤٪ لعام ٢٠٢٥ و ذلك نتيجة لدخول السكان في فئة (١٥ - ٦٤) عام الى هذه الفئة بوتيرة اعلى ينظر جدول رقم (٣) و من المتوقع ان يبلغ حجم كبار السن في العراق ١,٦٨٦,٨٢٣ نسمة عام ٢٠٢٥ ويرتفع الى ٥,٧ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ وبنسبة ٦,٨ ٪ من السكان بعد ان بلغت ٩٨٩,٦٩٨ نسمة حالياً (٦) . وستصل الى ١٠ ٪ للعام ٢٠٤١ .
جدول (٤) تطور نسب الفئات العمرية في العراق حتى ٢٠٢٥

السنة	14%-0	64%-15	65%+
1997	44,2	52,4	3,4
2007	42,4	54,9	2,7
2012	39,8	57,3	2,9
2015	38,8	58,1	3,1
2025	36,7	59,7	3,6

المصدر : بالاعتماد على جدول رقم (٢) .



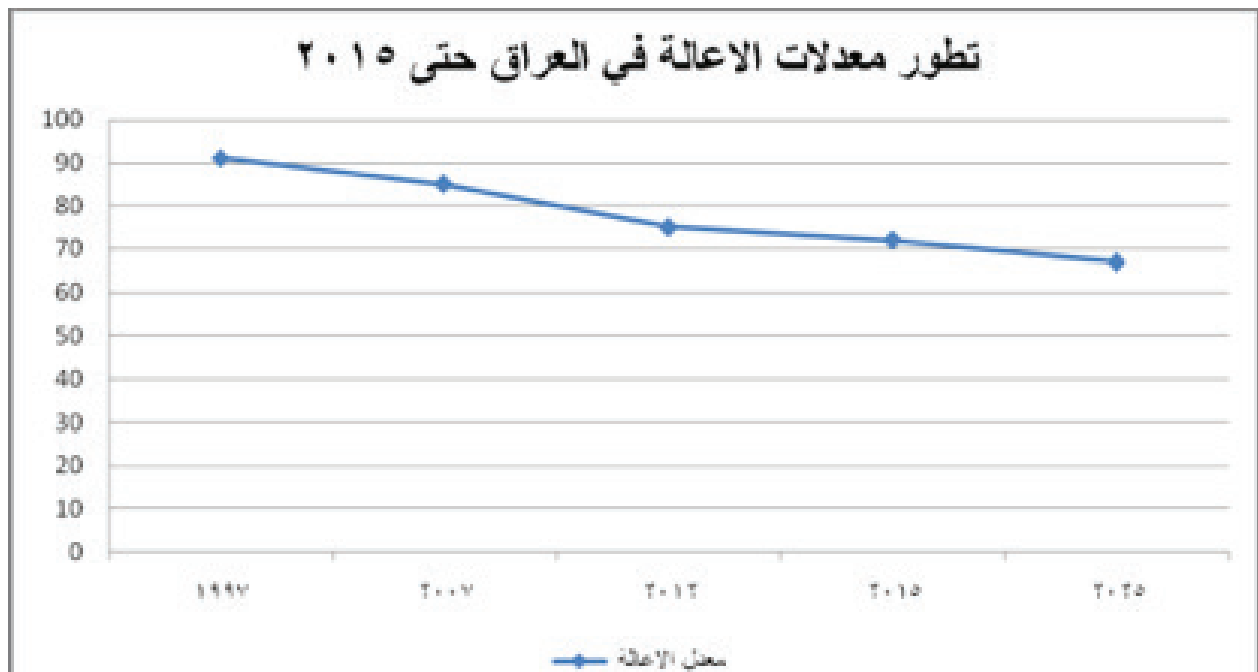
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤)

و يلاحظ من جدول رقم (٥) انخفاض نسبة الاعالة الكلية من (٩١) عام ١٩٩٧ الى (٨٥) عام ٢٠٠٧ و (٧٥) عام ٢٠١٢ و يتوقع استمرار الانخفاض لتصل الى (٦٧) عام ٢٠٢٥ .
و هذا الانخفاض نتيجة لتغير ديموغرافي ينعكس على دخل الفرد و الاسرة و قدرته على الادخار و على طلب السلع و الخدمات و نوعية التعليم و الصحة و الاستثمار و بعبارة اخرى فان هذا الانخفاض في نسبة الاعالة سيخفف العبء مما سيتيح المجال امام استثمارات اضافية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
جدول (٥) تطور معدلات الاعالة في العراق حتى ٢٠٢٥

اتجاه معدل الاعالة في العراق حتى عام ٢٠٢٥ :
اهمية معدل الاعالة يرتبط بزيادة السكان المنتمين للفئة النشطة اقتصادياً و التي تتضمن فئات سكانية لها ثلاث تاثيرات على الحياة الاقتصادية و علاقاتها وهي .
١ . انها تتضمن السكان في سن الانجاب و الذين يؤمنون الزخم السكاني
٢ . فئة النشطين اقتصادياً و المرتبطة بسوق العمل .
٣ . الفئة المسؤولة عن النمو السكاني و علاقته بالقطاعات المختلفة و تشير الدراسات ان انخفاض معدل الاعالة) يؤدي الى تطور و نمو الاقتصاد بشرط استثمار هذا الانخفاض عبر التشغيل الكامل

السنة	معدل الاعالة %
1997	91
2007	85
2012	75
2015	72
2025	67

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٥) .

معدل الهبة الديموغرافية في العراق):

بلغ حجم السكان المعالين ١٤,٦٢٧,٣٣٠ نسمة عام ٢٠١٢ و سيصل الى ١٩,١٠٤,٠٠١ نسمة عام ٢٠٢٥ و على هذا الاساس سيكون معدل نمو هذه الفئة من السكان ١,٨٪ للمدة ٢٠١٢-٢٠٢٥ اما حجم السكان في سن العمل (١٥-٦٤) عاما فهو ١٩,٥٧٩,٩١٨ نسمة لعام ٢٠١٢ ومن المتوقع ان يصل الى ٢٨,٢٥٢,٧٣٥ نسمة عام ٢٠٢٥ و سيبلغ معدل نمو هذه الفئة للمدة المذكورة ٢,٦٪ سنويا و يمكن قياس معدل الهبة الديموغرافية لسكان العراق وذلك وفق معادلة الاتية (٧) :

$$= ٢,٦١,٨ = ٠,٨ \%$$

فالهبة الديموغرافية تجاوز معدل نمو السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة معدل نمو الفئات السكانية المعالة وهم صغار السن دون سن (١٥ سنة) و كبار السن (٦٥ عام) فاكثروا كلما زاد الفرق دل على قوة الهبة الديموغرافية و التي تصل اعلى

معدل لها و تبدأ معها بالتراجع حتى تختفي لتنتهي مدة هذه الهبة فهي في ذات الوقت مقياس على بدء الهبة و انتهاءها .
حجم السكان ومعدلات النمو السكاني لمحافظة العراق حتى ٢٠٢٥ :

يلاحظ من الجدول (٦) ان تبايناً ملحوظاً في معدلات الزيادة السكانية بين المحافظات وارتفاع التدرجي في حجم السكان لجميع المحافظات مع تباين الزيادة السكانية السنوية من مدة لاخرى والمهم في هذا المبحث هو بيان حجم السكان المتوقع لكل محافظة مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم السكان في سن العمل خلال السنوات القادمة لارتباط هذا الحجم بالطلب على العمل خلال نفس المدة وقدرة سوق العمل على استيعاب هذا الطلب .

جدول (٦) تطور حجم السكان
لمحافظات العراق حتى عام ٢٠٢٥

المحافظة	1997	2007	2012	2015	2025
دهوك	402970	505491	1158633	1252350	1611448
نينوى	2042852	2811091	3353875	3612342	4595680
السليمانية	1362739	1893617	1931561	2095851	2729295
التأميم	753171	902019	1432747	1548213	1990164
اربيل	1095992	1542421	1657684	1797707	2337209
ديالى	1135223	1560621	1477684	1584949	1989548
الانبار	1023736	1485985	1598822	1715144	2154102
بغداد	5468804	714570	7255278	7877879	10281154
بابل	1181751	1651565	1864124	1999031	2507702
كربلاء	594235	887858	1094281	1180539	1509796
واسط	783614	1064950	1240935	1335228	1693310

صلاح الدين	859592	1191403	1441266	1544077	1930850
النجف	775042	1081203	1319608	1425718	1831862
القادسية	751331	990483	1162485	1250169	1582801
المثنى	436825	614997	735905	788259	985129
ذي قار	1184796	1616226	1883160	2029342	2586162
ميسان	637126	824147	997410	1078082	1387086
البصرة	1556445	1912533	2601790	2818803	3653437
مجموع العراق	22046244	29682081	34207248	36933684	47356736

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان وتقديرات السكان للمحافظات للاعوام حتى ٢٠٢٥ .

والدول العربية والاقليمية وتشير التقديرات الى انخفاض معدل النمو خلال المدة ٢٠٢٥ - ٢٠٥٠ ليصل الى ١٪ تقريباً وذلك نتيجة الانخفاض المستمر لمعدلات الخصوبة في العراق والمحافظات مع تباينها المكاني وهذا يوشر على فترة ظهور الهبة وهي بعد عام ٢٠٣٠ .

جدول (٧) تطور معدل النمو السكاني في العراق حسب المحافظات للمدة ٢٠١٢-٢٠٢٥

الملاحظ من جدول معدلات النمو السكاني في المحافظات جدول (٧) انخفاض معدلات النمو السكاني لجميع المحافظات للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧ مقارنة مع ٢٠١٢ - ٢٠١٥ و ٢٠١٥ - ٢٠٢٥ وتراوح الانخفاض بين (١,٢) ٪ في محافظة بابل و (٠,٥) ٪ في عدد من المحافظات كأدنى

الأ ان الملاحظ ايضاً استمرار الارتفاع السنّي لمعدلات النمو والتي بلغت كمتوسط ٢,٥ ٪ مقارنة بمعدلات النمو في العالم

المحافظة	-1997 2007%	2015-2012 %	2025-2015 %
دهوك	2,3	2,5	2,5
نينوى	3,2	2,4	2,4
السليمانية	3,3	2,2	2,6
التأميم	1,8	2,5	2,5
اربيل	3,4	2,7	2,6
ديالى	3,1	2,3	2,2
الانبار	3,7	2,3	2,3
بغداد	2,7	2,7	2,6
بابل	3,4	2,3	2,2
كربلاء	4	2,5	2,4
واسط	3,1	2,4	2,4
صلاح الدين	3,3	2,3	2,2
النجف	3.3	2,5	2,5
القادسية	2.8	2,4	2,3
المثنى	3	2,2	2,2
ذي قار	3,1	2,5	2,4
ميسان	2,6	2,6	2,5

البصرة	2	2,6	2.5
العراق	3	2,6	2,5

المصدر: من عمل الباحث على جدول (٦)

٢. فيما يتعلق بتغير الفئة العمرية للسكان في سن العمل (١٥-٦٤) (٦) (٧) والذان يوضحان تطور الهيكل العمري لسكان المحافظات و التحول الديموغرافي حتى عام ٢٠٢٥ ، يتبين ان التحول الديموغرافي في العراق بدرجات متفاوتة بين محافظات بدأ مع انخفاض نسبة السكان الفئة العمرية دون (١٥) عاماً وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤) عاماً، ودخول هذه المحافظات بدرجة متباينة وبأوقات مختلفة نتيجة التغير الديموغرافي الى هذه النافذة.

ويمكن الإشارة الى الاتي :-

١. بعد ان كانت نسبة السكان للفئة العمرية الاولى (٠ - ١٤) عاماً تتراوح بين ٤٨,٥٪ من مجموع السكان كما في محافظة الانبار و ٤٠,٥٪ من السكان في محافظة بغداد لعام ١٩٩٧ فأنها بدأت بالانخفاض للاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٥ لتصل الى ٣٨,٦٪ في محافظة المثنى كأعلى نسبة لهذا الفئة من السكان و ٣٥,٥٪ في محافظة بغداد لعام ٢٠٢٥ اي انخفضت نسبة السكان لفئة صغار السن الى مايقارب ١٠٪ في بعض المحافظات كما في الانبار لتتحول الى فئة السكان في سن العمل و يعود هذا الانخفاض الى تغير اتجاهات الخصوبة نحو الانخفاض .

٣. التغير في فئة السكان (٦٥) فاكتر ويلاحظ ارتفاع نسبة السكان في هذه الفئة ولجميع المحافظات خلال المدة المذكورة وتراوحت بين ٣,٤٪ من مجموع السكان في محافظة المثنى الى ٣,٨٪ في محافظة بغداد وذلك الارتفاع ناجم عن دخول السكان من الفئة السابقة بشكل متزايد وتشير الدراسات الى ان نسبة هذه الفئة شتصل الى ١٠٪ عام ٢٠٤١ . ينظر جدول رقم (٨) .

جدول (٨) تغير هيكل التركيب العمري لمحافظة العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٥

تغير البنية العمرية لسكان المحافظات حتى ٢٠٢٥ :-

من جدول (٦) (٧) والذان يوضحان تطور الهيكل العمري لسكان المحافظات و التحول الديموغرافي حتى عام ٢٠٢٥ ، يتبين ان التحول الديموغرافي في العراق بدرجات متفاوتة بين محافظات بدأ مع انخفاض نسبة السكان الفئة العمرية دون (١٥) عاماً وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤) عاماً، ودخول هذه المحافظات بدرجة متباينة وبأوقات مختلفة نتيجة التغير الديموغرافي الى هذه النافذة.

ويمكن الإشارة الى الاتي :-

١. بعد ان كانت نسبة السكان للفئة العمرية الاولى (٠ - ١٤) عاماً تتراوح بين ٤٨,٥٪ من مجموع السكان كما في محافظة الانبار و ٤٠,٥٪ من السكان في محافظة بغداد لعام ١٩٩٧ فأنها بدأت بالانخفاض للاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٥ لتصل الى ٣٨,٦٪ في محافظة المثنى كأعلى نسبة لهذا الفئة من السكان و ٣٥,٥٪ في محافظة بغداد لعام ٢٠٢٥ اي انخفضت نسبة السكان لفئة صغار السن الى مايقارب ١٠٪ في بعض المحافظات كما في الانبار لتتحول الى فئة السكان في سن العمل و يعود هذا الانخفاض الى تغير اتجاهات الخصوبة نحو الانخفاض .

المحافظة	*1997			2012			2015			2025		
	0-14	15-64	65+	0-14	15-64	65+	0-14	15-64	65+	0-14	15-64	65+
دهوك				39,7	57,4	2,9	38,5	58,3	3,2	36,4	60	3,6
نينوى	47,5	49,3	3,2	40,4	56,7	2,9	39,3	57,5	3,2	37,3	59,1	,3
السليمانية				38,6	58,3	3,1	37,6	59,1	3,3	35,7	60,6	3,7
التأميم	43,1	53,6	3,3	39,6	57,5	2,9	38,5	58,4	3,1	36,5	59,9	3,4
اربيل				38,8	58,1	3,1	37,8	59	3,2	35,8	60,5	3,4
ديالى	44,1	52,5	3,4	41,4	55,8	2,8	40,3	56,7	3,2	38,3	58,3	3,8
الانبار	48,5	48,5	3	41,4	55,9	2,7	40,3	56,7	3	38,2	58,4	3,5
بغداد	40,5	56,1	3,4	38,5	58,4	3,1	37,5	59,3	3,2	35,5	60,7	3,6
بابل	44,8	51,8	3,4	41,5	55,7	2,8	40,4	56,6	3	38,3	58,2	3,4
كربلاء	43,9	52,4	3,7	40	57	3	38,9	58	3,1	36,9	59,5	3,5
واسط	44,5	51,7	3,8	40,7	56,5	2,8	39,6	57,4	3	37,6	59	3,6
صلاح الدين	47,9	48,9	3,2	41,8	55,5	2,7	40,6	56,4	3	38,5	58	3,4
النجف	44	52,1	3,9	40,7	56,4	2,9	38,6	58,2	3,2	36,6	59,7	3,5
القادسية	44,8	51,1	4,1	40,8	56,3	2,9	39,7	57,3	3	37,6	58,8	3,7
المثنى	47	48,6	4,3	41,7	55,6	2,7	40,7	56,4	2,9	38,6	58	3,6
ذي قار	46,3	49,7	4	40,3	56,8	2,9	39,2	57,7	3,1	37,2	59,3	3,4
ميسان	45,3	49,4	3,8	39,5	57,5	3	38,5	58,3	3,2	36,5	60	3,5
البصرة	43,6	52,8	3,6	39	58	3	38	58,8	3,2	36	60,4	3,5

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للمحافظات لعام ١٩٩٧ وتقديرات السكان حسب المحافظات للاعوام ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠٢٥ .

× تم استثناء محافظات دهوك واربيل والسليمانية لعدم توفر بياناتها لعام ١٩٩٧

ومما سبق يمكن القول بأن :-

١. انخفاض تدريجي في نسبة الفئة العمرية (١٤-٠) بسبب انخفاض معدلات الخصوبة ويتباين هذا التحول الديموغرافي مكانياً من محافظة لأخرى .

٢. ارتفاع لنسبة الفئة العمرية في سن العمل (١٥-٦٤) عاماً بشكل متباين من محافظة لأخرى

٣. ارتفاع في نسبة فئات كبار السن ٦٥ عام فأكثر ويستمر الارتفاع بعد ٢٠٢٥ نتيجة ارتفاع الفئة الثانية ودخول قسم منها الى فئة كبار السن . حتى تصل الى ٦٪ من السكان في بعضها .

تطور معدلات الاعالة للمدة ٢٠١٢ - ٢٠٢٥ في العراق حسب

المحافظات وعلاقتها بالادخار والاستثمار :

تشير الدراسات الحديثة ان تزامن التحول الديموغرافي المتمثل في ارتفاع نسبة فئة السكان في سن العمل على حساب الفئتين الاخرتين يؤدي الى تأثير سريع على صعيد الاقتصاد نتيجة لانخفاض نسبة الاعالة التي تؤثر بدورها على الادخار والاستثمار على مستوى الاسرة والبلد ،لقد طال انخفاض الاعالة كل المحافظات دون استثناء في حين تباين النسبة بين اعلى نسبة اعالة في محافظة صلاح الدين (٨٠) وادنى نسبة في بغداد والسليمانية (٧١) عام ٢٠١٢ ويتوقع ان تنخفض نسبة الاعالة في عام ٢٠٢٥ بحيث تبلغ في صلاح الدين و المثنى (٧٢) كأعلى معدل وتليها ديالى وبابل بمعدل (٧١) اما حدها الادنى ففي محافظة البصرة (٦٢) تليها بغداد والسليمانية (٦٤) يلاحظ جدول رقم (٩) .

جدول (٩) تطور معدلات الاعالة للمدة ٢٠١٢ - ٢٠٢٥ في العراق حسب المحافظات

المحافظة	معدل 2012 الاعالة	معدل 2015 الاعالة	معدل 2025 الاعالة
دهوك	74	71	66
نينوى	76	73	69
السليمانية	71	68	64
التأميم	74	71	67
اربيل	71	70	65
ديالى	79	76	71
الانبار	79	76	69
بغداد	71	68	64
بابل	79	76	71
كربلاء	75	72	68
واسط	77	74	69
صلاح الدين	80	77	72
النجف	77	71	67
القادسية	76	74	69
المثنى	80	77	72

76	73	68
73	71	67
72	69	62
العراق	75	72
67		

المصدر :- بالاعتماد على جدول رقم (٨) .

استثمار الهبة الديموغرافية في دول جنوب شرق اسيا تجربة عالمية ناجحة :

تعد تجربة دول جنوب شرق اسيا مع الهبة الديموغرافية نموذجاً يحتذى به و يمكن الاستعانة بها في استثمار هذه الظاهرة و دورها في معالجة المشاكل و اثارها الايجابية على مستوى السكان و الاقتصاد .

و بالنظر الى ما أحدثته الهبة الديموغرافية في دول جنوب شرق اسيا و كيفية تعامل هذه الدول معها يمكن ملاحظة اهميتها في احداث تغييرا في العراق يشابه ما أحدثته في هذه الدول و يمكن بيان ابرز اثارها في الاتي :

١ . ساهمت في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان بعد ان ادركت انه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر و كان هذا بفعل التأثير المتبادل بين المتغيرات الديموغرافية و الاقتصادية و انخفاض نسبة الاعالة و ارتفاع معدل دخل الفرد حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم في هذه البلدان خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٨ بمعدل ٣٧٪ (٨) .

٢ . تغير نسبة المشتغلين الى المعالين و دوره في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل كان له الدور في تحسن نوعية نظم التعليم و بشكل مرن مما ساهم في زيادة انتاج هذه البلدان .

٣ . ساهم التغيير الهيكلي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي و دفع نمو اجمالي الناتج المحلي حجم السكان نحو الانخفاض و رفع الادخار ليصل الى ٥٠-٧٠٪ (٩) .

٤ . عمل ارتفاع الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة و تغير انماطها بسبب اتساع القطاع الصناعي و استيعابه للسكان في سن العمل الا ان هذا التغير الديموغرافي لم يكن نتيجة النمو الاقتصادي بقدر ما كان سبباً في زيادة تراكم رأس المال من خلال نمو السكان في سن العمل و انخفاض

نسبة المعالين .

٥ . زيادة تراكم رأس المال من خلال نمو السكان في سن العمل و انخفاض نسبة المعالين (١٠)

٦ - انخفاض عبء الاعالة و انخفاض الاستهلاك على حساب الادخار .

وتشير الدراسات الى دور هذه الهبة الديموغرافية في نمو اقتصاد دول جنوب شرق اسيا عبر قياسها بعدد من الاجراءات في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و كذلك مجموعة من السياسات العامة رافقت التحول الديموغرافي لكي تتمكن من استثمار هذا التغير فلولاً اجراء هذه الدول تغييراً يتفاعل مع تغير البنية العمرية للسكان لما حصدت نتائجها (١١) .

كما يشير عدد اخر من الدراسات الى ان التغييرات السكانية المتمثلة بارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل ساهمت بمقدار ٤٠٪ في النمو الاقتصادي لبلدان جنوب شرق اسيا بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ و يكون نمو الاقتصاد بطيء عندما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضاً عن نمو اجمالي السكان ، و يتحسن النمو الاقتصادي عندما يتعدى نمو السكان في سن العمل نمو اجمالي السكان (١٢) .

ان اثر التحول السكاني في النمو والتنمية في هذه الدول اصبح نموذج عالمي لا يمكن نكرانه او تجاهله .

استثمار الهبة الديموغرافية و تحديات الاستثمار في العراق : السؤال المهم هو هل يستطيع العراق استثمار هذه الهبة الديموغرافية ؟ ان الجواب على هذا السؤال يعتمد على اتخاذ العراق للخطوات اللازمة لذلك والاستفادة من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال :

العراق يتميز بحجم سكاني كبير و معدلات دخول منخفضة و في نفس الوقت يمتلك المؤهلات الاساسية للنهوض الاقتصادي في حالة ربط السكان بالتنمية و النمو الاقتصادي .

تحدي في قبال فرص عمل يجب ان توفر لهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم وشهاداتهم ومهاراتهم .

على العراق تطوير الاسواق المالية و السياسات الكلية و الضريبية التي تعطي اولوية للقطاع الخاص و تضمن ابرام العقود في بيئة مؤسساتية سلمية فما زال الاستثمار في العراق ضعيفا رغم وجود سبل النجاح و التطور لذا يجب ان تحل المشاكل التي تعرقل الاستثمار لانه الوحيد القادر على امتصاص الطلب على العمل كما ذكرنا و سينعكس ايضا على نتائج ديموغرافية مستقبلية .

ان انفتاح النافذة الديموغرافية لا يؤثر في التنمية ما لم تتبع سياسات مؤسسية تحقق التكامل بين جانب العرض الذي يقدمه انفتاح النافذة و بين جانب الطلب الذي يفترض ان تمثله حيوية الاسواق و النمو الاقتصادي (١٤) .

انها فرصة لا تتكرر فهي محدودة زمنيا لا تتاح الا مرة واحدة على مدى (٢٥-٣٠) عام ثم ما تلبث ان تتبدد حين تبدأ معدلات الاعالة بالارتفاع مرة اخرى حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوى البشرية الى (المسنون) من السكان دون ان يحل محلها عدد مساو مما يؤدي الى النتائج الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الكهله من ضغوط على انظمة الضمان الصحي و الخدمات الصحية و انكماش نسبة السكان في سن العمل(١٥) .

و توصي تقارير الامم المتحدة لاستثمار هذه النافذة لتوسعة سوق العمل على تكثيف قوة العمل بدلا من تكثيف رأس المال ،عبر الصناعات الصغيرة الكثيفة العمل و قليلة رأس المال للاستفادة من التحول الديموغرافي ، و كذلك على ضوء تجارب عملية في عدد من بلدان شرق اسيا اهمية تأمين الدعم السياسي باعتبار ان الهبة الديموغرافية مشروع تنموي يساعد في القضاء على الفقر بما يعكس الاهمية القصوى للسكان و دورهم الفعال (١٦) .

فالعراق يعاني من تضاعف معدلات البطالة و سيطرة القطاع العام على سوق العمل و كذلك بطء في خلق فرص العمل نتيجة لاختلال سوق العمل كذلك مشاكل السكان من الفقر و الجوع و الامية و النمو السكاني و يجب على العراق التهيئة للتحول الديموغرافي المتمثل في ارتفاع نسبة السكان في سن العمل حيث يتضاعف الطلب على العمل من الان حتى عام ٢٠٥٠ ، و يتعين على اسواق العمل التأقلم مع هذه الاعداد المتزايدة من طالبي العمل لأول مرة بالإضافة الى العاطلين و الباحثين عن العمل .

لذا يجب ان نعمل على التوظيف الامثل لفرصة الهبة الديموغرافية و الاستعداد لظاهرة الهبة كوننا ضمن نطاق دخولها

فالهبة الديموغرافية مشروع تنموي ذو ابعاد متعددة و اهم ما يجب القيام به هو تحويل هذا الارتفاع في حجم السكان و خصوصا الفئة الوسطى الى هبة و نافذة و فرصة ديموغرافية و هذا يرتبط بقدرة العراق على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي عبر استيعاب سوق العمل للطلب المتزايد ، مع ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة في العراق اليوم لتصل الى ١٥٪ .

يواجه اقتصاد العراق اليوم تحديات هيكلية تحد من نموه السريع مرتبطة بهيمنة النفط وارتفاع تكلفة ادارة دولة الرفاه المبنية على توزيع الريوع النفطية و تكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي و توفير الخدمات بتكاليف رمزية مما ادى الى تضخم القطاع العام و عزوف الناس عن العمل في القطاع الخاص ، و الى الان يمكن القول ان العراق لم يفلح في مواكبة نمو القوى العاملة مع معدل النمو الحالي فكيفما مع ارتفاع المعدلات الى اضعاف في السنوات المقبلة.

التحدي الاكبر في التهيئة لاستثمار هذه الهبة هو التحدي السياسي و الذي يؤثر على بيئة رأس المال و الاستثمار و الاخير هو الوحيد القادر على تلبية سوق العمل و عرض فرص العمل بعيداً عن القطاع العام المتختم و انعكاسات هذه العملية على تحسين نوعية الحياة .

يشير البعض الى ان الهبة الديموغرافية تمثل الزخم او الامكان لمكاسب ايجابية في النمو الاقتصادي لكنها ليست ضمانا له ، و ان التغيرات الديموغرافية سوف لن تؤدي الى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادي تحدث تلقائيا فالعامل الديموغرافي يمارس دوره من خلال تغيير التركيب العمري .

سيواجه العراق تحدياً كبيراً يزداد خطورة مع الابتعاد عن بداية دخوله للنافذة الديموغرافية و هو عام ٢٠٢٥ تقريبا يتمثل هذا التحدي في زيادة الطلب على العمل نتيجة لارتفاع نسبة السكان في سن العمل و ارتفاع معدلات نمو هذه الفئة بنسب اكبر من معدلات نمو الفئات الاخرى ستستمر هذه الزيادة بالتراكم في حالة عدم تلبيةها حيث يتوقع ان يزداد اجمالي عدد القوى العاملة في العراق من (١٩٥٧٩٩١٨) عام ٢٠١٢ الى (٢٨٢٥٢٧٣٥) عام ٢٠٢٥ يجب على العراق استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل بعيدا عن القطاع العام المسيطر حالياً .

لذا فان مستقبل الحياة الاقتصادية و النمو الاقتصادي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية يرتبط بقدرة العراق على تطوير سوق العمل فيه كما اشرنا .

و حتى يتوافق الطلب على العمل مع العرض على العراق ان يعمل على تحسين نوعية التعليم و ان يؤمن التدريب المكثف في العمل ، تشبر اخر المسوحات في العراق اليوم ان ما يقارب ٨٤٪ من سكان العراق دون التعليم للشهادة المتوسطة و هذا

من اهم الاجراءات المرتبطة بالتغيير المتمثل بعملية التحول الديمغرافي هي السياسات الاقتصادية المواكبة لها ، ومن سياسات تعظيم الاستفادة من النافذة الديمغرافية خلق فرص العمل والتشغيل لاستيعاب العمالة المتزايدة ومنها ، معالجة قضية الأمية المنتشرة

يجب على العراق كخطوة في خلق الفرص اعادة بناء الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها في احداث التنمية في عدد كبير من الدول .تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل اكثر فعالية مما يجري في العراق اليوم .والوصول الى مبدأ الحكم السليم لما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي و ما يرافق من سوق العمل ، فالدولة يجب عليها ان توفر البيئة الملائمة على المستوى السياسي و القانوني للقطاع الخاص و الذي بدوره يولد الدخل و يخلق فرص العمل .

ومنها تشجيع المشروعات الإنتاجية كثيفة العمالة ، ومضاعفة نسبة الادخار المحلي ، تعزيز قدرة المؤسسات المالية على تعبئة واستثمار المدخرات ، تعزيز المناخ الاستثماري ومن ضرورات ذلك جودة المؤسسات ومرونة في الإجراءات وفي الإدارة .

تنمية واستثمار القطاع الزراعي عبر سلسلة من الاجراءات منها استصلاح الأراضي الصحراوية وكذلك سياسات دعم الأنشطة ذات الميزة التنافسية .

كما يجب على العراق ان يتهيأ لما سيواجهه مستقبلاً من ارتفاع نسبة السكان كبار السن و ستصل نسبتهم الى ٦,٨٪ عام ٢٠٢٥ و بحجم ٥,٧ مليون نسمة تقريباً حيث التعمير الى ذروته لذا يجب ان يخطط لما بعد انتهاء هذه الهبة و تحول هذه النسب الكبيرة من سكان للفئة (١٥ - ٦٤) الى كبار السن و عليه يجب ان يطور برامج الضمان الاجتماعي ذات الارباح المستدامة و ليس الضمان الاجتماعي الفاقد لهذه الارباح .

ومما سبق فان تغييرا ديموغرافيا سيخلف تغييرات كمية ونوعية في السكان على الحكومات ان تتهيأ لاستثمارها عبر اتخاذها مجموعة تدابير وخطوات ستسهم في خلق نمو اقتصادي سريع وواسع يحرر البلد من اغلب مشاكله السكانية والاقتصادية ، وعلى العكس من ذلك في حال عدم استثمارها فانها ستتحول الى نقمة تدخل البلد في دوامة من المشاكل السكانية والاقتصادية بل وحتى السياسية والاجتماعية على المدى الطويل ، ليس امامنا الا ان نعمل على الخيار الاول وهذا مرهون اولاً و اخيراً بالسياسات التي ستتبعها الحكومة تجاه هذا التغيير .

الهوامش :

(١) الدكتور احمد قطيطات ، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي ، المؤتمر الاحصائي العربي الاول ، عمان الاردن ٢٠٠٧

، ص ٤١٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

(٣) حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، التقرير الوطني الاول حول حالة السكان في العراق ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠١١ ، ص ٢٧ .

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا و صندوق الامم المتحدة للسكان و جامعة الدول العربية ، الترابط بين السكان و التنمية و الفقر على الصعيد الكلي ، المنتدى الاقليمي العربي للسكان (بدرت ١٩-٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤) .

(٥) حافظ شقير ، مصدر سابق ، ص ٥٢- ٥٣ .

٦مكي محمد عزيز ،رياض ابراهيم السعدي ، جغرافية السكان مطبوعة جامعة بغداد ، بغداد ١٩٨٤، ص٣٣٨
٧. تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢ ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠١٢ ، ص ٨٤ .

٨. - احمد قطيطات ، مصدر سابق ، ص ٤١٠ .

٩. - تقرير السكان والتنمية ، العدد الثاني ، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦ .

١٠. - المصدر نفسه .

١١- المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

١٢- المصدر نفسه ، ص ٢ .

١٣- blom, d, canning, d, and malaney, demographic, chance and economic growth in Asia , population and development review , vol 26, 290-257.pp, 2000.

١٤- النافذة الديموغرافية ، مصدر سابق ، ص ٢ .

١٥. ميثاء سالم الشامسي ، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي مع اشارة خاصة الى دول مجلس التعاون برنامج المنتدى العربي للسكان ٢٠٠٤ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وصندوق الامم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، ص ١١

١٦. حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

١٧. النافذة الديموغرافية ، مصدر سابق ، المقدمة ، ص ط .

كتاب العدد

قراءة في مثلث النفوذ الاماراتي

القوة الناعمة-المال السياسي - القوة العسكرية في الشرق الايوسط وأفريقيا والعالم

أ.د. جاسم يونس الحريري
استاذ العلوم
السياسية والعلاقات الدولية
الخبير الدولي
المعتمد في الشؤون الخليجية

“

يتفق أغلب الباحثين في العلوم السياسية عموماً ،
والعلاقات الدولية خصوصاً على حقيقة مهمة مفادها أن
بعض الدول الخليجية بعد 2011 عندما أندلعت مايسمى
(بثورات الربيع العربي)أستخدمت نفوذها السياسي،
والاقتصادي ، وقوتها الناعمة
SOFT POWER لغرض بسط ذلك النفوذ حتى من قبل
الدول الصغيرة من حيث الحجم الجغرافي ، وعدد السكان
كقطر، حيث جندت قوتها السياسية ، والاقتصادية
بشكل كبير لنشر نفوذها في الدول التي أندلعت فيها
الثورات العربية

”

قراءة في مثلث النفوذ الاماراتي

القوة الناعمة- المال السياسي
القوة العسكرية

في الشرق الاوسط وأفريقيا والعالم



الاستاذ الدكتور
جاسم يونس الحريري
مدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية

١. تمتد العلاقات الاماراتية مع الولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا منذ عقد الستينات من القرن المنصرم، فبعد الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٦٨ حل النفوذ الاميركي في المستعمرات للامبراطورية العجوز، وتوطدت العلاقات بين واشنطن والامارات منذ ذلك التاريخ، وأصبح الوجود الاميركي في الخليج عموماً، وفي الامارات خصوصاً، عاملاً لحماية الامارات من التدخلات الخارجية، وكسب لحد حلفائها الراديكاليين المعتدلين، لكن وصول الرئيس الاميركي دونالد ترامب الى سدة الحكم جعلت السياسة الخارجية الاميركية تنأى بنفسها عن تقديم الضحايا، والقتلى في المنطقة كما حدث في احتلال العراق ٢٠٠٣، وأن الدور العسكري، والامني الاميركي في الخليج سيتقلص شيئاً فشيئاً، وهنا تكمن الاشكالية كيف أستطاعت الامارات أن تكون دولة ذات تأثير، ونفوذ في المشهد السياسي الاميركي بعد أن كانت دولة تحتاج الى الدعم، والمساندة الاميركية في منطقة الخليج التي تمتاز بالتوترات، والصراعات الاقليمية.

٢. يمتاز تاريخ الامارات السياسي في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بأنه تاريخ ذو وتيرة هادئة، وجامعة للجهود الهادفة الى نشر الاستقرار، واللثام في المنطقة، وهذه تعتبر ثوابت للسياسة الخارجية الاماراتية التي من المفروض أن يسير عليها حكام الامارات السبع المكونة للامارات، وصانع القرار الاماراتي في أبوظبي، لكن حصل تغيير جذري على ثوابت الامارات الخارجية من خلال القيام بدور، ونفوذ عسكري، وأمني في ليبيا، واليمن، ووصل الامر الى التلاعب بخيوط المشهد السياسي في تلك الدول، والعلامة الفارقة في المشهد الجديد الاماراتي وقوع قتلى، وضحايا عسكريين أماراتيين جراء ذلك النفوذ. وقد أشار حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في تغريدات له على شبكة (التويتر) في بداية شهر أغسطس ٢٠١٨ الى أشكاليات السياسة الخارجية الاماراتية بصورة غير مباشرة من

بحجة حماية وجودها، ونظامها السياسي من العواصف السياسية العربية القادمة من تلك الدول التي يمكن أن تخترق منطقة الخليج تحت عناوين الاصلاح السياسي، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وتلت قطر بنفس الوثيرة دولة الامارات العربية المتحدة، حيث سعت الى توسيع نفوذها الاقليمي في الشرق الاوسط (العراق، مصر، سوريا، اليمن)، وأفريقيا في جزئها العربي (ليبيا، الصومال، موريتانيا) من باب هندسة التوازنات في المنطقة، خاصة بعد أن أبدت الولايات المتحدة الاميركية في عهد الرئيس الاميركي دونالد ترامب برغبتها بالانسحاب من منطقة الخليج، ومن ثم بريطانيا، وهذا الامر دفع الامارات الى إعادة قراءة دورها، ونفوذها في المنطقة، وأستغلال هذه الحالة، والاسهام في أثبات حضورها السياسي مثلاً في العراق منذ الاحتلال الاميركي له في التاسع من أبريل ٢٠٠٣ ومابعده، وتطور الامر بشكل مثير للانتباه الى تشجيع اقليم كردستان العراق للانفصال عن الحكومة الاتحادية في بغداد تحت عباءة دعم أستفتاء أستقلال إقليم كردستان عن العراق، حيث أبدت الامارات أستعدادها الرسمي لدعم الاستفتاء، ودفعت إحدى مديرات مراكز البحوث الحكومية التابع الى جامعة الامارات لغرض ابداء الاستعداد للاشراف على عملية الاستفتاء.

ولم يقتصر النفوذ الاماراتي في العراق فحسب، بل تعدى ذلك الى التدخل في الساحة اليمنية، والليبية، والمصرية، وأصبح له أهتمامات لاختراق القارة الافريقية، ولم يقتصر أندفاع الامارات الى تلك الحدود فحسب، بل تعدتها الى القارة الاوروبية ليصل الى داخل فرنسا، والمملكة المتحدة، والمانيا.

أشكاليات الدراسة:

تحفل هذه الدراسة بالعديد من الاشكاليات لعل من أبرزها ماييلي:-

الجبهة الوطنية بفرنسا لدفع الاخيرة لحث دولتها لقطع العلاقات مع قطر والسعودية بحجة دعمها للاسلام الاصولي حول العالم.

٦. الاشكالية السادسة تتمثل في زيادة طموحاتها السياسية ، ونفوذها الى مناطق تمثل تقاطع مصالح غربية ، وأمريكية ، وحتى اسرائيلية كما هو حاصل في النفوذ الاماراتي في القرن الافريقي ، حيث تطور الامر الى التنسيق مع دولتين أفريقيتين في الجزء العربي منها هما أرتيريا ، والصومال لانشاء قاعدتين عسكريتين خارج حدودها الإقليمية ، وهذا الامر بحد ذاته سيعرض مصالح الامارات الى الخطر بسبب احتمالية أعتراض بعض الاطراف الدولية له ، ومحاولة أخرجه من القرن الافريقي.

أسئلة الدراسة:-

تطرح الدراسة العديد من التساؤلات المهمة التي يمكن أن ترى لها أجوبة خلال فصول الدراسة وكما يأتي:-

س:- ماهي مرتكزات النفوذ للامارات؟

س:- ماهي طبيعة النفوذ الاقليمي والدولي للامارات؟

س:- ماهي تداعيات توسع النفوذ للامارات؟

س:- ماهو مستقبل النفوذ الاماراتي اقليميا ودوليا؟

فرضية الدراسة:-

بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها ((حدث تطور نوعي في السياسة الخارجية الاماراتية اقليميا، ودوليا بعد غياب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في عام ٢٠٠٤ من خلال توظيف القوة الناعمة، والمال السياسي ، والقوة العسكرية ، في الشرق الاوسط ، وأفريقيا ، والعالم من أجل لعب دور سياسي مؤثر في منطقة اقليمية معروفة بالنزاعات ، والاضطرابات)).

منهجية الدراسة:-

تستخدم الدراسة عدة مناهج بحثية معتمدة في البحث العلمي الرصين لعل من أبرزها استخدام المنهج التاريخي للغوص في تاريخ دولة الامارات العربية المتحدة ، فضلا عن استخدام المنهج التحليلي النظامي لتحليل مرتكزات النفوذ للامارات ، وأسباب توسع النفوذ للامارات ، واستخدام المنهج الاستشراقي من خلال عملية بعيدة عن أمور التكهن ، والاعتبارات الشخصية ، والتركيز على أستقراء مستقبل النفوذ الاماراتي اقليميا، ودوليا.

هيكلية الدراسة:-

تنقسم الدراسة الى ستة فصول الاول يتناول نبذة تاريخية عن دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث سيتم أستعراض عدة عناصر منها التاريخ ، والموقع الجيوبوليتيكي، والواقع الديمغرافي، ونظام الحكم ، والقوة العسكرية، والسياسة الخارجية للامارات في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أما الفصل الثاني فيتناول أستعراض مرتكزات

خلال التعبير عن رايه في السياسة وتأثيرها على أحوال حكم البلاد وقال ((علمتني الحياة أن الخوض الكثير في السياسة في عالمنا العربي هو مضيعة للوقت ، ومفسدة للاخلاق ، ومهلكة للموارد))، وأردف قائلا ((أن وظيفة السياسي تسهيل حياة الشعوب ، وحل الازمات بدلا من أفتعالها ، وبناء المنجزات بدلا من هدمها))، وأثارت تلك التغريدات تفسيرات عديدة لدى مغردين خليجيين ، وعرب ، حيث أشار بعضهم أنه وجه رسائل الى حكومة أبوظبي التي أقحمت نفسها في صراعات ، وخلافات مع دول المنطقة ، بالرغم من كونه يعتبر من الكادر المتقدم في صنع القرار الاماراتي ، وبالتالي يعد مشاركا في أي قرار سياسي يتخذ بأبوظبي.

٣. الاشكالية الثالثة مفادها أن الدور الاماراتي في العالم كان دائما لصالح حل القضايا العربية ، ونصرتها ، وأيجاد سبل مناسبة لفض النزاعات ، وتقريب العناصر المتخاصمة فيما بينها من خلال المحافل الدولية ، لكن الاشكالية الجديدة أن الامارات بدأت تستخدم المبعوثين الدوليين التابعين للمنظمات الدولية كالامم المتحدة للتدخل في المشهد السياسي لهذه الدولة أو تلك لصالح دعم فصيل مسلح على آخر كما حدث في ليبيا من خلال التنسيق الاماراتي مع المبعوث الاممي السابق للسلام برنارديرو ليون ، والضغط عليه بمختلف الطرق لتنفيذ الرغبات الاماراتية في ترتيب المشهد السياسي الليبي.

٤. الاشكالية الرابعة للدراسة مفادها أن الدور الاماراتي سابقا في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان كان يمتاز بدعم الامارات للدول ، والشعوب عند حدوث ازمات ، والكوارث الانسانية كالزلازل ، والفيضانات، والهزات الارضية المدمرة ، ومساعدة الشعوب وخاصة الفقيرة من خلال الهلال الاحمر الاماراتي ، والمؤسسات الداعمة له لبناء الجسور ، والمشافي ، ومحطات تصفية المياه الصالحة للشرب ، وغيرها من البنى التحتية الاشكالية الجديدة هي أستمرار ذلك النهج ، لكن برز بجانبه دور جديد

للامارات في مناطق النزاع ، والازمات كما في ليبيا بأبصال الدعم العسكري ، والمالي لاحد أطراف النزاع لكسر شوكة الطرف الاخر غير القريب من أبوظبي ، وهذا تطور نوعي في السياسة الخارجية الاماراتية لتثبيت أسس نفوذها ، لابل أنه تطور في الساحة اليمنية بتعيين العناصر اليمنية الذين يبدون ولائهم المطلق للامارات ، وتعارض تحركاتهم مع الحكومة الشرعية في اليمن.

٥. الاشكالية الخامسة تتمثل أن دولة الامارات العربية المتحدة هي موجودة ضمن تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر منظمة اقليمية ، خليجية منذ عقد الثمانينات من القرن المنصرم ، ويحتم النظام الداخلي للمجلس أن تتكاتف دول المجلس فيما بينها ضد التهديدات الإقليمية ، والدولية الاشكالية الجديدة مفادها أنه من خلال سعي الامارات لبسط نفوذها الدولي تحاول أستغلال بعض الاطراف الدولية لمجابهة بعض دول مجلس التعاون الخليجي لاسباب سياسية كما حدث عند تمتين التعاون بين الامارات ومارين لويان رئيسة حزب

١. يعتبر توسع النفوذ الخارجي للإمارات بعد غياب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام ٢٠٠٤ من أهم ملامح السياسة الخارجية للإمارات بعد ذلك التاريخ.

٢. تسعى الإمارات للترويج على أنها تستخدم القوة الناعمة لارساء العلاقات الخارجية تحت أسس المصالح المشتركة ، ألا أن واقع استخدام القوة الناعمة من قبل الإمارات نفسها في هذا الإطار شمل شراء الحلفاء ، والكلاء لها في الدول الأخرى ، وأنزع الأهداف ، والمصالح الإماراتية من الدول الأخرى حتى لو تسبب في الحاق الأذى ، والخسائر لتلك الدول ، وخلق الوقيعة بين الأطراف المتنازعة داخليا كما في الحالة اليمنية.

٣. نجحت الإمارات في استخدام القوة الناعمة سواء بصورتها الإيجابية ، أو السلبية في أختراق الدول الأخرى ، والوصول الى الشخصيات الدولية المهمة وكسبها لتحقيق أهداف الإمارات الخارجية. ٤. تكشف لنا دورات التاريخ أنه لا يوجد صعود دائم لنجم الدول ، ولا يوجد هبوط دائم لها ، وأنما الامر هو عبارة عن (دورة زمنية) تبدأ بالنمو ، والمرور بمرحلة الشباب ثم النضوج ، وصولا الى الخمول ، والاندثار كما نادى بها أفلاطون ، وأبن خلدون ، وعليه لا يمكن التسليم ببقاء النفوذ الإماراتي ساريا الى الأبد ، أو على الأقل في منظور المستقبل القريب ، أو المتوسط خاصة أن هذا النفوذ يتغاضى عن سيادة الشعوب الذي يضرها ، وهذا كله من أجل تحقيق رغبات شخصية لصانع القرار الإماراتي في توسيع نفوذ بلاده حتى ولو كان الامر يسير وفق قانون الغاية تبرر الوسيلة كما قال ميكافيلي.

٥. سوف يخلق النفوذ الإماراتي خارج محيطها الخارجي مشاكل جمة لحدود لها لاسيما عندما يكون ذلك النفوذ ينفذ لأغراض اماراتية بحتة ويتعارض في نفس الوقت مع الوحدة الوطنية لتلك الدول التي وقع عليها ذلك النفوذ مما سيولد له مقاومة له بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما حدث في الصومال ، وجيبوتي ، واليمن.

٦. قد يظل صانع القرار الإماراتي يعتقد أن نفوذه السياسي ، والاقتصادي ، والعسكري في الدول الأخرى هو المفتاح لبقاء مكانة الإمارات الإقليمية ، والدولية عاليا ، لكن قد يتفاجئ صانع القرار من خلال الصدمات التي يمكن أن توجه لسياسته الخارجية عاملا مقاوما لذلك النفوذ من الشعوب التي تعرضت للنفوذ الإماراتي التي لاتقبل أن تشتري سيادتها ، وحريتها ، وأستقرارها الداخلي عبر وكلاء الإمارات فيها .

٧. لا يمكن التنبؤ بالفترة الزمنية لانتهاء النفوذ الإماراتي أقليميا ، ودوليا لانه يمر في أوج صعوده وتنامي بدفع من صانع القرار ، لكن يمكن توقع تغير الأمور في حالة (تعاقب الاجيال) ، وصعود جيل أماراتي جديد يعيد ثوابت الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى مكانها الطبيعي في بناء العلاقات مع الآخرين وفق المصالح المشتركة ، ومساعدتهم في الازمات ، والكوارث ، وليس التدخل في شؤونهم ، والتجاوز على سيادتهم الوطنية.

النفوذ للإمارات من خلال ستة مرتكزات الاول المرتكز السياسي ، والثاني المرتكز الاقتصادي ، والثالث المرتكز الامني ، والرابع المرتكز الدبلوماسي ، والخامس المرتكز الاعلامي ، والسادس المرتكز الرياضي ، أما الفصل الثالث فيتناول اسباب توسع النفوذ للإمارات منها اسباب داخلية ، وثانية اقليمية ، وثالثة دولية ، أما الفصل الرابع فيتناول طبيعة النفوذ الاقليمي والدولي للإمارات منها تناول النفوذ في العراق ، ومصر ، والسعودية ، واليمن ، والصومال وموريتانيا ، وجيبوتي ، وليبيا ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا.

أما الفصل الخامس فيتناول تداعيات توسع النفوذ للإمارات منها تداعيات سياسية ، واقتصادية ، وعسكرية ، وأمنية. أما الفصل السادس والآخر فيتناول مستقبل النفوذ الإماراتي اقليميا ، ودوليا ، وينقسم الى قسمين الاول يرجح سيناريو استمرار النفوذ الإماراتي أقليميا ودوليا ، والثاني يتوقع حدوث سيناريو تراجع النفوذ الإماراتي اقليميا ودوليا ، وستنتهي الدراسة بالخاتمة والاستنتاجات.

الخاتمة والاستنتاجات:-

لايجزم الباحث أنه أحاط بكل متغيرات النفوذ الإماراتي في الشرق الاوسط ، وأفريقيا ، والعالم ، لان ذلك حالة تكاد تكون تفوق صفحات هذه الدراسة ، لكن يعتقد الباحث أنه أشر حالة جديدة تمر بها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي حاولت جاهدة أن توسع من نفوذها السياسي ، والاقتصادي ، والعسكري ، والامني في بعض الساحات الإقليمية ، والدولية لصالح دعم سياستها الخارجية ، وهذه الحالة تكاد تكون تجاوزت لالاسس الذي غرسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس الدولة الذي كان يهيمه بناء الإمارات ، ورفع شأنها الخارجي ، وليس التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت مزايم مختلفة ، ولو كان الشيخ زايد موجودا في الوقت الحاضر لكان له رأي في السياسة الخارجية اللاحقة له.

في كل الاحوال لا يوجد أي أعتراض في عملية تصريف السياسة الخارجية الإماراتية اذا كانت حدود تطلعاتها الحماية ، والحفاظ على مقدرات الإمارات ، وأنجازاتها المدنية ، لكن الانطلاق خارجيا ، وتأسيس قواعد عسكرية اماراتية ، والاندفاع للمشاركة في النزاعات الإقليمية كالحرب في اليمن والذي تكبدت جرائه العشرات من القتلى من خيرة ضباطها ، وجنودها هي حالة يجب النظر اليها بهدوء ، وحكمة ، وتحليل وافي ، يمتاز بالموضوعية ، والحيادية لكون هذه الحالة قد فاقت كل التصورات التي كانت مرسومة عن الإمارات في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وتوصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات المهمة في هذا الشأن لعل

من أبرزها:-

الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا . وكذا الحال يزداد الفساد في الدول التي تتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ؛ كما حصل في بعض دول الاتحاد السوفيتي بعد تفككه ونشوء دول جديدة مستقلة نزعت نحو الخصخصة . ولئن كانت التنمية الاقتصادية وازدهارها وتحقق الرخاء المعيشي لدى الأفراد تفضي إلى انخفاض بعض أنماط الجرائم المرتبطة بصورة أو بأخرى بالفقر والمستوى المعيشي المتدني ، فإن هذه التنمية وهذا الرخاء سيفضيان في الوقت ذاته إلى نشوء أنماط جديدة من الجرائم والانحرافات ، ومن أبرزها الاحتيال والسرقة والرشوة والتلاعب بالأسعار والكسب غير المشروع وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والكمركي . وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة ، التي تؤكد أن معدل الفساد يتزايد بالفعل ويتزامن مع عملية تطوير الاقتصاد والنمو الاقتصادي ، وهكذا تتزايد فرص الاعتداء على الأموال العامة مع تزايد عملية التنمية . وإن مما لا شك فيه أن كل ما تقدم قد وقع في العراق ، إذ ازدادت معدلات الفساد مع زيادة الدخل والإنفاق ، ومع الانفتاح على سياسة السوق ونبد سياسة الاقتصاد الموجه .

– الفساد المعوق للتنمية الاقتصادية :

كما أن الفساد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية ، فإنه في الوقت ذاته يعد معوقاً رئيساً لها ، إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لبرامج التنمية إلى مصلحة الفاسدين ؛ وبذلك تتعطل التنمية . فالفساد يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد التنمية ، تلك الموارد التي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها ؛ إذ يعد الفساد سبباً لارتفاع

بيد أن ممّا لم يُسلط عليه الضوء عن كثب ، ولاسيما في بلدنا ، تلك الآثار الخطيرة التي يُخلّفها الفساد على صعيد التنمية الاقتصادية . وفي مسعى لسدّ هذا الفراغ جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الجزئية . وبغية الإحاطة بالموضوع ، سأقوم بالحديث عن محورين رئيسيين :

أما الأول فسأشير فيه إلى العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية ، وأما الآخر فسأبين فيه الآثار التي يربتها الفساد على التنمية الاقتصادية في البلد .

المحور الأول

العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية

لبيان هذه العلاقة لابد من التطرق إلى مسألتين اثنتين :

الأولى هي النظر إلى الفساد حينما يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية ، والثانية هي النظر إلى الفساد حينما يكون معوقاً للتنمية .

– الفساد المصاحب للتنمية الاقتصادية :

قد لا يعلم الكثيرون أن العلاقة بين الفساد وازدهار التنمية الاقتصادية هي علاقة طردية أحياناً ، فكلما ازدهرت وتوسعت التنمية الاقتصادية في البلد كان ذلك عاملاً من عوامل زيادة نسب الفساد ؛ إذ إن زيادة معدلات هذا النمو وما يرافقه من زيادة الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية ؛ كل ذلك يفضي إلى زيادة معدلات الفساد . وهذا ما حصل في بعض الدول الآسيوية التي شهدت تطوراً ونمواً اقتصادياً واضحاً ، مثل كوريا



تجمع على الآثار السلبية للفساد ، وعلى أنه معوق رئيس للتنمية الاقتصادية ، وأن وجوده في دولة ما سيؤثر في اقتصاد تلك الدولة سلبياً ، وسيعيق النمو الاقتصادي فيها ، ويعرقل خطط التنمية . لكن الحقيقة أن ثمة اتجاهات في العالم تجنح للقول بوجود بعض الآثار الإيجابية للفساد . وبناءً على ذلك يغدو مهماً التطرق في هذا المقام إلى الاتجاهين المتقدمين ، والاتجاه القائل بوجود الآثار الإيجابية للفساد في التنمية الاقتصادية ، والاتجاه القائل بعدم وجود مثل هذه الآثار البتة ، بل بوجود الآثار السلبية فقط .

الاتجاه الأول :

الأثر الإيجابي للفساد في التنمية الاقتصادية :

يذهب هذا الاتجاه إلى أن عدم وجود الفساد إنما يكون في ظل النموذج المثالي لمجتمع ما ، وهو غير متحقق ؛ ومن هنا فإن الفساد بحد ذاته لا يضر بالمجتمع دائماً ، ولا يكون مناهكاً للتنمية الاقتصادية ، وخصوصاً إذا كان الفساد يستشري في دولة تسود فيها البيروقراطية والموظفون الإداريون غير الكفوئين ، أو إذا كان حكم القانون فيها ضعيفاً ، كما حدث سابقاً في روسيا والصين . وإن وجود مستوى معين من الفساد في بعض الحالات لا يمثل عائقاً ، بل على العكس قد يسهم هذا المستوى من الفساد في تحقيق بعض المزايا الإيجابية على مستوى التنمية الاقتصادية ، التي يمكن إيجازها بالآتي :

- ١- يسهم الفساد في تفادي الضوابط التنظيمية المرهقة والجهد القانوني والإداري المصاحب لنشأة الاستثمار .
- ٢- تساعد الرشى التي تدفع من قبل المستثمرين في التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية ؛ ما يعني أن الرشوة تفتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي ؛ وكل ذلك يسهم في توفير فرص العمل وتنشيط الحركة التجارية .
- ٣- تخلق هذه الرشى نوعاً من التنافس بين الشركات ، إذ سيتم استبعاد الشركات الأصغر وستبقى الشركات الأكبر والأكفأ والأقوى ، وهي أفضل للدولة من حيث التعامل .
- ٤- أن الفساد في هذه الصورة يسهم في استغلال الوقت للشركات والأفراد الذين يقيمون للوقت وزناً ، إذ سيقوم أولئك الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في قضاء مصالحهم والحصول على الموافقات والتراخيص في أقل وقت ؛ ما يعني أن الفساد أسهم بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت .
- ٥- يخفف الفساد العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية ، الأمر الذي يشجع النمو الاقتصادي ؛ وذلك لأن الحكومة في ظل وجود الرشى والفساد لن تكون بحاجة إلى زيادة الضرائب لتمويل الزيادة في رواتب الموظفين . كما أن ذلك سيساعد ، بحسب رأيهم ، في رفع المستوى المعيشي للموظفين ذوي الدخل المنخفضة .
- ٦- وأكثر من ذلك كله ، يذهب البعض إلى أن الفساد قد يؤدي إلى

نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضياع الاجتماعي ؛ وكل ذلك يمثل أسباباً لتكبد خزانة الدولة تكاليف باهظة مباشرة . كما أن بعض الفاسدين وفي محاولة لإخفاء جرائمهم قد يلجأون إلى تعريض المرافق أو المؤسسات التي يرتكبون فيها جرائم الفساد إلى الحرق أو التخريب المتعمد ؛ وأن هذا سيؤدي إلى إنفاق المزيد من الأموال من أجل إعمار هذه المرافق ؛ الأمر الذي يزيد من تكاليف الفساد ، في الوقت الذي كان بالإمكان دفع كل هذه الأموال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ومن الأمور الأخرى المهمة التي توضح مدى تأثير الفساد في تعويق عملية التنمية ما يتعلق بالتهرب الضريبي والكمركي . فمن المعلوم أن واردات الضرائب والكمارك تعد مصدراً مهماً من مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة ؛ وبالمحصلة تتأثر التنمية بسبب انخفاض هذه الإيرادات .

ولعل من نافلة القول أن الرشوة ، وهي صورة مهمة من صور الفساد المتفشية في أكثر دول العالم ، تؤثر تأثيراً مباشراً في إعاقة عملية التنمية في أي مجتمع تسود فيه . ويمكن إجمال أهم النتائج الخطيرة للرشوة في هذا الباب بالآتي :

- تفضي الرشوة المتفشية في المشاريع الخدمية ومشاريع الاستثمار إلى التأخير في الوقت المحدد لتسليم هذه المشاريع ؛ وفي هذا هدر وتبذير لجزء من موارد الدولة .
- انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمشاريع .
- سوء توزيع الدخل ؛ إذ تؤدي الرشوة إلى حصول بعض الأفراد على مكاسب بطرق غير مشروعة ؛ ما يؤدي مع مرور الزمن إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل .
- ضعف كفاءة الجهاز الحكومي ؛ إذ تفضي الرشوة إلى نشوء جهاز إداري ضعيف لا كفاية له ؛ ما يجعل بتبديد طاقة البلد وتخلّفه !! وإن أخطر ما يقوم به الفساد في إعاقة عجلة التنمية ليمثل بالشعور بالإحباط الذي يولده في نفوس الناس ، الذين سيحجمون عن تقديم أفضل ما لديهم في العمل بسبب هذا الشعور النفسي وضعف المعنويات ؛ إذ يسهم ذلك كله في إعاقة برامج التنمية الاقتصادية .

المحور الثاني

أثر الفساد في التنمية

قبلولوج في بحث الآثار التي يترتبها الفساد على التنمية الاقتصادية ، لابد من طرح السؤال الآتي :

هل يولد الفساد آثاراً سلبية تؤثر في التنمية الاقتصادية فحسب ؟ أو بالإمكان أن يكون له بعض الآثار الإيجابية ؟

ولربما يستغرب الكثيرون من طرح هذا السؤال ؛ بالنظر لكون الإجابة عندهم واضحة ومعروفة ، وهي أن للفساد آثاراً سلبية فقط ، ولا يمكن أن تكون له أية آثار إيجابية ؟

بيد أن هذه الإجابة ليست دقيقة ، فعلى الرغم من أن أغلب الآراء تكاد

صدر حديثاً

دروس التفوق الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي

كاي-فولي

“

تدخل دول العالم حالياً في سباق محموم لتحقيق طفرات واسعة في الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد بتطبيقاته مقصوراً على الدول المتقدمة التي هيمنت على التكنولوجيا لعقود طويلة، ولكن باتت الدول ذات الاقتصادات الناشئة قادرة على دخول حلبة التنافس الدولي، محققة طفرات واسعة تخطف الأنظار العالمية لها.

وفي إطار ما سبق، يشرح الكاتب والخبير الصيني “كاي-فو لي” في كتابه الجديد “قوى الذكاء الاصطناعي العظمى: الصين، ووادي السيليكون، والنظام العالمي الجديد” التجربة الصينية في مجال الذكاء الاصطناعي وعوامل تفردتها، معتمداً على خبرته العملية في الشركات الكبرى مثل: جوجل، ومايكروسوفت، وعمله كرئيس تنفيذي لشركة Sinovation الصينية، موضحاً آلية عمل الشركات الصينية والفارق بينها وبين الأمريكية، ومدى تأثير النظام العالمي بالذكاء الاصطناعي.

”



في عام ٢٠١٥؛ تم إنشاء نحو ٦٦٠٠ شركة صغيرة في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن تساهم الصين بنحو ٧ تريليونات دولار من الناتج العالمي الإجمالي للذكاء الاصطناعي، الذي سيصل إلى ١٥,٧ تريليون دولار، ولعل ما ساهم في تحقيق ما سبق هو انتهاج بكين نظاماً لا مركزياً يساعد الحكومة المركزية على تبني رؤية معينة ومساهمة المحليات في تنفيذ تلك الرؤية ونجاحها.

ومع توجه الحكومة المركزية إلى وضع رؤية مستقبلية تجعل الصين رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ تتسابق الحكومات المحلية على جذب رواد الأعمال والمستثمرين للعمل في هذا المجال مع تقديم التسهيلات المناسبة لهم، حيث تساهم في عمليات إنشاء الشركات الصغيرة المختصة به، بالإضافة إلى منح الدعم المالي إذا تطلب الأمر. ٢- منهجية العمل الصينية التقنية: حينما تأسست شركة جوجل في عام ١٩٩٨، كان الإنترنت يصل إلى نحو ٠,٢٪ من سكان الصين، في حين كان يصل إلى نحو ٣٠٪ من الأمريكيين، وكان ذلك دليلاً على ضعف البنية التكنولوجية الأساسية الصينية، لذلك اتبعت بكين نهج التقليد للمنتجات المختلفة، وعن طريقه استطاعت أجيال كاملة أن تتعلم أسس التكنولوجيا والصناعات الحديثة.

ويضرب الكاتب مثلاً على منهجية التقليد، حيث حاول أحد رجال الأعمال الصينيين، وهو وانج شنج، أن يُنشئ موقعاً يربط بين شبكات الأصدقاء شبيهاً بموقع فيسبوك، ولكن الموقع لم يستطع أن يعمل في أول سنتين وتعثّر. وبعد أن ظهر فيسبوك الأمريكي بقوة على الساحة، أخذ وانج شنج لب التصميم وغير قليلاً به، وتم بثه في السوق الصينية المحلية، وبالفعل لاقى نجاحاً كبيراً داخل الصين، لعدم وجود منافس له، وقد تجددت محاولاته مع تقليد تويتر ومواقع أخرى، بدون محاولة لإضافة لمسة خاصة به. والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من رواد الأعمال داخل الصين استطاعوا تحقيق أرباح طائلة داخل السوق وراء

يشير الكاتب إلى أن بكين شرعت مع المستثمرين الصينيين خلال السنوات الماضية في توجيه مبالغ هائلة لتطوير الذكاء الاصطناعي، وتزايد عدد الطلاب الدارسين لهذا المجال. ويضيف أن الصين استطاعت بحلول عام ٢٠١٧، أن تهيمن على نحو ٤٨٪ من إجمالي تمويل الذكاء الاصطناعي العالمي، متفوقة على الولايات المتحدة، وأنها عقدت العزم على أن تصبح مركز الذكاء الاصطناعي والابتكار العالمي بحلول عام ٢٠٣٠.

أسباب التفوق:

ظلت الولايات المتحدة ومعها كندا وبريطانيا المهيمن الرئيسي على الذكاء الاصطناعي طوال عقود، حتى عام ٢٠١٦، حيث توجهت استثمارات الصينيين إلى الذكاء الاصطناعي. وقد شرح الكاتب عدة خطوات للوصول إلى مرحلة عالية من الذكاء الاصطناعي هي: مرحلة الاكتشاف، ومرحلة التطبيق التي تتطلب وجود خبراء ورواد أعمال يسعون لتطوير الاكتشافات ومعرفة كيفية استخدامها في مختلف الاحتياجات الإنسانية، وأخيراً مرحلة البيانات.

يقول المؤلف لو نظرنا لوضع الصين حالياً، لوجدنا أنها ترفع شعار مرحلة التطبيق متجاوزة مرحلة الاكتشاف، ويدعم ذلك وجود رواد الأعمال الصينيين بوادي السيليكون الذين يسعون لتطبيق الذكاء الاصطناعي، كما أن بكين لديها إمكانيات هائلة في تطوير التطبيقات الخاصة بها نظراً لامتلاكها كمّاً هائلاً من البيانات، ولعل ذلك ما قد يعوض عملية تفوق الخبراء الأمريكيين على الصينيين.

وإضافة إلى تلك المراحل التي تبرز موقع الصين، يشير الكاتب إلى مجموعة من العوامل التي تساهم في نجاح النموذج الصيني، وهي:

١- النظام اللا مركزي ودوره في نجاح التجربة الصينية: فمنذ إطلاق الحكومة المركزية حملة الابتكار الجماعي وريادة الأعمال الجماعية

فيسبوك الصين، واستطاع في عام ٢٠١٣ أي بعد مرور عامين على تأسيسه أن يضاعف عدد المستخدمين من ١٠٠ مليون إلى ٣٠٠ مليون مستخدم، وتحول بعد خمس سنوات من مجرد كونه تطبيقاً للمحادثة إلى تطبيق يضم كافة الخدمات، بدءاً من الحصول على رخصة طبيب إلى شراء المنتجات الشهرية للمنزل.

ولم يعد التليفون المحمول مجرد وسيلة للتواصل، ولكنه أصبح محفظة أموال متنقلة، وتضاعف عدد مستخدمي التليفونات الذكية منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣ من ٢٣٣ مليون شخص إلى ٥٠٠ مليون شخص، وخلال أعوام قصيرة ساهمت التليفونات الذكية في إحداث تحولات في سوق العمل، وفي زيادة معدلات الشراء الإلكترونية، ففي نهاية عام ٢٠١٧ أصبح هناك نحو ٧٣٥ مليون نسمة، أي ما يعادل ٦٥٪ من تعداد الصين، قادرين على الدفع النقدي في المحلات عبر التليفونات الذكية، حتى إن الأمر قد وصل للشحاذين، حيث علق كل منهم ورقة على رقبته تحوي الكود الإلكتروني الخاص بهم، وانخفضت بصورة كبيرة المعاملات النقدية تاركة المجال للمعاملات الإلكترونية.

ويشير الكاتب إلى أن التطبيقات المتعلقة بتوفير الخدمات داخل الصين ستساهم في توفير قاعدة بيانات واسعة عن كافة المواطنين والخدمات، مما ستكون له انعكاسات إيجابية على الذكاء الاصطناعي مستقبلاً.

٥- فشل الشركات الأجنبية داخل السوق الصينية: حينما أسس "جاك ماي" موقع "علي بابا" للتجارة الإلكترونية عام ١٩٩٨، لم يكن هناك منافسون له إلا الشركات الصينية المحلية، ولكن في عام ٢٠٠٢ دخلت Ebay الأمريكية على الخط، وهي أكبر شركة للتجارة الإلكترونية على مستوى العالم، لذا دخل جاك ماي في حرب مع Ebay استمرت ما يقرب من خمس سنوات، وقد عمل على تقليد كل الإضافات الجديدة عند Ebay، دامجاً مع تلك التغيرات احتياجات السوق الصينية، فخرجت منها Ebay في النهاية بخسائر لعدم قدرتها على فهم السوق

اتباع ذلك النهج.

علاوة على منهجية التقليد، هناك منهجيات أخرى تحكم السوق الصينية، ومنها بيع المنتجات الصينية من قبل بعض رواد الأعمال لشركات كبرى مثل فيسبوك أو جوجل، ثم إعادة استغلالها مرة أخرى تحت مسمى آخر، لذا فمن أهم الدروس الاقتصادية داخل الصين هو ألا تعزل الشركات نفسها عن البقية حتى لا تكون عرضة للقرصنة، كما أن ما يميز رواد الأعمال داخل الصين أنهم لا ينفقون ملايين الدولارات لإيجاد سلعة يحتاج إليها السوق مستقبلاً، ولكنهم يعملون على معرفة ذوق المستهلك وتوجهاته وبناء على ذلك يتم الإنتاج.

٣- الثقافة الصينية: تقوم الثقافة الصينية على الاستلهام من التراث والتعلم منه، وليس البحث عن الحقيقة والمثالية، وبالتالي ففكرة الاقتباس من الآخرين والتطوير للوصول للكمال هي أساس الثقافة الصينية. كما أن فكرة الأبوية التي تعمل على التوجيه ظاهرة وبقوة في الثقافة الصينية، ولذلك تلعب الحكومة دوراً كبيراً في حياة الشعب الصيني.

ويستمر الكاتب لتوضيح تلك الجزئية، بالحديث عن تغير توجهات الصينيين حينما أسس شركته في عام ٢٠٠٩، حيث لم تكن هناك رغبة أو ميل من جانبهم للانضمام لشركته، ولم تشغل فكرة ريادة الأعمال أذهانهم، حتى أعطت الحكومة الضوء الأخضر للابتكار الجماعي وريادة الأعمال، فتوجه الجميع نحوه راغبين في الانضمام لشركته واللاحق بالركب التكنولوجي.

٤- دمج الشعب بالتطور التكنولوجي: لم يكن التطور التكنولوجي في الصين مقصوراً على قطاعات معينة، حيث أحدث ظهور الهواتف الذكية طفرة داخل المدن الصينية، فالأشخاص الذين لم يتمكنوا من اقتناء أجهزة حاسوب محمولة حصلوا على هواتف ذكية واستخدموها للحصول على خدمات عدة، وظهر تطبيق Wechat الذي أصبح



المحلية الصينية، واستمرار النهج الأمريكي في التعامل مع الأسواق العالمية على أنها بقرة تُدر ربحاً دائماً.

ولعل ما سبق يمكن أن يفسر سبب فشل الشركات العالمية داخل وادي السيليكون في الصين، حيث تعمل بمنطق التسويق وجني الأرباح أكثر من فهم طبيعة السوق، والتأقلم مع المتطلبات المحلية، كما أن الفروع الخاصة بها في الصين لا توظف صينيين، حيث إن الشباب الطامحين ورواد الأعمال يميلون بدرجة أكبر لتأسيس شركاتهم الخاصة، أو العمل في شركات صينية محلية كبرى، لأن درجة ترقبهم في الشركات الأجنبية الكبرى تكون محدودة.

التنافس الصيني الأمريكي:

بجانب ما سبق؛ يظل التنافس بين واشنطن وبكين في مجال الذكاء الاصطناعي محط أنظار الجميع في القرن الحادي والعشرين، ولذا حاول الكاتب أن يوضح الفارق بين النموذجين الصيني والأمريكي. فإشار إلى أن هناك نحو سبع شركات عملاقة مهيمنة على مجال الذكاء الاصطناعي وهي: Google, Facebook, Amazon, Microsoft, Baidu, Alibaba, and Tencent وتتنافس تلك الشركات -والتي أغلبها أمريكية الأصل- فيما بينها على إنشاء المراكز البحثية المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي.

وبالإشارة للتنافس بين الصين وأمريكا، يذكر المؤلف أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن في خطاب رسمي عن تخفيض النفقات المخصصة للذكاء الاصطناعي، بخلاف الصين التي تضاعفت جهودها، حكومة ومحليات وقطاعاً خاصاً وشركات صغيرة، لتطوير الذكاء الاصطناعي، ووضع خطة للتحويل إلى قوة عظمى في ذلك المجال بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي واقع الأمر، تأتي شركات وادي السيليكون بالصين خلف الشركات الأمريكية، مثل Apple أو Microsoft، ويرجع ذلك إلى عدم وجود آلية عمل منظّمة في بكين؛ فهناك سوق فوضوية، ونقص ابتكار، إلى جانب انتشار منهجية التقليد، ولكن نتيجة لمجهودات رواد أعمال وادي السيليكون بالأونة الأخيرة، دخلت شركات صينية في سباق محموم مع الشركات الأمريكية، وبدأت وسائل الإعلام تتحدث عن فيسبوك وتويتر الصين، كما ظهرت جامعات صينية تسابق نظيراتها الأمريكية بمجال الذكاء الاصطناعي، وفي ظل تسابق الطلاب الصينيين على الحصول على تعليم أفضل في مجال الذكاء الاصطناعي، فمن المتوقع أن تحدث بكين قفزات هائلة في ذلك المجال، متفوقة على واشنطن مستقبلاً.

نظام عالمي جديد:

من المتوقع فقدان نسبة كبيرة من الوظائف في غضون خمسة عشر عاماً مع ثورة الذكاء الاصطناعي؛ مما سيؤدي إلى ارتفاع حاد في اللا مساواة بين المواطنين، فشركات مثل Uber تمنح السائقين نحو ٧٥٪ من تكلفة الرحلة، ولكن ماذا بعد التحول للسيارات ذاتية

القيادة.

وفي هذا السياق، تشير شركة PWC العالمية إلى أن نحو ٣٨٪ من الوظائف في الولايات المتحدة معرضة للأتمتة بحلول عام ٢٠٣٠، بينما يتنبأ الكاتب بأن النسبة ستكون ما بين ٤٠ إلى ٥٠٪. كما أن الذكاء الاصطناعي سيساهم في تآكل بعض المجالات في مقابل هيمنة مجالات أخرى، لتصبح أكثر قدرة على التعامل مع الواقع التكنولوجي الجديد، حتى إن الشركات التي ستفرض أتمتة الوظائف لديها ستكون معرضة للسقوط من خريطة الشركات، لعدم قدرتها على منافسة إنتاجية الشركات الأخرى المماثلة لها.

أما عن الدول، فستتعمق الفجوة بين الدول المتقدمة التي لديها بنية تكنولوجية قوية بدرجة كبيرة وبين الدول النامية غير القادرة على اللحاق بالركب التكنولوجي، مما سيزيد الأزمات الاقتصادية حول العالم. حيث نجد أن الدول الأوروبية تمتلك معامل ومراكز بحثية لتطوير الذكاء الاصطناعي، ولكنها تفتقد للكم الهائل من البيانات الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والصين، والذي يؤهلها لتطوير المحتوى مستقبلاً، مما يعني نظاماً ثنائي القطبية مستقبلاً.

وبالنظر لوضع الدول النامية وما كانت تتمتع به من عمالة رخيصة، فتطور الذكاء الاصطناعي سيجعلها قابعة في القاع، وستفقد مزيداً من إيراداتها إذا لم تحاول اللحاق بركاب الذكاء الاصطناعي، حيث ستحل المصانع التي تستخدم أجهزة الروبوت محل المصانع القديمة، وبالتالي تفقد الدول النامية الميزة الوحيدة التي كانت تتمتع بها.

وفي النهاية يشير الكاتب إلى ضرورة بناء جسر للتواصل بين البشر والذكاء الاصطناعي، إلى جانب العمل على تقوية الروابط الإنسانية حتى لا تسرفنا التكنولوجيا من العيش في حياتنا الراهنة، واقترح ثلاث وسائل للتعويض عن الوظائف المعرضة للفقدان، وهي: "إعادة تدريب العمال، تقليل عدد ساعات العمل، وإعادة توزيع الدخل".

وأشار إلى أننا من نرسم خريطة الذكاء الاصطناعي وليس العكس، وهو ما يؤهلنا للتحكم في مجريات الأمور بصورة أفضل. ولو شبهنا ثورة الذكاء الاصطناعي بالثورة الصناعية، فالثانية قد حولت المزارعين إلى صناع في المصانع، ولذا قد يكون للأولى نفس التأثير ويتحول فاقدو الأعمال إلى مبرجي كمبيوتر على سبيل المثال.

وختاماً، يمكن تشبيه الذكاء الاصطناعي بالعملة ذات الوجهين، وجه منهما يُلقى مزيداً من الخيرات على البشرية، والوجه الآخر يتضمن توابع سيئة متعددة، ولو نظرنا للنموذج الصيني لأدركنا أن الدول ليست بحاجة للبدء من الصفر لبناء عالم من الذكاء الاصطناعي، ولكن هناك إمكانية لنقل تجارب دول أخرى والاستفادة منها، ففكرة الهيمنة الأحادية لم تعد موجودة بالقرن الحادي والعشرين.

المصدر:

Kai-Fu Lee, "AI superpowers : China, Silicon Valley, and the new world order", (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018).

دوافع تفكير اليابان في تطوير قوتها العسكرية

شيلا سميث

“

نصت المادة التاسعة من الدستور الياباني، التي جاءت
نتاجا للاحتلال الأمريكي للدولة بعد هزيمتها في الحرب
العالمية الثانية، على أن الطموح الصادق للشعب الياباني
للسلام العالمي يعتمد على العدل والقانون اللذين
يرفضان الحرب أو استخدام القوة لحل الخلافات الدولية،
ولتحقيق ذلك لن تمتلك طوكيو -ولأبد- أية قوة حربية
هجومية في البحر أو الجو أو على الأرض، أو أي نوع آخر
من الإمكانيات العسكرية العدوانية. كما لن تعترف بحق
الدولة في العدوان الحربي الهجومي، وأن مهمة قوات
الدفاع الذاتي (الجيش الياباني) هي الدفاع عن البلاد، ولا
يجوز لها العمل أو الوجود خارجها.

”



الشعب الياباني من تغيير الاتجاهات الأمنية للدولة؟

دور القيادة في التغيير

أشارت سميت إلى المداولات التي أجراها القادة اليابانيون لإثبات حق طوكيو في الدفاع عن نفسها، وذلك كي تُظهر مدى تقدم الدولة في التفكير في جدوى جيشها كشريك في الأمن الإقليمي والعالمي. وذكرت أنهم أكدوا منذ وقت مبكر على أن حق الدفاع عن النفس كان متأصلاً في ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فمن حق دولتهم تطوير قدرتها للدفاع عن نفسها.

وأضافت أن المناقشات التي أعقبت استعادة اليابان لسيادتها عام ١٩٥٢ قد تركزت على كيفية تفسير ما هو ضروري للدفاع عن النفس، ومن ثم أسست لجنة بالبرلمان الياباني لمراجعة مسودة سلطات الاحتلال، حيث أصبح منذ عام ١٩٥٤ هو المكان الأول الذي تُناقش فيه مسألة إعادة تفسير قانون قوات الدفاع الذاتي والكثير من القضايا الأساسية التي لا تزال اليابان تنظر فيها. وكانت ثمرة هذه الجهود زيادة قدرات القوات العسكرية على تولي مهام الدفاع إقليميًّا بدعم من القوات الأمريكية.

ومع مرور الوقت، ازدهر النقاش حول الأمور التي ينبغي أن تُحدد القدرة العسكرية لقوات الدفاع الذاتي. ثم تطورت هذه المناقشات، فبعد أن كان التركيز على أنواع الأسلحة التي يتم السماح لقوات الدفاع الذاتي بامتلاكها، صار النقاش حول أنواع المهام التي يمكن أن تؤديها قوات الدفاع الذاتي، ومن ثم إمكانية مشاركة هذه القوات في التحالفات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ومنذ تولي رئيس الوزراء شينزو أبي الحكم عام ٢٠١٢ وهو يتبنى أجندة إصلاحية للسياسات اليابانية بشكل عام، والدستور بشكل خاص، وقد طالب حزبه في البرلمان بإعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور بدافع الحفاظ على الأمن الياباني، وذلك من خلال تطوير

وقد التزمت اليابان ببنود تلك المادة لعقود، لكن التطورات السياسية والاستراتيجية الإقليمية أدت إلى تنامي شعور القادة اليابانيين بضرورة استكمال دولتهم لعناصر قوتها الشاملة. وعلى هذا الأساس، أعيد تفسير المادة التاسعة من الدستور، فوافق البرلمان على مشاركة الجيش الياباني في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجاءت المشاركة الأولى بكمبوديا في تسعينيات القرن الماضي. كما أرسلت قوات يابانية للعراق بعد الحرب الأمريكية عام ٢٠٠٣. وقد شاركت قوات الدفاع الذاتي في عمليات إعادة الإعمار في عدد من الدول، والإغاثة في حالات الكوارث.

وعلاوةً على ذلك، تبنت الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٣ سياسة دفاعية جديدة، مع زيادة هائلة سنوياً في ميزانية الدفاع، بجانب مشاركتها في العقوبات الدولية التي فرضت على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي.

وفي هذا السياق، سعت العديد من المؤلفات التي ظهرت مؤخراً إلى البحث في تلك التطورات، ومن أهمها كتاب إعادة تسليح اليابان: سياسة القوة العسكرية للكاتب شيلا سميت (الباحثة المتخصصة في الدراسات اليابانية بمجلس العلاقات الخارجية) والصادر في أبريل الجاري عن دار نشر جامعة هارفارد. وفيه تتناول الكاتبة تطور السياسة العسكرية اليابانية من بداية الحرب الباردة إلى الوقت الحالي. وتحلل العوامل التي دفعت طوكيو لإعادة التفكير في تطوير قوتها العسكرية.

وتحاول سميت خلال كتابها الإجابة عن عددٍ من الأسئلة المهمة من قبيل: كيف تستطيع اليابان تحقيق التوازن بين دستورها السلمي ورغبتها في تطوير قوتها العسكرية في مواجهة التهديدات الإقليمية المحيطة بها؟ وكيف ينظر جيرانها لا سيما الصين وكوريا الشمالية للتطورات في السياسة العسكرية اليابانية؟ وما موقف

القوة العسكرية اليابانية، واستخدامها في حل النزاعات الخارجية لليابان. وبالفعل، تحولت تلك المناقشات إلى واقع عملي، وشاركت القوات اليابانية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك في التحالفات الأمريكية في المحيط الهندي، وتشارك الآن في بحر الصين الجنوبي. بالإضافة إلى الدخول في تحالفات مع قوى أسيوية أخرى.

تغير المشهد

تشير سميث إلى أن هناك عدداً من المتغيرات الإقليمية والدولية التي دفعت اليابان إلى إعادة التفكير في سياستها الدفاعية، ومن أهمها:

أولاً- تنامي التهديدات الصينية والكورية الشمالية: تقول الكاتبة إن اليابان وبكين عملتا على تعزيز الروابط الدبلوماسية منذ العام الماضي، واتفقتا على تطوير علاقاتهما الإقليمية، لا سيما الاقتصادية منها. ولكن على صعيد آخر، تتزايد القدرات البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن وجود قوات صينية بحرية وجوية بتايوان (القريبة جغرافياً من اليابان)، وهو ما يهدد الأمن الياباني في حالة نشوب نزاع مسلح بين البلدين.

وبشأن كوريا الشمالية، تعتقد سميث أن اليابان في السابق لم تكن قلقة بشأن الترسانة الصاروخية لبيونج يانج وأسلحتها الكيميائية، لكن التطورات الهائلة في هذه الترسانة وزيادة قدرتها على الوصول إلى الأراضي اليابانية واستهدافها بشكل أكبر من السابق، جعل طوكيو تفكر بقوة في تطوير سياستها العسكرية، وإن كانت تضع آمالاً على المباحثات النووية التي تقودها الولايات المتحدة، وتشارك فيها اليابان لأنها جزء من الترتيبات الإقليمية.

وبشكل عام، تعتقد سميث أن التوازن العسكري في آسيا يتغير بسرعة، وتمثل ترسانة كوريا الشمالية المتنامية من الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، وكذلك القدرات البحرية المتنامية للصين، عاملاً محورياً في تغير توجه السياسة الدفاعية اليابانية، إذ خلقت ضغوطاً على دفاعات طوكيو، ودفعت السياسيين اليابانيين للتفكير في تطوير قدرات عسكرية أكبر، بما في ذلك القدرة المحدودة على الهجوم لضمان عدم قيام الخصوم المحتملين بسوء تقدير استعدادات قوات الدفاع الذاتي اليابانية.

ثانياً- سياسات الرئيس الأمريكي ترامب: تعتبر علاقة واشنطن بطوكيو بشكل عام من أهم تحالفات الولايات المتحدة في قارة آسيا وعالمياً. وأوضح الكتاب نظرة اليابانيين لهذا التحالف قديماً وحالياً في عهد الرئيس ترامب بشكل خاص. وتؤكد سميث أن اليابان بذلت جهوداً عظيمة لإبقاء الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عنها، بجانب رفع ميزانيتها الدفاعية، وتحديث المعدات والتدريب، ونشر القوات في الخارج كجزء من المشاركة في مهام الأمم المتحدة والتحالفات التي تقودها واشنطن. كما عززت قدرة قواتها على صد التهديدات الجوية والبحرية الصينية والروسية، والهجمات الصاروخية

المحتملة من كوريا الشمالية بصورة مستقلة.

ولكن مع تكثيف تهديدات جيرانها الثلاثة، بات الزعماء اليابانيون أكثر تشككاً في تعهدات الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان ومصالحها الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ولا سيما في عهد الرئيس ترامب. ففي السابق رحبت اليابان بمبدأ إعادة التوازن الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وكانوا أكثر ثقة في إدارته التي كانت تتبنى ما كان يُعرف التوجه نحو آسيا، وترى أولوية القارة الآسيوية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وإن كان هذا المبدأ خطاباً أكثر منه فعلاً، من وجهة نظر سميث.

أما حالياً فإنهم يجدون صعوبة في التنبؤ بسياسات الرئيس الحالي، ولذا فإنه أكثر إثارة للقلق. وفي هذا الإطار، تقول سميث إن الرئيس ترامب ألقى بظلال من الشك على فكرة أن الولايات المتحدة ستظل مهتمة بدور قيادي عالمي مماثل للدور الذي اضطلعت به خلال فترة الحرب الباردة. كما أن دعوته المتكررة إلى تقاسم الأعباء، التي باتت تؤتي ثمارها على الأقل في شرق آسيا، قد قادت حكومة أبي للتفكير في كيفية زيادة إنفاقها على الأسلحة الأمريكية، وزيادة إنفاقها العسكري بشكل عام على مدى السنوات الخمس المقبلة، وتطوير استراتيجية دفاعية أكثر اعتماداً على الذات، لتراجع الثقة في الحماية الأمريكية.

ولكن بالنظر إلى جغرافيا اليابان، تقول سميث إن الدفاع الفعال الوحيد سيكون الردع الذي ينتهك الحظر المفروض على القدرات الهجومية الواردة في دستور السلام في البلاد. وتعتقد أن الجمهور الياباني ليس مستعداً بعد للقيام بهذه القفزة، لكن رأيهم قد يتغير. وبشكل عام، تعتقد المؤلفة أن رغبة اليابان في تطوير قوتها العسكرية وإعادة تسليحها لم يكن فقط استجابة للتهديدات المتزايدة لصواريخ كوريا الشمالية والأنشطة البحرية الصينية، بل جاءت في إطار إعادة تقييم اعتمادها على الولايات المتحدة. كما ترى أن درجة ثقة طوكيو في واشنطن هي المحدد الرئيسي، وليس تطور القدرات العسكرية لجيرانها، الذي سيقرر في النهاية مستقبل القوة العسكرية اليابانية.

سيناريوهات مستقبلية

تُحدد سميث في كتابها ثلاثة سيناريوهات قد تدفع طوكيو إلى التحرك في اتجاه إعادة التسليح:

السيناريو الأول- إطلاق صواريخ من كوريا الشمالية باتجاه الأراضي اليابانية، بما يكشف عجز الحماية الأمريكية عن صون الأمن الياباني من التهديدات الخارجية.

المصدر:

Sheila A. Smith, "Japan Rearmed The Politics of Military Power", (USA: Harvard University Press (2019

من اصداراتنا



التلاعب بالعقول رؤية غربية لتقييد تحكم الفيسبوك بأختيارات المواطنين

روجر مكنامي

“

تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دورًا لا يستهان به في التأثير على التفاعلات السياسية، حيث تساهم في التأثير على اختيارات المواطنين -ولا سيما السياسية- كما حدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 على سبيل المثال. ودور شركة “كامبريدج أناليتيكا” السلبي في نتائج استفتاء البريكست، فضلًا عن مساعدتها المتطرفين اليمينيين في نشر خطابات الكراهية حول العالم، وإن كانت منصات التواصل الاجتماعي بدأت مؤخرًا في ممارسة دور جلي في التصدي لتلك الخطابات.

”



وفي هذا السياق، يُناقش روجر مكنامي (عمل مستشارًا سابقًا بشركة فيسبوك ومستثمرًا بها أيضًا) في كتابه الذي جاء بعنوان: زوكيد: الاستيقاظ على كارثة الفيسبوك، دور شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما موقع الفيسبوك، في السيطرة على العقول. وفي كتابه يدعو المؤلف الحكومات لضرورة فرض قواعد سلوكية معينة على تلك الشبكات، ولا يستثني منها أي منصة.

منهجية الفيسبوك

عن موقع الفيسبوك يشرح الكاتب باستفاضة قصة انتشاره السريع، ومنهجية عمله وأسباب نجاحه. فيوضح "مكنامي" أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت فلسفة مدرسة "شيكاجو" كجزء من السياسات النيوليبرالية الاقتصادية، والتي ارتأت أن تركيز القوة الاقتصادية في يد فئة قليلة من الشركات لا تُعد مشكلة طالما أن الأسعار لا ترتفع. وقد استفادت عدد من الشركات من تلك الفلسفة، وعلى رأسها: أمازون، وجوجل، وفيسبوك.

وتطبيقًا لفلسفة شيكاغو، التي بدأت في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ريجان، اشترت شركة فيسبوك العديد من التطبيقات الناجحة مثل: ماسنجر Messenger، وإنستغرام Instagram، محققة في ذلك استحواذًا كاملاً على الأسواق. فضلًا عن ذلك تسعى الشركة إلى ضم الشركات الناشئة باستمرار. ففي عام ٢٠١٣، حاولت فيسبوك شراء تطبيق سنابشات Snapchat، لكن الشركة المنتجة له رفضت، فقامت الأولى باستنساخ مميزاتة في تطبيق إنستغرام. وبالإضافة إلى ما سبق، قامت الشركة بشراء تطبيقات وبرامج عدة تمكنها من توسيع قاعدة البيانات عن المواطنين، وهو ما يمكنها من زيادة أرباحها عن طريق استغلال تلك البيانات. ويشير الكتاب إلى أن نحو ٤٠٪ من سكان العالم اليوم يستخدمون الفيسبوك بمختلف تطبيقاته، وهو الأمر الذي يضاعف من قدرته على اختراق العقول.

تطور وادي السيلكون

بداية، يشير مكنامي إلى أن وادي السيلكون استفاد من المقولة الاقتصادية دعه يعمل دعه يمر "Laissez-faire". موضحًا أن التوجه الأساسي هو أن التكنولوجيا ليست حكرًا على أحد، فالسوق مفتوحة باستمرار لمبتكرين جدد بأفكار مختلفة. وأن الرغبة المستمرة في كسر الاحتكار خلقت فرصًا لشركات تكنولوجية جديدة للظهور والمنافسة. ويذكر أن وادي السيلكون كان مقصورًا على عدد من الشركات الهندسية التي تعمل في نطاق ضيق قبل ظهور موقع فيسبوك في عام ٢٠٠٤، لكن الساحة كانت مفتوحة للشركات الناشئة.

ويضيف الكاتب أن الوضع قد تغير بعد اكتساح الشركات الكبرى -مثل فيسبوك وجوجل- لوادي السيلكون، حيث أضحت الشركات الناشئة تسارع في الانضمام لتلك الشركات بعد عام على الأكثر من نشأتها؛ لعدم قدرتها على الاستمرار والمنافسة.

ولهذا، يرى "مكنامي" أن تطبيق نظريات "حرية الأسواق" قد تسبب في توغل الشركات الكبرى، كجوجل وفيسبوك وأمازون، في الاقتصاد العالمي والهيمنة عليه، مما دفع الاقتصاديين للمطالبة بضرورة التدخل لضبط المسألة، وعدم ترك الأمر برمته في قبضة شركات بعينها تستحوذ على الأسواق العالمية، لقدرتها على شغل جزء من حياة الناس الاجتماعية، ومن ثم زيادة حاجتهم إليها،

مما سيوفر لتلك الشركات قدرًا أكبر من البيانات مع مرور الوقت، والذي سيمكنها من التحكم في سلوكيات الأفراد من خلال تحليل تلك البيانات.

السياسة الأمريكية تجاه فيسبوك

يشير مكنامي إلى أنه رغم مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الانتخابات الأمريكية السابقة والقادمة، إلا أن أمرها وتأثيرها لا يشغل حيزًا كبيرًا من فكر السياسة الأمريكيين، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً- الاعتقاد الخاطئ بأن التدخل من قبل الحكومة في التكنولوجيا سيضر بالابتكار.

ثانيًا- التآلف والتعاقد بين أفراد الحكومة والسياسة وبين الشركات التكنولوجية الكبرى مثل جوجل وفيسبوك، منذ بدأت في تدعيم حملة الرئيس السابق باراك أوباما خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨.

ثالثًا- قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على حشد النخبين وجمع الأصوات لصالح مرشح بعينه، جعل المشرعين الأمريكيين يغضون الطرف عن تحركات الشركات التكنولوجية رغبة منهم في استغلالها لمصالحهم الخاصة.

رابعًا- عدم قدرة المشرعين على مراقبة التكنولوجيا بصورة كبيرة ومواكبة تطوراتها السريعة لعدم فهمهم الدقيق لها.

ويؤكد الكاتب أن السبب الأساسي إزاء رفع الحكومة يدها عن مواقع التواصل الاجتماعي هو تحقيق مآربها، فالإدارة الأمريكية الحالية بقيادة دونالد ترامب تعقد اجتماعات متكررة مع مديري فيسبوك بغرض توضيح أفضل الآليات لاستخدامه في التسويق السياسي، ولتأكيد الادعاءات المتناقضة للسياسة الأمريكية بشأن وضع ضوابط على مواقع التواصل الاجتماعي. ويشير الكاتب إلى هذا التناقض، حيث تتمتع المؤسسة التشريعية الأمريكية من وضع قيود وتنظيمات على أداء عمل البنوك التي تعد أكثر تعقيدًا من التكنولوجيا، في حين تجد صعوبة في وضع ضوابط على عمل مواقع التواصل الاجتماعي لتحذ من مخاطرها على الانتخابات الأمريكية القادمة.

فضيحة كامبريدج أناليتيكا

وضّح مكنامي أن المعلومات التي تم كشفها حول استغلال بيانات ٥٠ مليون حساب على فيسبوك لعمل برنامج يتنبأ بالسلوك التصويتي للناخبين، قد أثارت جدلاً واسعاً حول اختراق الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي، واستغلال البيانات الشخصية بدون علم أصحابها. فشركة كامبريدج أناليتيكا التي ترأسها ستيف بانون (مساعد سابق للرئيس دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية في عام ٢٠١٦، وشغل سابقاً منصب كبير مستشاري الرئيس للشؤون

وعن عوامل نجاح شركة فيسبوك، يشير الكاتب إلى أنه يعود لمجموعة من العوامل، وعلى رأسها: الإيمان بالذات، ووضع خطة مميزة لا تشوبها شائبة، ووجود فكرة جيدة جاذبة للناس. ويضيف أن العامل الرئيسي لهذا النجاح يتركز في منحها مميزات نسبية للمستخدمين. فمثلاً استطاع فيسبوك التغلب على مشكلات الشركات الأخرى، ووضع قواعد تنصّ على ضرورة التعرف على هوية المستخدم ومراقبة الخصوصية، وهو الأمر الذي بث الأمان في نفوس المستخدمين، لكنه بدأ في التساهل في تلك القواعد رغبة منه في زيادة أعداد المستخدمين، حتى وصل عدد مستخدميه نحو ٢,١ مليار مستخدم بحلول عام ٢٠١٧.

ويُضيف في الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧؛ حسّن الفيسبوك آليات استخدامه، وطور أساليب جمع البيانات عن المواطنين، بحيث تفوق على العديد من أجهزة الاستخبارات العالمية. كما حسّن أساليب الإعلانات المستخدمة عن طريق البيانات التي تم تجميعها عن المستخدمين، وهو ما ساهم في زيادة أرباحه حتى بلغت نحو ٤٠,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧. ولكن التوسع في الإعلانات أدى إلى زيادة تشكك المستخدمين في انتهاك خصوصيتهم، خصوصاً بعد فضيحة كامبريدج أناليتيكا، والانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من المشكلات المتتالية المتعلقة بشركة فيسبوك، يشير مكنامي إلى أنها جنت أرباحاً طائلة، حيث تعمل من حين لآخر على تطوير أسلوب الإعلانات المستخدمة والجمهور المستهدف. ومع هذا يؤكد الكاتب أن النجاح الذي حققته قد يؤدي برؤسائها إلى الثقة الزائدة التي يلجأ الغرور والاستهانة بنصائح النقاد، وهو ما يقود الشركات الكبرى في النهاية للسقوط والفشل.

ويضيف الكاتب أن التعامل مع البشر على أنهم أرقام سيكون سبباً لانهايار فيسبوك مع مرور الوقت، خاصة مع تزايد الوعي البشري بضرر مواقع التواصل الاجتماعي، وانتهاكها للخصوصية.

تداعيات مجتمعية

يُوضّح مكنامي أن قدرة مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على المجتمع والأفراد تظل كبيرة ما لم يكن هناك وعي مجتمعي إزاء استخدامها. ويشير مكنامي إلى أن شركة فيسبوك نجحت منذ تأسيسها في تطبيق شعار الحرية في نشر ما يريده الأفراد من معلومات، وجعل العالم مكاناً أكثر ديمقراطية، وفي المقابل جنت أرباحاً طائلة من وراء ذلك.

ومع ذلك، خلفت شركة فيسبوك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي آثاراً خطيرة على الأفراد والمجتمعات، وسمحت بتقويض الديمقراطية في بلدان عدة. وفي ظل ارتفاع معدلات الإدمان التكنولوجي في الآونة الأخيرة؛ سيكون من الصعب إقناع مستخدمي تلك المواقع بالتخلي عنها، لما تقدمه من خدمات لهم،



إزاء خطابات الكراهية التي نُبثت عبر منصاتها. وللتأكيد على الوظيفة الأساسية لشركات مواقع التواصل الاجتماعي في التحكم فيما يثبت على منصاتها؛ يوضح الكاتب أن مواطني دول سيريانكا أو ميانمار غير معتادين على تلقي المعلومات من مصادر إعلام حرة مثل فيسبوك أو غيره من مواقع التواصل الاجتماعي، فقد ألفوا تلقي المعلومات المنظمة المنتقاة من قبل الإعلام الرسمي، وبالتالي فهم غير قادرين على تصنيف المعلومات والنظر في صحتها، وهذا من شأنه أن يحدث أضراراً جسيمة بالبنية المجتمعية في حال غياب الوعي العام، مما يلقي بالثقل على شركات مواقع التواصل الاجتماعي التي لا بد وأن تعمل على التأكد من صحة المعلومات، وتضع ضوابط على الخطابات المنشورة على منصاتها إسهاماً منها في وقف خطابات الكراهية المنتشرة حول العالم.

وختاماً، يشير مكنامي إلى ضرورة توعية الأفراد بكيفية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومنصات الشبكة العنكبوتية بشكل عام، فزيادة قدرة الأفراد على فرز المعلومات سيؤهلهم للضغط على تلك الشركات لوقف التلاعب بعقولهم، ووضع خصوصية على بياناتهم. وقد دفعت فضيحة كامبريدج أناليتيكا الساسة الغربيين لزيادة الضغط على شركة فيسبوك لتفسير أسباب ظهور إعلانات بعينها دون غيرها للمستخدمين. وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أن عدم توافر المال لشحن حملات توعوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لا يمكن أن يقف حجر عثرة في طريق التوعية. فالضغط على الساسة يمثل عاملاً حاسماً إزاء تفعيلهم قوانين تنظيمية تضبط عملية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

المصدر:

Roger Mcnamee, "Zucked: Waking up to the ,Facebook Catastrophe", New York: Penguin Press (2019).

الاستراتيجية) قد استطاعت من خلال برنامج مُطور منذ أواخر عام ٢٠١٤ توجيه ملايين الأصوات في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ ليفوز بها المرشح الجمهوري ترامب، فضلاً عن دورها في استفتاء البريكست.

وبالرغم من سعي شركة فيسبوك لتوجيه اللوم للشركة في اختراق بيانات المستخدمين للموقع، إلا أن باحثاً بكامبريدج أناليتيكا أوضح أن الحصول على البيانات قد تم بناءً على موافقة من شركة فيسبوك، وهو ما وجه أنظار الرأي العام والساسة خصوصاً داخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لخطورة موقع فيسبوك على خصوصية المواطنين، وأثاره الضارة على نتائج الانتخابات، مما دفع الدول كبريطانيا وواشنطن لعقد جلسات استماع لمسؤولي الشركة والتحقيق حول الأمر. وقد نجحت تلك الجلسات التي بدأت منذ إبريل ٢٠١٨ في لفت انتباه وسائل الإعلام والصحافة لدور مواقع التواصل الاجتماعي في الحياة السياسية، والدور الذي تلعبه في التأثير على العقول، ونشر المعلومات المضللة في أحيانٍ عدة.

انتشار خطابات الكراهية

يشير مكنامي إلى أن دراسة صادرة عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أظهرت أن نحو ٧٠٪ من القصص الزائفة يتم مشاركتها بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من القصص الحقيقية. وتساهم مشاركة القصص الزائفة في تعظيم خطابات الكراهية تجاه الآخرين.

ويضرب الكاتب مثلاً بطلب حكومة سيريانكا حجب مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما فيسبوك وواتساب، بسبب مساهمتها في نشر خطاب الكراهية، الأمر الذي تسبب في الاعتداء على الأقلية المسلمة بالدولة. وعلى الرغم من تعهد فيسبوك بالنظر في الأمر، إلا أن مكنامي يشير إلى ضالة الأهمية النسبية لتلك الدولة بالنسبة لاقتصاد شركة مثل فيسبوك، وبالتالي فهي لن تحرك ساكناً

النقاط العمياء: رؤية مغايرة لنظرة الغرب حول صعود الصين

باراج خانا

“

أثار صعود الصين السياسي والعسكري المتنامي، وحضورها العالمي المتصاعد، جدلاً واسعاً حول مستقبل تحولات النظام الدولي الذي تهمين عليه الولايات المتحدة منفردة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أضحت بكين إحدى القوى الكبرى المؤهلة لدور قيادي عالمي منافس لواشنطن، ولا سيما في ظل دورها المؤثر ومبادراتها الكبرى، وفي مقدمتها “مبادرة الحزام والطريق” التي تنتهج مبدأ المنافع المتبادلة، في مقابل نموذج الهيمنة الذي ارتبط بالعديد من القوى العظمى التقليدية.

”



العالم، ونصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في بكين لحضور القمة الأولى لمبادرة "الحزام والطريق"، والتي ضمت زعماء من آسيا وإفريقيا وأوروبا لإطلاق أكبر خطة منسقة للاستثمار في البنية التحتية بشكل جماعي. وقد تعهدت الحكومات المجتمععة بإتفاق تريليونات الدولارات لربط أكبر المراكز السكانية في العالم، بهدف تعزيز التبادل التجاري والثقافي، وكان ذلك بمثابة إعلان عن حقبة جديدة من طريق الحرير.

نظام آسیوی صاعد

ووفقا لخانا فإن مصطلح النظام له تعريف محدد للغاية، فهو يشير إلى مجموعة من الدول أو الوحدات الدولية التي تنتظم في علاقة مع بعضها بعضاً في منطقة ما، أكثر مما تفعل مع الدول خارج منطقتها. ومن هذا المنطلق، فإن الاتحاد الأوروبي بقدر كونه نظاماً، فإننا نشهد صعود نظام آسيوي واسع يمتد من خلال مبادرة الحزام والطريق من شبه الجزيرة العربية وتركيا في الغرب، إلى اليابان ونيوزيلندا في الشرق. ومن روسيا في الشمال إلى أستراليا في الجنوب. وهي منطقة تمثل حالياً نحو ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وثلاثي النمو الاقتصادي العالمي.

انتقاد الرؤية الغربية

أشار خانا إلى صعود القوة والتأثير الآسيوي في عدد من المجالات، لا سيما الاقتصادي، حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الآسيوي أكبر بالفعل من الأنظمة الأوروبية أو أمريكا الشمالية من حيث تعادل القوة الشرائية (PPP)، مؤكداً أن حجم الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير بالقارة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم. كما أن معدل التبادل التجاري بين الدول الآسيوية وبعضها بعضاً مرتفع مقارنة مع أوروبا أو أمريكا الشمالية. فضلاً عن أن آسيا تضم عدداً من أكبر الاقتصادات في العالم، ومعظم احتباطات النقد الأجنبي الدولية،

يعني رغبتها في الهيمنة على آسيا، ولكن مستقبل بكين مثل ماضيها متجذر بعمق في القارة، وقد تم تصوير المبادرة على نطاق واسع في الغرب على أنها خطة للهيمنة الصينية على آسيا والعالم، على غرار نمط الصعود والهيمنة الأمريكية على أوروبا والعالم.

لكن الكاتب يُشير إلى أن الصين تعمل على تحديث ونمو شركائها في آسيا، وذلك مثلما فعلت الولايات المتحدة مع شركائها الأوروبيين والآسيويين خلال الحرب الباردة. ومن خلال الانضمام إلى المبادرة، اعترفت بلدان آسيوية عديدة ضمناً ببكين كقوة عالمية ولاعب رئيسي في نظام آسيوي واسع النطاق، لكنها ليست قوة مهيمنة.

ويؤكد المؤلف أنه لا يمكن إغفال وجود قوى أخرى في القارة تريد تأكيد دورها ونفوذها. فالدول النووية كالهند وروسيا في حالة تأهب قصوى بشأن أي تعدٍ صيني على سيادتهما أو مصالحهما، وكذلك القوى الإقليمية كاليابان وأستراليا. ومن الشواهد الدالة على ذلك أنه بالرغم من إنفاق الصين نحو ٥٠ مليار دولار بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٦) على مشروعات البنية التحتية والبرامج الإنسانية في دول القارة، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى هيمنة النفوذ الصيني في آسيا. ووفقاً للكاتب فإن فكرة آسيا التي تقودها الصين ليست مقبولة لدى معظم الآسيويين.

بيد أن ذلك لا ينفي تمتُّع الصين بميزة الخطوة الأولى في الوقت الذي يتردد فيه المستثمرون الآسيويون والغربيون في الاستثمار في عديد من المجالات. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه من الملاحظ في الفترة الأخيرة أن العديد من الدول بدأت تعيد التفاوض بشأن المشروعات والديون الصينية. وفي ضوء ذلك، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن ما تقوم به بكين من مشروعات لتحديث البنية التحتية في دول القارة لا يعود عليها هي فقط بالنفع، بل إنه سوف يساعدها في اكتساب القوة والثقة لمقاومة أي تعدٍ صيني في المستقبل.

وعلاوة على ما سبق، ألهمت تحركات الصين انطلاق سباق تسلح للبنية التحتية، حيث قامت الهند واليابان وتركيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول بتوجيه استثمارات كبيرة إلى هذا المجال، الأمر الذي من شأنه أن يُمكِّن الدول الآسيوية الأضعف من التواصل بشكل أفضل مع بعضها بعضاً، ومواجهة المناورات الصينية. وفي نهاية المطاف، لن تقف بكين في موقع الدولة المهيمنة آسيوياً أو عالمياً، بل كمرکز إقليمي وعالمي في إطار النظام الآسيوي والأوراسي.

وختاماً، يؤكد خانا أن مستقبل آسيا يُعد امتداداً لماضيها، فلطالما كانت منطقة متعددة الأقطاب تضم حضارات عريقة تطورت بشكل مستقل عن السياسات الغربية، ولكنها تتعايش بشكل بناء مع بعضها بعضاً. موضحاً أن محاولة كسب ثقة وتعاون الغرب موضع ترحيب كبير، لكن محاولاتهم لتبسيط النهضة الآسيوية لن يُجدي نفعاً، وذلك لأنها هيكلية بناءة وليست توسعية على حساب مصالح الآخرين.

Parag Khanna, "The Future Is Asian", (New York: Simon & Schuster, 2019).

والعديد من أكبر البنوك والشركات الصناعية والتكنولوجية، ومعظم أكبر الجيوش في العالم.

ويضيف "خانا" أن أكثر من نصف سكان العالم (٦٠٪) يعيشون في آسيا، إذ إن لديها عشرة أضعاف عدد سكان أوروبا و١٢ ضعف أمريكا الشمالية. وهو مؤشر يتسم بالديمومة. فمع ارتفاع عدد سكان العالم إلى نحو ١٠ مليارات نسمة مستقبلاً، ستصبح القارة دائماً موطناً لأكثر تعداد سكاني مقارنة بباقي أنحاء العالم مجتمعة، وهو ما يدفع للاهتمام برؤية العالم من وجهة نظر آسيوية.

ويطلب ذلك التغلب على ما أسماه خانا عقوداً من الجهل المتراكم والمتعمد تجاه آسيا، حيث ينتقد الرؤى الغربية في تفسيرها لوجهات النظر الآسيوية. ويؤكد سقوط الافتراض القائل بأن الاتجاهات الغربية تمثل بالضرورة توجهاً عالمياً. فعلى سبيل المثال، لم تكن الأزمة المالية العالمية دولية، معلاً ذلك باستمرار معدلات النمو الآسيوية في الارتفاع. ففي عام ٢٠١٨، شهدت الهند والصين وإندونيسيا وماليزيا وأوزبكستان أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في العالم، مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا.

ومن ناحية أخرى، قاد صعود السياسات الشعبوية إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واهتزاز الوحدة الأوروبية، إلى جانب تنامي الخلافات بين الولايات المتحدة بقيادة دونالد ترام وحلفائها الأوروبيين، وذلك على عكس المشهد الآسيوي الذي يعكس مزيداً من التعاون والتنسيق، خاصة على الصعيد الاقتصادي.

هذا القصور المتعلق باستمرار التفوق والريادة الغربية، وسوء تقدير الرؤى الآسيوية، أطلق عليه خانا النقاط العمياء التي هي أحد أعراض السهو أو الإغفال بالتحليلات الأجنبية - خاصة الأمريكية - المتعلقة بآسيا. فهناك افتراض بأن القارة عاجزة أو جامدة من الناحية الاستراتيجية، وغير قادرة على اتخاذ القرارات، وكل ما تنتظره الدول الآسيوية هو قيادة واشنطن، وإرشادها لهم بما يجب عليهم فعله.

صعود بناء لا هيمنة

أكد خانا أن من أبرز النقاط العمياء في التحليلات الغربية عامة، والأمريكية على وجه الخصوص، التركيز المفرط على الصين، والتخوف من صعودها كمنافس حقيقي للولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي، موضحاً أنه على الرغم من أن بكين تتمتع حالياً بسلطة كبيرة أكثر من جيرانها، إلا أن مستقبل آسيا هو أكبر بكثير مما تريده. ويضيف أنها لا تعد قوة استعمارية، وذلك على عكس واشنطن، حيث إنها تريد توفير موارد وفتح أسواق جديدة، وليس مستعمرات أجنبية، ويهدف تواجدها العسكري الذي يمتد من بحر الصين الجنوبي إلى أفغانستان وشرق إفريقيا، لحماية خطوط الإمداد العالمية المترامية الأطراف. كما تسعى من خلال استراتيجيتها الكبرى لتطوير البنية التحتية العالمية إلى تقليل اعتمادها على مورد أجنبي واحد.

وفي هذا الإطار، يرى خانا أن إطلاق الصين لمبادرة الحزام والطريق



نؤسس لبناء الدولة

المعهد العراقي لحوار الفكر



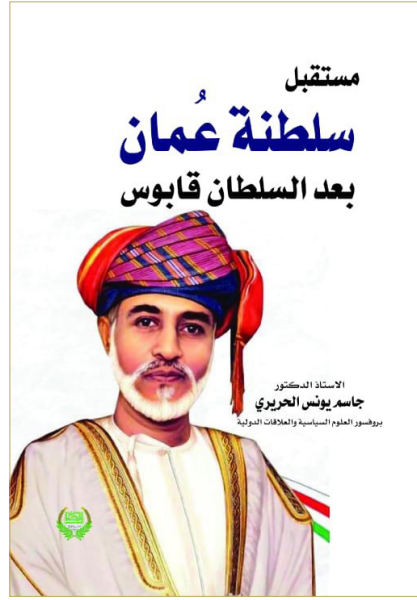
مستقبل سلطنة عمان بعد السلطان قابوس

أ.د. جاسم يونس الحريري
استاذ العلوم السياسية والعلاقات
الدولية
الخبير الدولي المعتمد في الشؤون
الخليجية

“

جذبتني بعض الآراء التي تقول أن سلطنة عمان هي سويسرا الشرق، لابل البعض منها تشبه العاصمة العمانية مسقط بجنيف، وتؤكد تلك الآراء أن سبب هذا التشبيه ليس لامتلاك سلطنة عمان بنوك عالمية، وأرصدة، أو أحتياطات بالمليارات، لكن لكونها تمتلك موقفا حياديا سار على طريقه السلطان قابوس منذ توليه الحكم في عام 1970. ويبدو أن هذا (الحياد العماني) جعلها تنصب من نفسها عامل تقريب داخل البيت الخليجي، وبين دول الخليج وجيرانها، وقد أعطى موقفا متميزا لسلطنة عمان علاقتها المتميزة مع إيران، وهذه المواقف قد تخالف بعض مواقف دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية التي تمتاز علاقتها بالتوتر مع إيران بين فترة وأخرى، بسبب الاختلاف العقائدي، والمذهبي بين الطرفين.

”



في السلطنة لكنها لا تتقرب من جزئية المستقبل لأسباب متعددة وعليه نعتبر هذه الدراسة وبكل تواضع هي محاولة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، ولم نجد دراسة أكاديمية بحثية في هذا الاطار، مع العرض وجود مقالات أسرائيلية سيتم تناولها لاحقا لبعض المحللين الاسرائيليين تضع تصورات مستقبلية لما سيحدث في السلطنة بعد غياب السلطان قابوس. الاهمية الثالثة للموضوع هي أهمية قراءة الدراسة للتداعيات الناتجة عن غياب السلطان قابوس، ولعل أبرز المشاكل التي يمكن أن تقع فيها السلطنة بعد غياب السلطان قابوس هو كيفية فك الاشتباك بين سلطاته وتوزيعها على أصحاب الاختصاص سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا.

أشكاليات الدراسة:-

تحفل هذه الدراسة بالعديد من الاشكاليات وكما يأتي:-
الاشكالية الاولى:-

أن الاستقرار، والهدوء، والوثام في سلطنة عمان قد يكون مهدد في المستقبل لان غياب السلطان قد يعرض كل تلك المتغيرات الى التحول، بمعنى آخر أن أحوال السلطنة السياسية، والاقتصادية، والامنية والعسكرية مرتبطة ببقاء السلطان نفسه بنفس قدراته الجسدية، والعقلية مع تقدم عمره، ومرضه، أذ قد يعجز في المستقبل القريب عن ادارة كل تلك الملفات، مما سيخلق فجوة في البلاد لتوزيع تلك القضايا على من يعنيه الامر، للخروج من الازمة التي يمكن أن تدخل فيها السلطنة بعد غيابه.

الاشكالية الثانية:-

أن بدء الحديث عن مستقبل سلطنة عمان بعد غياب السلطان قد يشجع بعض القوى الاقليمية وحتى الدولية لسحب (حيادية السلطنة) في معالجة القضايا الاقليمية والدولية، وبث الروح في بعض الملفات ومنها خلق أزمات مجتمعية، ووطنية تجر البلاد الى أزمات مستعصية، قد تعرقل دورها الحيادي التي سارت عليه منذ عشرات السنوات.

وعندما بدأت مايسمى ب(عاصفة الحزم) في ٢٦ مارس ٢٠١٥ بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن لم تشارك السلطنة في ذلك التحالف. المهم أن سلطنة عمان نجحت في بناء تجربة داخلية، تعتمد على التوازن بين مكوناتها العرقية، والطائفية، بالتوازي مع القوى الاقليمية التي لها امتدادات داخل السلطنة، لابل أن سياستها الخارجية لم تتحرك طيلة تلك الفترة وفق اعتبارات مذهبية، بل وفق اعتبارات سياسية، واقتصادية، وجيوسياسية.

أهمية الدراسة:-

تتمتع هذه الدراسة بأهمية خاصة تتعدد في عدة مجالات المجال الاول أن الاهمية الاولى للدراسة هي أهمية أكاديمية بحثية، لان محاولة استقراء مستقبل سلطنة عمان بعد السلطان قابوس هي محاولة قد تكون ضمن محاولات غير مرئية، وغير فعالة في تناول هذا الموضوع بهذه الصراحة، لان الدول تمضي، وتتطور، وتبقى المؤسسات الحكومية، والادارية، ويندثر الحكام، والملوك، والامراء من خلال دورة الزمان حيث تتداول الاجيال الحكم من جيل الى آخر، ولهذا نطرح الموضوع في هذا الوقت الحساس قبل غياب السلطان لاستقراء المستقبل بعد غيابه وتكاد تكون هذه المحاولة تمثل نوع من المجازفة العلمية من الباحث لامتناء هذا الموضوع، وفك شفراته البحثية بطرق علمية، وأكاديمية، كخدمة يقدمها الباحث لكل من له اهتمام بالموضوع من سياسيين، أو أكاديميين لاطلاعهم على السيناريوهات المتوقعة حدوثها في المستقبل القريب لما بعد السلطان قابوس بعد كبر سنه، وتقدم مرضه.

الاهمية الثانية للموضوع هي أهمية موضوعية لان الكتابات البحثية الطويلة كالكتب، والرسائل، والاطاريح الجامعية عن مستقبل السلطنة بعد غياب السلطان قابوس غير موجودة في المكتبة العربية ماعدا وجود مقالات متناثرة هنا وهناك، مع العرض وجود دراسات سابقة تتناول نظام الحكم

الإشكالية الثالثة:-

أن غياب السلطان قابوس قد تشجع بعض دول مجلس التعاون الخليجي على ممارسة دور (البديل) لدور السلطنة الحيادي في معالجتها للقضايا التي تهم المنطقة ، وهذا سيجعل السلطنة تعيش حالة من التنافس ، والصراع مع القوى الخليجية الجديدة التي أخذت دورها الحيادي لاستعادته من جديد.

أسئلة الدراسة:-

تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات المهمة التي تحاول ان تجيب عنها في فصولها الستة ولعل من أبرز تلك التساؤلات:-

س:- ماهي مميزات النظام السياسي العماني من حيث نقاط القوة والضعف؟

س:- ماهي أبرز سمات السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس؟

س:- ماهي التداعيات المؤثرة على السلطنة الناتجة عن غياب السلطان قابوس؟

- ماهو مستقبل النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس؟

منهجية الدراسة:-

أستخدمت الدراسة عدة مناهج بحثية الاول هو استخدام (المنهج التاريخي)، للغوص في استعراض الجذور التاريخية لنشوء السلطنة ، وحياة السلطان قابوس لغرض التعرف على المسلمات التاريخية ، والشخصية للسلطنة والسلطان، ومن ثم سيتم استخدام (منهج التحليل النظمي) لتحليل النظام السياسي العماني ، والسياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس ، وسوف يتم استخدام (منهج الدراسات المستقبلية) لطرح عدة سيناريوهات لاستكشاف وضع السلطنة بعد غياب السلطان قابوس.

هيكلية الدراسة:-

تتألف الدراسة من ستة فصول الاول يتناول الجذور التاريخية لنشوء سلطنة عمان ، والسلطان قابوس، والثاني يستعرض مميزات النظام السياسي العماني، والثالث يوضح أبرز سمات السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس ، أما الفصل الرابع فيتناول العوامل المؤثرة على النظام السياسي العماني، أما الفصل الخامس فيتطرق للتداعيات المؤثرة على غياب السلطان قابوس، أما الفصل السادس والآخر فيعرج على استعراض مستقبل النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس.

الخاتمة والاستنتاجات:-

أن تخصيص هذه الدراسة لقراءة مستقبل سلطنة عمان بعد السلطان قابوس ليس من باب الترف الفكري ، والاكاديمي ، بل أنها تشكل استدراك بحثي ، متقدم ، لمعرفة أبرز الاحتمالات التي يمكن أن تحدث في السلطنة في المستقبل القريب على أقل تقدير. ويزداد أهمية هذه القراءة المستقبلية مجموعة من الاسباب ، لعل من أبرزها موقع السلطنة الاستراتيجي، وطبيعة السياسة الداخلية ، والخارجية التي أتبعها السلطان قابوس، حيث كان المحرك الرئيسي لها هي الحكمة ، والتوازن ، والحياد ، والموضوعية في اتخاذ السياسات ، وعدم وجود تمييز عنصري ، وعرقي ، وطائفي

داخل السلطنة ، مما خيم عليها حياة هادئة ، مليئة بالاستقرار ، والرفاهية للمواطن العماني، فضلا عن ذلك أبتعاد السلطنة عن التورط في كثير من الملفات الساخنة سواء في العراق ، وسوريا ، وقطر ، وليبيا ، واليمن.

ومع استمرار مرض السلطان قابوس ، وتقاطرت الاسئلة على منصات البحث العلمي ، والاكاديمي حول طبيعة المشهد العماني بعد السلطان قابوس وهل هذا المشهد سيكون مشهدا طبيعيا كما هو الحال في عهد السلطان قابوس، أم أن المتغيرات الداخلية ، والاقليمية ، وحتى الدولية يفرض ضغوط للتلاعب بعناصر المشهد العماني تناغما ، وتوازنا مع مصالح تلك الجهات ، حيث توصلت الدراسة الى حقيقة مهمة مفادها إمكانية حدوث سيناريوهين رئيسيين الاول يطرح احتمال عدم تأثر النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس ، والثاني يشير الى تأثر النظام السياسي العماني بعد غياب السلطان قابوس.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التالية:-

١. تسعى سلطنة عمان على تنويع المجالات الاقتصادية ، وعدم الاقتصاد على إنتاج النفط ، تمهيدا للدخول في عصر نضوب النفط خلال المستقبل المتوسط أو البعيد.

٢. سوف تظل سلطنة عمان تعتمد على دعم العامل الخارجي لها وخاصة في مجال المشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع القوى العظمى كبريطانيا.

٣. لا يوجد في الافق نية لتبديل طبيعة النظام السياسي العماني ، لان ذلك النظام قد قن نفسه من خلال النظام السياسي للسلطنة بكونه نظام وراثي يعتمد على نسل ، وذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان.

٤. هامش الحرية ، والتعبير في السلطنة سوف يظل في أشكالية لاسيما أن الدستور قد حرم التعرض للسلطان سواء السلطان قابوس او من سيخلفه، لان ذاته مصونة، لاتمس.

٥. تعتبر فترة حكم السلطان قابوس من أفضل الفترات في التاريخ السياسي الحديث للسلطنة لنجاح السلطان في خلق كاريزما له ، مما انعكس على وجود حالة تجاوب شعبية معه.

٦. إمكانية بقاء السياسة الخارجية العمانية كما هو في عهد السلطان من حيث عناصرها في الوضوح ، والشفافية ، والحياد ، لكن قد يصعد الى سدة الحكم سلطان يغير من هذه المفاهيم وفق ما يؤمن به.

٧. قد تظل الية صنع القرار في السلطنة كما كانت في عهد السلطان قابوس مادام يجمع السلطات في يده كل السلطات ، كرئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، والداخلية ، والخارجية ، والمالية.

٨. قد يحمل المستقبل حراك جماهيري ، شعبي ، عماني كما حدث في عام ٢٠١٧ في ظل ثورة المعلومات ، وتكنولوجيا المعلومات ، ووسائل التواصل الاجتماعي، وظهور جيل من الشباب لايهوى تقديم الولاء للسلطان القادم بدون قبول منهم.

من اصداراتنا



قنوات إرهابية: كيف تحول تنظيم «المهاجرين» إلى نسخة داعشية في بريطانيا؟

مايكل كيني

“

جذبتني بعض الآراء التي تقول أن سلطنة عمان هي سويسرا الشرق، لابل البعض منها تشبه العاصمة العمانية مسقط بجنيف، وتؤكد تلك الآراء أن سبب هذا التشبيه ليس لامتلاك سلطنة عمان بنوك عالمية، وأرصدة، أو أحتياطات بالمليارات، لكن لكونها تمتلك موقفا حياديا سار على طريقه السلطان قابوس منذ توليه الحكم في عام 1970. ويبدو أن هذا (الحياد العماني) جعلها تنصب من نفسها عامل تقريب داخل البيت الخليجي، وبين دول الخليج وجيرانها، وقد أعطى موقفا متميزا لسلطنة عمان علاقتها المتميزة مع إيران، وهذه المواقف قد تخالف بعض مواقف دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية التي تمتاز علاقتها بالتوتر مع إيران بين فترة وأخرى، بسبب الاختلاف العقائدي، والمذهبي بين الطرفين.

”



الاحتفال، ويتوجب على المسلمين تهنئة زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن به. كما قام التنظيم -وفقاً لما ورد بالكتاب- باحتجاجات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وحرق علمها في الذكرى السنوية العاشرة لأحداث سبتمبر الإرهابية. ويضيف كيني أن الحكومة البريطانية أصدرت قراراً بحظر التنظيم عام ٢٠١٠ إعمالاً لقوانين مكافحة الإرهاب في البلاد.

ويشير الكتاب إلى أن التنظيم كان أحد المشاركين في تهديد الاستقرار الأمني والسياسي في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١، في ظل انتشار موجة توافد المقاتلين الأجانب للمشاركة في الصراع السوري بعد عام ٢٠١١، حيث قام بإرسال العديد من المقاتلين التابعين له من أجل مساعدة تنظيم داعش الإرهابي بهدف إقامة دولة الخلافة الإسلامية المزعومة.

التنظيم بين المرونة وإعادة التشكل

يشير كيني إلى أن الأفراد المنتمين لتنظيم المهاجرين كان معظمهم يتبع ميثاق الأمن في بريطانيا، والذي يمنعهم من الانخراط في هجمات عنيفة خاصة ضد المواطنين بداخلها. ولكن على مر السنين تورط عدد منهم في العنف السياسي، ومنها قيام مايكل أديبولاجو وخورام بوت بهجمات داخل بريطانيا وخارجها أسفرت عن مقتل العديد من الأشخاص. علاوة على أن تلك الهجمات قد خلفت عدداً كبيراً من المصابين. ولذا، فقد أدّى توجّه بعض أفراد التنظيم نحو العنف إلى زيادة مراقبة الحكومة البريطانية لهم من أجل محاولة التعامل بشكل استباقي مع عملياتهم الإرهابية. وهو ما أدّى إلى تفكك التنظيم إلى جماعات أصغر حجماً، لكنها في الواقع بدرجة ما أكثر تطرفاً.

ويُفسر الكاتب زيادة حدة التطرف انطلاقاً من وجود حالة من السخط لدى الأفراد المؤمنين بأفكار تنظيم المهاجرين، وبالتالي فإن التحرك

وفي هذا الإطار، يأتي كتاب الدولة الإسلامية في بريطانيا: تطرف ومرونة الشبكات النشطة للكاتب مايكل كيني (أستاذ مشارك في الشؤون الدولية بكلية الدراسات العليا بجامعة بيتسبرج الأمريكية)، الذي يُلقي الضوء على تنظيم المهاجرين المتطرف الموجود في لندن، وذلك باستعراض المخاطر المرتبطة به، خاصة وأنه متورط في أغلب العمليات الإرهابية التي يقوم بها بريطانيون في بلدهم، أو في مناطق أخرى حول العالم. وتنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يستعرض نتائج لقاءات ميدانية قام بها كيني مع بعض أعضاء التنظيم من أجل التعرف على توجهاتهم بشكل أكثر واقعية. كما أنه يُقيّم السياسات البريطانية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

بدايات التنظيم

يُشير الكاتب إلى أن تنظيم المهاجرين قد تأسس في مطلع تسعينيات القرن المنصرم على يد الداعية الإسلامي ذي الأصول السورية عمر بكري. وقد هدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بريطانيا، حيث سعى المنتمون للتنظيم منذ عام ١٩٩٦ إلى تأسيس دولة الخلافة الإسلامية في لندن من خلال تفسيرهم الضيق للدين. بالإضافة إلى تركيز خطابهم على الانتقاد الشديد للسياسة الخارجية البريطانية، وكذلك الأمريكية، تجاه العالم الإسلامي.

ويُضيف كيني أن التنظيم اتّبع منذ بداياته سياسة جذب التغطية الإعلامية من أجل لفت انتباه المواطنين إليه. ويدلل الكاتب على ذلك بدفاعه عن الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وهو موقف مخالف للعديد من التنظيمات الإسلامية في بريطانيا التي أدانت تلك الهجمات.

ولم يكتفِ تنظيم المهاجرين بذلك، بل إنه قام بعمل احتفال في ذكرى نفس اليوم من عام ٢٠٠٢ انطلاقاً من كونه يوماً عظيماً يستحق

كان نحو تنظيم أصغر بهدف التهرب من ملاحقات الشرطة ومراقبتها المكثفة، وهو ما يعكس مرونة كبيرة لديه.

ويُبرز الكاتب أن التنظيم قد نجح عبر تلك المرونة في تقليل حدة المراقبة المكثفة من الشرطة البريطانية. كما نجح في تجنيد أفراد جدد للانضمام إليه. ويضيف أن السلطات قد قامت بحظر الجماعات الفرعية التي نشأت عن التنظيم، ومنها جمعية الدعوة الإسلامية، وجماعة مشروع الشريعة التي ظهرت في عام ٢٠١٢، وكذلك جماعة مسلمين ضد الصليبيين. وتدور تلك الجماعات جميعها في فلك تنظيم المهاجرين بنفس القنوات المتضمنة إقامة دولة الخلافة الإسلامية المزعومة، وتحويل الغرب إلى دار الإسلام وفقاً لما يعلنه المنضمون للتنظيم.

وقد قام كيني بعمل لقاءات ميدانية مع بعض الأعضاء الناشطين في تنظيم المهاجرين، حيث التقى بـ(٤٨) عضواً خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وقد توصل من تلك اللقاءات إلى أن هناك (١٩٪) منهم قد شارك بالفعل في عمليات إرهابية داخل المملكة المتحدة، أو غادروا من أجل القتال إلى جانب تنظيم داعش في سوريا والعراق. بمعنى آخر، فإن واحداً من كل خمسة في التنظيم قد تورط في أحداث عنف وإرهاب.

وفي المقابل، فإن ما لا يقل عن سبعة أعضاء من بين الثمانية والأربعين قد قاموا بترك التنظيم دون التورط فيما بعد في أي أعمال عنف، أي حوالي (١٤،٦٪) من العينة. وفي هذا الإطار، فإن الكاتب يشير إلى أن أسباب الإرهاب كثيرة ومعقدة في بريطانيا، ومن الصعب بمكان محاولة السيطرة على أي من تلك الأسباب بشكل منفرد، ومع ذلك فإن غالبية تنظيم المهاجرين هم أفراد يؤمنون بأفكار دينية متطرفة، لكنهم لم ينخرطوا في أي أعمال عنف أو إرهاب.

نسخة داعشية

يُشير كيني إلى أن تنظيم المهاجرين هو نسخة من تنظيم داعش، كونه ساعد في جذب العديد من المسلمين الموجودين في بريطانيا. كما أنه قد نجح عبر الجماعات المتعددة التي نشأت من خلاله في حشد وتعبئة المتطرفين، بل وتحفيزهم للقتال في سوريا.

وفي أواخر عام ٢٠١٥، قامت الشرطة البريطانية باعتقال الداعية المتشددة أنجم تشودري (بريطاني الجنسية من أصول باكستانية) المتهم بدعم تنظيم داعش، والتشجيع على الانضمام إليه عبر سلسلة من الخطب المنشورة عبر موقع يوتيوب. ويعتبر تشودري أحد المؤسسين لتنظيم المهاجرين، كما أنه كان المتحدث باسمه في عام ٢٠٠٥.

ويُشير الكاتب إلى أحد أبرز قيادات تنظيم المهاجرين، وهو سيدهارثا دهار الذي غادر بريطانيا عام ٢٠١٥ من أجل الانضمام إلى تنظيم داعش في سوريا. كما أنه العقل المدبر لسفر بعض أفراد تنظيم المهاجرين إلى دمشق. وقد ظهر في مقطع فيديو مطلع عام ٢٠١٦ ينفذ فيه عملية إعدام لخمسة رجال بتهمة التخايير ضد تنظيم داعش لصالح بريطانيا، كما قام بمهاجمة سياسات لندن، ووصف رئيس وزراء بريطانيا السابق

ديفيد كاميرون بأنه غبي، وفقاً لما جاء بالكتاب.

ويُضيف كيني أن تنظيم المهاجرين قد ساعد في تحويل لندن إلى مركز أوروبي للجهاد ولأفكار المتطرفة خلال السنوات العشر الماضية، خاصة مع تحوله إلى قناة يتم من خلالها عبور المتطرفين إلى تنظيم داعش، وهو ما يعكس تطور التنظيم على المستوى الدولي وزيادة شبكاته النشطة.

مكافحة الإرهاب

يُشير كيني إلى أن جهود مكافحة الإرهاب في بريطانيا قد أضعفت تنظيم المهاجرين، لكنها لم تنجح في القضاء عليه، حيث إنه خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥ ورغم التضييق الأمني فقد نجح التنظيم في التمدد داخلياً وكذلك خارجياً عبر تكوين شبكات نشطة عبر العالم من أفراد وجماعات صغيرة منتمية له ومؤمنة بأفكاره المتطرفة. وعلى الرغم من تأكيد الكاتب أن كل عضو في تنظيم المهاجرين ليس بالضرورة منخرطاً في أعمال عنف، إلا أنه لم ينف كونهم يمثلون تهديداً كبيراً للأمن البريطاني. ويتحدث عن تحدٍ رئيسي يواجه الأجهزة الأمنية البريطانية يتمثل في وجود موارد محدودة متاحة في ظل تهديدات أمنية غير محدودة، خاصة مع قناعة بعض أعضاء التنظيم بأن التحول إلى العنف خيار أفضل في ظل عدم قدرتهم على ممارسة تفسيرهم المتطرف للدين بحرية في لندن.

وبالرغم من ذلك، يؤكد الكاتب أن السلطات البريطانية لا تزال تملك أدوات من أجل المناورة والتعامل مع تهديدات تنظيم المهاجرين وغيره من التنظيمات الإرهابية أو المتطرفة في البلاد، ومنها وجود رقابة صارمة خاصة للقيادات التنظيمية والناشطين البارزين مع استخدام الأدوات الأخرى، مثل منعهم من الاجتماع مع أتباعهم، وتجنيد أشخاص جدد.

وختاماً، يؤكد كيني في كتابه أن هناك إشكالية متعلقة بمدى قدرة السلطات البريطانية على التوفيق بين متطلبات الأمن القومي وبين الحقوق السياسية والحريات المدنية في إطار مجتمع ديمقراطي، والتي تكفل حرية الرأي والتعبير حتى لو كانت بغیضة، وهو ما يمكن أن يكون متنفساً جيداً للتنظيمات المتطرفة -بحسب الكاتب- من أجل التعبير عن أفكارها من وقت لآخر، لأن معنى إغلاق هذا المجال بشكل تام يؤدي إلى تحول عدد أكبر إلى العنف والإرهاب بسبب إغلاق المجال العام أمامهم. وبالتالي فإن الأمر يحتاج تعاملًا مرناً من السلطات البريطانية من أجل الحد من المخاطر المتوقعة لذلك التنظيم أو غيره من التنظيمات المتطرفة أو الإرهابية الأخرى داخل المملكة المتحدة.

بيانات الكتاب:

Michael Kenney, "The Islamic State in Britain: Radicalization and Resilience in an Activist Network", (Cambridge: Cambridge University Press, 2018).

من اصداراتنا



معادلة الخبرة والخيال: كيف يمكن استشراف المستقبل لدعم سياسات الدول؟

مجموعة مؤلفين

“

مع تزايد التحديات والظواهر الأمنية والاجتماعية والسياسية التي تهدد ليس الدول وحدها، ولكن النظام الدولي ذاته، من تغير المناخ، والهجرة البشرية، والمساواة بين الجنسين، والتكنولوجيا الرقمية، وغيرها؛ ينصرف الباحثون والكتاب إلى التفكير في كيفية مواجهتها في المستقبل، لتقديم الحلول والبدائل لصناع القرار، أو إخبارهم بالظواهر المستقبلية التي سيتوجب عليهم مواجهتها. وكثير من قيادات بعض الدول المتقدمة تتبنى الأفكار المستقبلية التي يطرحها المفكرون والأكاديميون وتترجمها إلى سياسات فعلية وفعالة على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الكتاب المعنون “أي مستقبل؟”.

”



والذي يتألف من مجموعة متباينة من المقالات التي تقدم جملةً من التصورات والتحليلات المستقبلية، سواء السياسية، أو التكنولوجية، أو البيئية، والتي سبق نشر كل منها في عدد من المجالات والدوريات الدولية. وعليه، يضم الكتاب ٢١ مقالاً، لكوكبة من المؤلفين والباحثين. ويدور الكتاب في جوهره حول أبرز القضايا المستقبلية المهمة التي ستواجهها الدول خلال السنوات القادمة.

رؤيتان متضاربتان: تنهض التنبؤات المستقبلية على رؤيتين متضاربتين؛ أولاهما متشائمة، وثانيهما متفائلة. ووفقاً للأولى، يتوقع انتشار الأمراض والأوبئة، وارتفاع منسوب البحار، وغرق المحاصيل، وتزايد معدلات الهجرة البشرية، وإغلاق الحدود القومية بين الدول، وتهديد التنوع البيولوجي. وفي إطار الثانية، يسود التفاؤل، ويتوقع تزايد الابتكارات التكنولوجية والاكتشافات العلمية، على نحو يحقق التقدم والرفاهية للإنسانية.

وبصرف النظر عن الرؤيتين السابقتين، يعد المستقبل صناعة بشرية، سواء كان للأفضل أو الأسوأ. ولا شك في التصادم المرتقب بينه وكافة القضايا الأخلاقية، والسياسية، والثقافية. وهو ما يدعو للتساؤل عن أخلاقية دراسات الجينوم البشري، وطبيعة المدن التي يجب إنشاؤها مستقبلاً في ظل تدهور السواحل وتآكل الشواطئ، وكيفية استخدام المواد الطبيعية المتاحة، وآليات إدارة أسواق التعدين الفضائي والاستفادة منها، وغيرها. وتتطلب كافة تلك التساؤلات اتخاذ خطوات نحو مستقبل يعود بالنفع على البشرية جمعاء، وهو ما يتطلب بدوره تخيل واستكشاف احتمالات المستقبل بأكبر قدر ممكن من الدقة. ويرتبط ذلك بما يُسمى المعارك التخيلية، وإعمال الخيال العلمي



الحاضر، وخلق إحساس زائف بالأمن والسيطرة. ذلك أن الدراسات المتعمقة للأمواج ومنسوب البحار والتغيرات المناخية على سبيل المثال، قد تُعزز الاعتقاد الزائف بالإمام بالمعرفة والسيطرة على الطبيعة، مما يؤثر بدوره في الكيفية التي تواجه بها تلك التغيرات. التطورات التكنولوجية:

يجادل إدفين في المقال المعنون كيف تغير التنبؤات المستقبل؟ بأن التكنولوجيا التي نتفاعل معها كل يوم تغيّر الطريقة التي نتعامل بها مع المستقبل. ويدل على ذلك بمحرك البحث جوجل. وتدل حالة أستونيا على التقدم التكنولوجي الهائل ممثلاً في الحكومة الافتراضية، والتصويت الإلكتروني، والأمن الجماعي، والمواطنة بلا حدود، والسجلات الصحية الرقمية. ففي مقاله أستونيا.. الجمهورية الرقمية، دفع ناان هيلر بأن حكومة أستونيا اعتمدت نظاماً يوفر الأموال والوقت من ناحية، ويطبق استراتيجية جيوسياسية متقدمة من ناحية أخرى. فإذا اندلعت الحرب بين روسيا وأستونيا على سبيل المثال، وفي ظل ذلك التقدم التكنولوجي الهائل، استطاعت الأخيرة إدارة الدولة عن بعد.

وعلى بعد ٢٥٠٠ ميل في الصين، تم توظيف التكنولوجيا في اتجاه معاكس لحالة أستونيا. فقد طبقت الصين نظاماً صارماً لمراقبة كافة تحركات المواطنين. وهو ما خلّصت إليه ميجا راجابوبالان في دراستها المعنونة هذا هو ما تبدو عليه الدولة البوليسية في القرن الحادي والعشرين حقاً. وتكشف فيها عن طرق الاحتجاز التي تستخدمها التكنولوجيات الجديدة في مراقبة وحماية الأقلية

الأويغورية يومياً، مما يضخم من سيطرة الدولة على إحدى الأقليات المضطهدة بالفعل. ويجد هذا النظام أواصره في الولايات المتحدة التي تراقب بالفعل البطاقات الائتمانية، والمشتريات الخاصة، والاحتياجات الطبية لمختلف المواطنين في ظل نظام محكم من الرقابة الإلكترونية.

وتتساءل لورين سمارلي في مقالها المعنون شخص ما يراقبني: ماذا يحدث عندما نسمح بالرعاية التقنية لأبائنا المسنين، عن موقع كبار السن من التكنولوجيا، وهل تستخدم لمراقبتهم أم لتحسين حياتهم المعيشية؟ ومن الأمثلة البارزة على استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة كبار السن تقنيات التحكم في الذاكرة. ففي مستقبل التذكر، تتساءل راشيل ريدير عن مستقبل تلك التقنيات والمتحكمين بها.

مستقبل النيوليبرالية: في المقال المعنون ما الذي سيقتل النيوليبرالية: حلقة نقاشية حول مصيرها، حاول عدة مؤلفين الإجابة على ذلك التساؤل؛ فافترض برايس كوفر انهيار النيوليبرالية تحت وطأة أزمة الرعاية الصحية، ويقصد بها عدم قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الصحية المتزايدة، أو رعاية أبنائهم المرضى أو كبار السن، بفعل الظروف الاقتصادية السائدة. بينما رأى بول ماسون أن النيوليبرالية ستنتهي بنهاية العولمة ونهوض القومية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، جادل بيتر بارنز بأن الدخل الأساسي العالمي من شأنه أن يقود إلى نموذج اقتصادي واجتماعي جديد.

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

وتشير جويل جامبل إلى الاستجابات الشعبية للنيوليبرالية؛ فمع

المجال لظهور أشكال جديدة من السياسات المعاصرة. مشيراً إلى أن الهياكل القديمة للبيروقراطية التاريخية والاستعمار تتقدم إلى المستقبل بخطى ثابتة.

وتتطلع ليديا بوكنافيتش في مقالها المعنون الذاكرة المدنية: المستقبل النسوي إلى الأمام، في محاولة لإلقاء الضوء على مستقبل النسوية. فتساءلت عن مستقبل المرأة في الولايات المتحدة، وهو ما يتطلب بدوره النظر في تاريخها، وأوضاعها المعاصرة. وفي السياق ذاته، تؤكد وليدة إيماريسا على أهمية تدوين الماضي والمستقبل، فالتفكير في الماضي ضرورة لرؤية المستقبل. فالتاريخ ليس خطياً، بل هو دائري وكروي. كما أنه يتواجد في عدة أماكن في وقت واحد.

وختاماً، يكمن سر جاذبية المستقبل في الغموض وعدم اليقين الذي يكتنفه. هذا الغموض يمكن الحد منه وتقويضه من خلال التجارب الحياتية، والخبرات التاريخية والمعاصرة من جانب، والخيال الاجتماعي، والهياكل السياسية القائمة من جانب آخر. ودون تحديد حقائق اليوم، ودون الاعتراف بالمشاكل القائمة أو الإمكانيات المتاحة، لن يكون المستقبل عادلاً أو إنسانياً، ولن تسهل السيطرة عليه، أو الخروج من دوائر المجهول إلى المعلوم.

المصدر:

Meehan Crist & Rose Eveleth (eds.), What Future: The Year's Best Writing on What's Next for People, Technology & the Planet, (United States: Unnamed Press, First edition 2018).

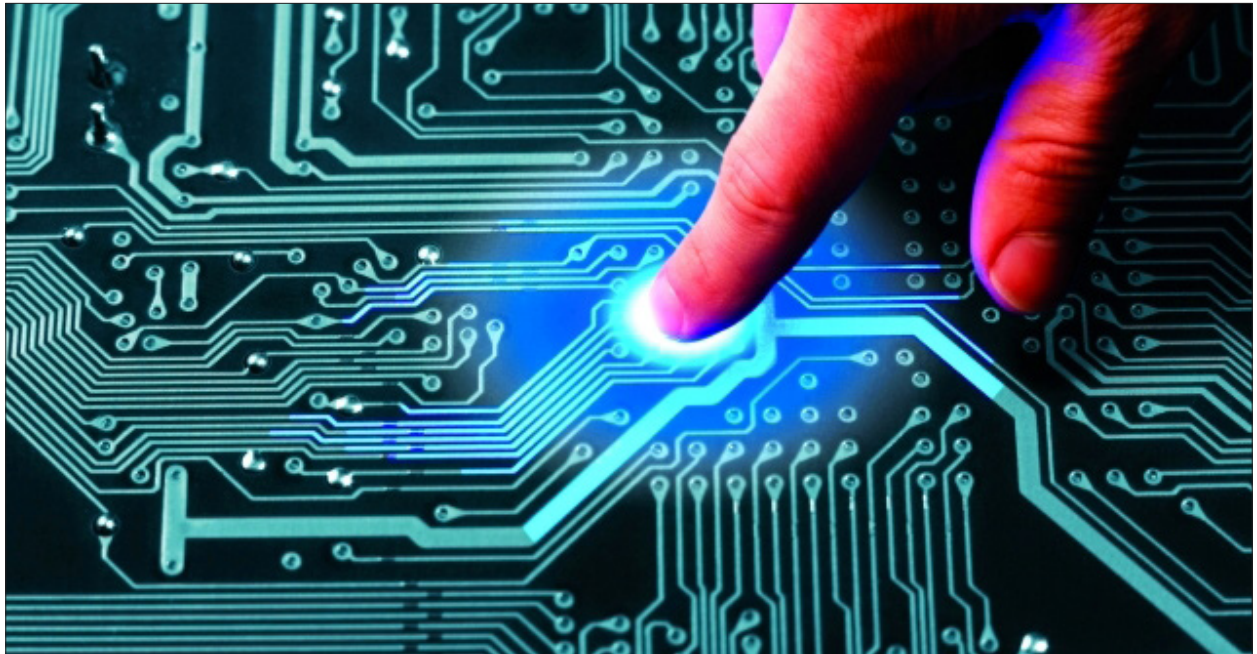
صعود اليمين، تذرر الشعبوية بدول متمردة. ومع صعود اليسار، يمكن للنزعة الشعبوية إعادة توزيع الثروة والسلطة بشكل شامل، ذلك أن صعود النيوليبرالية يشبه إلى حد كبير القوانين الطبيعية. فوفقاً للتجارب التاريخية، تنتهي المجتمعات التي ينتفي بها التوزيع العادل للثروة في نهاية المطاف إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي على اختلاف أشكاله. وهو ما يبشر إجمالاً بمستقبل هش، لا تصمد معه الهياكل الاقتصادية والسياسية الراهنة. ومن ثم، تتوقف مسألة الإصلاح الشامل على متى؟ وكيف؟ وليس لماذا؟.

ومن بين تلك الإصلاحات، يركز بريشن روجرز في مقاله المعنون الدخول الأساسي في مجتمع عادل على الإصلاح الطبقي، استجابة للفقر المتزايد، والميكنة المتزايدة للصناعة في جميع أنحاء العالم. ففي ذلك السياق، تتزايد الحاجة إلى العمل المنتج الذي يعزز الهياكل الرأسمالية للعمال والرؤساء من خلال الميكنة، وهو ما يتطلب سياسات جادة لمواجهته، وجعل المستقبل أفضل.

الطريق للمستقبل:

أوضح باتريك بلانشفيلد أن النظر إلى الماضي هو الطريق الوحيد لرؤية المستقبل. وجادل بأن معالجة العنف المسلح في الولايات المتحدة على سبيل المثال يتطلب البحث طويلاً وبقوة في العلاقات المتداخلة بين الرأسمالية والنزعة العسكرية الأمريكية. ووفقاً له، لا يكمن جوهر القضية في تخيلاتنا المستقبلية، ولكن كيف تسفر تلك التخيلات عن تجاهل تراث ماضينا وواقع حاضرننا.

ويؤكد سام نايت في مقاله المعنون انهيار جسر لندن: الخطة السرية للأيام التي تلي وفاة الملكة على ضرورة ترك الهياكل القديمة، وإتاحة



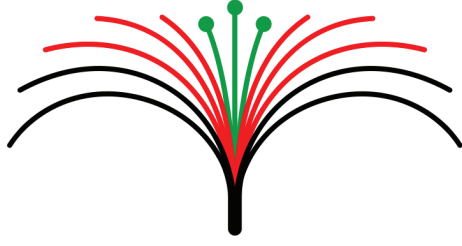
المعهد العراقي لحوار الفكر
بغداد / الجادرية / شارع الوزراء
07905400123
Head@hewariraq.com

شروط النشر

- تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية , السياسية, الامنية, العسكرية, الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والاستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
- يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره, أو قدم للنشر لجهات أخرى.
- يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
- ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤), بما في ذلك الهوامش, والمراجع , والملاحق.
- يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
- يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية , ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
- تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة , وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
- تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة , مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
- تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية , وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

- يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
- تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
- يتم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
- يقوم المحرر المختص بمراجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
- يخبر الباحث بصلاحيته البحث للنشر من عدمه.
- يتم النقاش مع الباحثين اذا وجدت ملاحظات على البحث.
- تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي لحوار الفكر ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.



المشروع الوطني للإنترنت

#رحلة_المليار_متر



لحوار الفكر

المعهد العراقي لحوار الفكر

- مركز تفكير وابحاث مستقل، مشروعه بناء الدولة على أسس صحيحة
- يتيح مساحة حرية واسعة للباحثين والمفكرين دون قيود
- ليس له اتجاه سياسي محدد ولا يؤمن بأحادية المسار للبناء
- غير حكومي يسعى لوضع تصورات صحيحة لصانع القرار
- غير ربحي ويعتمد على الشراكة مع المؤسسات والشركات لتنفيذ برامجه